

الكافي

المجلد الثاني

كتاب الصلاة

٧٧٢ - ٨٥٧

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠





32101 021971476

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

DUE JUN 15, 1997

JUN 15 2007

DUE JUN 15 1999

DUE JUN 15 1999



الكافي

في الفقه

تأليف الفقيه الميرزا محمد باقر الصليحي الحلي

٤٤٧ - ٣٧٤

تحقيق رضا ستادي



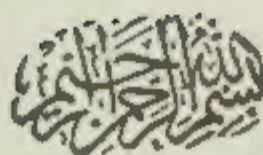
Emam ALI Public Library

(Arab)

KBL

.H544

1980₂



«بقية الله خير لكم ان كنتم مؤمنين» «الاصلاح الثقافي فوق كل اصلاح»

الامام خميني

ان ثورة شعبنا المسلم المظفرة ، والتي انتصرت وانمرت بفضل العناية
الالهية: ودعاية الامام المهدي عجل الله فرجه الشريف ، وقيادة الامام الخميني
الحكيمة، والتي هي بحق ثورة عميقة الجذور، ونهضة شاملة لم يشهد الغرب
ولا الشرق مثيلا لها، لم تكن في حقيقتها ذات بعد واحد بل هي كالا سلام الذي
وصفت به واستلهمت منه تشمل جميع الجوانب المادية والمعنوية في حياة هذه الامة
ومن هنا فان الثورة لم تتناول تغيير الجوانب المادية فقط بل تغيير النهج
الثقافي والتربوي والبيان الفكري هو الهدف الاخر في ظل هذا التحول العظيم .
على ان من الوسائل الصحيحة لازالة هذه الثقافة الطاغوتية البائدة واحلال
الثقافة الاسلامية الراشدة محلها هو دعوة المفكرين والكتاب و المحققين الى
اعادة التحقيق والدراسة والتحليل لقضايا الاسلام ومعارفه السامية ونشر ما تمخض
عن هذا السعي الجديد في اوساط الجماهير المسلمة ليتسنى لهذا الشعب الثائر
المسلم من هذا الطريق ان يتعرف على المزيد من جوانب الثقافة الاسلامية



32101 021971476

الاصيلة وينحو اعمق وافضل يتناسب مع التحول الجديد، وبصورة تمكنه من التحرر الكامل من قيود التبعية الفكرية والثقافية للشرق والغرب .

بل وينبغي تحقيقا لهذا الهدف العظيم ان لا يكتفى بما يتجه المفكرون والكتاب المعاصرون بل يجب الاستفادة من التراث الفكري الاسلامي العظيم الذي خلفه المفكرون و الكتاب الاسلاميون الملتزمون في العهود الماضية وما تركوه من افكار قيمة تخدم الوعي الاسلامي المطلوب والتي ترقى على رفوف المكتبات في شكل مخطوطات تنتظر الانحراج المناسب لروح ومتطلبات هذا العصر .

من هنا عزمت الهيئة التأسيسية لمكتبة الامام امير المؤمنين العامة في اصفهان تحت دعاية حجة الاسلام جناب السيد كمال الدين فقيه ايماني دامت بركاته على طبع ونشر واجاء هذه المصنفات القيمة لتكون بذلك قد خطت خطوة اخرى في سبيل الاصلاح الثقافي والفكري للجيل الحاضر الذي دعا اليه امام الامة ، وجعله فوق كل اصلاح .

وقد حققت الهيئة التأسيسية نجاحات في هذا السبيل فهي بعد تاسيسها لمكتبة مجهزة تجهيزا كاملا في مدينة العلم والجهاد اصفهان، توفر للشباب فرصة المطالعة ولارباب الفكر اجواء التحقيق لما تحتويه من كتب قيمة ومؤلفات نفيسة متنوعة ، اقدمت على طبع ونشر سلسلة جلية من المؤلفات والكتب النافعة حسب ما هو مدرج في القهرست الملحق بهذا الكتاب .

وهي في هذا الوقت الذي تقدم فيه خيرة شباب هذا الشعب المسلم دماء هم الطاهرة لاغناء هذه الثورة وصيانتها ويتطلب من كل مسلم ان يقدر تلك التضحيات، ترجوان يكون هذا المشروع اداء لبعض ذلك الواجب راجية ان تجلب هذه الخدمة الثقافية رضاه سجاته وعناية اماننا الغائب المهدي عجل الله فرجه الشريف، وترضى شعبنا المسلم المجاهد الصامد والله ولي التوفيق .

اصفهان-الهيئة التأسيسية لمكتبة الامام امير المؤمنين العامة

١٣٦٢/٥/٢ المطابق ١٣ شوال ١٣٤٠٣

بسمه تعالى

بعد الحمد والصلاة على رسوله المنقذ ، مشرع الاسلام ، وخلفائه
المهصومين أئمة أهل البيت (عليهم السلام)

لا مشاحة في أن الثروة التشريعية في الفقه الاسلامي المقدس ثروة غنية
واسعة ومثرية ، وعلينا أن نقول انها أوسع وأوفر ثروة تشريعية من كل
الاديان ومن جميع القوانين الوضعية القديمة أو الحديثة ، وما ذلك الا ببركة
الدين الاسلامي المخالد ومشرعه الرسول المنقذ (صلى الله عليه وآله وسلم) .

فلا بد لهذا الدين المقدس أن تكون قوائمه الرصينة قوية وثابتة تتحدى
الازمان وتفهر أجيال المشركين والمفكرين و . . . على مدى العصور
والدهور ، كل ذلك بفضل ما يتمتع به هذا الفقه الرائع من حيوية كبيرة
وبعث نحو الحياة ، بخلاف كثير من القوانين والنظم التي لاتعدو أن تكون
نظريات وآراء ميتة فحسب لاتنبض بالحياة ولاتدخل مع الناس في مشارب
الحياة .

الفقه الاسلامي وخصائصه الممتعة :

ثم ان هذا الفقه الاسلامي المقدس الرائع قد اختص بخصائص عديدة
جعلته يسائر الركب الانساني في تطوره العلمي والصناعي والتجاري

والاجتماعي ، وهذه الخصائص قد بلغت من الكثرة بدرجة لا يمكن لاحد استيعابها قط ولا سيما ليس لنا بالوسع المتواضع أن نأتي بها في هذه المقدمة وأن نتحدث عنها .

الفقه في الكتاب والسنة :

وكفى للفقه فضلاً وشرقاً ومجداً أن الباري سبحانه قد ذكره في القرآن الكريم بقوله تعالى: «ليتفقهوا في الدين» .

وجاء أيضاً في السنة المطهرة أحاديث جمّة مأثورة عن صاحب الدعوة الاسلامية وخلفائه المعصومين كالحدث الشريف النبوي: (إذا أراد الله لعبده خيراً فقهه في الدين) وأمثاله مما لا تحصى كثرة .

تحول الفقه وتقسيمه حسب الأزمان :

وبدبهي أن الفقه كان قبل فقهاً العباقة كالمفيد والطوسي يؤخذ على ضوء الكتاب والسنة فحسب، ومن بعد هؤلاء أصبح لفقهاء الاسلام اصطلاحات فقهية خاصة اجتهدية كما هو المتعارف ليومنا هذا .

وفي الدور الوسطى للفقه وهو زمن المحقق والعلامة وفخر المحققين والشهيدين أخذ الفقه مكانته الرفيعة ومقامه السامي، وقد أخذ دوره المقدس حتى أن جاء الدور الثالث وهو الدور الموجود حتى زماننا والظاهر أنه شرع منذ عهد صاحب الجواهر فالشيخ الانصاري وحتى فقهانا المعاصرين .

وقد أصبح الفقه ولا سيما في الدور الثالث مدرسة مستجدة حيوية يستبطن الاحكام الفقهية على ضوء الكتاب والسنة والاجماع والعقل .

الفقه وتطوره التدريجي :

ثم ان الاحكام الفقهية قد أخذت عن الجوامع الحديثة المنقصة البدائية كالكتب الاربعة والجوامع الثانية كالوسائل والبحار والوافي ، والجوامع الاخيرة وأهمها جامع الاحاديث للامام المجدّد سيد الطائفة البيروجردي (ره) .

المذاهب الفقهية المختلفة :

١ - ان بعض المذاهب الفقهية كانت تعتمد على الرأي والقياس وهذا

مما يسبب تميع التشريع الاسلامي ويفقده صلابته وقوته وأصالته التشريعية .

٢- وهناك وفي مقابل هذا اتجاه آخر معاكس لهذا الاتجاه وهو الذي يعتمد كلياً على النص، ويتمسك بظاهره مما يؤدي أيضاً إلى تجميد التشريع الاسلامي وقفده المرونة والقابلية لمسايرة التطور الزمني .

الاجتهاد هو المذهب المختار :

ولامراء في ان الاجتهاد هو المذهب المختار لفقهاء العترة الطاهرة أئمة أهل البيت (عليهم السلام) بعد رفض الامرين المذكورين آنفاً لأن فيهما تضييع التشريع الاسلامي وقفد مروته وقابليته .

ولهذا أخذ فقهاء أهل البيت (عليهم السلام) يستندون في استنباطهم للحكم الشرعي على الحجة، وهي عبارة عن الأدلة الشرعية من الطرق والامارات التي تقع وسطاً لاثبات متعلقاتها بحسب الجعل الشرعي من دون أن يكون بينهما وبين المتعلقات علاقة ثبوتية بوجه من الوجوه حسب مايقوله الاصوليون .

آراء المجتهدين تحل كثيراً من المشاكل :

ولهذا كانت نظرياتهم وآراؤهم لها الأثر الكبير في حل كثير من المشاكل والمسائل المستحدثة نتيجة التطور الاجتماعي الحديث .

فقهاء الاسلام لهم المكانة المرموقة :

وان فقهاء الاسلام لهم المكانة المرموقة والمقام العظيم ، ويحتلون المكانة الاولى من المجتمع لانهم العقل المتطور المتطور لكل زمان ولكل جيل ، فكانت فتاواهم تأخذ من نفوس المؤمنين وقلوبهم مأخذاً كبيراً باعتبارها صادرة عن الموازين التي يستمد منها الفقه الاسلامي الشريف أحكامه العادلة .

الفقه الاسلامي يستوعب جميع شؤون الحياة :

ولا مشاحة في أن الفقه الاسلامي استوعب جميع شؤون الحياة سواء أكانت على صعيد العبادات أو المعاملات أو الاحوال الشخصية أو غيرها مما يحتاجه انسان هذا العصر في تطوره الفكري والصناعي والتجاري أو تطوره الاجتماعي ولهذا نجد أبواب الفقه قد قسّمت الى : (العبادات)، (المعاملات) (الحدود)، (نظم الادارة والسلطة) .

طبع الموسوعة الفقهية القيمة • (الكافي) :

وبالتالي فان هذا السفر يعيّن العيس و لكتاب الرائع لنديع هو صغر
عسجدي لدورة فقهية استدلالية كانت ولحد الان في روائ الحمول واسيان
ككتلة ضخمة اخرى من تكلم لروائع من تراث المقدّس المودعات في
روايات محارن الكتب وروايات الحرائث والمكسبات وحلتها في معرض الحظر
تأكلها العنة وتبيدها أحطار المودعة حتى قنص الله سبحانه بمر من او ثنت
العبارة الافداد الحريصين على حياء ونشر ما تراث الائمة المعصومين هل ليست
عليهم السلام .

وقد تم طبع ونشر وبحقيق هد الكتاب يعيّن (الكافي) لنشر لاحن
الاكمل أبي صلاح الحلبي (ره) بهذه لحنه النديعة والاسلوب الرائع
فستتخر منه الاسلام وطه
رئيس مذهب أهل الحق صادق
أبو الصلاح هو المعدام من حب
شكر وثناء متواصل
محدث وكفه سفره « الكافي »
ينشر العلم في الدنيا بسراف

ان ادارة مدرسه الامام المهدي (عج) والقائمين بشؤونها ورعايتها ليس
بوسعها المتواضع في هذا المجال الا ان تعرف عن حالص شكرها المتكاثر
وتقديرها المتواصل لتلك الصفوة المسجحة ، الاعلام الافاض ، أصحاب
السماحة والعصيلة الاساتذة الحجج ، الذين قاموا باخراج هذا التراث العثم
والمجهود العظيم ، ونشره بهذه لحنه القشيشة ، وان كانت تعدّ لحظوب
الاولى منهم في سبيل لوصول لى لتحقيق البهائي واللائق بهذه الموسوعة
العلمية لثنية لدورة .

كما وتقدم ثناءها العاطر ، وشكرها الوفير لادارة مكتبه لامام أمير
المؤمنين (عليه السلام) ناصيهان ، التي قامت بشرده لموسوعة لرائعة القيمة العيسه ،
فجميعهم لشكر والثناء المتواصل ، ولحمد لله أولا وآخراً وهدراً وباطناً .

مدرسة الامام المهدي (عج)

حلاً عاماً صعباً وواسعاً لا يميزه عن كثير من تفاسير العلماء ويشهد
 من علمه على ما يعلم يقتضي من غيره وكما ان الكتب تفرق بين التفسيرات
 وهي الشرح والاشارة بل كره الخاسر ليس من المصنفين من حلقه في تفسيرها
 من حقيقة شراحين الا يقر بأكبر النوازل عند فهمه فقاموا بذلك والضعف عن ذلك
 تناسلوا من حله وضع من تفسيرها اسماؤه او عدلوا عن بعضها خوفاً من
 ان يصحبها سوء في الاصل منها فتدبر في ذكرها بالادب والاحتياط ليقولوا ان
 الحق من جهة المصنفين ليس من جهة المفسرين وسلافة هذه هي في
 ذكرهم تكليلاً تنبيه على ما في هذا الخبر من انه قد دام تعاضلوا
 مع ما قبله انما هو علمه على ما في هذا الخبر من انه قد دام تعاضلوا

تم الكتاب بحمد الله

شهادة

بسم الله الرحمن الرحيم

وستقرطها ومن المأخذ في لم يذكر لعدم سطر خطا من طين الحظوظ
 والاثام والحقبة واستبعد وجدده والوالد ولدته والشمع لم يجمع ما افترقا
 حيازة وتكون بوسنة لان علم الترتيب زاد احد من ذكرنا من علمه على اخر
 شيئا بهتيت اذ من تكليلها ولا يصح ذلك فيه للاحاطة كما لحياته
 والفقراء وانما اوجست هذه القضية لوجها متنازعين في ذلك وهو سقوط
 فوض لا احتشال فيه علمه وانتهى خطا مستقر حيث كانت اذ قد ما غير ذلك
 كما اكمل والمشرها ولا لثة فيه ولا مشقة لا يكون تكليلها بصيرته في خطا
 الا مشقة لا تزلوا اذ من نجس علمه بغير مشقة فلهذا من اذ في غير ذلك
 والاضواء واستضاء النظم والكلم وفيها انصاف والركوة واجتار القول
 والربا ليرى مخطئا لا اذ من تكليلها من حيث كانت اذ من التدبير سخايرة
 مشاة على اذ منة والليل على حق وهذا المأخذ من كان ملكا اسروا الرجم
 صحت المريد مخطئا اذ ان تكليلها اذ امره مخطئا وقد عجز العلماء في انهم
 فوضفوا المأذ من تكليلها صحت النوازل تكليلها العلي كما ان التكليل
 لم يفتق كذا يريد من يدلك ما تعلقها اذ منة لملكه مستحقا له وله

بعض مشورات مكتبة الامام ابيو المؤمنين علي عليه السلام العامة .

١ - موسوعه الامم لمهدي عليه السلام للشيخ محمد مهدي لفيده لايباني .

٢ - معالم لحكومه في القرآن الكريم للشيخ جعفر السبحاني

٣ - معالم النبوه في القرآن الكريم للشيخ جعفر السبحاني .

٤ - حلاصه عبقات الانوار - حديث نور - لسيد عمي الميلاي .

٥ - أسنى لمطالب في مناقب علي بن أبي طالب لشمس لدن الجوري

الشافعي

٦ - برل الانرار بماصح من مناقب أهل بيت الاطهر للحافظ محمد

البدخشاني .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمه المؤلف :

- ١ - اسمه ونسبه .
- ٢ - مولده ووفاته .
- ٣ - الشاء عليه .
- ٤ - شيوخه و مستنده .
- ٥ - تلاميذه والرايون عنه .
- ٦ - أولاده وأحفاده .
- ٧ - آثاره .
- ٨ - الكافي ونسجه .
- ٩ - عملنا في التصحيح .
- ١٠ - مصادر الترجمة .

اسمه ونسبه .

تقى أبو تقى الدين بن نجم أبو نجم لدين بن عبد الله بن عبد الله بن محمد
الحسي . وكنيته أبو لصالح . ومن قال : « تقى بن نجم بن عبد الله » فاعلم أنه قد
نسبه إلى جدّه .

مولده ووفاته .

قال الدهلي في تاريخه والعسقلاني في لسان الميراث . ولد سنة ٣٧٤ هـ ، و
صرح الاول بأن مولده حسب وقالوا: توفي بها سنة ٤٤٧ هـ ، وحكى الدهلي عن

ان بني طي (رد) أن وفده كان في محرم تلك السنة بعد عودته من الحج في
الرملة. (١)

وفي رخص لعناء مات بعد عودته من الحج بالرملة (٢) في محرم سنة
ست وأربعين وأربعمائة (٣)

وفي ربحانة الادب لبحاني (٤) من أن نا لصلاح توفي وعمره مائة
سنة فسهو منه شأ من بصحيف ٣٧٤ في «أعيان لشعه» عند الطبع - ٣٤٧
مراجع °

الثناء عليه

ول الشيخ نفوسي ره بقى من نجم الحلي نفسه [عدل] له كتب قر
عبدا وعلى المرتضى [يكى نا لصلاح] °
وقد ان شهر آشوب لما ريد راي ره "نو لصلاح بقى من نجم الحلي

(١) اعلام النبلاء ساريج حب شهسوار ٧٧ / ٤ نقل عن الدهبي - سال
الممر - ٧١ / ٢

(٢) قول في مرصد لاطلاع برمة مدينه فلسطين كانت قصتها وكاتب ردا
للمسلمين وبها وبين بيت المقدس ثمان مائة (وثمانية عشر) ميلا وهي كورة مها

(٣) رياض العلماء ٩٩ / ١ و ٤٦٤ / ٥ .

(٤) ربحانة الادب ١٦١ / ٧ .

(٥) أعيان لشعه ١٩٢ / ١٤

(٦) رجال لشع ٤٥٧ - المحقق، ورد ما كلمة وعين «سأ لما في جامع الرواة
٣٢ / ١، و نقل لنقل ٣١، و لحيه الاخيرة نقل ما في مجمع رجال ٢٨٧ / ١ و
نقل لرجال ٢٦ و نفوذ لرحابة لبحر العلوم ١٣١ / ٢، فانهم نقلوا من رجال الشيخ
هكذا

من تلامذته المرتضى قدس الله روحه، له كتاب الدرة في الفقه، لكافي في
الفقه، وكتاب شرح لجريدة للمرتضى رضي الله عنه .

وقال الشيخ صاحب الدرر: الشيخ النبي بن محمد الحلي رحمه الله عن ثقة
فرّ على لاجل المرتضى عدم الهدى بغير الله وجهه وعلى الشيخ الموفق أبي
جعفر، ولله تصانيف، منها: الكافي، أحرقها غير واحد من ثقات عن الشيخ
لمحمد عبدالرحمن بن أحمد السابري الحرعي عنه^(١)

وفان ابن ادرس رد في مسألة من مسائل المراجعة . وما أحرقه مذهب
السيد المرتضى رد وحيرته في التصرفات في المسألة المأبوس ومذهب أبي
الصلاح الحلي في كتابه كتاب الكافي وهو كتاب حسن فيه تحقيق موضوع و
كان هذا المصنف من حملة أصحابنا الحليين من تلامذة المرتضى رد^(٢)
وقال أيضاً في بعض رسائله: ذكر لفيقه أبو الصلاح الحلي تلميذ السيد
المرتضى - وفي هذا لرحل المحاسن، صاحب تصانيف حنيفة حسنة الأنط -
في كتاب له يعرف بالكافي ...^(٣) .

وقال أيضاً في السرخس ٣٢ وذهب بعض أصحابنا في كتاب له وهو
العهدة أبو الصلاح الحلي تلميذ السيد المرتضى رد . .
وعنه أيضاً: العهدة أبو الصلاح الحلي تلميذ المرتضى له كتاب يعرف
بالكافي^(٤) .

(١) معالم العلماء ط إيران: ٢٩ وط النجف: ٣٠ .

(٢) فهرست صاحب الدين، تأب به قال في أعيان الشيعة ١٤/١٩٣ بعدد

هذه العبارة من الفهرست ومثله في مجموعته الجيعي لى قوله الكافي

(٣) السرخس ٢٦٦

(٤) بكملة نقد لرحال. ٢٣٤/١

(٥) أعيان الشيعة ١٤/١٩٣ .

وقال لمحقق الحلي ره في كتاب الصلاة من المعسر: مثله قيل: بكره (الصلاة) لى باب مفتوح أو بيان مواضعه. ذكر ذلك أبو الصلاح الحلي ره وهو أحد الأعيان والاباس بانواع فتواه^(١).

وهي روض حسان و (بكره السجدة في حال الصلاة) لى باب مفتوح. وله أبو الصلاح وسماه الأصحاب قال فى المعسر: لابس بانواع فتواه لانه أحد الأعيان^(٢).

وقال العلامة الحلي ره: تفى بنجم الحلي أبو الصلاح رحمه الله تفى عين. له تصانيف حسنة ذكرها فى كتاب الكبر. وقر على الشيخ رحمه الله وعلى المرتضى قدس الله روحه^(٣).

وقال ابن داود ره. تفى بنجم الدين الحلي أبو الصلاح عظيم القدر من علماء مشايخ الشيعة. قال الشيخ: «قر على المرتضى» وحاله شهر^٢.

وقال ابن حجر فى كتاب الميراث تفى بنجم بن عبد الله بن عبد الله بن محمد الحلي أبو الصلاح مشهور بكتبه من علماء الاممية، ولد لسه أربع وسبعين وثلاثمائة. وظل بمهر وصنف وأحد عن أبي جعفر الطوسي وغيره ورحل لى لمرق وحمل عن الشريف المرتضى، ومات بحضرة سبع و

(١) الم. ١٥٨

(٢) روض البحار. ٢٣٠

(٣) خلاصة الاقوال. ٢٨ ط نجف

(٤) رجال ابن دود: ٧٥ ط المحدث.

(٥) قال فى بيان لشعة بعد نقل هذه نسخة. و لظاهر «عمر» تصحيح «نجم»

أربعين وأربعاً (١) .

وعن الذهبي في تاريخه : لقي من رحم بن عبد الله بن الصلاح الحلبي شيخ لشيعته وعالم الزعماء بالثام قبل يحيى بن أبي طي الحلبي^٢ في تاريخه هو عين عمماء الثام ولما شار إليه بالعلم والسيد والجمع بين علوم الآداب وعلوم الأندال، ولد في سنة أربع وسبعين مئتين وحدث في العراق ثلاث مرات فقرأ على الشريف المرتضى وقال ابن أبي دوح^٣ - توفي بعد عودته من الحج في الرملة في المحرم - وكان أبو الصلاح علامة في فقه أهل البيت عليه السلام . وكان غيره له مصنفات في الأصول والفروع منها كتاب الكافي، وكتاب التهذيب، وكتاب المرشد في طريق السند، وكتاب العمدة في الفقه، وكتاب تدبير الصحة صنفه لصاحب حلب نصر بن صالح . وكتاب شبه الملاحدة، وكتبه مشهورة بين أئمة القوم ، وذكر عنه صلاح ورهد ونقش رند وقعدة مع لحرمة العظيمة والحلالة، وأنه كان رعب في حضور جماعته، وكان لا يصلي في المسجد غير العريضة ويتنفل في بيته ، ولا يقبل ممن يقرأ عليه هدية، وكان من أدكياه الناس وأفضههم وأكثرهم مهنأ . وطول ابن أبي طي ترجمته (٤) .

(١) لسان الميرد ٧١/٢

(٢) له تأليفات منها تاريخ حلب، توفي سنة ٦٣٠

(٣) كذا .

(٤) علام نبلاء تاريخ حسب الشهادة وهو في سنة جراد ط حسب ٧٧/٤ . قلا

عن الذهبي كما صرح به في آخر كلامه بهذه العبارة «الذهبي من وفيت سنة سبع وأربعين وثلاثمائة» وكتب عبد مؤلف الأعلام نسخة من تاريخ الذهبي ونسخة من خلاصته المسمى باسمه من تاريخ لأعلام للذهبي للشيخ أحمد بن محمد الملا المتوفى ١٠٠٣ .

وفى الشهيد الثاني ره فى احارمه للشح حسين ره و لد الشيخ البهائي ره. وعن القاضي عبدالعزير أيضاً جميع مصنفات الشح لفقير السعيد حلقه المرتضى فى السلاسل لجلسه أبى لصلاح نفى الدين (التقى) بن محم الحسى . وقال الطريحي ره عند ذكر سلاسل بن عبدالعزير الديلمي: وأبو الصلاح الحسى قرأ عليه وكان إذا سئلتنى من حلب يقول: عبدكم التقى^(١) .
وفى العلامة لمجلسي ره فى التوحيد: بقى بن محم الحلبي ثقة وهو أبو الصلاح المعروف^(٢) .

وفى مقدمه البحار : وكتاب تقرىب المعارف فى الكلام وكتاب الكافي فى نفسه و غيرهما للشح الاحل أبى الصلاح نفى الدين بن محم الحلبي^(٣) .

وقال نصراً وكتاب تقرىب المعارف جيد فى الكلام وفيه أحبار طريفة وردنا بعضها فى كتاب الفهرست، وشأن مؤلفه أعظم من أن يقتصر الى البيان^(٤) .
وقال الشيخ الحر العاملى ره الشح نفى الدين بن محم لحسى أبو لصلاح يروى عنه ابن لرح ، معاصر للشح الطوسي، كان ثقة عالماً فاضلاً فقيهاً محدثاً له كتب، رأيت منها كتاب تقرىب المعارف حسن جيد ..^(٥) .
وفى رصاص العماء : أبو الصلاح الحلبي هو لشيخ نفى الدين بن محم بن عبدالله لحلى تلميذ لشرىف المرتضى والشيخ لطوسي، واستاد القاضي ابن

(١) البحار ٨٨/٢٥ لطبع الحجرى و كشكول البحرى ٢١٢/٢ .

(٢) مجمع البحرين من ل .

(٣) الوجيزة: ٢٢ .

(٤) البحار ٢٠/١ .

(٥) البحار ٣٨/١ .

(٦) أملى الامل ١/١٦٦ .

لروح ومعتمد الشيخ وقد ذكره الشيخ في رحاله وقال انه قد عسى و
على سريضي ووثقه، وهذا يدل على عظم قدره . وفي بعض الاحداث
هـ حلقه سريضي رد في علمه . وقال بعض الافاضل ان له تصانيف كثيرة
مشهورة مات بعد عودته من الحج بالرمية في محرم سنة ست و ثمانين و رعمائة
(سهي) وسبائة استند من حروس في كتاب فتح الابواب في الاستعدادات
كتاب مختصر الفرائض (٢) .

وهو له من رده في اصلاح الحسني فهو من محرم الحسني كتاب
معاصراً للشيخ رحمه الله . و . الاملاؤه حقه الله في الجاهلية . و
ذكر بعض مشايخنا بعض من رده الشيخ كان جامعة سريضي في
سبائة احسنه . و كذا ذكره في شجرة الشجرة الثاني في لاحده لتقدم
ذكرها مراراً .

وقال لسري ري في اماكن ومنه الحلي لعمدة الفقهاء و لسكالكس
ومحمد لعمدة . الشيخ في اصلاح بني زوي الدين بن محم أو محم
لدين قدس الله سره وأدر في سماه الرتبون ودره وهو من سطرين تلامذه
سريضي و الشيخ و له يدي و كان حلقه سريضي في بلاد حسنة و كان
لديني دا سقني هو من عند كنه سقني . و كان من مشايخ القاضي وعبد الرحمن
لرازي و شيخ لمقرى الصالح الفقه سوب بن الحسن بن أبي ربيعة البخشا

(١) قال السيد محمد محمد بن بحر العلوم : من العرب عدم ذكر الشيخ سنة في
فهرسته مع انه من جليلي . فلو ان احاطه بحر العلوم بن الصفحة ٢/١٣
الكتاب من سنة ١٠٥٠ هـ في رحاله كما ذكر في بعض الاماكن ذكره في فهرست
(٢) رياض العلماء ١/٩٩ و ٥/٤٦٤ .

لنصري و الشيخ الفقيه الصالح ثابت بن أحمد بن عبد الوهاب الحلي، وغيرهم .
 و كتب أشار اليها شجرة الشيخ في رجل و ذكره عشرة منها الكافي في
 صون الدين و فروعه وهو واحد من هذه و معها ب ر في نسخة نص و شرح
 بحيره اسير نصي ، و قربت المعروف و متعدد و نسخة و نسخة ، و آخره
 باسمه و كنيته (١) .

وقال ابو ساري رة : يعني الدين بن محمد بن عبد الله الحلي له العن
 القاصص الامامي كبر من مشهور فقهاء حنبل و معروف بجملة من تصني في
 علومه لكنه منصرف في البلاد بجلسته و قال سادة احمد بن محمد بن
 و لسانه له في الدين حدث ب فيها مقصود من هذه كما بالال و بهد
 من له و منها و من حمله ما سمي له عنه نصاً ا ب ، خصائص اهاب
 صاحب دعوى ب هو الذي لم يلق و ذلك بناء على من ب سمع له ، فهو واحد
 ذلك في كتاب الفقهاء متبعاً ليس ر د منه لا .

وقال المحدث حوري رة : يعني الدين بن محمد بن عبد الله الحلي بفقهاء
 اسمه المعروف بجلسته شيخ الطائفة شي جعفر الطوسي في البلاد الشامية
 صاحب كتاب الكافي في الفقه لم يزل فاه في الكتب بسوطة ، و شرح
 بحيره . و كتاب بقررت المعارف الذي قد كثر بحسني في فن المحار
 لنقل عنه ، و غيرها ، وهو المراد بالحلي دا أطلق في كتابات الفقهاء و هو رجمة
 الله بروي عن سيد الميرضي علم الهندي و الشيخ الطوسي .

وقال المحدث لمي رة : يعني الدين بن اسحق الحلي أبو الصلاح ثقة

(١) لمقاييس: ٨ .

(٢) روضات الحد ١٢٨ - ٣٠ .

(٣) مستدرك الوسائل ٤٨٠ / ٣ .

حليين عظيمين شأن الشيخ الأقدم لعدم انفصال الفقه بمحدث من أعظم علماء
الشعبة وشيوخهم معاصر للشيخ الطوسي ، له الكافي في الفقه ، والمدية ، و
عرب المعارف ، وشرح الدخيرة للسيد المرتضى ، وشرح علي ثبوت
الامان الذي يعله لتدبري تسميه في كتابه أعلام الدس ، قرأ على الشيخ والسيد
المرتضى ، وروى عنه ابن المراح ومن أحفاده انفصال الفقه تحليل ثبوته الحسن
علي بن منصور بن أبي الصلاح ^(١)

وقال في أعيان شيعه : أبو الصلاح بهي ، وتقي الدس بن محمد أو محمد
الدس بن عبد الله بن عبد الله بن محمد الحلي ولد بحلب ٣٧٤ وتوفي بهامة
٤٤٧ ... ^(٢)

وهو لشيخ لحاح آء برك الظهور بهي ره : بهي الدس بن محمد الحلي
تقي أبو الصلاح تسميه عن نفعه من بلامد لشريف المرتضى و الشيخ الطوسي .
له الكافي برونه عنه لمقدم عند لرحمن لبسانوري لرازي كما ذكره مسحب
لدس بن بابونه ، وله أيضاً لند به في الفقه ، وعرب المعروف كما في ثمن
بحار الاول ، وشرح لدخيرة لاسيده المرتضى ، ذكر الاول ولاحر في معالم
بعمده ، وما ذكر تسميه على الطوسي ، ولكن صرح لطوسي في باب من لم
يرو من رحاله به قرأ عنه وله كتب وكتبته أبو الصلاح . ^(٣)
وفي معجم الثقات - تقي بن محمد الحلي أبو الصلاح ثقة عين وله الشيخ
في الرجال والعلامة في الخلاصة ، اللطيفة الثانية عشر ^(٤) .

(١) الفوائد الرضوية ٥٧/١ .

(٢) أعيان شيعه ٢ : ١٩٢ - ١٩٥ .

(٣) أعلام الشيعة القرن الخامس : ٣٩ .

(٤) معجم الثقات : ٢٤ .

وراجع نصاً مذهب المقال للاستراشدي . ٧٣٠ ، ومنهى المقال للشيخ أبي
على . ٦٩٠ ومجمع الرجال للفهائي ٢٨٧/١ وقد الرجال للعرشي : ٢٦ و
جامع بروة للاردملي ١٣٢/١ و لوائح الرجال للعلوم ١٣١/٢ وقد
المقال للشيخ طه . ٣١ وبهجة الامال للعليازي ٤٤٩/٢ وتفتح المقال للمامقاني
١٨٥/١ ومجمع رجال الحديث للحويني ٣٧١/٣ وقصص العلماء لشكابي ٣٢٦
و بروصة البهية للسيد شيع : ٢١٢ و ربحانة الادب لنجيباني ١٦١، ٧ و موسى
لرجال للتسري ٢٥٤/٢ و لكبي والامام ٩٧/١ و هديه الاحباب : ٢٣ و
تحفة الاحباب : ٣٥ وسفينة البحار ١/٢٥٨ و هده الاربعة للمحدث القمي
و ترجمه الروضات ٢/٣٠٨ - ٣١٦ و راهماني د شوران للرفعي ١/٢٢٦ و
مبيه لرجال للمرعشي ١/٥٨ و ترجم الرجال لسرفعي ١/١٤٤ و ٣١٥ و شعب
امقال لسرفعي : ٤٤ و ددومه شيخ طوسي ١٨٤/٣ و تكمله أمل الامل للسيد
حسن الصدر ص ٣١ ، فكل من هؤلاء قد ذكره ونسب عليه ، ولحقتم الكلام بقول
صاحب حجة المقال في علم الرجال وخاتمه مست
في نفى ابو الصلاح عين عليه صاحب الفتح (١)

شيوخه واساتذته

- ١- شريف المرتضى عم الهدى رحمه الله عليه (٣٥٥ - ٤٣٦) .
قال الذهبي دخل أبو الصلاح لي العراق ثلاث مرات فقرأ على الشريف
المرتضى .

(١) حجة رجال : ٢٢ وقد لناظم في شرحه صاحب الفداح أي ذو سهم كثيرة
من لفص دانظم ، ومنه الفداح المعلى ، لكسود لكون وهي سهم كات تقسم بالجدلية .

وقال ابن شهر آشوب أبو الصلاح من بلامده نعتني قدس الله روحه
وكان حليمة نعتني في بلاد الحلبه وانه شجعت لشهيد الشبي في احبته
بشيخ حميد واد الشيخ انهدني .

٢- شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠)
وفي حاله بنى بن سحيم لحسين بقه عددته كتباً واعبى وبنى العريضي
وقال مسند بنى : قرأ لحسين بنى لأجل المرتضى نعم انهدني نصر الله
وجهه وعلى الشيخ الموفق أبي جعفر .

وقد شجعت لوري رد لحسين الفقيه اسيد المعروف حبيبته شيخ
الطائفة أبي جعفر في بلاد سامند وهو رحمه الله بروي عن مسند نعتني
والشيخ الطوسي .

٣- سلاز (سلازج) بن عبد العزيز بن نعتني قدس كتاب
«المراسم لعلونه والاحكام سويده» الموفى ٤٦٣
وقال الطارحي أبو الصلاح بنى الحسن بنى سلاز و كان اذ استنسى
من حسب يقول : عبدكم التقى .

٤- أبو حسن محمد بن محمد
قال في تقريب المعروف في معجرات بنى جعفر محمد بن نعتني عليه السلام و
من ذلك بوصف بنى جعفر محمد بن نعتني عليه السلام في مسجد بغداد يعرف بموضع
بشار لوسم في أصل بشاره فتم يخرج في المسجد حتى احضره وبعث
حدثني لسبح أبو الحسن محمد بن محمد قال حدثنا الشيخ بوعبد الله محمد
بن محمد المفيد رضي الله عنه انه اكل من بشاره وهو لا عجم له .

(١) قريب معروف ٢٩٠ و ذكر احمد بن محمد في (المراسم) ١٣٠ بن
شهر آشوب في كتاب ٢٩٦ و بن الصالح في العصور ٢٨٧

قوله أظن أن نا الحسن محمد بن محمد . هو « بصروي » وكان فقهياً وصلاً
شاعراً فصيحاً قرأ على الأمر تقي وعمره . وروى عنه حريش بن سماعيل القمي
والدشاد بن حريش . وله كتاب « معتمد » كتب الشيعي في التكليف وديون
شعر . توفي سنة ٤٤٣ .

قال في لردص : فيه فصل بعنوانه « في ذم لا استدلال كما في لردك
في مسألة ماء لثرو وغيره » وذكر به من قدمت له في هذه المسألة

تلاميذه والرايون عنه

١- أبو القاسم سعد الدين عمر مؤمنين الشرح عند العريز بن خنوس
عند العريز بن شرح الموقى ٤٨١ كان وصفاً لطيفاً وله مصنفات في
الاصول والفروع . والموجود منها : الجوهر . وشرح حمل لعدم واعم .
والمهد . كلها في نسخة يروي عن السيد المرتضى وشرح الكركي
والشيخ الطوسي وأبي الفضل الحلي وغيرهم .
٢- الشيخ عمر السيد عند العريز بن أبي كامل لظرف تقي نقضي . كان وصلاً

(١) رخص العلامة ١٥٨/٥ و ٤٢٩ - لوائى : لوفيات ١٢٠/١ و ٢٦٢/٣ -

أعلام الشيعة ١٨٣/٥ - اعيان الشيعة ٣١٧/٤٥ .

(٢) راجع من رخص ٢٥٢/٢ . وبحث جرد ٢٥٢ - أعلام الشيعة ١٠٧/٥ -

مقدمة شرح جمل لعم وافتقار طبع مشهد ١٦

(٣) راجع من لامل ١٢٠ ١٤٩/١٦٢/١٦٣ و جرد الجرد ٢١ - ٢٢

نطع الحسرى ووجد . الجرد ٣٥٢ و اعيان الشيعة ٢٢ / ١٥٥ و أعلام الشيعة

عالمًا محققًا فيها عادةً، له كتب، من تلاميذ الشيخ الكراچكى، ويروى أيضاً عن السيد المرتضى والشيخ الطوسي وابن لـراح وأبى لصالح رحمهم الله (٣).

٣- الداعي بن زيد بن على بن الحسن الافطسي الحسبي الاوى. يروى عن الشريف المرتضى والشيخ الطوسي وسلاز وابن لـراح ولتقى المحلى جميع كتبهم وتصانيفهم وجميع ما رووه وأخبر لهم روايته.

٤- الشيخ أبو محمد ربحان بن عبد الله الحشى.

قال فى أمل الامل: كان عالماً فقيهاً محدثاً يروى عن عبد العزيز بن أبى كامل والكراچكى وأبى الصلاح (٤).

قال السيوطى فى أزهى لغروش فى حصار الحشوش: ومهم ربحان الحشى أبو محمد الزاهد الشيعى كان بالدار المصرية من فقهائى الاممية الكبار يكرر على النهاية والذخيرة، وقال: ما حفظت شيئاً من سنة. يصوم جميع الايام المسبوبة، وكان بن رريك: "نعظمه ونقول، نقولون: ما ساد من بين حامى الاما وبلال، وأنا أقول: ربحان ثالثهم، مات فى حدود ٥٦٠هـ [٥]".

وفى لسان لميزان: ربحان الحشى أبو محمد الشيعى الامامى لعصرى..

ون بن أبى طى: قال لى أبى: كاد لعقبة ربحان من أحفظ الناس، وقيل

(١) أمل الامل ٢/٢٩٨/٣٠٣ مستدرج الوسائل ٣/٤٤٤ - أعلام الشيعة

(٢) أمل الامل ٢/١٢٠.

(٣) قال فى أعلام الشيعة: مرده من بن رريك - احسنه لصالح طلايع بن

رريك ورر العاطفى المقتول ٥٥٦ - أعلام الشيعة ٩/١٠٨

(٤) مستدرج الوسائل ٣/٤٨٠ - أخبار الشيعة ٣٢/١٥٥ - أعلام الشيعة

كان يصوم كثيراً ولا يأكل لأم طعم يعلم أصله وكان ابن رزيق يعظمه ويحترمه
كان بعد ٥٥٠ - [؟] انتهى^(١)

٥- الشيخ عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين المعبد البساموري
الحرقى بريل الرى شيخ لأصحاب فى لرى حافظ واعط حليل القدر سافر
فى البلاد شرقاً وغرباً ، أخذ الحديث عن المؤلف و لمحات ، له مصعب ،
مها سبعة نسخا فى مناقب أهل البيت ...^(٢) توفي ٤٤٥ .

قال فى لسان الميرزا : قال ابن السمعاني : طاعت عدة من أماليه بدرى
فرس فيها مجلساً أملاه فى سلام نبي طاب وكان شيعياً إلا أنه كان مكثراً من
الحديث وله به لشعب . و قد يحى بن أبي طى : كان من علم الناس بالحديث
و يصبرهم به ويرجونه ونال : كان فى محنة أكثر من ثلاثة آلاف محررة ، و
كان اذا قيل له هذا الحديث فى الصحاح قال : وروى فى المكسورين ، والله
لو انصف الناس فى سقم لهما لا العليل . قال : وما مثل عن حديث لا يعرف
صحته من سقمه . وكان يقول : حفظ ماؤه ألف حديث . وكان يقول : لو كان
لبي سلطان يشد على يدي لاسقطت خمس ألف حديث يعمل بها ليس لها
أصل ولا صحة ...^(٣)

قال الشيخ مسحب الدين . خيراً غير واحد من ثقافت عنه عن بعض
كتبه الكافي^(٤)

٦- الشيخ أبو (الرابح) بن الحسن بن أبي ربيعة الحشاش البصرى .

(١) لسان الميرزا ٢/٢٦٩

(٢) أعيان الشيعة ٤٧/١٦٩ .

(٣) لسان الميرزا ٣/٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٤) راجع فهرست المنتخب باب التناهي باب العين .

قال مستحب لدي: فيه مقرى صالح قرأ على الشيخ التقى الحلبي وعلى الشيخ أبي علي رحمهم الله (١).

٧ - الشهيد المصلوب في سبيل الله الشاهد، أبو الحسن ثابت بن أسلم بن عبد الوهاب الحلبي.

قال لدي في تاريخ الإسلام أحد علماء الشيعة وكان من كبار شيوخه صف كتاباً في تعليل قراءة عصم وأنها قرعة قریش . وكان من كبار تلامذته أبي الصلاح، تصدر للأقادة بعده وتولى حراية لكتب بحلب فقال من بحلب من لاسم عليه . نهد بعد الدعوة وكان قد صنف كتاباً في كشف عورهم وانتداء دعوتهم فحمل إلى صاحب مصر فأمر بحرقه فحرقه واحرقه حرقاً لكتب إلى حلب وكان فيها عشرة آلاف مجلد من وقف سيف الدولة بن حمدان . انتهى . وكان صله في حدود ٤٦٠هـ (٢).

أولاده وأحفاده

لم يعرف من ولده وأحفاده وبنيه إلا الشيخ أبو الحسن علي بن منصور بن تقى الحلبي الذي قال لشهيد الأول ره في «عنه المراد في شرح بكت الارشاد» انه عمل فيه (لمصايفه) مسألة طويلة تضمن الرد على الشيخ أبي علي

(١) فهرست مستحب الدين باب الثاء .

(٢) علام لبلاء ١٩٨/٤ نقل عن الدهني وراجع نوافي «لوفات ١٠ / ٤٧ وبنيه بوعاد . ٢٠٩ ودير لبلاء ١٧٨/١١ ولسان المير ٧٥/٢ وفهرست مستحب لدين حرف ش . ٢٠٩ ولسان المستح وأعلام شيعه ٤١/٥ وأعيان الشيعة ١٢/١٥

الحسن بن طاهر الصوري في التوسعة^(١) .

آثاره

١ - البديّة في لغته ، ذكره بن شهر آشوب في معالم العلماء وغيره في غيره^(٢) .

٢ - البرهان على ثبوت اليمين في الكلام ، مختصر في سبع ورقات . نقله لديلمي بإمامه في كتابه «علام لديني» ، وتوحد نسخة عتيقة من الأعلام في المكتبة الرضوية ع^(٣) ، ولم يذكر في الدرر .

٣ - تدبير لصحة في الطب . ذكره لديني في تاريخه وقال : صفة لصاحب حسب بصرى صالح^(٤) ولم يذكر في الدرر في حروف التاء . قال في اعلام السلا : بصرى صالح صاحب حسب ولي الحكومة ٤٢٦ وقتل في ٤٢٩^(٥) .

٤ - تقريب المعروف في كلام ذكره الخليلي في الكافي^(٦) وكان عند العلامة المحمدي وعل عنه في بحار الأنوار ورآه الشيخ الحر واستحسنه^(٧) .

(١) عتبة لمراد ٢٤ من نسخة بمكتبة - رخص سماه ٤٢٦٨ - أعلام

الشيعة ٢٠٧/٦

(٢) معالم العلماء : ٢٩ وراجع الذريعة ٥٧/٣

(٣) الموائد الرضوية ٥٧١ - فهرست لمكتبة الرضوية ٢٦/٥

(٤) اعلام السلا ٧٧/٤ بقلع تاريخ (علام) لديني او محضره شيخ أحمد

بن الملا

(٥) اعلام النبلاء ٤٢٦/١

(٦) راجع الكافي : ٤٦٦ و ٤٧٩ و ٤٨٢ و ٥١٠ و ٤٥٨

(٧) لحدار ٣١٥/٨ طبع لحدري ١٣٧/٧٢ طبع الحديث

(٨) امل الامل ٤٦/١

وكان لجزء الأول منه عبد الشبح أسد الله الشترى ونقل عنه في «كشف القناع في حجية الإجماع»^(١) وقال الطهراني ره في الذريعة: نقل عنه المير محمد أشرف في فضائل السادات^(٢) وقال السيد الأمين في الأعيان: منه نسخة بمكتبة الحسينية بالمشجق^(٣).

قوله: توحد نسخة ناقصة منه (وهو الجزء الأول منه ظاهراً) في مكتبة آية الله المرعشي بقم^(٤).

وقال المجلسي ره في مقدمة البحار: وكتاب تقريب المعارف جيد في الكلام وفيه أخبار طريفة...^(٥)

٥ - الملخص في الفروع، ذكره الحسي نفسه في تقريب المعارف والرهان^(٦) ولم يذكر في الذريعة في حرف التاء

٦ - التهذيب ذكره لدهبي في تذييله^(٧) والأمين في «عين الشيعة»^(٨) ولم يذكر في الذريعة في حرف التاء.

٧ - شافية أو لمسألة شافية ذكره الحبي نفسه في الكافي^(٩) ولم يشر

(١) كشف القناع، ١٢٩.

(٢) الذريعة ٤/٣٦٦.

(٣) أعيان الشيعة ١٤/١٩٥.

(٤) فهرست مكتبة آية الله المرعشي.

(٥) البحار ١/٣٨.

(٦) تقريب المعارف مخطوط ص ٢٣ و ١٩٣ و ١٩٢ - لرهان، مخطوط ص ١٠.

(٧) اعلام النبلاء ٤/٧٧.

(٨) اعيان الشيعة ١٤/١٩٤.

(٩) الكافي - ٥١٠.

في المقاييس^(١) والاميس في الاعين والحياباني في ربحانة الادب^(٢) ولم يذكر في الدرر في حرف الشين والميم .

٨ - شبه الملاحدة، ذكره لدهسي في تاريخه^(٣) وذكره في أعيان الشيعة بهذا العنوان . دفع شبه الملاحدة ، وكذا أيضاً في الربحانة . ولم يذكر في الدرر في حرف الشين والذال .

٩ - شرح الدخيرة لسيد المرتضى في الكلام ذكره ابن شهر آشوب المازندراني في معالم العلماء والتسوي في المقاييس والطهراني في الدرر^(٤) .
١٠ - لعمدة في الفروع، ذكره الحلبي نفسه في تقريب المعارف والرهان^(٥) والكافي^(٦) و لدهسي في تاريخه والتسوي في المقاييس والاميس في أعيان الشيعة و لحياباني في ربحانة الادب ، ولم يذكر في الدرر في حرف العين .
١١ - الكافي في الفقه وهو كتابنا هذا .

١٢ - الكافية أو المسألة الكافية ، ذكره الحلبي نفسه في الكافي^(٧) و التسوي في المقاييس والاميس في أعيان ولم يذكر في حرف الكاف والميم من الدرر .

١٣ - لنومع في الفقه ، ذكره الحياباني في ربحانة الادب^(٨) ولم نقف على من ذكره غيره .

(١) المقاييس : ٨

(٢) ربحانة الادب ١٦١/٧

(٣) اعلام النبلاء ٧٧/٤

(٤) معالم العلماء - ٢٩ والمقاييس ٨ والدرر ٢٧٧/١٣ و ١٢/١٠

(٥) تقريب لمعارف مطبوع ص ١٩٣/٢٣ - لبرهان مطبوع ص ١٠

(٦) الكافي : ٥١٠

(٨) ربحانة الادب ١٦١/٧

(٧) الكافي : ٥١٠

١٤ - مختصر العرائض لشريعته ، ذكره ابن طاووس في فتح الابواب^(١) ومنه عنه . ولم يذكره غيره

١٥ - المرشد في طريق التمسك ، ذكره الدهلي في تاريخه ولامين في أعيان الشيعة والحياتاني في ربحته الأدب ، ولم يذكر في الدرر في حروف الميم
١٦ - المعراج في الاحاديث و في الدرر : هو للشحبي في اصلاح نفى الدين الحلبي كما استظهره في الروايات^(٢) .

تكميل

قال في الكافي . ان يدع الله تعالى في العمر مجرد أعيان مسائل الخلاف ويدكر طريق العلم بصلحه كل مسألة على اصول الامامية وعلى وجه يتمكن معه النظر من محاحه الحفصوم من غير فتارة له . اني تصحيح الاصول التي تذهب اليها . . .^(٣) ولعله وفق لتأليفه .

وفي فهرست مؤلفات الكرخي : كتاب عايه الانصاف في مسائل الخلاف ينصص لنقص على ابي الصلاح الحلبي رحمه الله في مسائل خلافية وبين المرتضى بصرفها رأي المرتضى . . .^(٤) ويحتمل كون هذه المسائل في رسالة له .

الكافي (٥)

قد ذكره السروي في معالم العلماء والرازي في الفهرست وغيرهما . وهو

(١) فتح الابواب مخطوط : ٩٩

(٢) الدرر ٢١/٢٢٤

(٣) الكافي : ٥١١ . (٤) المستدرک ٣/٤٩٨

(٥) ذكره الحلبي عنه في المرحون بهذا الموضع الكافي في تكليفه .

— كما قال سميرى في المقدس — كان مأخذ مذاهبه في الفقه ، وفقهائه كائن
ادريس في سرر و لعلامه في لمختلف نقلواصاوى تحلى من هذا الكتاب ،
وكان من مصادر الحار كما صرح المحدث المحلى في مقدمه ، وكان عبد
لتسرى وعن عنه في كشف الغطاء^(١)

قال من ادريس : كتب الكافي وهو كتاب حسن فيه تحقيق مواضع^(٢) ،
وفي ملحقات الحارح ١١٠ ص ١٧٦ : وكتب الكافي في علم الفقه للشيخ
بي الصلاح وهو عبد مولانا محمد طاهر قمي كتب سمعه من بهاء الله الله ما نقل
عن تلميذه .

قال لحرى : وكان هذا الكتاب (الكافي) عدى فذهب في بعض الوقائع
التي ذهبت فيها حمله من كسى وبحس برويه بالطريق المتقدم وبالطريق لى
الشيخ مسحب الدين المذكور بطرقه ، بعد كوره الله^(٣) .

قد الشيخ اسد الله لتسرى «قال الشيخ... أبو صلاح الحسى في الكافي
وقال في الجزء الاول من تقرير المعارف . . . ولم ينف علي سائر كتبه لى
حال لتعصيل عيها ولاعنى الجزء الذى من لتقرير ، والجزء الاول عدى
كان سقيماً جداً وصححت من نقله عنه بحسب الامكان ، ووضعتها على ثلاث
نسخ من كتابه الكافي . ولا تحلو أيضاً من سقم ولباص في الموضع ولم أنقل عنه
لأما وسعنى نقله أو معناه^(٤) .

وقال في الروصت : وقد رُت كتابه الكافي في الفقه على ترتيب أبوابه وهو
كتاب حسن معروف بين اصحابنا معول عليه عندهم بقرب من عشرين ألف بيت

(١) كشف الغطاء : ١٧٩

(٢) السرائر : ٢٦٦

(٣) لؤلؤة لحرى : ٣٣٣

(٤) كشف الغطاء : ١٧٩ - ١٣٣

ولكن على أطراف مداريت من نسخة سقطت كثير تركت مواضعها مبصرة
 لانتهاؤها، إلى نسخة واحدة امتحت منها تلك المواضع بساحة الايام: ^١ .
 وقال صاحب الدريعة: الكافي في الفقه للشيخ لقيه أبى الصلاح تقي الدين
 ابن نجم الدين بن عبد الله الحلبي تلميذ الشريف المربضي وحليفه في بلاد
 الحلبيه، ذكره الشيخ مسجب الدين وفي المعالم أيضاً، موجود في محرر
 كتب المولى محمد علي الحواسري بالمحرف ومحرر السيد الحاج آغا سبط
 السيد حجة الاسلام الاصفهاني وحرارة لمولى محمد حسن القمشلي بالمحرف
 الموقوفة في ١٢٨٨ وفي الرصوية وعبد الشيخ مشكور وغيرها... ^٢ .
 وفي قاموس الرجال: أقول، وسعه في كافيته علماً أبوالمجد الحلبي في
 كتابه اشارة السقواس زهره الحلبي في كتابه العية الا ان كتاب كافي هذا مشتمل
 على الاصولين ^٣ ولفقه واقتصر في كتابيهما على الفقه واصوله ^٤ وكتابه
 التقريب الذي ينقل عنه المحار في غاية الجودة... ^٥ .
 أقول: وفي بعض المواضع تتحد عبارة صفحة أو فن منها أو أكثر من
 السرائر مع عبارة الكافي فراجع ^(٦) .

(١) روضات الجنات: ١٢٩ .

(٢) الدريعة ١٧/٢٢٧ .

(٣) لموجود من نسخة عبد الله ليس مشتملاً على أصول الفقه،

(٤) أقول، لمية مشتمل على الاصولين ولفقه وشاره ليس مشتمل على أصول

الدين وفروعه فراجع

(٥) قاموس الرجال ٢/٢٥٤

(٦) لسرائر ٤٦٧ و ٤١٥ وياض بريارة وكتاب اية وغيرها

مسح الكافي

قال في الذريعة : يوجد الكافي في :

- ١ - محزون كتب المولى محمد علي الحواساري
- ٢ - ومحزون السيد الحاج آغا سبط السيد حجة الاسلام لاصههاني .
- ٣ - وحرره لمولى محمد حسين العمشهي بالسجف .
- ٤ - وعند الشيخ مشكور ^(١) .
- أقول ويوجد أيضاً في :
- ٥ - مكتبة الحكيم بالسجف تاريخ كتابتها ١٢٢٤ هـ
- ٦ - ومكتبة مدرسة الروح حردى بالسجف تاريخ كتابتها ١٢٣٧ هـ .
- ٧ - والمكتبة لمليحة بطهرى على ماون صدقة المدرسي الطهطاني
- ٨ - وببيت آية الله الروح حردى رد على مقال آية الله الحواساري الصفهاني

وبعض الافصل .

- هذه هي المسح التي لم نمرربها رتها الى لان .
- وأما المسح التي كان أصلها أو صورها المتنوع عراوية لديها حين التصحيح فهي :
- ٩ - نسخة المكتبة الرسوية تاريخ كتابتها القرن ١٣ ط
 - ١٠ - نسخة أخرى بها أيضاً تاريخ كتابتها ١٢٤٩
 - ١١ - نسخة مكتبة المجلس بطهران تاريخ كتابتها . ١٢٤٤
 - ١٢ - نسخة أخرى بها ، تاريخ كتابتها : ١٢٣٠

(١) الذريعة ٢٤٧/١٧

(٢) تشريه دفتر پنجم ص ٤٢٢

(٣) دليل المخطوطات ص ٢٩

- ١٣ - نسخة ثالثة بها تاريخ كتابتها: ١١٩٩ وهذه أقدم نسختها
 ١٤ - نسخة مكتبة ملك طهران تاريخ كتابتها . ١٢٥٩ .
 ١٥ - نسخة مكتبة كلية اللاهيات طهران تاريخ كتابتها : ١٢٠٣
 ١٦ - نسخة مكتبة آية الله العظمى الكلبياني بم قم تاريخ كتابتها : ١٢٢٢
 ١٧ - نسخة مكتبة آية الله العظمى لمرعشي بم قم كتب في القرن ١٣ ط
 ١٨ - نسخة مكتبة آية الله الصفاي الحواسري بم قم من نسخ القرن
 ١٣ ط .
 ١٩ - نسخة مكتبة حجة الاسلام والمسلمين سيد محمد علي الروصاني
 باصفهان تاريخ كتابتها : ١٢٣٩ .

عملنا في التصحيح

غير حمى على لغاريء الحبر أن تصحيح أي كتاب من الكتب العلمية سيب
 مؤلفات الفداء متوفى على وجود نسخة منه أو أكثر مصححة معترية ، ومن
 دونهما نتعمد هذا لمشروع من يتعدى إلا لا وحدي من أهل الأدب والفصل
 و لتحقيق .

ومع الأسف لم تكن في سحاهده نسخة قديمة كاملة بل كتبها ناقصة وسقيمة
 جداً فذلنا جهداً للتصحيح أعلاط السح بالدفع والتأمل في نفس لغارات
 و التصحيح القياسي وبالمراجعة الى الكتب التي بعت بصوصاً عن الكافي
 كالعمية لأن رهرة والسرائر لأن ادريس والمصنف للعلامه رحمهم الله ومع
 ذلك بلم "ن طبعنا هذه لاتحلو طبعاً من أعلاط وتصحيغات. سأل الله الهادي أن
 يبرقنا نسخة مصححة منه حتى نشرها ثاباً بصورة صالحة متقنة آمين رب -
 العالمين .

مصادر هذه الترجمة

- ١ - اتفاق لمقال في أحوال الرجال للشيخ محمد طه ره
- ٢ - الاحارات من بحار الأنوار - الطبع الحجري و لطبع الحديث .
- ٣ - الارشاد للشح المعيد .
- ٤ - اشارة السبق لابي المعجد الحلبي .
- ٥ - أمل الأمل للشيخ الحر العلمي طبع النجف .
- ٦ - أعلام الدين للديلمي . مخطوط .
- ٧ - أعلام الشيعة لقرن الخامس للعلامة الطهراني .
- ٨ - أعلام الشيعة لقرن السادس للعلامة الطهراني
- ٩ - اعلام البلاء بتاريخ حلب لشهداء في سبعة أجراء لمحمد راعب لطباع لحلي لمطوع في حلب في ١٣٤٢ - ١٣٤٥ على نفقة مؤلفه .
- ١٠ - أعيان الشيعة للسيد الامس . الطبعة الثانية .
- ١١ - بحار الأنوار للعلامة المجلبي ره .
- ١٢ - نزهة على ثبوت الايمان لابي الصلاح الحلبي . مخطوط .
- ١٣ - بنية الوعاة للسيوطي .
- ١٤ - بهجة الامال في شرح نحة الرجال للبياري .
- ١٥ - تاريخ الاسلام للذهبي نقل عن اعلام السلاء .
- ١٦ - تحفة الاحباب للمحدث الفقي .
- ١٧ - تراجم الرجال للسيد الرقي المعاصر .
- ١٨ - ترجمة روضات الحيات للشيخ محمد باقر الساعدي .
- ١٩ - تقريب المعارف لابي الصلاح الحبي . مخطوط .

٢٠- نكتة أمل الامل للسيد حسن الصدر معطوط مكتبة آية الله المرعشي

بسم

- ٢١- نكتة الرجل للشيخ عبد الله الكاظمي .
- ٢٢- تنقيح المقال للمعاني طبع لاقت .
- ٢٣- جامع الرواة للاردبيبي . الطبعة الاولى .
- ٢٤- خلاصة الاقول للعلامة الحلبي . طبع لحف
- ٢٥- دأشنامه لجملة من الكتب طبع طهران .
- ٢٦- دليل المحفوظات لسيد أحمد الحسني .
- ٢٧- الدررعة الى تصانيف الشيعة للعلامة الطهراني .
- ٢٨- رهمای دانشوران للسيد علي كبر لرقمي .
- ٢٩- الرجال لابن داود طبع المحدث .
- ٣٠- رجال الشيخ الطوسي ره
- ٣١- روضت الحنات للحواساري . الطبعة الثانية .
- ٣٢- روضة الهبة لسيد شيع الحائلي .
- ٣٣- الروضة الهية في شرح للمعة الدمشقية
- ٣٤- روض الجنان في شرح ارشاد الادهان للشهيد الثاني .
- ٣٥- رياض العلماء للمولي عبد الله الامدي . طبع قم .
- ٣٦- ریحانة الادب للخياياني . الطبعة الثانية .
- ٣٧- السرائر لاس ادريس الحلبي . الطبعة الاولى
- ٣٨- سفينة البحار للمحدث القمي ره .
- ٣٩- شعب المقال للميرزا أبي القاسم اترافي .
- ٤٠- عاية المراد في شرح نكت الارشاد للشهيد الاول .

- ٤١ - العية لابن وهرة الحلبي ره .
- ٤٢ - فتح الابواب في الاسحارب لسيد ابن طووس . مخطوط .
- ٤٣ - الفصول المهمة لابن الصاع
- ٤٤ - الفوائد الرحالية لسيد بحر العلوم .
- ٤٥ - فوائد الرصويه لمحدث القمي
- ٤٦ - فهرست المكتبة الرصوية بمشهد .
- ٤٧ - فهرست مكتبة الانبياء بظهر ن .
- ٤٨ - فهرست مكتبة لمدرسة الروح حردى سحج - دليل المخطوطات .
- ٤٩ - فهرست مكتبة آية الله المرعشي بقم .
- ٥٠ - فهرست مكتبة ملك بظهران .
- ٥١ - فهرست مكتبة المجلس بظهران .
- ٥٢ - فهرست مكتبة آية الله الكلبي بقم .
- ٥٣ - فهرست منتخب الدين الطبع الحصري و الحديث .
- ٥٤ - قاموس الرجال للتستري .
- ٥٥ - قصص العلماء للتكاسي الطبع الحصري
- ٥٦ - القواعد للشهيد الاول - طبعة الحديثة .
- ٥٧ - كشف لقاع عن حجية الاجماع للشيخ أسد الله لسمري .
- ٥٨ - الكشكول للشيخ يوسف الحراي . طبع السجف .
- ٥٩ - الكسى والالقاء لمحدث القمي طبع السجف
- ٦٠ - لؤلؤة البحريين للشيخ يوسف الحراي . طبع السجف .
- ٦١ - لسان العيزان لابن حجر العسقلاني .
- ٦٢ - مجمع البحريين للشيخ بحر الدين الطريحي

- ٦٣ - مجمع الرجال للقهبائي .
- ٦٤ - المختلف للملازمة الحلبي ره .
- ٦٥ - مستدرك الوسائل للمحدث الموري .
- ٦٦ - معجم العلماء لابن شهر آشوب المازندراني .
- ٦٧ - المعين للمحقق الحلبي .
- ٦٨ - معجم الثقات للشيخ النجيب المعاصر .
- ٦٩ - معجم رجال الحديث لإبى الله الحونى .
- ٧٠ - المقاييس للشيخ أسد الله التستري .
- ٧١ - مناقب آل أبى طالب للمازندراني .
- ٧٢ - منتهى المقال للشيخ أبى على الحائري .
- ٧٣ - مسهب المقال للسيد الاسترآبادى .
- ٧٤ - مئة الرجال فى شرح نعمة المقال للسيد المرعشى .
- ٧٥ - نخبة الرجال للسيد حسين البروجردى .
- ٧٦ - شريه كتابخانه مركزى المحلله الخامس .
- ٧٧ - نقد الرجال لنهرشى . الطبع الحائري .
- ٧٨ - الوافى بالوقبات للصعدى .
- ٧٩ - الوجيزة للمحدث المجلسى ره .
- ٨٠ - هدية الاحباب للمحدث القمى ره .
- ٨١ - يدنامه شيخ طوسى طبع مشهد لرصاصى .

قم المشرفة العبد رضا الاستادى

ح ١ سنة ١٤٠٣ هـ قى

الكافي

في الفقه

لتنقى الدين الى الصلاح العلمى به

(٣٧٤ - ٤٤٧)

تقديم وتحقيق

الشيخ رضا الاستادى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التكليف العقلي

[حقيقة التكليف]

... واشترطنا فرض الطاعة في المرید كالقديم سبحانه تعالى ومن خلق، والسي والامه، والامم والرعية، والسد وعنده، والوالد وولده، والمعم عني غيره بجميع ما نفوم به حياته وتكمل به مسرته، لاندعلم انه متى أراد أحد من ذكرناه ممن تلزمه طاعته شيئاً سميت ارادته تكليفاً، ولا يصح ذلك في من لا طاعة له كالاعبياء والعمراء، واسما اوجبت هذه القصبة لوجوب امثال مرادهم ذكره وسقوط فرض الامثال في من عداه.

واشترطنا المشقة، من حيث كانت ارادة فيه لذه كالاكل ولشرب، أو ما لالدة فيه ولا مشقة، لانكون تكليفاً بغير مشقة.

واشترطنا الابتداء، لانه لو اراد من نجب طاعته فيه مشقة قد تقدمت ارادة غيره له كالصدق والانصاف واجبات الظلم والكذب وفعل الصلاة والزكاة واحتساب الربا والربا لم يكن مكلفاً ولا ارادته تكليفاً من حيث كانت ارادة لقديم سبحانه سابقة لارادته.

{١} قال المؤلف في كتابه «تقريب المفرد» - فاما حقيقة التكليف فهي ارادة لا عني من الادبي ما به مشقة على جهة الابتداء والدليل على صحة ذلك انه متى تكلمت هذه الشريعة وصف المرید بأنه مكلف والارادة بها تكليف والمراد منه بأنه مكلف، ومتى احتل شرط لم يثبت شيء من هذا الوصف.

والدليل على صحة هذا الحد منه متى تكاملت لشروط لى يياها سمي
المريد مكلفاً و رادته بكلياً و لمراد منه مكلفاً
وقد نجور العلماء وأتباعهم فوضعو لمراد بأنه تكليف، فقالوا : التكليف
لعقلي كذا والتكليف السمعي كذا . يريدون بذلك ما تعلقب ارادة المكلف
سبحانه [به] دونه، وهذا مجاز وليس بحقيقة ، لعلق . . . سبحانه دونه .
وكون هذه . . . في تكليف من لا نجور منه اثار المسح كالقديم سبحانه ومن
عنيت عصيته من الحق ، ولذلك وحب على كل من أراد منه من يحور منه
تقييح ، لظن في مراده ، فان كان حساً لرمه الامثال ، وان كان قبيحاً فح
الامثال وان كان المريد معصياً بما تحب له طاعته ، لانه لاطاعة لمحبسوق في
معصيته سبحانه ، لعظم ابعاده على الحي واعمار كل بعة لمنهم سواه في حسه
وكون ذلك فرعاً له وغير منفصل .

وما أراد القديم سبحانه من لحق على صريين :
أحدهما طريق العلم به العقول [ثانيهما] طريق العلم به السمع .
ولعقلي على صريين : أحدهما العلم به من فعله تعالى في العاقل بتداء
فهو لذلك مضطر الى العلم به . . . [ثانيهما] طريق العلم به نظر المكلف في
الادلة المصنوعة عليه . . . طريق به احراز من ثبت صدقه بالبرهان أو بحظبه
المعلوم اضافته اليه سبحانه .

وطريق العلم بكلامه سبحانه أحد أمرين لثالث لهما .
أحدهما : أن يقرن الكلام المسموع بمعجز، كمحاطة موسى من الشجرة
واقتران ذلك بانقلاب العصا ثعباناً واليد بيضاء .

(١) هنا يياص في النسخ .

(٢) هنا كلمة تقرأ هكذا : والتمس .

الثاني : أن يحرم من ثمت صدقه في كلام مخصوص انه كلامه كاحترار .

وأخبار عيسى . . .

وحطاب حجة من تأمل ذلك وحده صحيحاً وما لا يوجب العلم لا يكون صريحاً الى حطاب لتكليف لتعلق بالمصالح التي لا يعلمها الاعلام بموجب .
 في بيان التكليف الضروري ، هذا لتكليف على صريـس واجب ومدوب .

ولو حب على صريـس : أفعال وتروك ، والمدوب اليه كذلك .
 والأفعال الواحدة الصدى والأصاف وشكر لمعم ورد ابودعه وقضاء الدين والتحرز من المصار .
 والترك الواحدة تكذب ولطم وخطر والاسفساد والاعراء وتكليف ما لا يطاق وإرادة القبيح .

وقلنا ان نعم يوجب تلك الأفعال ونفع هذه ، لتروك ضروري من فعله تعالى لحصوله سداء لكل عاقل على وجه لا يمكن دفعه ولا زوال شبهه عليه .
 ولو كان مكتسباً من فعل لعلم بمعلومه لحد حلو بعض زمان التكليف من كله منه ، واحتصاصه بعض العلاء ، وصحة الخروج عنه مع كمال لعقل كسائر العلوم المكتسبة ، والمعلوم خلاف ذلك .

وجهة وجوب الأفعال كونها صدقاً وانصافاً وشكر النعمة ، وجهة قبح التروك كونها ظمناً وكذباً ، لان كل من علم انصافاً وصدقاً وشكر النعمة ورد الودعة علم بوجودها وكل من علم ظمناً وكذباً وخطراً واستيقاحاً علم قبحها ولو كان

(١) حججه ، كذا في بعض النسخ .

(٢) هنا باص في النسخ ، والظاهر ان الساط كلمة «فصل» .

لوجوب^١ لأفعال وقبح لتروك^٢ ولا يجوز تعلق وجوب أفعاله وقبح تروكه بغير ما هي عليه لأن ذلك يقتضي تقدم... عليه^٣ وقد علمنا أنه لا تكليف قله فثبت أن الواجب في وجوب حجاب تروكه ما هو عليه في نفسه فاما الأفعال واجبة...^٤ نعم فرضها فلتكفي بمدد إلى العزم عليها متى تعينت

وحيثما يصح حلوه لتعاقل من تكلمها عند كمال عقله وفي مطالبه من لارمة الإلهام من الصبر بمن النظر لموصل إلى لمعرفة الواجب على كل عاقل في كل حال على ما بينه أن شاء الله .

وأما التروك فهو حب على كل عاقل اجتنابه في كل حال ذكر للوحداني به فثبت فلا يصح حلوه عاقل من وجوب اجتنابه .

والممدود في فعله الاحسان والحلم والوقار والحدود و لعمري وحسن السمات وحسن الصلحة والجواردين الكلمة واجتناب الامر بحسن والهي عن الفصح وأمثال ذلك .

والتروك المكروهه في مقابلة هذه الأفعال لممدودة اليها بالعكس، ووجه حسن فعل هذه لأفعال واجتناب هذه لتروك كونه احساناً وحليماً لأن كل من علم ذلك علم حسنه و ليرغب فيه .

...^٥ في بيان التكليف المكسب .^٦ لعقلية شيئين : موجد

(١) في بعض النسخ : على وجوب .

(٢) هنا يياض في بعض النسخ .

(٣) هنا يياض في بعض النسخ وفي بعضها : لا حركتها . يقتضي تقدمه عليها» من

دون يياض .

(٤) هنا يياض في النسخ .

(٥) هنا يياض في النسخ ، : يظهر أن الساقطة كلمة «فصل»

(٦) هنا يياض في النسخ .

وعدل، والتوحيد بقسم ^(١) 'الآثار اثبات صانع العالم سبحانه قادر.. ^(٢) حياً مريداً باراده يفعلها . ^(٣) الصفات لتصح معرفته سبحانه بصفاته ومعنى التشبيه عنه ليصح كونه قديماً ومعنى الحاجة عنه ليعلم كونه عيباً ومعنى الادراك له شيء من الحواس اسج ^(٤) معنى التشبيه عنه تعالى ، وأنه لاثاني له في القدم والصفات المذكورة لكل المعرفة بالتوحيد .

والعدل تربيته أعماله سبحانه وما يتعلق بها من التكليف والمحاسن عن القبح .

والواجب من هذا التكليف العلم وطريقه لوقوفه عليه ، وجهة وحوه كونه شرطاً في العلم بالثواب والعقاب وشكر المسمم الذي لا يصحاح ولب نعم المسمم المثيب للمعص ، وهذا لتكليف لا يفتك منه عاقل ، وبحس بين وجوب العلم بهذا التكليف وجهه وحوه والسبب الموصول اليه والادلة المصنوعة عليه مجعلاً ومفصلاً .

فاما الدلالة على وجوب المعرفة بالتوحيد والعدل فهي أن كل حي عند كمال عقله يجد عليه آثاره من كونه حياً سمياً بصيراً عاقلاً مبيراً قادراً متكلماً مدر كالمدر كات مستعاناً بها يجوز أن يكون ذلك نعمة لمسمم ، ويعلم أنه ان كان ذلك نعمة فهي أعظم من كل نعمة لانعامها في جسها ، وكونها فرعاً لها واستحالة انفرادها منها ، ويعلم وجوب شكر المسمم واستحقاق المدح به والدم على الاحلال بوحه ، ويحور أن يكون له صانع صمعه وفعل الصنع به محسناً اليه به تعريضاً للثواب على شكره ومعافاة على الاخلال بحمده ويجد في عقله وجوب...

(١) هنا يفاض في النسخ .

(٢) هنا يفاض في النسخ .

(٣) هنا يفاض في النسخ .

(٤) في جميع النسخ : اتبع ، والظاهر ما أثبتناه .

المطوون والمعلوم وحسن طلب المفع والمطوون . من يعلم بعماً هو لمدح . ويض صرراً هو العقاب فوجب لذلك علمه معرفة من خلقه وخلق المفع له ليعلم قصده فيشكره ان كان معماً فيحور عظيم المفع من لمدح والثوب ويحور من عظيم الضرر بالدم والعقاب . ولا سبل الى معرفته الا بالنظري آثار صعبته [صعبه ح] لوقوعها بحسه ، نعمنا بأن من نظر في تنقل الاحسام علم حدوثها دون غيره ، ومن نظر في برهان الصعوت النعسيه علم ثبوته ، وكيفية استحقاقها دون غيرها .

ومن نظري برهان السوة علم صحتها دون لادامه ، وان العلم بكثير كثرة النظر ويقل بقلته ، ويرتفع من دونه ، ولو كان للمعارف سب غير النظر لجار أن ينظر العقل في برهان حدوث الاحسام فيعلم السوة ، وينظر في برهان السوة فيعلم الاممة ، ويحصل جميع المعارف للدمى المتشغل بالتكسب المعارف عن النظر ، ولا يحصل شيء منها للعقل الباطن في الادلة الموقفي النظر حقه ، ولعموم خلاف ذلك ، هذا وحسب المعرفة للوحه الذي ذكره ولم يكن لها سب لا لنظروا حبه كونه أول الافعال الواجبة لعموم العلم لكل عاقل بوجوب ما لا يتم الواجب الأبهي .

وجه وجوب النظر كونه تحرراً من ضرر لولا فعله لم يأمن العقل بوقوله من الدم والعقاب وجه وجوب . . شرطاً في شكر المفع التي يسجل معرفتها من . بالمدح سبحانه وأول مطوون فيه لجواهر والاحساس . . .

[الدليل] على حدوث الجواهر انها لو كانت قديمة لوجب أن يحتضن فيما لم يرل بجهته ، لوجوب حاجتها في الوجود الى جهة ، وذلك الاحتصاص لا يكون . لا لانفسها أو لمقتضى قديم اد كان اسناد حكم فيما لم يرل الى مؤثر

محدد محلاً ، واحتصاص الحواهر بالجهات لانفسها أو لمقتض قديم محلاً ، لان ذلك يقتضي استحالة حروجها عنها ، لان الحكم المسند الى النفس أو الى مقتض قديم لايجوز بطلانه . لاستحالة بطلان موحه ، وفي علمه بصحة تنقلها في ' ' الجهات دليل على أنها لم يحتصها لانفسها ولا لمقتض قديم .

وأيضاً فان احتصاصها لاحد الامرين يقتضي كونها باسرها في جهة و حدة لتماثلها ووجوب المشاركة في صفة النفس وما وحب عنها من الحكم ان كان ذلك لنفس . وان كان لمعنى قديم فكذلك ، لكون قديم مثلاً لقديم ومشار كآله في كل ما حار عنه ووجوب له واستحال عنه ، وفي علمنا ناستحاله ذلك دليل على انها لم يحتص الجهات لانفسها ولا لمقتض قديم وذلك يحيل وجوده فيما لم يرل ويقتضي تحدده بعد عدم . وهذا هو معنى القول بحدوثها .

واذا ثبت ان الحواهر محدثة ثبت حدوث ماحلها من الاعراض لاستحالة انفرادها منها ، وما يستحيل وجوده من دون وجود الحوادث بحسب أن يكون محدثاً ، وهي على ضربين :

صرب يصح بعلقه بالمحدث وهو الاعفاد والظنون والظنر والآراء والكراهات والاعساد والاصوات والالوان ^١ والنألف واللام المتولدة عن . . .

وصرب يستحيل بعلقه بالمحدث وهي الحصة والقدرة وشهوه والمغور بالمحدث والعلوم الضرورية والحرارة والرودة . واللام لمستدثة وقلما معدر حسس لحواهر وهذه الاحساس من الاعراض على كل محدث لتوفر دواعيه الى شيء منها وحلوها من الصوارف [الظورق ح] وتعددها

(١) م .

(٢) في بعض نسخ لا كوا

لألوجه بعقل ، و كل شيء تعدد لألماح معنوي فيها تعدد للاستحالة ، واد ثبت
خلاف هذه الأحاس و تعددها على كل محدث ، ثبت أن لها محدثاً ليس
بمحدث .

وقلما دلت لانا قد علمنا أن ههنا حوادث كالكتابة والبناء وعمسا أن لها
محدثاً هو من تعينت به . بدليل وقوعها بحسب آخر له من قصوده وعمومه
وقدره واستحقاقه لمدح على حسبه و لده على قبيحها ، وعلمنا أنها بما
احصحت ليه في حدودها دون عدمها وبما في لاستعاضتها في حالتها لعدم والبقاء
عن مؤثر لصغي عدم والبقاء ، فيجب لحكم بحاجة كل محدث في حدوده
الى محدث

وقد ثبت حدوث الجوهر والأحاس المحصوصه من الاعراض وتعددها
على المحدثين ، فيجب أن يكون لها محدثاً محالاً لها

ووقوع هذه التأثيرات من جهة سبحانه بقتضي كونه قدراً بحصول العلم
بكون من صنع منه لفعل على صفة ليست خاصه ليس تعدد عليه من كان عبيها
وجب وصفه بقدر .

ووقوع الفعل مقص للصحة وزياده وحدوثها بحكمه كالإنسان والعرس
والفر ولعل بقتضي كونه سبحانه عالماً لايقدر صفة لأحكام الى حال رائدة
على كونه القادر قدراً لتعدده على أكثر القادرين ، ومن كان عليها وجب
وصفه بكونه عالماً .

و كونه تعالى قدراً عالماً بقتضي كونه حتماً موجوداً بتدليل على المقدورات
والمعلومات وصحة وقوعها من جهة و استحالة ذلك من معدوم أو موجود ليس
بشي

وحدائه سبحانه ما تعدد على كل محدث دليل على كونه قديماً ، اد لو كان سبحانه محدثاً لتعدد عليه ما يتعدد على المحدث .

وهذه الصفات بعينها لو حو بها له وثبوت صفة لجوار في صفات المعاني والدع ، لان (١) طريق ثبات المعاني و صفات الفاعل متعدده في صفاته تعالى فثبت أنها لنفس . ومعنى ذلك أنه تعالى قادر على كل شيء لما هو عليه سبحانه ، لا معنى هو غيره كسواد الجسم ولا صفة بالفاعل ككون الصوت أمراً أو غيراً .

وذا ثبت كونه تعالى قديماً وان صمدته بنفسية ، ثبت استحقاقه لها فما لم يرل ، واستحالة حروجه عنها ، من حيث اقتضى قدمه وجوده في كل حال مصية ومسقطه ، وثبوت الصفة المستندة الى النفس في جميع احوال وجود الموصوف بها ، لكونها مقتضة عما هو عليه واستحالة وجود المقتضى وانقضاء مقتضاه .

وكونه تعالى حياً لا آفة به يقتضي وصفه سبحانه بجميع بصير ، وبوجوب ثباته مدركاً متى وجدت المدرك ، بدليل وصف الحي الذي لا آفة به بجميع وبصير ، ووجوب حصول حكم الادراك متى وجد المدرك وارتفعت الموانع . ووقوع أفعاله تعالى على وجه دون وجه وفي حال دون حال دليل على انه سبحانه مريد ، لعدمنا بافتقار ذلك الى أمر رائد على كونه الحي قادراً عالماً لانه قد يقدر على شيء ، ويعلم أشياء كثيرة ، ويؤثر ايجاد بعضها دون بعض ، وفي حال دون اخرى ، وعلى وجه دون وجه ، كالقادر على التجارة والكتابة و المعالم بصريهما قد يؤثر الكتابة مرة ، والتجارة اخرى ، ويقصد الى نوع من احديهما دون نوع ، وفي حال دون حال ، مع تساوي الكل في كونه مقدوراً معيوماً له ، فاقضى ذلك ثبوت صفة له رائدة على كونه قادراً عالماً ، تلك الصفة

هي كونه مريداً .

وارادته تعالى فعله لان كونه مريداً لمعه أو لمعنى قديم يقتضي قدم المرادات ، أو كونه عازماً ، وكلا الأمرين مستحيل ، وكونه من فعل قديم غيره فاسد بما ذكره من فساد اثبات قديم ثان . والحدوث (كذا) ^{١٢} لا يقدر على فعل لارادة لغيره ، لانه لا يقع الامضاء ، واستدعاء الفعل بالقدرة في غير محتها محال . وهي موحودة لا في محل ، لان حلولها فيه تدل على لا يحور ، لان المحل لا يكون الا مستحيراً وقد دللنا على حدوث المستحيرات وقدمه سبحانه ، ولا يحور حلولها في غيره من حي ولا حماد ، لان حلولها في الحماد مستحيل من حيث كانت مما يوجب حلا لحي ، وحلولها في حي يوجب رجوع حكمها ليهدونه تدلي ، لان المحل بحكم ما حله أولى ، فثبت وجودها لافي محل ، ولو حودها على هذا الوجه الذي له ، انقطع عن " كل حي ما أوجب " اختصاصها ^(١٥) به تعالى ولا يوجب من هذا دو قطرة بهذا العلم ، لانه اذا ثبت كونه تعالى مريداً وهادئاً يكون مريداً لمعه أو لمعنى قديم ثبت انه مريد بارادة يستحيل أن تحله أو تحل غيره ، فتصير ذلك وجودها لافي محل ، ورأى المتعجب مما اقتضاه البرهان .

ولاصفة له سبحانه رائده على ما تشاء ، من حيث كان طريق ثباته تعالى

(١) في بعض النسخ : فطمه ، والظاهر أنه تصحيف .

(٢) قل في تقريب المعروف وكونه من فعل غيره من المحدثين محال لان

محدث لا يقدر على فعل الادارة في غيره لاختصاص احدتها بالاشتداد وتعدد الابتداء من المحدث في غيره .

(٣) على

(٤) موجب .

(٥) اختصاصه .

المعل، فيجب أن يصف نبات صمدية على صمدية فعل، وليس المعل (للعن ص) إلا ثلاث صفات: مجرد وجوده وهو دال على كونه قاعية قادراً، واحكامه وهو دال على كونه محكمه عالماً، وترتبه على الوحده وفي الاحوال وهو دال على أن مرتبه مرید، وثبات صفة لا يدل عليها المعل نفسه ولا بواسطة محال، ولانه لا حكم لصفة رائدة، وثبات ما لا حكم له كعبه، وثبات ما لا فرق في اثباته وبعبه
 جهالة

ان قيل: قد أنشأ له تعالى صمدية رائدة على كونه تعالى قادراً عالماً مریداً فما وجهها؟ قيل: لم يثبت الا انه تعالى بهذه الصفات، أما كونه تعالى حياً موجوداً فنشوت كونه قادراً عالماً لاستحالة نشوت حال الفدر العالم لمن ليس بحي موجود. وما كونه مدر كاً سمعاً بصيراً فمن أحكام كونه حياً. وكون هذه الصفات بعبية في مستحقها وليس بأمر رائد على ثبوتها ونشوت كونه تعالى قديماً مقصّر لكونه سبحانه عبأ تسحيل عليه الحاجة لأن الحاجة لا تكون الا لاحتلاب دفع أو دفع ضرر من حيث علم استحالة الحاجة على من يستحيل عليه الضرر و دفع كالمواب والجماد والبيع والضرر لا يحورن الا على من بلد وبالم لأن الحي لا يسقع بما يبدنه أو يسره ويستصر بما بالم به أو يتم لاحيه، والبدنة والالم لا يحوران الا على ذي شهوة ونفوراد معنى منذ أنه أدرك ما يشتهي، ومعنى الم أنه أدرك ما يفر عنه، ومعنى مسرور أنه اعتقد أو طم وصول دفع اليه أو الى من يحري مجراه وان دفع ضرر، ومعنى معتم أنه اعتقد أو طم وصول ضرر اليه أو الى من يحري مجره وفوت دفع، فعد معنى السرور والعم الى الدفع والضرر اذا تقرر هذا وكانت الشهوة والنار معنى ينظر الى محل استحالة تخصيصها

به تعالى ، لاستحالة كونه سبحانه محلاً للأعراض ، ولأنه لا دليل من جهة الفعل (كذا) الي ثبانه تعالى مشتهياً ولا مفراً ، ودا استحالة عليه تعالى الشهوة والصور استحالة عليه الله والالم [و دا استحالة عليه الله والالم] استحالة لصرر واللمع ، ودا استحالة الصرر و لمع استحالة عليه تعالى الحاجة ، و استحالة يقضي كونه غيباً .

و ثبوت قدمه وحدوث لجواهر والأعراض يحيل كونه تعالى مشتهياً لشيء من الجسمين ، لأن ذلك يقضي حدوثه أو قدمهما ، وكلا الأمرين محال . وكونه تعالى لا يشبه شيئاً يحيل ادراكه سبحانه شيء من الحواس لاختصاص لأدراك المعقوب بالجواهر وحس من الأعراض ، وليس هو من الجسمين ، فاستحالة ادراكه تعالى .

ولأنه لو كان مم بصح " أن يدرك شيء من الحو من لوحب أن يدركه " لأن لا عني الصفة التي معها يحب " أن يدرك كلما يصح در كنه شرط ادماغ الموضع . وهو سبحانه موجود والمواقع مسحة - حده لا يحد للطاقة والروحه وتعدو البعد والقرب والحجاب والكوب في عر جهة لمقاسه ، وحدث اجمع من صفات المستحيرات ، وقد دللنا عني كونه سبحانه بخلافها ، فلو كان مم يصح أن يدرك لأدركناه الآن ، ولو أدركناه لعلناه ضرورة من حيث كان العلم بالمدر ك من كمال العقل ، وفي عدم العلم به سبحانه ضرورة دليل على عدم ادراكه [و عدم ادراكه] (٢) مع وجوبه لو كان ممن يدرك تعالى دليل على استحالة الادراك عليه .

(١) هذه الجملة زودناها بمقتضى السياق .

(٢) في بعض النسخ : يدرك .

(٣) هذه الجملة زودناها بمقتضى ترتيب العبارة .

و ثبوت كونه تعالى لا يشمه نسباً بحل عليه السفل والاحصاص بالحدة

والمحورة لان ذلك من أحكام المسحيرات وليس بمتحير .

ويحيل عليه سبحانه الحلول وايحاب الاحوال والاحكام ، لان ذلك من خواص الأعراض ، فيسقط لذلك مذهب الشوية و محوس و لصائين و عباد الاصنام والمحميين والصاري والعلاة ، لاثبت هؤلاء جمع الهية لاحسام و كونه مؤثرة ويستحيل من الجسم تأثيره على ما سلف بيانه .

و كونه تعالى بهذه الصفات يقتضى نفيه مسحاها بها ويحيل اثبات ثبوت فيها من حيث لو كان هناك قديم ثان لو حث أن يستحق جميع ما يشاء مستحقا وعن العالم له من الصفات الواحدة والحدثة ثباتاً وبعياً فيؤدى ذلك الى اثبات داتين لاحكام لهما نريد على حكم الدات الواحدة واثبات ذلك محال، فثبت أنه سبحانه وحد لاثنائى له . وقد ثبت لان القدماء لو كانوا مائة فمارد لم ترد حالهم عليه لو كان واحداً ، ولا يمر معلهم من وعن قديم واحد ، من حيث كان كل ما تصح اضافته الى هذا العدد تصح اضافته الى القديم الواحد سبحانه ، فصر اثبات مراد هلى واحد لا حكم له ، ولا سبيل الى تسميه ، ولا فرق بين ثبوتيه وبعيه . وما هذه حله لا تصح اثباته ، لكون ذلك تحاهلاً ومعضياً الى كل جهالة فثبت أن صانع العالم سبحانه وحد لاثنائى له .

وأيضاً فلا دليل من جهة العقل على اثبات قديم ثان وقد ورد لسمع المقطوع على اضافته الى القديم سبحانه سوى ثان له تعالى وهو مما لا يحور عليه سبحانه الكذب فوجب لذلك القطع على كونه واحداً ، ودلالة السمع على التوحيد أكد من دلالة العقول لاحمال جميعها لدخول الشبهة المشككة فى التوحيد وبعد ذلك عن برهان السمع .

فصل في مسائل العدل (١)

معنى قوله: انه تعالى عادل هو أنه لا يحل^٢ الواجب في حكمه ولا يفعل قبيحاً، وإذا ثبت بالبرهان كونه تعالى عالماً بالاجل شئاً وعبثاً لا تمتدح الى شيء ثبت كونه عادلاً من حيث كان وقوع القبيح لا يصح الاجل به أوله هو عنه^٣ واجبه به، وكل ذلك مستحيل فيه تعالى، فيجب القطع على كونه عادلاً والحكم بجميع أفعاله وما يتعلق بها بالحس .

وهذا القدر كاف في سريته سبحانه عن القبيح على جهة الحمسة، وإن فقدنا العلم بوجه الحسن في كل منها على جهة التفصيل، غير أنا سلكنا معجراً اسلف رضي الله عنهم في بيان وجه الحكمه في جميع مفعله سبحانه وأمره وأباحه على جهة التفصيل لتكمل الفائدة ونسقط شبهة في ذلك من كل وجه

فأول ذلك اثبات العقل طريقاً الى العلم بوجوب واجب وقبح قباح وجب ومحت لم هي عيبه ليكون الكلام في العدل ومصاد الجبر مسباً على ذلك وقد سلف بيان ذلك وأوضحنا أن العلم بوجوب نصح ولا نصح و سائر الواجبات الأولية وقبح الظلم والكذب وسائر الفتنح لاوله ضروري من أو ثل العفون لا يتعلق للعد به، وأنه إنما وجب الافعال لكونها صدقاً و انصافاً وقبح التروك لكونها ظلماً وكذباً فأعنى عن عديدها هما .

وإذا ثبت ذلك وجب اثباته سبحانه قادراً على القبيح ليصبح سريته عنه، ولداً على ذلك ثبوت كونه تعالى قادراً لنفسه، وذلك يقتضي كونه سبحانه

(١) كلام في معنى العدل، كذا في بعض النسخ .

(٢) في النسخ - لا يحل

قادراً على كل ما يصح كونه مقدوراً، والقيح من حملته المقدورات غير شبهة
فيجب أن يكون قادراً عليه .

و بعضاً فإن صفة القبح وجه للعمل كالحسن^١ وليس بحسن فيجب لكونه
بعالي قادر على سائر الاحتمالات أن يكون قادراً على وجودها، لئلا يحدث عليها
ومع لفظ^٢ من كونه يعنى قادراً على القبح لما يؤدي إليه من الجهل
أو الحاجة المسحبيين عنه سبحانه أو غلاب دلالة القبح .

وذلك ما قد كاشف عن جهله بكون تقديم سبحانه قادراً لنفسه، إذ لو علم
ذلك و كونه مقتضياً للقدره على كل ما يصح كونه مقدوراً مع عدمه بكون القبح
مقدور للعدد لم ينف كونه يعنى قادراً على القبح .

وكذلك لو علم أن من حق القادر على الشيء أن يكون قادراً على حسن
صده مع علمه بأنه قادر على حسن^٣ لم ينف كونه قادراً على القبح، حسناً
كان لفسح^٤ أو وجوده، وهذا يدل على جهله بالوحد والعقل .

فأما شبهة فمسيه على فرض وقوع القبح، وذلك بناءً على عدمه، لأنه سبحانه
لا يفعل شيئاً لا بداع مقصود، لا سبحانه السهو والعتث عليه، ولا داع إلى
القبح إلا الحاجة وهي مستحيلة فيه سبحانه، فلم يبق له داع إليه فاستحال منه
فعله وإن كان قادراً عليه، وسقط لذلك تقدير النظام .

(١) في جميع النسخ : كالحسن، والصحيح ما أثبتناه، راجع تقريب المعارف
للمؤلف باب العدل .

(٢) هو إبراهيم بن سيار بن هانيء النظام، توفي سنة ٢٣١ . ويطلق على أصحابه
النظامية .

(٣) في جميع النسخ : الحسن، والصحيح ما أثبتناه

(٤) في جميع النسخ : القبح .

وهو سبحانه لا يفعل الفبيح لما قدمناه من علمه بقبحه وبأنه عبي عنه لا لصفه
 نقح صارف قوي فلا يصح أن يفعل الا من جهن سوتها أو دغته الحاحه لي
 الفعل أو برك ليسعى الصارف بل جهن أو بصل داعي لحاحه لصارف النصح.
 وكونه تعالى لا يفعل لنصح مقتض أن لا يترده ، من حيث لو أرده لم
 يرده الا بده يفعلها على ما صلف بيانه ، و رادة الفبيح فبيحة ، لان كل من
 عنه رده لنصح علم فصحها ، وذلك مقتض لكونه تعالى فاعلا للفبيح وقد
 فيما فساد ، فثبت أنه لا يريد نصح ، واذا ثبت أنه سبحانه لا يريد الفبيح
 ثبت أنه كاره له ، لانه لا يجوز أن يحلوا ما كلفه تعالى من لاراده و لكرهه .
 وكذلك وحب كونه تعالى يريد لما فعله وكلفه ، لاسيما فعله ما
 لا عرض فيه ، وبكيفية لا يريد ولا يكرهه ، فما علمناه مر دانه سبحانه حكمت
 بحسنه فان علمناه كارهاً للاجلال به وحب الحكم بوجوبه ، وما علمناه مكروهاً له
 حكمت بقبحه ووجوب اجتنابه .

وكونه تعالى مكلفاً من المنس والمحسين والصدقين واحتساب ما له هذا
 لحكم موحد اقدر لمكلف عبي ذلك من وقوعه ومربحاً لعلته بالممكن منه
 والعلم به والنطق به ، وكون ذلك شافاً مقتض لكونه وحده لي ما لا يحسن
 الابداء به من النصح ، لان خلاف ذلك يفتقر كونه سبحانه عادلاً .

ويحسن توضيح برهان ما أجملتاه مفصلاً :

أما برهان كون المكلف قادراً فهو أنا نعم بعنق التأثيرات به ووقوعها من
 جهه وذلك مقتض لكونها من فعله عبي ما سبه ، وكونه فاعلاً فرع لكونه قادراً
 لاستحالة النظر ليس بقادر^١ .

(١) في جميع النسخ: وقد أساءه والظاهر ما أثبتناه

(٢) كذا في جميع النسخ، والظاهر ان المائدة ناقصة .

ولأننا نعلم حد يصح منه التصرف في الجهات وحمل لثقل وحيث لا يصح منه ذلك فيجب أن يكون من صح منه الفعل على صفة ليست حاصله لمن تعدر عليه لولا ثبوتها له وتعدوها عن الآخر لصح الفعل منهما معاً أو تعدر عليهما ومن كان على تلك الصفة سماه أهل اللغة العربي قادراً ، وقد انه فاعل لعلمه وبحوث وقوع التأثيرات المتعلقة به بحسب أحواله من قصوده وغلوه وقدره ولو كانت فعلاً بغيره لجاز أن يقصد الذهاب إليه فيقع يسه ، ويقصد إلى الكناية فيقع السه ، ويقع الكناية من الأسمى ويتعدر على العادر لعالم به ، ويصح حمل الثقل في لصعب ويتعدر الحصف على الأبد القوي ، والمعلوم خلاف ذلك .

وأيضاً فمن معلوم ، وجه المدح واستعظيم لى من يعلى به لتأثير الحسن ، والدم والاستحقاق لى من يعلى به لتأثير القبيح ، والدم والاستحقاق والمدح و تعظيم نوع لحدوث لفعل على وجه الحسن أو الفصح^١ ، فيجب تعلو صهي الحسن والفصح^٢ يحدث لحسن ولفصح^٣ لاستحالة معهما بغيره . ولأننا نعلم فتح مدحه ودمه على حله و هأته ، فلو كان حكم التأثيرات حكمها لفتح مدحه ودمه على شيء ، منها كفتحها على صورته وساء^٤ ، واختلاف^٥ الحال دليل واضح على تعلو لتأثيرات بقدره وتعلو حله وتقدم سمعته .

(١) قدره ظ .

(٢) في بعض نسخ النص

(٤) في بعض النسخ: القبيح .

(٥) كذا في جميع النسخ .

(٦) في بعض نسخ «وساء» اختلاف بدون الواو

(٧) في بعض نسخ مقدور

ويسمى علماً قادراً في الشاهد علماً^(١) يعلقه بالمسائل من مقدورات
لعاد كالاكواب في الجهة الواحدة و لأرادة والكراهات والنعوم المتعنى كل
منها متعنى واحد في وقت واحد على وجه واحد، وبالمحضات كالعلم والأرادة
والنعوم لمتعنى بمعلومات محله والأرادات المتعلقة بمرادات معايرة أو بعموم
ومراد على وجه محتفه وبالصدى كاكواب في الجهات و لعلوم وما يصدق كل
واحد منها من الجهل والظن والأرداب وما يصادها من الكرهات^(٢) ، فلا
يحبو أن يكون ذلك لأن كل قدره بوجبه هذه النعم أو لأن لكن متعنى قدره
بخصه ، ولشيء بطل لأنه يؤدي إلى وجوب عدة قادريين نصبح منهم لأرادة
دون الكراهة ، ولجهل دون النعم ، والكون في جهة دون جهة ، وللمعلوم
مصدق ذلك، فثبت إيجاب كل قدره حال التعلق بالأمثال والمختلفات والأصداد ،
وتعنى لقادر بالصدى بوجبه تقدم كونه قادراً لكونه فعلاً لأن لقدرة لو وجب
مصحبها لنعم مع تعلقي بالصدى لافتضى ذلك وجود لصدى مع صحته.
وأيضاً فاب حاحه لمقدور إلى القدرة ليخرج بها من العدم إلى الوجود،
فيجب مني وحد أن يسمى عي كاسمائه في حال لفاء . وذلك بوجبه تقدم
القدرة عيه في الوجود ، وتأثير لقدرة إيجاب حال لحسني لها^(٣) يصح منه
العمل ، لأنه مني وحدت اوحث هذه الحال ، وتأثير العدر يخص بالأحداث
لأن صغى لعدم والفاء غير متعلق بقادر ، فلو لم يخص تأثيره بالأحداث لم
يكن بين الفعل والفاعل تعلق .

وأما برهان ممكنه مما كلف وحكمة ممكنه سبحانه تفصلي تمكيه بصحة

(١) في بعض النسخ: علم

(٢) في بعض النسخ: المكروهات .

(٣) كذا في النسخ، ولعل الصحيح: كذا: حال الحي بها .

الشيء فيما يحتاج من الكلفة إليها كاليد والرجل ولسان والادب، واقداره على
 تخصيص ما يحتاج الفعل إليه من الآلات كالسيف ولقوس، وتعبه إلى أن يؤدي
 أو يمتص من الرمان ما يصح فيه الأداء كالبحر، أو تكميل نعم كالعمارة،
 وفعل نعم فيه بحث لا مصلحه يكون نعم ممكن، كالنعم الاول موجود
 لصدق والانصاف وقبح لكذب وانظم، وتكلفه تحصيل العلم لا يعوم
 فعله سبحانه فيه عدم اكسابه في التوحيد وبدل، واقداره على فعل السبب
 المولد له وهو النظر، وتعبه الرمان الذي يصح فيه اكساب العلوم، ووقوف
 تكلفه على كونه محمرا غير ممنوع ولا ملحا، واسمه لا حده ما يدعو الي
 الحسن ويصرفه عن الفسح من على أو فقر أو سقم، وبما ماله هذا الحكم من
 فعله كالتراثة بالسوء أو الامانة والشرع، لان تكلفه من دون التمكن بكلف
 ما لا يطاق، ومن دون اللطف فسح، من حيث كانت عليه لتكليف غير مراد،
 وقبح معه كمنع التمكين.

يوضح ذلك أن من صنع طعام يقوم بوزنه يحسب لهم حساب اليهم نعم
 أو طين لهم لا يأتون الا برسونه فم يرسل اليهم مع قيمته على ارادة المحصور
 يستحق لهم كما لو أغلق باب من ذويهم، فإذا كان انعدم سبحانه مرسلها
 بالتكليف مع تمكيد وعلم سبحانه أنه لا يحذر الا أن يفعل فعلا أو يفعل هو
 فعلا وحب عميه أن يفعل سبحانه ما يحسن به ويبين لتكليف ما يحسن بتقديره
 كما يجب في حق التكليف ممكن المكلف، لثبوت صفة الفسخ في مع لطف
 كثرتها مع منع التمكين.

وبرهان حسن التكليف كونه بعريضا للعجز لا يحسن لانداء به، واضع

لسمع في حكم ايضائه . فبانه حسن^١ خدعهما بحيث أن يحسن له الآخر . ألا يرى أنه كما يحسن ما يتداء العبر بالفع وكذلك تعريضه له . وكما يحسن ما يقع^٢ نفس وكذلك التعريض به بصروب لمشاي . وبما ذلك لا يجوز . لأنه سبحانه لا يجوز أن تكلف لأحلال يقع ولا دفع ضرر لاستحالتهم عليه سبحانه . ولا لغير عرص . ولا لأعرء . فافصح لفصحهما . ولا لدفع بالتكليف ضرراً عن المكلف . لأن دفع الضرر بالضرر لا يحسن . لا بحيث لا يدفع لأنه . وهو سبحانه قادر على دفع كل ضرر من غير ضرار . فلا يحسن تكليف لمشاي به . ولا يحسن الاستحقاق^٣ لأمور .

معيًا بذلك بعضي تعدد^٤ تكليف قبل تكليف إلى ما لا ساهي . وذلك محال . ولأن الضرر المستحق مفروب بالاستحقاق . و مثال مشاي التكليف يقتضي المدح و تعظيم . ولم يتق لخصه إلا كونه ضرراً مسدداً^٥ و تعرضاً ليع . و ضرر المسدء ظلم لا يجوز عليه سبحانه . فثبت كونه تعرضاً ليع لا يجوز أن يكون مما يحسن لابتداء به . لأنه سبحانه قادر على صروب ما يحسن لابتداء به من المذموم . فلا يجوز أن تكلف لمشاي لها من حيث كان ذلك عبثاً لا يجوز عليه سبحانه . لكونه جارياً مجزئاً من أراد أن يقع غيره ولم يعمل حتى كفه نقل الرمل من جهة إلى أخرى لالعرص إلا ذلك ليع في كونه عبثاً . والنع الذي لا يحسن لابتداء به هو لواقع على جهة لا عظام و لأحلال . فلما أصبح التفصيل بالتعظيم وأنه لا يحسن الاستحقاق .

وعلمه سبحانه بأن كثيراً من المكلفين بعضي فيما كلفه فيستحق عقاب

(١) كذا في النسخ، والظاهر زيادة جملة «لا يجوز» .

(٢) للاستحقاق ظ

(٣) في بعض النسخ بقدّم وفي بعضها آخر وقدم ، و لظاهر ما أثبتناه

دون لنواب لا يقتضي قبح تكليفه ، لانه محسن بالتكليف اليه من حيث كان
تعريضاً لمع عظيم لا يوصل اليه الا به ، وانما وب التكليف هـد القبح سوء
ختياره وقبح نظره لنفسه ، ولانه سبحانه قد فعل به ما فعله من علم أنه يؤمن
[من] الافذار و للمكين والاستصلاح ، فماله حسن تكليف الطائع يحب أن
يحسن له تكليفه العاصي .

وايضاً من حقيقة التكليف رادة لمكلف على ما تقدم بسببه ، والارادة
ان تكون فيجدة اذا كان مرادها فيجداً كما أنها انما تكون حسنة اذا كان مراده
حسناً ، لاوجه له بحسن وقوع الا ذلك ، واذا كان هـد مقررأ سرهه ، وكانت
رادته سبحانه من تمكيد أن يفعل الحسن و بحسب القبح ليصل الى مع
عظم لا يصل اليه الا به ، نبت حسنها لعلها بما علم حسنه ، وكان ذلك احساناً
الي لمكلف في الحقيقة ، اذ لا فرق في نسوب الاحسان بين أن يكون فعلاً
مقصوداً به الانعام على امير وبين تعريضه له ، بل لتعريض أشرف

واذا ثبت حسن هذه الارادة لم يؤثر في حسنها عصبان المكلف في
الثاني ، لانه قد وحدث على وجه يحسن ، وانفت عن الوجود وهي على هذه
الصفة فصارت معدومة ، ووجد عصبان المكلف وهي معدومة والعصبان الموجود
لا يقتضي قبح الارادة المعدومة ، لعدم التمتع بينهما ، فكيف يتوهم عاقل قبحها
به لولا الجهل بهذا العلم .

وليس لاحد أن يقول ان علمه سبحانه بأنه سيعصي مقتض لقبح ارادة
الطاعة ، لان كل معلق من الارادات والكراهات ان يحسن أو يفسح لحسن
منطقه أو قبحه دون شيء غير ذلك ، من حيث كان الحسن والقبح وجهين
لحدوث الحادث دون ما عداهما ، وهذا واضح سرهه ، ووضوحه يقتضي حسن
ارادته من المكلف فعل الحسن واحضاب القبح ، هـ يحيل قبحها لما يعلمه

سبحانه في عصيان المكنتف ، لافصال حدوث ارادته سبحانه على الوجه
المخصوص عن كونه عالماً ، وعدم تأثير علمه في قبحها أو حسنها ، ويوضح
ذلك أن علمه أو طيبه أن يعبر لاحتار الحسن واحساب القبح لا يقتضي
قبح رادته منه أن يفعل لحسن ويحسب لفسح ، ولذلك يحسن متى أن يعرض
لظعام على الخانع مع طيبه بأنه لا يأكل ، ويدلى الحل الى العربق مع
الظن بأنه لا يعصم به ، ويدعو الى فعل الحسن واحساب لفسح جميع العقلاء
مع علمه بأن أكثرهم لا يفطن ، ويريد من أهل الدمة وغيرهم من ضرور الكفار
لانما مع الظن بأن جميعهم لا يؤمن ، ومن لعصه المصريين لتونه مع لعدم
في أكثرهم والظن في الباقي بأنهم لا يحتارونها ، ولا يقتضي هه العلم والظن
قبح هه الار ذات عند أحد من العقلاء ، بل حسنها معلوم ضروره وكونه
حسناً الى من عراض بها للفسح العظيم الذي هو حسن .

والوجه في نوعد العصي بالعص بوقير دواعيه الى الواحات وصوارفه
عن البائح لصل بفعل ذلك واحتساب هه الى ما عرض له ^(١) من عظم
السابع ، لكون لحواف من الضرر في لفعل ^(٢) والاحلال بالواحد داعماً و
صارفاً معلوماً ^(٣) ضروره

الوجه في انزال القرآن محكمأ ومثابها (٥)

والوجه في بر ل القرآن محكمأ ومثبها امور :

- (١) كد في السج ، و لظاهر بريدة لواو
- (٢) كد في بعض السج ، وفي بعضها الآخر الى عراض به
- (٣) في بعض النسخ : في العفل .
- (٤) في بعض النسخ : غير معلوم .
- (٥) ليس في النسخ هذا العنوان .

عنها^١ ته تعالى حاطب العرب على عادتهم وهم يسمعون المحذر في كلامهم والعريض واللحن - من قوله تعالى . ولنعرفهم في لحن لقوله .
كاستعمالهم الحقائق، ولذلك لم يستفهم أحد منهم عن شيء في مشابهة القرآن ولا تعلق بمشبهته^٢ . فقدح به في حكمة مرله سبحانه، وإنما السس الحال فيه عسى من لم يعرف الحسن الذي برل به القرآن فصار متشابهاً في حفته و احتاج العلماء معه الى بيانه له .

وسميان لقرآن لو كان حارناً في الاحكام وفهم المراد من طاهره محري و حداً لسقط فرض النظر الواجب لان في مشابهه ليجمع الناطر بيسه وبين محكمه، وذلك وجه حكيمى لجعل بعضه متشابهاً وعرض حسن^٣ .

ومنها أنه لو كان كله محكماً لم يكن فرق بين لحنه والمحجوح ، و العالم والمعلم، ولهذا قال سبحانه « وما نعم تأويله الا لله والراسخون في العلم »^٤ وهو يعنى المحقق ~~في الدين~~ الذين أمر سبحانه بالرد اليهم وقطع على حصول العلم بحواهم في قوله تعالى : « ولو ردوه الى الرسول ولى اولى الامر منهم لعلمه الذين يسخطونه منهم »^٥ وهم الذين أمر من لا يعلم بمسألتهم ليعلم في قوله : « وسئموا أهل الذكر ان كنتم لانتعمون »^٦ وقد يسا في غير هذا الكتب ونسبه فيه كون لائمه الاثنى عشر صلوات الله عليهم اولى الامر وأهل لذكر دون غيرهم .

(١) سورة محمد ، الآية : ٣

(٢) في بعض النسخ : مشبهه .

(٣) في بعض نسخ : لحن وعرض جرم

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ٧

(٥) سورة النساء ، الآية : ٨٣

(٦) سورة النحل ، الآية : ٤٣

وعلى هذا يجب أن يكون المشابه على صروب : صروب متعلق باللعه ،
وصروب متعلق بالحكم العقول ، وصروب متعلق بالاحكام الشرعة ، وما يتعلق به باللعه ،
لعمري بما كوف للباطر في العلم لمراد لتحكيم سبحانه منه ، وما يتعلق بالعقول ،
لعقول كافيه لمن استعمالها وطرفي أدلها في فهم المراد منه ، وما يتعلق به بالاحكام
الشرعية ، لشرع فيه الى تراجمته من الصحيح ^١ هو الطريق الى علمه
دون غيره ، وكذلك لعول في الالفاظ اللغه المشركة كقوله ، وبحسب ^٢ ما
يتعلق بعقول ^٣ طريق العلم بمراد المحاط سبحانه منه بيان الصحيح
المصوبين ^٤

[الوجه في خلق الموديات وما لا يظهر فيه وجه الانتفاع] (١)

والوجه في خلق الموديات من لساع والهوام والسموم امور .

فما أن فيها مافع للعلل و أمراض يعمر في حبسها ضررها
ومعها ^١ سبحانه لم تنوع العاصي بالعدوه بها جعلها في الشهد تذكره
كالنار التي جعلها سبحانه مع مافيه من الفع تذكره للمرحورين بها .
ومعها أن العاقل اذا علم بأول رتبة وجوب التحرر من هذه الموديات فلا
يتحرر من تصرر العظيم بالعقاب بالطاعة أولى .

والوجه فيما خلقه سبحانه من شجر و نبات و بر و بحر و سهل و جبل و
حيوان لا يظهر فيه وجه الانتفاع ، أنه لا شيء منه لا يوضح الانتفاع به ، ويصح

(١) في بعض نسخ هكذا انزع

(٢) فيما ظ .

(٣) كون طريق ، ظ .

(٤) زدنا هذا العنوان لتمييز هذه المسألة عما قبلها .

أن يكون لطفاً لبعض مكلفي الشر أو الحى والملائكة ، وكان للطف
يحتص حصاً بعبه

الكلام فى الآلام والأعواض والأرزاق والأسعار والأجال (١)

والوجه فى آلام الأفعال والحمل على الهائم ودبح الحيوان واستخدام
الرقيق ، ما فى ذلك من إحسان إلى المكلفين بالانتماع بما يصح ذلك فيه ، و
يجوز أن يصمم إليه أن يكون لطفاً ، وما لا يقع فيه من بلاء لا طعل ، الوجه فيه
كونه لطفاً للمكلفين ، ولكل مؤلم من هؤلاء . لاجء عوص عظيم على الآلام
يخرجه عن صفته لى حبر الإحسان كنعوبص الملدوع بالآلة الصبغ العيسه
و لأموال العظيمة ، فمخرج الآلام بالعرض^٢ عن قبيل العت ، وب عوص
عن صفة الظلم^٣ ، وقلنا ذلك ، لأن فعل هدد لآلام يعبر عوص ظلم ، و
بمجرد لعوص عت ، ولا يجوز ن عليه سبحانه ، وقلنا تعاطم المستحق من
لعوص لعلما بحسن هذه الآلام ، ولو كان مقابلاً لها لم يحسن كالأظلم الذى
قد علم استحقاق لعوص به مع ثبوت قبحه من حيث كان عوصه مقابلاً له من
غير زيادة .

والوجه فى لعى والصحة وحسن الصورة ووجود الأولاد وطول العمر
والحصب ، كون ذلك إحساناً لا شبهة فيه ، ولا يلزمه عموم من حيث كان
المحسن محيراً فى العيسم والتخصيص غير ملوم على أحدهما ، ويجوز أن
يكون فيه لطف للمفعول به أو لغيره .

(١) ردنا هذا العنوان لتمناز هذه المألة عما قلها .

(٢) بالعوص .

(٣) فى بعض النسخ هكذا : وبالصفة عن صفة الظلم .

والتوجه في الفقر والمرص وقبح الصورة وامانة الاولاد والاحباب وقصر
العمر والحدب ، كونه صلاحاً في الذين للمتعلى به أو لغيره ، لا بما نعم أن
لحكيم فيما يساقد يستصلح من بني عليه ترة دلفع وناره بالصبر ، و
حالة بالمسرة واخرى بالعم ، وعمه عوض متى كان لطفاً لغير المؤلم ، ولا عوض
عليه متى اقتص صلاحه به ولا بدل منه من لمساع . لان كونه لطفاله في فعل
الواجب وحساب القبيح لموصليين الى الثواب كف في الغرض ومن عن
لعوض . لكون النفع بالثواب أعظم من لعوض

والتوجه في تمكس الظالم مع قدره على معه 'نه سبحانه مكته لهدل
وعظم ، لان قدره على الانصاف قدره على الظلم وسعته من الظلم يسفي
التكليف ، وتحليه لانهضي الرضا طممه ، لكونه سبحانه كارهاً للمفيع وقادراً
على الانتصاف وعالمأ بأنه سيفعله .

ولذلك قال انه لا يجوز أن يمكن من الظلم الا من يمكن لانتصاف منه
دستحقاق اعوض يقبل ما يستحق عليه لمظوم ، أو بأن تكفل عنه العوض
على ظلمه لمن ظلمه ، لانه سبحانه على لوجه الاول عادل على الظالم ومستصف
للمظوم ، وعلى لوجه الثاني مستصف لمظوم ومحسن الى الظالم .

وليس لاحد أن يقول . فقد نفع الفساد على كثير مما ينتم كونه صلاحاً ،
لان كثيراً من ذلك قد يحصل لامن قبله تعالى كالعبي من مكاسب محرمة ، و
الفقر لمربط الفقير مما يكتسبه من المال أو في وجه التكسب أو لتعدى بعض
الظالمين عليه بأحد ماله وسعته من الاكتساب ، ودا خلصت اصفه العبي والفقر
اليه تعالى لم يقدح ماد كروه في كونه صلاحاً ، لان اللطف دح ومقرب الى

(١) كذا في بعض نسخ ، وفي بعضها الآخر هكذا . قدرة على ماسلف ، ولعل
لصحيح : قدرة على الظلم على ماسلف .

الحسن ومعدن عن الفصح وليس بملج [تمجىء] فمقط السؤال . ونصح أن يكون تأثيرهما نفس الفصح وتكثير لواحد دون رفع سائر الفصح وحصول جميع الحسن ، ولا شبهة في وجوب ماله هذه لصحة ، ومن قرب ومعد يحب كوجوب ما اقتضى ارتفاع جميع الفصح وحصول كل حسن ، ولتعدد العلم بعين من كانت هذه الأفعال لتمامه قطعاً فمعدن بذلك العلم تأثيرهما وانتدانه وعلى هذا يجري القول في جميع ما عديناه ولا وجه لتكرار تفصيله . وطريق العلم بكونه من فعله سبحانه هو أن يكون ما وصل إليه يسمى من لأموال أو الصياح أو المملكت على وجه يسوع له ولا يحسن معه منه بذلك [فذلك مد] لئلا من رزقه تعالى والمملكت من فعله ، لأنه وصل إليه بقدرة وتمكيته وأدبه ، وما نفخ لتصرفه من الأموال وعبرها وبحسن المصنع منه وليس يروق منه تعالى ولا يحسن صافيه له لفعله وسنحقيق لواصل إليه الدم والعقب ، وما هذه حادثة لأبصح وضعه بأنه رزقه ، لأنه تعالى تمدح بكونه رارفاً ، ومدح على الاتق مما رزق ، وأناجيه ، فقال سبحانه في المدح : « ان الله هو الرزاق »^(١) « هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء و لأرض »^(٢) « امن هذا الذي يرزقكم ان أمست رزقه »^(٣) . وقال في المدح : « ومن رزقاهم يفتقون »^(٤)

(١) دفع .

(٢) سورة الداريات ، الآية : ٥٨

(٣) سورة الفاطر ، الآية : ٣

(٤) سورة الملوك ، الآية : ٢١

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٣

وقال في الأناحة^١ «كلوا من طيبات ما رزقناكم»^٢ «قل من حرم ربة
لله الذي أخرج لعمدة و لطيبات من الرزق»^٣ «فاد قصبت الصلوة فانتشروا
في الأرض وسعو من فصل لله»^٤ ، ودللت ما بع من كون لرحم رزقا ،
د من لمحد أن يكون ما تمدح سبحانه بعله ومدح عني التصرف فيه وأباح
تناوله ، وهو^٥ ما كرهه ونهى عنه وتوعد عليه وسعد عقلا وسعاً دلمع من
لتصرف فيه . وكن شيء بوصف دة رزق بوصف بأنه مدث وما لا بوصف بأنه
رزق لا يصح أن بوصف بملك ، لا يصح أن يقال فلان مالك لكدا مع العلم بأنه
عاصبه ، وأما بوصف بمدث لا يصح أن يتصرف فيه من غير مع وذلك معنى
لرزق

واللرحص من فعه تعالى إذا كانت أسابه من فعه تعالى بتكثير العلات
و الثمار أو دة لخلق أو تقليل شهواتهم لي لمبع ، لاحتصاص هذه الأمور
به تعالى قد وقع لرحص لهذه لحوه فهو احسان منه تعالى ، ويجوز أن
يكون لصف للمحسن اليهم أولعدهم ، وإن كان سبه تسعير الظالم وجبرأتان
لمبع عني معها بسير الثمن والرحص مضاف اليه فعل أسابه ، وهو قسح
لأسده الى عدى لمبع عني ذوي الاملاك . وإن كان سبه احراج ما يملكه
من لعات وغيرها الى سوق لمسلم ، وأحد المحكرين بذلك فكثرت
مدث لرحص الرحص فهو مضاف له وهو حسن يسحق فيه الشكر بكونه احساناً .
وإنما يكون لعلاء من قلله إذا كانت أسابه من فعه سبحانه بمبع العيث

(١) سورة طه ، الآية ٨١

(٢) سورة الاعراف ، الآية ٣٣

(٣) سورة الجمعة الآية : ١٠ .

(٤) في جميع النسخ : «وهو» والظاهر زيادة الواو .

وحصول الجسد لذلك ^١ اهلاكه الغلاب ^٢ والثمار ببعض الابدات أو تكثير
الحلق أو تقليل شهواتهم إلى المهيت، لاحتصاص هذه الامور به سبحانه دون
خلقه، فلاشبهه في كون هذه العلاء لطفاً وعقاباً، وإن كان سبب لعلاء احتكار
الظلمة الاقوات وغيره، أو منع المسافرة أو حرهم على البيع بأعلى السعير
فهو مضاف إلى من فعل نفسه دونه تعالى، والعلاء على هذا الوجه قبيح
لأستاده في وجه قبيح.

وأما الأجل فهو الوقت، يقال: دبر مؤجل أي موافق، ومنه قوله تعالى: «هذا بلعنُ حنهن» ^٣ أي آخر وقت عديهن، وإذا صح هذا فأجل الموت
وقت حدونه، وأجل القتل وقت حدونه، فكما لا ينصح أن يقال ن للموت أو
القتل لحادث وميسر، كذلك لا يجوز أن يقال آجلان

فأما الموت فلا يكون إلا من فعله لكونه عارفاً عن انتهاء الحيوء بغير سب
ظاهر، بل بأحد أمرين محتصين بمقدوره بدي، ما بأن ^٤ يفعل سبحانه صبدأً
للحيوة يسمى موتاً مسمى وحد انتعب الحيوء، أو يقص بطلن نسيه بغير نأليها
نضد، أو يفي بعض ما يحتاج له الحيوء من المعاني، أو تكثيره على الحاجة
إليه أو تقليله فتسمى لحيوة . ويخرج منها عن بصره شيء لا يصح حملها
فه من دونه، وبهذا يعلم خروج الدات عن كونها حية مسمى ردت بحراره
أو البرودة أو الرطوبة أو اليوسه أو بقصت عن مقدار الحاجة كما يعلم بقاء
لحيوة بقطع الرأس والنوسط ^٥ ، وكل من هذه الامور خارج عن مقدور

(١) واهلاكه . ط .

(٢) سورة الطلاق ، الآية : ٢

(٣) في بعض نسخ هكذا ، ما ببعض سبحانه صبدأً للحيوة

(٤) في بعض النسخ : التوسيط .

العباد .

وأما القتل فعن القاتل لكونه غارة عن نقص ظاهر السنة كقطع الرأس أو التوسط أو إحراجه في قفل وتعلق ذلك أجمع به عنه .
و لموت لا يكون الا حساً لاحتصاص فعله به سبحانه ، و لقتل وديكون حساً اذا كان بمرء وقبحا او عرى من ادبه سبحانه .

وقد كان حائراً في مقدوره تعالى أن يعيش من مات أو قتل أكثر مما عاش وأقل منه بولا حدوث الموت والقفل في الوقت الذي حدثا فيه ، لكونه تعالى قادراً على كل من سببه وإحرامه على ما أراد منهما ، فمحيل ذلك جاهل بكونه تعالى قادراً على كل ما يصح كونه مقدوراً .

فأما دواع الموت أو القتل في وقت معين قد علم الله سبحانه وقوعه فيه بعلمه تعالى أو من غيره فلا يحور أن يعلم وكان حائراً لو لم يمت أو يقتل أن يعيش زماناً آخر أو يحرم قتل ذلك ، ولو لم يقتل لمت أو عاش ، لان وقوع الموت أو القتل في وقت مخصوص يقتضي تقدم العلم به سبحانه ^(١) والعلم يعمق بالشئ على ماهو به فلا يحور خلافه ولا ارتعاع معلومه .

و كونه تعالى علماً بذلك لا يقتضي وجوب وقوعه به تعالى ولا عبره ولا عذر للعلم به . لان العلم كاشف عن كون المعلوم على ماهو عليه وليس بجاهل ^(٢) له كذلك ولا موجب .

الا ترى أن علمه يكون ريباً مؤمناً أو عمرو كافراً وهذا الشخص بشراً

(١) في بعض النسخ : مقدور العباد .

(٢) تقدم علمه سبحانه به . ظ .

(٣) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح : بجاهل له .

وهذا فرساً وهذا حملاً . وهذا حياً ليس بموجب لكون هذه المعنومات
عنى لصفة التي تعلق العلم بها، بل بعضها دينار المكثف والمعص الآخر فعله
تعالى، كشف العلم بها للعالم ماهي عليه في أنفسها، وان استحال أن يكون
لكافر في حال كفره مؤمناً والمؤمن كافراً والاسان في حال تعلق تعلم به فرساً
والفرس اسداً والحي حمداً والحماد حياً، لان متعلق العلم يقتضي كون
معنومه عنى مانعلق به، وبهذا لحكم فارقي سائر لاعتقادات

[الوجه في نعتة الرسل بالشرائع] (٣)

والوجه في نعتة الرسل بالشرائع كونهما ببدأ لمصالح لمبعوث اليهم
من مساعدتهم، وقديت وحب ماله هذه الصفة، لكونها لطفاً من حيث كان
[اللفظ] لا يختص شيئاً معيناً، فغير ممسح أن تعلم سبحانه ن من حسن أفعال
المكثفين أو بعضهم ماد فعلوه دعا الى الو حب المعنى وصرف عن الفصح،
وماد فعلوه او احتمود دعا الى الصبح وصرف عن لواحب. وماد فعلوه أو
اجتنبوه دعا الى المندوب .

واذا علم ذلك وجب في حكمته سبحانه اعلام المكلف به ليعمل ما هو
مصلحة له كصومه لخمسة وصور الشهر، ويحسب ما هو مساعدة له كالربا و
الربا^١ وشرب الخمر، لكون ذلك واجباً في حق كونه^٢ سبحانه مرئداً^٣

(١) كذا في النسخ، والظاهر : حمداً

(٢) كذا في النسخ .

(٣) هذا العنوان ليس في النسخ .

(٤) ريد كذا في بعض النسخ

(٥) كذا في النسخ .

(٦) في بعض النسخ : مرئداً .

به صلاح المكلف حسب ما قدمناه .

ولا نعترض هذا الوجه بتهنئته به الراجحة من قواهم ان لما قلنا
عنى بعثته عن البعثة، بعثته به حسن^١ الحسن وفتح القبيح، و لعنة لايجوز
أن تنصت من قبيح حسن ولا تحسن قبيح فهي عث .

لانها فيهم [وابتاهم ط] على وجوب اللطف في حكمته سبحانه . وانه
لا يخص شيئاً معيناً، وانه غير مسموع أن يكون وجود شجرة في فلاة أو صحرة
في جبل لطفاً لبعض المكلفين، وذلك مسقط لشههم لغيره تعالى بلطف بالعدل
المكلف كتعلقه بالجماد ووجوب بيانه له .

فليس المهم المطلق وأنه لا يخص شيئاً معاً وانكار البعثة مناقضة ظاهرة، و
لمدحها في اللطف وأحكامه جعل بحكمته سبحانه الذي لا يمكن معه كلام في
البهوه والميراث بالطر في أدله عدله سبحانه

على أن قسمتهم بقتضيه المفعول^٢ إلى قسمين لا يخص وحسن لا يصح
فاسده بالضرورة، لعلم كل عاقل بانقسام ما يقتضيه إلى أربعة أقسام :

واجب لا يصح كالصدق والانصاف، وقبيح لا يخص كالظلم والكذب، و
مذنب لا يقبيح كالأحسان وحسن الخلق والأمر بالحسن والنهي عن القبيح، و
يحوز أن يحب إذا كان وصلة إلى واجب، ومباح كالأكل والشرب والصرف في

(١) قبل سبوا برهمة لأسبابهم التي ابرهيم عليه السلام، وذلك خطأ، فبهم
لمخصوصين بقى لبس أصلاً فكيف يقولون ببرهم عليه السلام، وقيل لأسبابهم
التي رجع يقال له ببرهم وقد مهد لهم بقى لأسبابهم رجوع لصل والحق
للشهرستاني .

(٢) لعلمه بحسن الحق، كذا في بعض النسخ .

(٣) كذا في بعض نسخ، وليس الاصحح هكذا : ما يقتضيه بقول

لجهت لعلوم حسه مى علم العاقل وخص كونه وصلة الى حسن، ووجوبه مى كان وصيه الى واحب وصحة منى كان وصلة الى شبح .

وإذا كان هذا متعزراً في العقول وعدم باحار الرسل ^{عليهم السلام} عن علام لغوب سبحانه كون المندوب العقلي وبعض المباح دعياً الى الواجب العقلي وحب وكون بعض المباح داعياً الى تقبيح قبح . وكون بعض آخر داعياً الى المندوب العقلي عدم كونه مسؤولاً، كما يكون هذه حالة مع نظر .

وهذا قد قص بعضا من مباحث العقول بحسن المعنى ووجوبها مى كانت بيان لاسمى الى بيانه الا من قبله لوقوف ذلك على عدم مرسل لرسل سبحانه .

وتعد القول بكن في العقول لا واجب وقبح ثم يمنع ذلك من حسن لعنه بالمرغب فيه ونحوه الدواعي اليه والحرر عن القبيح ويوفر لصورى عنه بساكن المسحوق على ذلك من الثواب والعقاب وكيفيهما وضعه فعلهما و مسعهم والحال التي يعلل فيها إذا كان لعلم بذلك غير مستدرك بالفعل .

وبهذا بسط نص ما يتجهون به من دعوىهم أن الاساءة حرام بما يمنع في العقول من الشرع، لأن ما حازوا به من صلوة وركوع وصوم وجهاد واجتناب الربا والربا [الربا] والحمر وغير ذلك من العبادات والمباح لا يحرى في القبح محرى الطم والكذب بغير شهقة، وما يقبح دا حدث من عرض مثله أو كان العرض به فيبدأ . والشرائع خارجة عن لو حسن لعلمها بكونها داعية وصارفة الى ما يستحق به الثواب ويحذر له [عنه ط] من العقاب بقول من نسب صدقه على العلم بذلك سبحانه . وثبت كونه كذلك يحرقه من باب العتق ويوجب كون العرض به حكمه كسائر الافعال والتروك الحاربه هذا

المجرى في الشاهد

ومن حق السعوث أن يكون معصوماً مما يؤدبه من المصالح و المماسد من حيث كان تحوير الخطأ عليه في شيء من ذلك عن سهو أو عمد ترفع الثقة بشيء مما جاء به، ويمنع من امتثاله، أوفوف الامثال على علم المكلف كون ما أمر به صلاحاً وما نهى عنه فساداً، وتحوير الخطأ عليه يرفع لثقة شيء مما أتى به، فوجب لذلك القطع على عصمة فيما يؤدبه، ولهد الاعتناء بجمع المسلمون على عصمة الانبياء عليهم السلام في الاداء، لعلمهم بان تحوير الخطأ فيه يسقط فرض الشرائع فعلاً وتركاً .

ومن حقه أن يكون معصوماً من جميع العناصير صدرها، وكناثرها، لان تحوير لقيح عليه بقضي لسير عه، لان من علم موافق لتقيح أو حثور عليه ذلك تنفر النفوس عن تناعه ولا يسكن اليه سكونها الى من لا يحور منه القبيح، اذا كان لعرص في بعثه لشيء منه يعمل بما يأتي به وكان ذلك مرئاً لصدفه الموقوف على النظر في معجره المسمى بحصول داع به وجب تربيته عن كل شيء يضر عه .

ولهذا الاعتمار بره الكل لفصاحه و لعظه والحنون و لخدم و لحرص و كان ذلك حساً، من حيث كان مقتضياً للسير عه، وله وجب تربيته عن كسر الاداء وحساستهم في الدس وعهر الارواح من حيث كان المرء يعتبر بكسر آياته وحساستهم و رسة من تسأله الفصل الانوار في نفوس بخلاف رسة من تسأله الفجار ودوو الدنائة .

ولذلك يجد الغلاء يمدحون بعض أبنائهم وعلو قدرهم ويدعون من تسأله لاراذل و يصغرون به وان كان فصلاً، وكذلك الحكم في عهر الارواح و كونه عاصماً من قدر أرو حهن بعير شهة، واد وجب سربهم عليهم السلام من كل

مفتّر و كان حسناً فأولى بشريه لمفتّر القبيح
 وأيضاً فإن السيوف يسحق لتعظيم على الإطلاق والاستحقاق به كفر .
 ولو كان ممن تصح منه القبيح لوحده، توجه الاستحقاق اليه متى أوقعه، وكونه
 مسحقاً لمطبق التعظيم مدح من ذلك، فاقصى حد الاعتبار أن لا يثبت لله تعالى
 من يعلم من حاله أيثر شيء من القبيح. تصح تحرّم الاستحقاق و بحكم بكم
 عنه مع وجوب فعله

ولا طريق الى معرفه الا ظهور المعجر عنه، ونص من عدم صدقه عليه،
 ليعتق دعوته بما لا يعدمه الا القديم سبحانه، فحب وقوف تصديقه عليه سبحانه،
 ولا أمر يصح كونه برهان من قبله تعالى على صدقه لا فعل محض بمقدوره
 تعالى سبب ما به قوله تعالى : صدق هذا علي فيما يؤديه عني ، محض
 بدعوه أو دعوه من نص على سوجه، دلائل في تصديق من ادعى الارسل
 من بعض لمؤكد الحكماء بين أن يقول صدق هذا مدعي، أو فعل ما يجعله
 دلالة على صدقه مما لم يجز عدته به ، وكذلك حكم النص المدلول على
 صدقه في كونه ثاباً سبب تصديق بعض القول أو فعل لحرق للعدده .
 ويفتقر المعجر لدل على صدق المدعي لى شروط ثلاثه : أحدها أن
 يكون حارقاً للعاده ، وثانيها أن يكون محتصاً بمقدوراته سبحانه . وثالثها أن
 يكون متعلقاً بدعواه .

واعلموا شرط لاول، لأن المعتاد و كان محتصاً به سبحانه كخلق
 لولد عند الوطي وسات تحت عدد الحوت و السفي و طلوع الشمس من
 لمشرق ، لا تصح على مدح ولا يمتير صادقاً من كاذب ، ومن شرط المعتجر
 لانه وطريق ذلك اعسر ما حارب العدده به و كون «حادثاً خارجاً عنه»، كخلق
 البحر وحمل الحمل وقلب العصا حية .

وأعسرنا بشرط الثاني ، لأن من عذاه سبحانه يصح منه إثبات القبح
ولا يؤمن منه تصديق الكذب وبغضه الصادق ، وذلك مانع من اتساع
الدعي ، وطريق العلم بذلك أن يكون بخارج للعدة مما يخص جسمه بمقدوره
كالجواهر والحياة وغيرهما .

وأعسرنا بشرط الثالث لأنه لو تكامل الشرطان ولم يعلو الحادث بدعوة
مدع معتق لم يكن مدع بالتصديق أولى من مدع . من حيث علمنا أنه لو
حدث في السماء وفي الأرض حدث لم يجر لعادة به مما يخص قديم سبحانه
بالعذر عليه غير معتق بدعوة مدع ، لم يصح من "حدث أن يجعله دلالة بعدم
العلق بسببه وبين كل مدع .

وصريق العلم بالمعجزة لمشاهدة ، والبحر لمعلوم صحته ، لاستماده لى
قوى صادق لا محور كدبه وتواتر . وهو على صرس

أحدهما : يستق العلم بمعجزة لحال لتطرف صفات باقية " كوجود عدد
و بصره ووجود بدو وحسن وصفي والحمل ، وما هذه حالة يحرى محرى لعدم
لحاصل بمدرك في العدد عن الشبهة ، وإن اختلف الطريقان

والصواب الثاني : من لتواتر هو ما يف العلم به على العلم بصدق باقية
وإنما يعلم صدقهم لتعدد الكذب عليهم ، وإنما يعلم ذلك من واحد وجهين :
أحدهما ، شاهد الحال كالجماعة التي بمن ركوب الأمير " وقيل الوزير
على صفة لا يصح معها اتفاق ولا تواطؤ ، وهذه لصواب من لتواتر لا يعتد لى
بلوع باقئين جداً مواتره " من الكثرة وسأني الديار ، بل كل من تأمله علم
صحة المحصر عنه وإن لم يلقوا عشرة

(١) لعدة ، قصة ظاهراً .

(٢) كذا في بعض نسخ . ولعل لصحح - حده وحد التواتر

الثاني : أن نسعوا حداً من الكثرة وحتلاف الدواعي ونسائي الدار
يقفون لفظاً واحداً عن معروف غير ملتبس كقفل الدقلين من المسلمين معجرت
سبب ~~من~~ ومن لشبعة النص الحلبي ، من حيث علما أن مثل هذين العريقين
مع ما يجد كل فريق منها عليه من الكثرة ونسائي الدار ونسائي الاعراض لا تصح
فيهم ، فتعال لفظ واحد على جهة الاتفاق ، كما لا تصح لكل شاعر من اقبس و حد
أن يستظم بياً من الشعر فيتعنى ذلك لكل شاعر فيه ، والنواظرون بالاجتماع في
مكان واحد فرع ثبوت التعارف بينهم ، وقد علم ارتفاعه^٢ من ذكره من
دقلى العريقين ، ولو وقع لارتفع الريب فيه ، لأن أهل البلاد المتعددة ودوي
الاعراض المسايه اذا رحلوا من مأكنهم الى مكان واحد لم يروا^٣ ما لم يعرف
ذلك من حالهم على أحد عنى بالاخبار .

وكثرة هؤلاء الناقبين بعد انه محور مهم لها الافتعال لمع منه سنان
أحدهما : أن القفل لدى سبب صدق ناقله ينصم^٤ من أحدهما لفظ
الحبر ، والثاني صفة المقول عنه ، فماله آما الكذب في أحد الأمرين بحب
أن نأمله في الآخرة .

والثاني : عدم نعم باعيان معتمله ورمائه كالنعم بابتداء الحوارح والقول
بالمرة بين السزائين ، وسحلة المحار والاشعري وابن كرام^٥

(١) حله . ظ .

(٢) في بعض نسخ

(٣) مناجرة أصحاب الحسن بن محمد الجار وكثرة معرلة يرى وما حواها

على مذهبه ، وقد علمت في حدود سنة ٢٣٠ .

والاشعريه أصحاب أبي الحسن عبي بن صاعس الاسفري ، توفي سنة ٣٣٤

و ذكره أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام مات سنة ٢٥٥ ←

فمنى عرى لعل من الاوصاف المذكورة لى يصبح معها الكذب والصدق
ثبت صدق التقيين ، وان كان الامر بخلاف ذلك تعدد لعلم بصدق الماقلين
ووجب الحكم على حرهم بكونه واحداً يصبح دخول الصدق والكذب فيه
وان كثر الماقلون ، فان كانوا يفلون عن طرفة اخرى وحب ان ثبت لهما
ماثبت لهما من نصفه لى تعدد معها الكذب ، ثم هكذا حل كل صفة تنقل
عن اخرى فلوا ثم كثروا ، وذلك فرع العلم بأعيان الارزمة المتصلة بالمنقول
حلته ^١ كل زمان فيه يقعون لاجور عنهم لكذب ، وهذا ذلك لان الجهل
بالزمان يقضى الجهل من فيه ، والعلم بالزمان مع الجهل من فيه ^٢ من
أعيان الماقلين منع من لقطع اتصال الطبقات في العلم وبحول اقطاعه برفع
الثقة بصحته

فسمى علم ظهور المعجز على يد مدعى الارسل من أحد الطرق المذكورة
وجب النظر فيه لحصول الخوف الشديد بتركه ، ومنى بعمل مكلف الطريقة
بالحجب عيبيه بشروطه يكشف له حال الصادق لمصدق من الكاذب المحرق ^٣
ولا طريق الى سواه أحسن الاساء الامن جهة سيد محمد بن عبد الله من عند المطلب
من لا يسداد طريق لعدم اتصال عياد الارزمة مشتملة على متواترين بمعجزاتهم
من لان و^{١٥١} الى حين دعوتهم ، وتعدد العلم بصحتها من دون ذلك حسب ما

١. وأول من دل بمسألة من سمرقند هو واصل بن عطاء السمرقندى ٣١ وبعده

على ذلك عمرو بن سعيد السمرقندى ١٤٤ راجع لمن ورجع للسمرقندى

(١) في بعض النسخ : الارزمة المتصلة بالمنقول .

(٢) كذا في أكثر النسخ ، وفي بعضها كذا حلته ، ثم يهدى الى صحاح

(٣) الظاهر زيادة الواو .

(٤) كذا في بعض النسخ

(٥) كذا في النسخ ، والظاهر ردة الواو

دلنا عليه .

وهذا مرهون وصح على سقوط فرض العلم بشرائعهم ، ادلوكان تكليفاً
ثاباً لوح أن يكون لمكلفها طريق الى العلم به ، لفسح تكليف العمل مع
تعذر العلم به .

والدلالة على سوته ^١ من وجوه . أحدهما القرآن المعلوم ضروره
احتصاصه به ، والآخر المعجزات الخارجة عنه

والقرآن دال على سوته ^٢ من وجوه

منها - حصول العلم بتحديثه المعصية ، وتقريرهم بالعجز عن الاتيان بمثل
بقوله تعالى : «فأتوا بعشر سور مثله»^٣ ، ثم اقتصر على واحدة فقال سبحانه .
«فأتوا سورة من مثله»^٤ ، ثم قطع على معيهم بتعذرهم فقال ، «فلئن اجتماعت
الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم
لعض طهيراً»^٥ وهذا مع ما صم اليه من المماثلة في رتبة المعصية ونظم
كلمها ودعوى الرئاسة وتصليلهم وآدائهم ووعدهم ووعيدهم عـحلا و آجلا
بفتصي بوقير دواعيهم الى معارضته الى حد لم يبق لهم صروف عنها ، فلما لم
يحصل والحد هذه ، نسب كون لقرآن حارقاً لمعاده من فعله تعالى عقيب دعواه
صلى الله عليه و له ، وفتصي ذلك كونه صادقاً فيها .

و بما قلنا ان حرق العادة بالقرآن محتص به تعالى ، لانه لا يخلو أن يكون
تعذر لمعارضه لانه حرق لعادة ، أو بطله ، أو بمجموعهما ، أو لتعذر جسـه ،

(١) في بعض النسخ هكذا : تكليفها .

(٢) سورة هود ، الآية : ١٣ .

(٣) سورة يونس ، الآية : ٣٨ .

(٤) سورة الاسراء ، الآية : ٨٨ .

أو لأن الله تعالى سلّمهم العادة [العلوم ط] التي يتأني معها المعارضه .
والاول ، طاهر الفساد من حيث كنا وكل عارف يرتب الكلام في المصاحه
يعلم فرق ماس شعر الجاهليه وشعر المحدثين في زمانا هذا في المصاحه على
وجه لا لس فيه ، ولا يحصل لنا مثل هذا الفرق بين قصارى سور القرآن و
فصيح كلام لعرب . ولو كان حارفاً للعدة بمصاحه لو حب أن يكون لفرق
بينه وبين فصيح الكلام أصناف الفرق الحاصل بين شعر المتقدمين والمتأخرين
لكون هذا معاداً وذلك معجز ، وفي تعدد هذا الفرق دليل على حروص فصاحته
عن جهة الاعجاز .

والثاني ، مقدور لكل أحد من حيث علم ارتدع لنموت في الطم
نصحة وقوعه بركبت الكلام أو فصحه من كل عاقل .
والثالث ، مقدور لانا ، دا علما كون المصاحه والطم مقدورين على الأفراد
صح من القادر عليهما الجمع بينهما .

والرابع ، طاهر البطلان لأن القرآن من نوع الكلام ، و الكلام من جنس
الصوت ، و لصوت مقدور لكل معحدث بغير شبهه ، وصحة وقوعه على كل
وجه من صروب الكلام ، توصح ذلك صحة المطلق من كل قادر على الكلام
بجميع صروب ^٢ المتماثلة لصيغة القرآن وغيرها ، ولو كان القرآن متعذر الحس
لم يصح ما حكايته كما لا يصح ما حكايته شيء من الاحناس الخارجة عن مقدورنا
كالخواهر و الحياة والقدر وغيرها .

فلم ينق لتعدد معارضته مع حيوص الدواعي اليها و لقدرة عيها الا ان

(١) توضيح ذلك ، كذا في بعض النسخ .

(٢) ضروره ط .

الله يدعي سلبهم العلوم التي تصح معها المعارضة في كل حد تعاطوها
وليس لأحد أن يدعي حصول معارضة مع^٢ لاسلام من ظهورها لأن
لسلطان العرب^٣ المتحدين^٤ القرآن دون السي^٥ . فلو كان هناك معارضة
لوجب بقضية العادة ظهورها في سائر الأقاليم على وجه لا يصح سبها فيها
بعد ، لاسيما وسلطان الاسلام لم يظهر حين طهر وإلى الآن على جميع الكفار ،
بل كثير من الممات لمخالفة فيه نافية إلى حد الرمان ، فلو كان هناك معارضة
لوجب على أقل الاحوال ظهورها في مبات أهل الخلاف

وبعد فلو كان هناك معارضة لوجب أن يكون هي الحقبة وقرآن هو لشبهة
وذلك يوجب في حكمته تعالى توفير لدواعي إلى بطلان وشبهه ليحصل لكل
مكلف مدعو إلى الاسلام طريق إلى العلم بها ليعرف بين الدليل^٦ ولشبهه ،
وفي عدم الظن بها فصلا عن العلم دليل واضح على عدمها .

وليس لأحد أن يقول إنما لم يعارضوا لانهم رأوا أن الحرب^٧ حسم
لمادة هذا المدعى . لأن الحرب لا حجة فيها لو اقتربت بالخطر ، وفيها عظم
المشقة وكثير الخطر ، والمعارضة بعيدة من ذلك وفيها الحقبة ، والعدل لا يعدل
عن لاسهل وفيه الحقبة ، إلى الخطر الأعظم مع تعريضها ، وليس قريش وغيرها
من عقلاء العرب المتحدين بالقرآن بهذه الصفة من السعة والعمه .
وبعد فقد كان يسعى لسا حررا الحرب ، فلم يلعو بها طائلا من بهكمهم

(١) في بعض النسخ : توطؤها .

(٢) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح : مع .

(٣) كذا في النسخ ولعل الصحيح : كان للعرب .

(٤) في النسخ : المتخذين : والظاهر انه تصحيف .

(٥) في جميع النسخ : الدليلين .

واصطابت ثمائهم ، ثم برحموا الى المعارضة .

وأيضاً في الحرب لم تحصل الاعداء مضي زمان يصح في بعضها المعارضة على أن المعلوم من حال القوم تعرضهم لها وقصورهم عنها وتصريحهم [تخريبهم مد] لم يحروا بأن السبي ~~بهم~~ ساحر وكاهن . وأن الحق تلقى إليه هذا لكلام ، وقال بهذا ليس عن كل متأمل يحزهم عن المعارضة ، و"ثم اما عدوا الى هذا التخريب " المصور بالحرب ، لما أعتهم الحق ، فعل السبي المقطع العجز عن مماثله حصمه ، لا بانعم أن من تحدى "هل صاعة بشيء" منه وفرعهم " بالبحر عن مماثله ، فعدلو بعد التأمل لما نفي به الى شمه وصره . أنهم عجزوا عنها مسجون لوم والويلع من كافة لعلاء .

وليس لهم "يقولوا" به ~~بهم~~ شغلهم بالحرب عن المعارضة لأن الحرب لم تحصل الاعداء مضي زمان يصح في بعضها المعارضة لو كانت مقدورة .
وأيضاً في الحرب لم تكن مسمره في الارمان فألا عارضوا في الرمان لحالي منها .

وأيضاً فان الحرب لم يمنع من الرويه والمكر لا فاع لكلام يصح على الوجه للمعرض بغير اشكال

ومن وجوه الاعجاز قوله تعالى : « فتموا الموت ان كنتم صادقين ولن ينموا أبداً »^(١) فقطع سبحانه محيراً على أنهم لا ينمونه احبار قادر على منعهم منه متى أرادوا الطوق به ، فكان كما أخبر سبحانه ، وذلك محض بمقدوره تعالى

(١) كذا في النسخ .

(٢) كذا في النسخ . والظاهر: التخريب .

(٣) في جميع النسخ وقوعهم . والظاهر ما في الآية .

(٤) سورة البقرة الآية : ٩٥ - ٩٤

على جهة حرق العدة عقيب لدعوى فسد على صدق المدعى ، وهو حار
محرى من ادعى الارسال لى قوم قادرين على حروب الكلام وجعل الدلائل
على صدقه بعد لطاق منهم بكلام مخصوص مقدور لهم فى أن يمدرك ذلك من
أوضح برهان على محضه سلب لقدرة عليه بتقديم سبحانه

ومنها ، احذره تعالى نحو ذن مستغف فوقع مصيبة لحر دكفونه تعالى .
«لندخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين محضين رؤسكم ومقصرين لانحافون .
فعم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فقهاً قريباً» فكان الامر كما أحرر سبحانه
من الفتح القريب قبل فتح مكة ، وهو فتح حير ، ثم تلاه دخول مكة محققين
ومقصرين آمين .

وقوله سبحانه : «لألم عشت الروم فى اذى لارض وهم من بعد عنهم سعلون
فى بضع سنين»^١ فكان الامر كما أحرر تعالى وقوله سبحانه : «سيهرم الجمع
ويولون الدر»^٢ فكان الامر كذلك من هزيمة الجمع يوم بدر ، الى غير ذلك
من احكام القرآن بالكائنات^٣ المطابقة للمحبر^٤ بها . وذلك محض به تعالى ،
لوقوف العلم بالغائب عليه سبحانه .

وأما دلالة المعجزات لبحار حقة عن امر آت على بيوتة ~~عليه السلام~~ بهي اشقوا لعمرك ،
ورجوع لشمس ، وسوع الماء من أصابعه ، وحسين الحدغ ، وسبح المحصى ،
وكلام الارب ، وشكموى المعبر ، وحسب الشاة الحائل ، وحباء لشاة الماكوبة

(١) سورة الفتح ، الآية : ٢٧ .

(٢) سورة الروم ، الآية : ٢ - ١ .

(٣) سورة القمر ، الآية : ٤٥ .

(٤) كذا فى جميع النسخ

(٥) للمحبر بها ، كذا فى النسخ .

واشباع الحلق لكثير يسير من الطعام ، الى غير ذلك

وطريق العلم بها المشاهدة لمن حضره ، ولعل المتواضع لمن رأى عن داره وبأحر وجوده عن وجوده . لان وكل محائذ لاهل الاسلام يعلم ضرورة نصال الارمن مشتمه على جماعت كثره معروفه بالاهل شيعة وعامة لايجوز على بعضه الكذب لتثاني ديارهم واختلاف دواشيم كل طبقة تنقل عن طبقة منها حتى يصل القل من شاهد هذه الايات من الصحابة ، وقد بسا ساعاً ب وقوع النقل على هذه القصة ببعضي صدق لائقين فيه .

و بما نلت ظهور هذه الايات غيب دعويه ~~مختصة~~ واعتبرت حالها فوجدناها خارجة عن مقدور محدثين ، ما لتعدد حبسها كسوع الماء من الاصابع ، و شرح الحلق الكثير يسير نظام ، وحسب تشد ، لكونه مستنداً الى ايجاد لخواهر ، واحياء الماء لما كوله . لبعضه بحسن [الحجة] لمعوم بما سلف برهانه بعد ذلك عن المحدث . ولو وقعها على وجه لا يصح تعينه بمقدور محدث كرد الشمس و شفاق القمر ، واد حصص بمقدوره بدلى مع بعضه بدعواه ~~مختصة~~ ثبت كونه دلالة بونه لكامل شروط المعجز لئال على الصدق فيها .

وليس لاحد ان يمدح في ثبوت هذه الايات ومداينه من صدق بقلنتها بان الامر لو كان كذلك لم يحصل نقلها ، نالذ ثبوت بصحتها مع اشراك الكل في عموم بدعوه وحضور المشاهدة ، لان المستقر في كون النقل هو تراً موجهاً لعدم بالمعقول وقوعه على وجه يعتد معه لكذب ، سواء كان النقل مؤمناً أو كافراً دائماً بالمعقول أو مخالفاً فيه ، وهذا لشرط حاصل في نقل المعجزات ، فيجب بحكم بصحتها وصدق روينها و تكاثر بعض من كتبت النظر فيها .

وبعد فالمعلوم من حث محالي لا سلام أنهم ليسوا أهل لنقل ، من نكر

السوء ومن أقر بها من اليهود والنصارى حسب ما بيده ، ومن ليس من أهل
العمل لما يدين به كيف يكون بركة العمل ما قامت حجة به من غيره دلاله على
بطلانه لولا جهل المعترض .

على أنهم لو كانوا ذوي عقل لم يكن إحلالهم سفل المعجرات قادحاً في
ثبوتها من حيث علمنا توفر صور المشاهدات [الشاهدين] للآيات منهم
التي كتبها لم يؤذي له ظهورها من فساد دياناتهم المألوفة وروايتهم
المستقرة ، ولا شبهة في ارتفاع متوهمات الصور عن علمكم الأسلاف
[السلف] ما شاهدوه لعرض الذي ذكره لم يجدوا اختلاف شيئاً بعلمه .
فذلك يقطع عنه منهم .

وبعد فهذا منقلب على كل من أثبت سوءه ، لأنه لا يجد شيئاً مما
فيما يذهب إليه من السوء بفعل معجرات من يدعى سوته [سوء ط] ، لأن الأهمية
وغيره من ضرور الكفار المكركب للسوء لم يفلحوا شيئاً من معجرات
الأنبياء عليهم السلام ، وللهود وإن أثبت السوء فغير دافعه لمعجرات المسيح عليه السلام
وتلاميذه .

فهم انفسلو به من عارضهم بعقل ما عارضوه به فحوالبا لهم مثله
وإذا ثبت سوءه لبراهين لو اصبحت وحب القطع على كونه عليه السلام على
الصحة التي يحب كون السي عليها من العصمة مما يؤديه ، ولعصمة من
جميع الفاتح ، ونسريه عن كل من عارضه ما دللنا عنه .

ووجب لذلك القطع بسوءه من آخر سوءه على التفصيل كآدم ونوح
وابراهيم وموسى وعيسى وغيرهم من ضمن لقرآن ذكره مفصلاً ، ومحمداً
في قوله سبحانه - «ورسلنا لم نقصصهم عليك» وأن جميعهم نصحت لتي

يجب كون النبي عليها ، وأن تمنعهم و لعمل بما جاؤوا به واجب على كل من كلف ذلك ، قبيح ممن سح عنه و كلف غيره ، وأن الإيمان بهم وبما جاؤوا به إيمان ، والشك فيه كفر . وأن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب عليه السلام سيدهم وفضيلهم وحاتمهم لدسح لشرائعهم سرهم م ينطق به القرآن وأجمع عليه المسلمون .

وأموت ذلك يفصي العمل بما جاء به ومنح ما خالفه من الشرائع ، و يوجب الشهاده نسخها ، وكفر الذين بها من يهود والنصارى والمجوس وغيرهم من صروب الكفار شريعة ، لأن فيهم لدلالة بعدم فاعل العالم سبحانه و كونه واحداً لا ينبغي له يفصي بفساد مذهب اليه النصارى والمجوس والصائبون من لشرك ، لئدسهم أجمع دلالة الاحكام المحدثه ، ووفوف صحة الثالثة . على فاعل لعدم سبحانه و كان معنى لاله من بحق له العدة ، والعادة كيفية لشكر نعم لا يريد عيبه ، واحصا ص هذا الشكر نعمه تعالى من الحياة وما يتبعها المعلوم بعدم كل نعمه سواء في حسب أخذها ^(١) واستحالة تعدد ^(٢) نعمة من دورها نكوبها اصولاً لكل نعمه ، وبلوغها أقصى المانع .

وقيام الدلاله بسوته عليه السلام ، وحكمه بكفر من خالفه ، قاص بصلال الدائن بهذه المذاهب أيضاً ، ويحقق بها مذاهب اليهود .
وحيث يفصل نكلام عليهم و ان كانت هذه الجملة كافية في فساد محلثهم

(١) كذا في نسخ ولعل التصحيح الدد قال لنسخ لطوسي في الاقتصاد والعدة ما نسخى باصول العم الى هي حسن لجلل وحيلة حياً وفادراً واكمال عمه وحقن لثبوتة فيه و كل ذلك لا يقدر عليه غير الله فيجب أن تصح عبادته ..

(٢) في بعض النسخ : احدهما .

(٣) كذا في بعض النسخ والظاهر انه تصحيف .

واليهود ثلاث فرق : فرقة تسمع من سواه مدعي السح لظنها أن السح يؤدي إلى الداء ، وفرقة يجبر السح عقلاً ويسمع منه لظنها ثبوت السمع بحطأه ، وفرقة يجبر السح عقلاً وسمعاً ويسمع منه لدعواها أنه لم يقم برهان بسواه أحد ادعى نسخ شرع موسى عليه السلام .

والكلام على الصرفة الاولى أن بين حقيقة لبداء والنسخ بمحصل [بحصن] لعلم عرفان ما بينهما فيسقط شبه المماثل بينهما ، ثم بين حسن السح فيرفع الرب فساد قولهم

والداء هو الهي عن نفس موقع لآمره أو الأمر نفس ما حصل الهي عنه ، وإنما يكون كذلك بأن يكون ما تعلق به الهي و لآمر واحداً والأمور والمهي و حداً والوقت واحداً والوجه واحداً كقول المكلف لشخص معين ألق ريداً عند طلوع الشمس مكرماً له ولا يأكل^١ لعسل يوم كذا طاعة ..^٢ عن لقاء ريد مكرماً له قبل طلوع الشمس من عده ، ويأمره أو يبيحه أكل لعسل قبل ذلك اليوم .

وقد استأ^٣ جمع هذه الشروط بد . لأنه لا وجه له إلا ظهور وجه لصالح بعد جهاته ، وهو جائز من كل محدث وغير قبيح ، لكون جميعهم غير عالم بوجه الصلاح في المستقبل ، وما نشون تكاليفهم على الظنون التي يجوز أن تحقق ، وغير جائز على القديم سبحانه من وجهين :

أحدهما ، أنه ينصي^٤ ما عدا استحقاقه من كونه عالماً لنفسه من حيث

(١) ولاتأكل . كذا في بعض النسخ .

(٢) هنا بياض في النسخ . وليس المحدود هذه الجملة ثم به .

(٣) في بعض النسخ : أما ما جمع .

(٤) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح : يقين .

عمما أنه لا وجه لتهي عن نفس لأمره ، والأمر بالمعنى عنه إلا الجهل ، معاقبة
الثاني : أن أمره بشيء دلالة حسنة وبهية دلالة فصح ، والتهي عن الحسن
والأمر بالقبيح لا يجوز عليه مباحته .

ومضى احتل شرط و حد حرج عن حد الهداء ، تعلمنا بصلحه أمره تعالى
المكلف بشيء وبهية عن غيره ، وبهى مكلف آخر عن نفس ما أمر به ، و
تكليفه شيئا رمانا معصا وبهية عن مثله في رمان آخر ، وأمره لا يفعل في وقت
على وجه وبهية عن إجماع مثله على وجه آخر ، وإحدى العلماء على حسن ماله
هذه الصفة وخروجه عن صفة الهداء .

وأما لسح فهو كل دليل سمى دل على رفعه مثل الحكم الثالث بالنسب
لاون عبي وجه لولاه لكان نابيا مع تراخيه عنه .

وشرطها كونها دليل لا رفع لنفسه ، والثالث بمطلق بصله تعالى
لا يجوز بعد دلالة

واشترط كونه سمعا لأن لسح لا يتحقق بما نسب عقلا ولا يرتفع الأحكام
لشرعيه به .

وشرطها كونه رافعا لأن ما ليس برافع من أدله بتعمد ثابت لا يكون
باسخا .

وقلنا : مثل الحكم ، لأن رفع نفس الحكم المنعده لا يكون إلا بدهاء
و شرط التراخي ، لأن لمقارن لا يكون بسخا وإنما هو بيان لمدة التكليف ،
وبيان المدة لا يكون بسخا .

والدلالة على صحته هذا لحد ، أنه متى تكاملت هذه الشروط وصفت لدليل
أنه باسح و لمرفوع مسوح ، ومتى احتل شرط واحد فليس باسح ولا مسوح .

و قد تقرر هذا في حد المداء والبيع . صح فروع مستهتة و جهل بجامع
والدلالة على حسن البيع كقول شرائع مستهتة على التصريح لبي بصر
أن محقق بمراد دون زمان ، وبمثل دون مثل . ومكلف دون مكلف . وبوجه
دون وجه . ولذا ذلك لم يكن السبب أولى بالامتناع من الواحد ، ولا فعل المضارة
في وقت وعلى صفة أولى من وقت وصفه أخرى . ولا يحرم لشخص بمسافر
أولى من المصنف . وإذا كانت الشرائع مفرقة على المصالح . حار أن يكون
صلاح المكلف . محقق بفعل العبادة في زمان معين ويكون مفسدة في آخر .
ولم يكف صلاح في شيء هو مفسدة لمن لم يحدد بعد . وعلى وجه صلاح و
على وجه آخر فساد .

وإذا صح ذلك وعلمه المكلف بمصالح سجدة وحب في حاكمية سجدة
بما دلت حسب ما وجب منه في بدء المكلف . وأخرى ذلك محرم بوقوع
بذلك بفساد مكلف . فكما قل سجدة لبعض المكلفين صلوا كل يوم خمس
صلوات وصوموا كل سنة شهر رجب . مدة عشر سنين . كان ذلك مفيداً لثبوت
الصلوة والصوم المأمور به المدة المذكورة وفيهما فيما بعده بصدق .
فكذلك يجب الحكم إذا قال سجدة صلوا كل يوم خمس صلوات وصوموا كل
سنة شهر رجب . ثم قل سجدة بعد عشر سنين لا تصوموا ولا تصوموا ما كنتم
أمرهم بعبادته . لم تأت في بيان المدة وإن بعدة أحد البيتين وبآخر الآخر .

والكلام على السيرة الذاتية : أن يقال لهم دعوا على أن موسى . فلو
ماد كرموه ما دعا من لشيخ ، فإياهم لا يحدون إلى إثباته سبلاً . لعدم ثبوت بربه .
بل ثبوت من أحدهم لأحد . لا حصول العزم بكل مخالطة بعد من يعرف بغير
الأحد في شيء من طاعتهم لبي بصر . وإنما يصعدون ذلك إلى عهدة تهاوونه
عن المسبب وصحة الاعتقاد بغير صحة عهدة مد له . وإذا تعدد ثبات

ما تستند له هذه الاعتقادات وحب التحكم عليها بالاطلاق

ونبعد فلو قال موسى ذلك لم يحل أن يراد المسح من مسح شرعه على كل حال وب قرب دعوى مسحه بالمعجر أو من دون ذلك . والثاني لا يبرح فيه لأنه يقتضي رفع السرائع بناءً على دلالته بمحذور الدعوى لغيره من أصحابه ، ولاول يقتضي المسح في صورة الوقوف صحبه على معجور مع أمره بتكذيب من معه بمعجور ، وذلك مأثور منه في الحديث ، فلو تعلق معه من مسح بالحقه لاول

ولم يسمهم أن يعوب أو ان كلام موسى في مقتضى للمسح من مسح متعلق بالبناء من غير يقين ، لأنه لو كان كذلك لو حب يقين حقيقة ومقتضى عدمه بالبرهان كصحة بقول موسى في لا فرق بين أن يعوب موسى في شريعته لا مسح أنداء لرموها أنداء [و ط] ، إذا لم تستمرات ولا أرض إلا بأتاكم شيء ، مسح ، في وجوب تقديم مطلق قوله ومسح شرعه من أبي بعدد من الأنبياء ، من أن يقتض ذلك يعوب من نسب دينه من شعوب في زعم عيسى أو رسول الله محمد بن عبد الله ^{صلى الله عليه وسلم} ، لأشرف الكثر في الصدق على مرسلهم سبحانه أنه لا محله لح ولعاهد وفاد بقول بصديق أحدهم دون الآخر مع ثبوت حرمان السود كل منهم فليأمن هذه فانه يأتي على مذهبهم ويوجب عليهم الرجوع الى القول الثالث .

والكلام على الترفه العاليه : أن يقال لهم بمزعمهم أنه لم يبق دليل على سوء مدعي المسح ضرورة عمتهم ذلك أنه سبيل^١ ودعوى ضرورة مرتفعه بغير شكل ، والدلالة على بقي السود من جهة العقل مسفيه ، ومن جهة المسح وقد بينت في نظريه سوء من جهة ، إذ لم يكن لهم طريق إلى تعلم بتكذيب مدعي المسح ، وحب عمتهم المطر في دعوتهم لاحتجاب الحروف من صلا^٢ .

فمنى بعدوا بشروطه بعدوا من ذلك ما جهلوه ولم يفهموا الدخول فيما أنكروه
لوصوح الحق بهوده عيسى عليه السلام ورسول الله صلى الله عليه وآله ، ونقيموا على لأعراض
[الأعرص ، ط] نقيموا محجوجين ونفقدوا علم ما يلزمهم معرفة من لسوت
لسوء نظرهم لأنفسهم وقبح عبادهم .

ثم يقال لهم دلوا على دليل شتم حتى سوه موسى ، فادفعوا قولوا بمثله
في سوه المسيح عليه السلام ورسول الله صلى الله عليه وآله لأنهم إنما نزعوا [نزعوا ، ط]
في ذلك إلى دعوى التواتر بظهور المعجرات لعقبت دعوى موسى عليه السلام ومن
هذه الدعوى حاصل في النصارى ومعجرات تلاميذ المسيح عليه السلام ، بل لنصارى
عليهم أعظم نبيه ، بحصول العلم بانصال ملكه بروم إلى زمان دعوه المسيح
عليه السلام ، وتعد ذلك فيهم .

وليس لهم أن يقولوا صلال نصارى في المسيح . ودعوه هو به الإلهية
و سوه ما سمع من سماح فيهم ، لأن النقل المواتر لا يقتدر على صحته الاعتقاد
بمعجرات من الغناء فيه لانصال كل منهما من صاحبه ، فثبت تواتر لنصارى
بالمعجرات وفهم شرط الوابر ، وحب الحكم بصدقهم فيها وصدق من ظهر
عنده لحصول الأمان من كذب التزويد بالمعجرات على الله تعالى ، ولا يقدح في
ذلك صلال نصارى عندها ^١ لما يشاهد الأثر أن بعده تدنس عالم عظيم بالله
موسى ومن قبله ومن بعده ومن نسب سوه بالمعجرات لأجتها ولم تعد ذلك
في سوههم عليهم السلام ، ولا أثر في تلهم . لانصال أحد الأمرين من الآخر

على أن هذا الأعداد غير مقدر ^٢ في تواتر المسلمين بمعجرات السي عليه السلام

(١) في بعض نسخ نزعوا

(٢) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح عندنا

(٣) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح عندنا

فيسعى أن يقصّر بهم على الإمامة على موجب عقولهم. لاسباب ووجهين من وجهين
 باعتبار الارمان المنصه في زمان دعوتهم ^{عليه السلام} مشتملة على متن قرآن بها وصحة
 وبقدره في تبينهم فلزمهم مع تسليمهم بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كبره في موسى ^{عليه السلام} والشك في سيرة ثلاث ^{عليه السلام} وخرجوا عن اليهودية إلى
 البرهمة ويكلموا بدينكم به لرحمة

فأما لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تكذيب عيسى ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع تساوي الكل
 في ظهورهم مع حجاب مساوطة طاهره . وعدد للحق لأشبهه فيه ثم نسي بصح
 الصحيح لسأله على سواه سبب يرميهم لذلك الطريقة من بني يهود بشرطه يعلموا
 من صحة سيرة ^{عليه السلام} ما علمه كل باطل في آياته والايضوا بحسب الحكم
 عليهم بعد الحق واركوب في الباطل ولزوم حجة سيرة ^{عليه السلام}

الكلام في الإمامة^(١)

والوجه في برئاسة كونها لطفاً للخلق ، لفتح تكليفهم لعقلي من دونها ،
 لا بالعلم بضرورة أو وجود الرؤساء لمهيبين القوي الأمر لبرهوني لسطوة
 مقابل للقميخ ومكر المحسن وأن يمدحهم بل ضعفهم بعكس هذه القضية .
 ود علم كون برئاسته بهذه لضعفه نسب كونها لطفه فوجب كسائر الانصاف .
 وبمحالف في هذا لا يعدوا خلافه أربعة مواضع ، أما أن يدعى فيما ذكره من
 تأثير برئاسته في الإصلاح وحصول الفساد بعقدته ، أو يفتح بما لعله يقع من فساد

(١) في بعض النسخ : على الراحة ، والظاهر انه تصحيف .

(٢) كان في النسخ : في

(٣) هذه عبارة من قوله على إلى إلى
 وهو فرع الظن بنسخة مصححة ان شاء الله تعالى .

(٤) لدور

عند وجود الرؤساء . ثم يشار بعض العدلاء رئيساً دون رئيس . واعتقاد بعض
العدلاء حصول صلاح بعد الرئاسة

فإن أخرج على الوجه الأول فقص المشاهدة عنه ، وحكم بعدد برعه عموم
العلم لعدلاء صلاح لحدوث بعد رؤساء وفهرهم لفساد في الارض وادهاهم .
وثمة أوجلا مصر و حد من رئيس لم يوهب صلاحاً له و حد لمكلفين حالهم
من حوار لم ينجح منهم

وإن أخرج على الوجه الثاني لم يندح في وجوب برئسته . لعدم كونه
لطف في فعل الواجب و حسب التبع وليس بملحي . لصحة المكلف معه و
مصادره مع الإلحاء ، ففروع التبع سده لا يسمع من كونه لطفاً في حسابه
كالعلم برشوات والعداء استعماء عموم كونه لطفاً لكن مكلف مع وقوع الفاسد
من الرئيس [بها] على أن الواقع من التبع حد ووجود الرئاسة أولاً ، لوقع
تضاعفه حسب ما يعمه كل عامل بمجربى [بحرى ح] بعده ، وما أثر رفع قبيح
واحد أو بعد منه لطف واجب في حكمه سبحانه كوجوب ما أثر رفع
سائر القبائح بغير نزاع بين أهل العدل .

وإن أخرج على الوجه الثالث ، لم يندح أيضاً . لأن صلاح بعض المكلفين
رئيس دون رئيس لا يندح في جهة وجوب الرئاسة في الجملة ، وما حصل
صلاحه لأمر يرجع له لا إلى الرئاسة ، يوضح ذلك أنه لم يصلح إلا
برئاسة .

وإن أخرج على الوجه الرابع . لم يندح أيضاً لأن اعتقاد بعض لعدلاء
حصول صلاحه بعدم لرئاسته ، لا يسمع من وجوبه من الوجه الذي يتأثر به

في 'وايل العمود' لامة '، يحصى هذا المعتقد وان كان عابثا لا يوجب من
 تصلاح بها، كذا ان شهد المدعى و يعرف ان عيبه ضرر في رد الودعة و
 قضاء الدين وله صلاح في الامساح من ذلك، وبه يقع في الظلم وفي الكذب
 وعيبه ضرر في الانصاف والصدق * لانحرج رد الودعة وقضاء الدين عن
 لو حجب، لانتمسكي حسن ظلم والكذب، وكذلك حكم لرئاسة وهذا
 سجد

توضح ذلك حصول العلم لكل عاقل بخصه من هذا الاعتقاد بانفسه ان
 في الارض، لانه يوم يدبره من الفساد لعدم برؤساء الذين يصح منهم *
 مع وجودهم، ولاشبهه في فتح هذا الاعتقاد

والاعراض علمها له وليس يعلم فساد في رئاسه فهو يؤثر عدمها لها
 وفي من الفساد، ومن هذه حاله غير منكر لرئاسه لعدل، وبذلك نعلمه كل عاقل
 منسب بها، او من منكر رئاسه يؤدي نمونها الى فساد رئاسه كالمتمسكين على
 نسبه لهدى عاقل حقه انكاره برئاسهم عنددهم صلاح امرهم بعدمها لبا
 عدمه من رول سلطانهم بها وقوت اسافع شؤنها ولا شبهه في فتح هذا
 الاعتقاد، فلا فتح به في وجوب الرئاسة

توضح ذلك علمها به لا أحد * من هؤلاء لا وهو منديس * بالرئاسة و
 عاقل أمره ويدبره من الصلاح بها، وانما انكر رئاسه من معتدود امانته

(١) في بعض النسخ : الامر يحسن .

(٢) في نسخ

(٣) معهم . ظ

(٤) كذا في النسخ ، والظاهر : انه لا أحد .

(٥) في بعض النسخ : في صدر

بها، وهذا خارج عن مقصودنا .

ولابد من أن يكون الرئيس معصوماً ، لأن جهة وحيث الرئاسة كونه الطاعة في وقوع لحسن وارتفاع القسح ، وعلّق هذا اللطف بكون المرؤس غير معصوم فوجب لذلك عصمه لرئيس^(١) ومن يسهى إليه الرئاسة...^(٢) يقتضي أحد الأمرين كل واحد منهما فاسد ، ما وجود مكلف غير معصوم ولا رئيس عليه وذلك إحلال بواحد ، أو وجود رئيس لرئيس إلى مالا يهي ، وكلا الأمرين فاسد ، ثبت ما قلناه .

ولابد من كونه أفضل الرتبة ، لكونه رئيساً لهم في جميع الأشياء ، و حصول العلم الأول بفتح تقديم الموصول على الفاعل فيما هو أفضل منه قيمة .

وأيضاً فالمعلوم وحيث يعطيم الرئيس على كافة الرتبة على وجه لا يستحقه أحد منهم عنه ولا بعض على بعض ، لكونه معترض الطاعة عليهم ، والتعظيم كاشف عن سحاق ثواب ، ود عيب استحقاقه منه^(٣) على المرئب علماً بكونه أكثرهم ثواباً ، وهذا معنى قولنا أفضل .

ان قيل : إذا كان فرض الطاعة عندكم كعبه لشكر بعبه ، فما هي بعبه لرئيس النبي لها وحيث طاعته وما وجه تعظيمه في العبد ، والتعظيم لا يحسن لا ببدء به ، قيل^(٤) : الشكر ، وإن اقتضى في بعض الدعم طاعة فقد يحجب الطاعة لأن هذا الوجه بأن يكون المطاع مبيّناً لمصالح ومفاسد لأنتم الاطاعته أو

(١) هذا ما في بعض النسخ قال المؤلف في كتابه تقريب المعارف : ولا يكون كذلك

(٢) لكونه معصوماً يقتضي ذلك وحيث رجوع برئاسة إلى رئيس معلوم ولا يقتضي وجوده لا ينافي من إرواءه ولا إحلاله بواحد يجب في عدله بعبه وكلاهما فاسد

(٣) كذا في النسخ ، والصحيح : قيل : الشكر .

رئيساً مستصلاً به الرعيته لاسم صلاحهم لا بطاعته فوجب الطاعة ههنا في حق صلاح المطيع واسعه معسده وان لم يقدم له نعمه تنصبي ذلك

عنى أن الرئيس يخلص من كلفه الطر في مصالح الرعية ومعارضهم [معارضهم ح] لما يوجب شكره المنتصبي تعظمه لعظيم ما أوجب طاعته^(١) ، وأما تعظمه فكشف عن استحقاقه من الثواب بالاستحقاق أحد من رعيته حسب ما قدمناه ، وذلك يقتضي ثبوت دعاب للرئيس ، سبحانه بذلك لما قبل بصفة^(٢) ، وبها ، إذا كان بكيفية نفعه للرئاسة وصبره على تحمل مشاقها من أعظم الطاعات ، ولأنه من كونه^(٣) عليهم بالساسة ، يكونها أمراً فيها ، وقد علمت فتح تقليد

الجاهل ما لا يعلمه وجعله أمراً في شيء يقتصر فيه إلى من هو إمام عليه فيه ، وأما علمه بالأحكام فرع لكونه حاكماً فيها ، وقد علم من جهة السمع كون الإمام حاكماً في جميع المسائل^(٤) ، فوجب كونه عالماً [بها] لنصح تكليف الحكيم^(٥) بما لا يعلمه مكلفه .

وعلم من جهة كونه معصوماً بالأمر بكل معروف والنهي عن كل مكر ، وذلك يقتضي علمه بالجميع ، لأن الأمر بالشيء واليمن عليه بالقهر فرع العلم بوجوده ، والنهي عن الشيء والمنع منه بالقهر فرع للعلم بنسخه ، لعلم كل عاقل بنسخ الحمل عني ما لا يعلم وجوده ، ومنع مما لا يعلم قبحه .

وليس لاحد أن يقول فهذا يوجب كون حكام الإمام في البلاد مساوين له في العلم .

لأن ولاية الحكام خاصه فيما علموه ، وما لم تعلموه مردود إلى الإمام للحكم

(١) تعظماً أوجب طاعته . ط .

(٢) في بعض النسخ : الحلة .

(٣) الحكم ، كذا في بعض النسخ .

فيه أبيض على الحكم ونسب هذا حال الأمام بكونه امام في جميع الأحكام
وأما كونه شجاع ، فمخرج كونه ماء في الحرب . وقد عرفت من جهة . سمع
كون الامام ماء في الجهاد . فحب كونه شجاع الرعية بل شجاعاً لا يحور
عنه احد . لكونه ثمة مخرج ماء . فمخرج عمنه الحسن . ولم يؤمن من
هرمه . فتؤدي الى فساد لا يلاقي ، لا ترى ثبوت رسول الله ﷺ يومي
احد واحد مع هراة جميع صحابة الانبياء بسير علي وجه لم يحز لعماد
بمشة . وهو فرج هزيمة . و لعماد بالله . لا قصي دلت فبدأ في بدن
لا يدرك . وهذا حال من امته من الاحسن في كمال في سواهم بحروب
مضي هزيمة بجميع لعماد . من لشدة . سواهم حتى يصر أو يشهد
من يشهد منهم .

و يحب كونه ارههم واعينهم بكونه عدوه في الامور .

واذا اوجب كون الرئيس بهذا صفات ولابد من بسره صفة راسخو
على يد . و لخص على عمنه يكون من . و من صفة بالسحر . من حيث
علمت تعدد نعم من هذه صفة شيء . غير بعض علام الامور سبحانه . بالسحر
وميسر الله من بعض الصادق عليه سبحانه . فظل لذلك مذهب له ثلثين
بالاختيار والدعوة والميراث .

ويظل هذه المداهب ان يلق الامام بالاحسن . فخصي بطلاب الامام و
وجود عدة ثمة وفساد لا يلاقي ، من حيث كان بقاء هل لاجتار على احسن
نهن لا قال في مكان واحد واهلهم على احسن واحد كالمعذر . لعدم يدعي
اليه والاعث عليه ، ووقوف لاجتار على هل كل قلعة . فخصي وجود عدة

(١) في بعض النسخ : الخوف .

(٢) هزيمته .

شبه ، والاحتجاج بحلاف ذلك ، وفساد الحسب بسقوط الإمامة ، وسوء مائة
 أحد المحارير اثبات ملاححة بنفسى صحته . يشو مع ذلك مؤدى فساد
 لأبوههم صلاحه . أن يعتقد أن كل اقلية ان لدي حماروه هو حق بالإمامة
 من كل مختار . وأنه يجب على كل مكلف الانفراد له والاعمال فيه خارج عن
 الواجب يجب جهوده . وفي هذا من فساد مالا لا يقى . ففصل كبر الاحصار
 طريقاً إلى الإمامة .

وسئل هذا بعينه بعض كبر الدعوة صرته إلى الإمامة دعوى جمعة من
 بني وجمعة لا يتكامل لهم شعاع في وقت واحد من لقول باممه الكل أو
 خرج دعوى الكل مع فساد الأمرين . وإلا وطى بقول باممه مدع دون مدع
 مع عدم الدلالة لعمري له من عرود طاهر الفساد وهو مقتضى حاسه من اعتقاد
 أن كل قسم صحته مائة من بينهم دون من عداه مع ما في ذلك من فساد
 الذي لا يتوهم صلاحه .

وسئل لدعوة أنصاً كون الإمامة موقوفة على مجرد الدعوى العربية من
 برهان ومعلوم فساد هذا نؤمن لفعل

ولأن منه هذا المذهب لا سند إلى ذلك عني ولا سمعي ولا شبهة في
 فساد ما لا دليل عليه .

وأما الميراث فعرض من حجة على كونه صرفاً إلى الإمامة عليه ولا سمعه ،
 ولأنه يقتضى شتر الك لساء والرحال والعقلاء والاطفال والعدون والعاق في
 لإمامة كاشرا كهم في الأرض ، والاحتجاج بحلاف ذلك

وإذا طلب لطرق لمدعاء عد لخص ولمعجرت نت تخصيص معرفة
 لأمم بهما .

ولأن القول بأن الدعوة أو النبراث طريق إلى لامة حادث بعد انقراض
 من الصحابة والتابعين و^١ زمان بعده حاله منه، ولا شبهة في فساد ما هذه حاله
 من المذهب .

وأيضاً وكل من قطع بوجوب ماساه من لصفات للامام فقطع بفساد الاحبار
 و بدعوه والميراث ، واد كانت الصفات المعبرة ثابته ، ليرهاك نجحت هذه
 الغتيا بها في الصفة ، اذ كان لفرق بينهم حروفاً عن مقتضى لادة وحروف
 للاجماع .

وهذه لصفات متكاملة لامير المؤمنين علي من أبي طالب عليه السلام
 وللائمة من ذرية نوح و لحسن والسعة لمعمن من ولد الحسن صوب
 الله عنهم أجمعين ، لأن كل من أنشأ بالامام حصن بها هؤلاء لمذكورين ،
 ودا كانت ثابته بالرهان لحيث الثاني بالاول .

وأيضاً فلا أحد قطع ثوبها لأحد عد هم من دعبت مامه بعد نبي ^{صلى الله عليه وآله}
 و لي الآن ، فوجب لذلك القطع بفساد امامهم ^٢ جمع ، لارتفاع لقطع ثوب
 مالا يكون لامام ماماً من ذرية لواحد منهم ، كما يجب مثله لو لم يقطع ثوب
 عد لثهم من حيث كانت العصمة شرطاً في لامامة كعادله ، فاد بطلت مامه
 من عد هم وحب لذلك لقول بمامتهم ^٣ و فساد مدلول الأدلة

وأيضاً فلا أحد ادعت لامة ذوبهم لا وقعت منه لفتح ^٤ و فرفه
 لامة بها أو بعضها . و حال من ذكره بخلاف ذلك ، لانه لم يمكن حدمس
 ولاهم أو عداهم من عيهم شيء ^٥ غير ^٦ ناساً ولا متحرصاً ^٧ وهد معنى

(١) في بعض النسخ : في الصفة .

(٢) في جميع النسخ : فرقته ، والظاهر ما أتت .

(٣) كما في نسخ ^٤ عن صحيح بدر

(٤) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح : متحرصاً .

معصوم، ولا مشترك لهم في ذلك لا الأسياء، فوجب لذلك القول بامتنهم، ولا يقدر فيه اعتراض ما يدس به الحوارج فيه، لأن الحوارج تقدح في عدلهم بما وصح برهان حسه، وأجمع المسلمون على ذلك فيه، وكلامنا مختص بسريتهم عما يشك فيه، يوضح ذلك تدبر كثير من العفلاء بصلال لاسماء عليها السلام وكذبهم في دعويهم ولم يدرج هذا الاعتقاد في صدورهم وعلو منزلهم من حيث استد إلى مجرد الاعتقاد المعلوم فسد بأحججه.

وعنا من عني امتهم صواب الله عليهم قوله تعالى: «واسئلو أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون» فأمر من لا يعلم سؤل أهل الذكر ليعلم، ولم يخص ذلك شيء، دون شيء، وذلك معنى لعدم مسئولية كل شيء يستلزم عنه معصومين فيما يقولون به، لفتح الأمر بمسأله من لا يعلم ما ينش عنه، وعدم العلم بعد من يحوز عنه لخطئه عن قصد أو سهو، وإذا ثبت كون أهل الذكر لمأمور بمسألهم في لايه بهاس لصفين ثبت بحصيصهما بالمدكورين، لانه لأحد دل بدت في لانه لأحص بها المدكورين.

وإن ثبت قل: لأحد أثبت لصفين لأحد عداهم، وكل من أنتهى للمدكورين قال بامامتهم.

ولأن مسأله إذا كان موجب للعلم وحب الاقتداء بهم فيه، لحصول إيمان من رفقهم، دون من لا يرحمه فساد ولا يؤمن فيه الصلاب، ووجوب الاقتداء بهم برهان امتهم، ويهدد لأعصار ينفذ قول من زعم أن أهل الذكر في الآية هم اليهود والنصارى، أو قرء، أو نهماء، لاسماء الصفين الثنتين لأهل الذكر عن كل واحد من هؤلاء باتفاق.

ويبدل نص على امتهم قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا طيعوا لله و

«طيعوا الرسول و أولي الأمر منكم» فوجب سبحانه طاعته أولى الأمر عسى
 الوجه الذي أوجب طاعته تعالى ورسوله ﷺ على كل مكلف حاصر لرسول
 الآله وباشي، أي بمصاه الكسوف، في كل أمر، فوجب عموم طاعده أولى الأمر
 كذلك، فوجب لحاق المعطوف بحكم المعطوف عليه، وذلك مقتضى لامهم،
 ولا أحد وحيت طاعته على هذا الوجه إلا من ثبت امامته بعد الرسول، ولا
 أحد فان بذلك في آله الإحصاء بها عبد و حسن و الحسن و الباقين من ولد
 الحسين عليه السلام، ولأن عموم طاعته مقتضى لعصمتهم، لأنه لو جار عليهم الصريح
 مع إطلاق الأمر بغيره في كل شيء، لكان ذلك أمر بالصريح المصدرة تعالى،
 وإن ثبت عصمة وى الأمر بت بوجه الآله التي من عنده، لأنه لم يثبت هذه
 الصفة لأحد ولا ادعيت له عداهم.

وإن ثبت ذلك لأحد فان بذلك في الآله الإحصاء به من ذكرناه
 ولأن الآله في لانه رجلاان فليس بها في أمراء سرمداء والآله في
 بكر وعمر وعثمان وعبيد حاصه، وفانل بها في به الهدى عليه السلام، وقد
 علمت إحصاء صاعه وى الأمر من وى عليه، وما كانو مره فيه، وللمان
 لى إحصاء به ولاهم، وطاعهم كما يرى حاصه من كل وجه، وطاعه [وصاعه ط]
 ولى الأمر في لانه عامه من كل وجه، فوجب لى أحد لفولس صاعه لآخر،
 وصحته تقتضى امامة المدكورين عليه السلام.

وقد كان بعض من لا يصرده له وجه في عموم طاعه ولى الأمر، بأن يبين
 عموم طاعه سبحانه ورسوله غير مستفاد من لانه، وقد يعلم بتسل غيرهم،
 فوجب إمامه دليل من غير بظاهر على عموم طاعه أولى الأمر

(١) سورة النساء: الآية ٥٩.

(٢) مراد من صرح بالحق صريح.

فاحتمل ما يقتضي الأمر من طاعة نفسي تدل عليه لكل مخاطب في كل زمان
وأمر ، وما عمو التخصيص في دلالته . وإذا كان هذا معلوما من مطلق كل
خلاف ، وعطف أولى الأمر على ما تقدم دلالته الخطاب على عمومته . وحب
الجمهور به . وإذا لم يرد في عموم طاعته سبحانه ورسوله ^{عليه السلام} مع عموم دلائل
غيره لأنه ، لم يقدح ذلك في مقتضاه . من حيث كان مخصوصا لعالم بعموم
الطاعة . بل في جميعه ورسوله فهم بما تقدم له من الدلالة عموم الطاعة .
قد عطف على هذه الطاعة أولى الأمر وحب هذه الجمهور في عموم الطاعة بما
تقدم له العلم بعمومه وخوطب به .

[illegible]

وَنَبِّأُكَ عَبْدُكَ قَوْلَهُ يَٰ رَبِّ انِّي مَسَّيْتُ بِغُرُفٍ مُّسَوَّمَةٍ بِأَمْرِ رَبِّي فَأَتَيْتُهَا فَفُتِنْتُهَا فَلَا أَكُونُ فِيهَا مُتَمَكِّنًا ۚ

(١) سورة النساء ، ٨٢

7. 2) $\Delta x = 0,5 \text{ m}$

۳) کہ جس نے کسی کو کفر سے روکا تو اس کو اللہ تعالیٰ چار گنا اجر دے گا۔ اگر وہ اس کو ایمان لائے تو اس کو پانچ گنا اور اگر وہ کفر ہی رہا تو اس کو ایک گنا اجر ملے گا۔

شيئ من شيء ، ولا يحسن الأمر بالافتداء على هذا الوجه مع حور الفحيح
على المعتزلي به . وذا ثبت عصمه الصادقين ثبت بوجه الخطأ في ماد كرده
لما بيده من الاعتبار

ولأنه تعالى وصف المأمور باتباعهم بالصدق عدده سبحانه ، وذلك مانع
من توجهه إلى من يجوز عنه الكذب ، لأن حواره يمنع من القطع بالصدق
عند الله ، وإذ ثبت عصمتهم بهذا الاعتبار أيضاً ثبت بحصيص لذكر في الآية
بأنتم عليكم السلام

ولأنه سبحانه وصفهم بالصدق فمع ذلك من كذبهم ، من حيث كان حصوله
مهم بقضي وصفهم به وذلك مرفى لحرمة تعالى
فكانه سبحانه فيما أمر به من مثله أهل الذكر وبيعة أولى الأمر وورد
ليهم والافتداء بالصادقين ، أمر بمسأله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ولحسن
والحسن وعبي بن الحسن ومحمد وحضر ومومي و علي ومحمد وعبي و
الحسن والحجة المهدي عليهم السلام وطاعهم وورد اليهم والافتداء بهم بأسمائهم
وأعيانهم ، إذ لا فرق بين أن يوصى على الأسماء أمخصوصه ، أو على الصفات
المحتصة بالمسميين ، بل النص على الصفات أظهر في الحجة ، لحصول
الاشتراك في الأسماء ، واستدانة في الصفات المحتصة ، وذا كان الوصى على
امامتهم والافتداء بهم بأسمائهم وأسابيهم لم يحصل على قلب مكلف ريب في
أمرهم ، وكان النص على الصفة المحتصة أظهر في الحجة ، وحب نصه عليها
ارتفاع الشك في امامتهم .

وذلك على ذلك من جهة نسبة ما اتفق عليه بطل الشيعة وفي تفهيم بحجة ،
ورواه أصحاب الحديث من غيرهم ، أن النبي صلى الله عليه وآله قال في غير موطن : « بي

محدث فيكم الثعلبي كتاب الله وعترتي أهل بيبي ما ان ممسككم بهم ان يصروا
وان يفرقوا حتى يراد علي بخصوص «وقل في مقامات : «مثل أهل بيتي مثل
سفيه نوح من ركبها نجا ومن حلف عنها وقع في النار» وفي روايه «هلك»
وفي روايه «عرق» وقال في مواضع اخر : «مثل أهل بيبي فيكم كذب حظه
من دخله كان آمناً» .

ووجه الحديث الاول . انه ~~يروي~~ مر عني جهة الاحبار بالتمسك بكتاب
الله وعترته ، وحقق المراديين من العبرة بصدقه بتقصي عصمتهم ، هي تمام
التمسك بهم من الصلاب ، اذ لو كان الحفظ حائراً عني التمسك لم يكن
التمسك تماماً من الصلاب ، ولانه ~~يروي~~ جمع بينهم وبين انكذب لمهمين عني
كل جهة في وجوب التمسك . وذلك مقتضى لكونهم حجة يجب الاقتداء
بهم كالكتاب ، ولانه صلوات الله عليه وعليهم أوجب التمسك بهم في كل شيء
بمراد من صلاب التمسك من غير تخصيص . ولما هو به في ذلك بينهم وبين
الكتاب الذي يجب التمسك بجميعه ، وذلك مقتضى للاقتداء بأقوالهم وأفعالهم
المعقبة بالكلية ، وهذا معنى فرض الطاعة الذي لا يستحجه إلا الامام وهو دال
أيضاً على عصمتهم لما يباد من ان عموم الاقتداء يقتضي عصمة المقتدى به .
ووجه عموم الحديثين الثاني والثالث ، به ~~يروي~~ نص على جهة مسع
أهل بيته وأئمة من الصلاب ، وذلك برهان عصمتهم ، اذ لو حار عليهم الحفظ
لم يكن القبح سبباً مسعهم وأئمة من الصلاب ، وثبوت عصمتهم مقتضى لامنتهم
لانه لا أحد افرق بين الامر من ، وثبوت هذه الامور فمن نعلق به مقتضى الاحذر
دليل عني بتخصيصها من عبده من لائمة لائتي عشر صلوات الله عليهم دوز
سائر بذرته ، لانه لم يشب لأحد عدوهم ولا دغيت له

و ندلّ نص على امامهم عليه السلام عموم العلم لكل محتاط ساعه ودرهم
 في لئس . و عظم [قدر . ح] منزلهم عند ولي و العدو ، و نصيب الشيعة لهم .
 و ترشحهم لامامه الانام . و يدعي اولانهم بدلت فهم . و كرهه عندتهم له^١
 من قريش المتعصبين أولا و آخر ا على خلافه الاسلام و أعوانهم عديها ، و اجتهاد
 لكل في العنص منهم . و اصادفه و صممه ايهم . منه و مسخر صه ، و سلامة شر صهم
 من دلت . و برءه دمتهم منه عند لكل . و شهاده لجمع بصلاته من فرتهم
 شيء من الفساح . و هدد برحمتهم و كوتهم حجت حسن الله لأبس
 عن الحرر^٢ عليهم مافذح في وفارهم زده منه سبحانه و دعوى الاحصاح
 بهم على خلفه .

و مما ندلّ على امامهم عليه السلام بظهور^٣ عندهم في العقبات و شرعيات
 و لادب و سررتهم في دلت على أهل الاعصار . و حاجه الكل لهم و اسمائهم
 عنهم . و ثوب حجتهم و ده على كل مشار به من عندهم محاسنهم . و مسخر
 دلت في لارمن و لا عيب . و سلامه من لتعصر عند المعصيات . و لحرر عند
 ليشكلات . مع فقد العلم و انص ناحد يضافون به نعمهم . و يسمون به
 سقيم . مع دعوى شيعتهم سوتهم بدلت^٤ من جمع الانام

(١) بهاديه .

(٢) كذا في نسخ .

(٣) كذا في بعض نسخ و هي بعينه آخر آخر من و لعل الصحيح انحرص

(٤) كذا .

(٥) كذا في نسخ

٦ من بعض نسخ . دلت

(٧) كذا في الشيخ ، و لعل الصحيح : الانام .

و جهاد ملوك الارمه من اعدائهم في مكديهم ، و توفر ذو عيهم لى
 طهار بحر صهم ، لما في ثوته من فساد أمرهم ، و بروج لحجهم بهم ، و بعد
 ذلك عني مر ابرمان و الى الان ، برهان و صبح على كونهم حجتاً لله تعالى
 و حفظه لديه ، لوقوف ذلك الشخص عنه سبحانه كالاساءة عليه السلام ، اذ لم
 بحر اعاده في أحد بقدم في علم و برر منه الا ومن يصادف اليه معروف ، و
 من نسب تعلمه منه مشهور ، ومع ذلك فقصوره عن كثير من الاخوة طاهر
 و عجزه عنه المصلاات حاصل ، و انقطاعه عن المظفره ثابت

و يدل على ما منهم عليه السلام ما حصل من تعصيمهم بعد الوفاء من بدائن امامهم
 و لمخالف فيها ، و قصد مشاهدتهم من اطراف البلاد ، و الحضور لمرسهم ، و
 لوصول لى الله بحفهم ، و لعاديه من حاصرة الرمان ، و الامساع بدنته من
 أهل الطعين ، مع ارتفاع لرحه و بحوف عاحلا شيء من ذلك ، و حصول
 صدهم القصية في المجلس عيهم في امامه الانام مع عدو سلفائهم و كثره
 أعوانهم ، و حمون ذكرهم بعد لوفاه و اندرس قنورهم بعد المصائب من بولى
 لدن بحلافهم و صلا عن العالم بمصلااتهم ، و هذا برهان و صبح على مرسهم
 عند الله و ثبوت حجتهم لديه .

و مما يدل على امامهم عليه السلام ثبوت النص من رسول الله صلى الله عليه و آله و من كل منهم
 على الذي يليه في الحجة وهو على ضربين :

أحدهما نص على العدد المخصوص كقوله صلى الله عليه و آله للحسن عليه السلام : «أنت مام ،
 ابن مام ، أخو مام ، أبو ثمة حجاج سبع ، تسعهم فانهم عيهم ، حلمهم أصلهم»
 وقوله صلى الله عليه و آله : «عند الأئمة بعدي عدد بقاء موسى» و حديث النوح ، و حديث
 الصحائف و حديث بحضر ، و مثال ذلك مما مره محدد و لعمرة و أطلق

عليه باقوا الإمامية، ولأخذ قال بهذا العدد المخصوص الا حصته بما ذكره
 و انصرف الثاني نص كل امام منهم على ولده من بعده، وورود هذا النص
 من نص في نفس الإمامية متواتر بمضي شويه
 من أراد الوقوف على دين النص من انص فيأمن صرف (ك) النقل
 وما أورده من ذلك شيوحننا رضي الله عنهم .

و يدل على ما منهم عليه السلام ظهور المحجرات على ما منهم كظهورها على
 أيدي الأنبياء عليهم السلام، وطريق العلم بها تواتر الشعه لأممية ظهورها على يد
 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأعيان لانتمه من دريسه صلوات الله عليهم،
 كدور السامعين بمعجرات النبي صلى الله عليه وآله، نعم ذلك من حالهم كن مائل لقبهم،
 قد ظهرت معجرات على أيديهم مقترنه بدعواهم للإمامه، وبك نص من
 الله تعالى بها عنهم رل الرتب في شويه لهم

و يدل أيضاً على ما منهم صلوات الله عليهم حصول نعم لكل محافلهم
 وسامع لأحذرهم، بدعواهم الإمامه في انفسهم، وكونهم حجتاً لايسح أحد،
 محافلهم، ودينتهم بصلال لمقدم عليهم ومن شعه، وظهور هذه الدعوى
 من شعثهم فيهم وفي من حالهم، وصریح بباهم بذلك و حجاجهم
 به مع احتصاصهم بهم، وحمل دعوى الامور لهم، واتخذ مع لم الدين عنهم
 ودينتهم بحصيص الحق بباهم، وصال من حاشها - مقصص لشوب هذه
 الدعوى، والحكمه بصحتها، ذلكاكو كاديس فيها أوجب لحكم بصلالهم، ولا
 أحد من الامه يعتمد بقوله نذهب الى ذلك فيهم، وحلاف الحو رح قد ثبت

(١) في بعض النسخ : نفوس

(٢) في بعض النسخ : مستقيم

(٣) في بعض النسخ : من محافلهم

سقوطه فيما سلف .

و قد ثبت إمامة من ذكرنا وعصمتهم وكوهم أعلم لأمه المأمور بالاقداء بهم، وحب ثبوت باقي الصفات لهم من التفصيل على لرعة و لتقدم عبيدهم، لشجاعة و لعدة و لرهده ، و يلزم لذلك تساعدهم والاحد عنهم والقطع على وسد مامه من عددهم و ضلال المفسى بخلافهم ومن اتبعهم مدبأ بإمامه ولثت وصحة قيامه و اذهب الكل عن الحق لو اوضح برهانه .

ولا يندفع فيه ادعاء من ظهور المعجرات عنهم دعوى المعجرات ومن وافقها في ذلك، لان المعجرات موضوع لاناسة لشي من غيرد و ليسوا بأشياء و كون ذلك مستقرا عن النظر في معجرات التي لا تتحول بظهوره عن من ليس شي .

لان ثبوتها بالفعل المواتر بسقط هذه المعارضة من حيث كان ثبوت الشيء فرعاً لجوازه .

و يؤكده بصر حصول ليقين بظهور المعجرات على من ليس شي .
فمن ذلك م موسى : « وأوحينا الى م موسى أن ارضعيه فان حمت عليه فألقه في اليم ولا تحدي ولا تحرمي انا ر دوه اليك وحاملوه من المرسين »^{١٢}
فعلت ما أمرت به ، وهذا يقتضى ظهور المعجرات لهم من وجهين : أحدهما لوحى وهو معجزة . و الثاني انها النبأ لا يحور ان تقدم على جعل ولده في التاموت وطرحه في اليم لانه ليقين بأن الامر لها بذلك هو تقدم سبحانه

(١) كذا في النسخ ، وظاهر زيادة الواو .

(٢) كذا في النسخ .

(٣) سورة القصص ، الآية : ٧ .

ولاسيّل لى ذلك الانظهور معجز تعم به ان الحظوظ المتضمن لدلت وحي منه سبحانه ، وام موسى ليست ينبي .

ومن دلت ظهوره لمريم في عدة مواضع . مهت برول لبرق عليها من لسماء حسب ما حذر به سبحانه بقوله : « كلما دخل عليها ركزها المحرر ب وحده عندها ورقا قال : يا مريم انى لك هذا قالت هو من عند الله ان الله يبرق من يشاء بغير حساب » ^١ ولاشبهه في أن برول البرق من السماء معجزة ، ومنها معانيه لملت المشر لها بالمسيح ^٢ في صورة بشرى ، ومنها كدالام المسيح لها من معجزة في حال الولادة في قوله تعالى : « فاده من تحنها ألا بحري قد حمل بك تحث سرى وهرى البث بعدد المحنة بساقط عليك رطباً حلاً » ^٣ وكلاء الطفل معجز . وساقط الرطب من لملحة الياسه حسب ماورد في التفسير معجز ، ومنها نطق المسيح ^٤ برائة ساحتها في قوله تعالى : « فأشار له قالوا كيف نكلم من كان في لمهد صبياً قال انى عبد الله ناي الكتاب وجعدي ب » ^٥ وهو معجز متكامل الشروط لكونه حارقاً للعادة عقيب دعواها برائة ساحتها من فعله سبحانه .

ومن دلت قوله سبحانه « قال الذي عنده علم من الكتاب ان آتيتك به قس أن يرتد البث طرفك » ^٦ قتي به كذلك وهذا معجز بهر لوصي سليمان ^٧ .

ومن ذلك ما أجمع المسمون عليه من ظهور المعجزات على نلاميذ

(١) سورة آل عمران : الآية : ٣٧ .

(٢) سورة مريم ، الآية : ٢٤

(٣) سورة مريم - الآية : ٣٠ - ٢٩

(٤) سورة النحل ، الآية : ٤٠

المسيح ^{عليه} وليسوا بأبناء .

ولا انفصال من ديث هؤلاء ان معجر آصف لم يمان . والتلاميذ للمسيح .
لان المعلوم بخصوص المعجر من ذكره بعد قتلهم وشرعاً د لا عني
عنو من لهم عدة سبحانه ، ولا يجوز العدول به عنهم

وبعد فانه معو من ظهور المعجر عني من ليس سي بمعنى المسح من
ظهوره على من انتك عنه لموه ، ودا تب ظهوره عني من ذكره وليسوا بأبناء
سقط معتمد هم .

عني أنهم دا أحروا ظهور المعجر عني من النبي ^{عليه} وسنه الى سي
وقت و المله حاز له من ديث في ^{الكتاب} ، لكونهم وصياء رسول الله
وحقيقه شرعه كأصف من سيمان و لاعلمه من عيسى ، بل هم عني رتبة عند
الله وأجل منزلة ،

وأمر كونه المعجر موضوعاً للإمامة بمعنى دلالة له لصادق من تكاد ، و
لمرجع في صفة له . وان كان صالحاً فقط لم يدع سوء ولا مائة ، وان كان
امناً حسب لم يدع سوء ولا رساله ، وان كان سيانم يقتصر على مادونه ، من
حيث كان المعجر مؤمناً من كده لعلفه بمعدور من لا يجوز عليه تصديق لكذاب ،
وتجوز ذلك لانقصي المعجر عن لظرف في معجر ^{عليه} ، لان مدعي النبوة
لا بد ان يحوف من ترك لنتر في معجره بعون ما رسل به من المصالح ،
وليس هذه حال من يظهر عني بديه من لائقة والصالحين لانهم لا يحوفون
من فرق شرعة ^٢ .

(١) كذا في النسخ .

(٢) كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها الآخر : لانهم لا يحوفون من ترك الشريعة ،

ولعل الصحيح : لا يحوفون من قوت شرعة .

على أن المعجر عندما لا يظهر إلا على من له في تمبيره ظهوره عليه و
تصديقه به مصلحة ، أما الائمة عليهم السلام فقد يساكونهم حججاً في التكليف العقلي
وأنطافاً فيه ، دوى صفات لا يمكن تمبيرهم [له ح] الاستعجر^١ ونص يستند له
وحجة للشرع ، وكونهم كذلك يقتضى كونهم على أحوال لا يمكن تعبيرهم بها
لأبحد الأمور ، فحذر ظهور المعجرات عليهم في حد ووجوبها^٢ في أخرى ،
وتعين فرض نظر فيها عند نحويتهم كنعمة في معجرات الأساء^٣ وأن
لصالحون فلعلم لساظر في معجراتهم كونهم كذلك عند الله تعالى وسواهم
طاهراً وطباً ، وإذا شارك الأئمة والصالحون لاسمهم عليهم السلام في حصول لمصلحة
سعرتهم وفوتها^٤ لنجهل بهم تعين فرض لساظر في أعلامهم كنعمة في^٥ أعلام
الاسماء ولم يقتض ذلك نعر عند في موضع دون موضع^٦ ، د التفسير بما كان
يحصل بوجور ظهور المعجر على من لمصلحة له في العلم بتصدقه ، فأما
و لحد بحلاف ذلك فنه الخصم ساقطة .

ولا يقدح في شيء مما علمه من صحة امامتهم عليهم السلام ، أما كهم عن البطالة
بحقوقهم لمقدمين عسهم . و يقبادهم اليهم في لظاهر . وكهم عن الأمور
لمحتص فرضها بهم : من جهاد وأمر ونهى ومظاهرة لأعداء واطهار لثياب ،
لان قيام الرهان بصحة امامتهم وعصمتهم عليهم السلام يقتضى لحكم على جميع
فعلهم وتروكهم بالحس ، كما يقطع بمن ذلك في أوعد السي عليهم السلام وتروكه
لثبوت عصمته .

ولان مدكرناه ومالم يدكره من الاعتراضات اما تعين عيهم شرط تكامل

(١) كذا في نسخ

(٢) في بعض النسخ : فوقها وهو تصحيح ظاهر .

(٣) كذا في النسخ .

شروط الامر والهي دون احتلال شيء منها ، فلا يصح الاعتراض لشيء^١ من ذلك ممن لم ثبت معه فرضه بتكامل شروط الامر و لهي لهم وهبات ، على أن خلاف^٢ شروط الامر و لهي فهم معلوم لكل من عرف حالهم مع لمقدمين عنهم و لمتعس على أمور المسلمين ، وأن جميعهم و كل و حد منهم غير آمن مع برونه مرله^٣ و انقطاعه عن شيعته ، فكيف يارد على ذلك من المحاربة و مدافعه دي تعدد الكثير من لطالبيين

ولما قدمناه من الأدلة وحصل لشيء^٤ سقط سؤال من يعرض في امامه صاحب الرمان^٥ ، أو يمدح بعينه في وجوده ، من حيث كان ماقدمه من لادله على مامه^٦ لانمة ، داله على امامه^٧ كدلاله على مامه آثانه^٨ . ولأن المخالف في امامه^٩ لا يبعدوا^{١٠} أن يكون مسلماً لامامة آثانه^{١١} تسليم حدل أودين ، و مزارعها ، فان كان مزارعا و حب الاشتغال معه بايصاح الأدلة عني و حمل امامه صاحب الرمان^{١٢} عليها ، و كان مسلماً لها ، سقط خلافه في امامه^{١٣} ، لانه لأحد من الامه^{١٤} ثبت امامه آثانه و مزارع في امامه .

ولأن لمعلوم من دينهم لقول امامه ثاني عشر و نص على امامته وصفة عينته ، فصار لذلك العلم بامانتهم^{١٥} علماً بامامته ، كما أن العلم بسوة نبي علم بوجوب صلوة^{١٦} بحسن وصوم الشهر و حج البيت ، فكما لا يصح القول بسوته مع ثبت في هذه العبادات كذلك لا يصح القول بامامة آثانه^{١٧} مع

(١) شيء

(٢) كذا في النسخ ، و الظاهر احتلال

(٣) هذه لكلمة موجودة في بعض النسخ ، ولعل الصحيح مره

(٤) الشبهة ، كذا في بعض النسخ .

(٥) في بعض النسخ : صلوات .

الشك في امامته عليه السلام.

وإذا كانت امامته عليه السلام دونه كادته وحب تكامل لصفات نورانية لإمام لم ينقصه نقص ولعمري وبعاده وجرده والشجاعة وأوصى بذلك الحكماء لعيسى وما تبعها في عدم قتياله ورفاه ما يعنى به فرسه مع لا يمكن من جهاد و منه حد وقص حق للمحسن . ادلوا في العلم بحسن القبل والاحلال بين من يعلم ذلك بمقتضى بين الدسد الى احسن من لا يجوز عليه احسن القسح . ولهذا حكما لجمع ما خلفه لتقديم سجده و ^١ رآه وعبد النبي صلى الله عليه وآله ودعا ^٢ اليه بالحسن ، ولما كرهه ^٣ بالفتح . لقاء لمرشد على حكمه سجده وعصمة الرسول صلى الله عليه وآله ولم يحج لي تفصل الوحد في ذلك .

وقد نزع شيوخنا رضي الله عنهم وسرع من الوحد لحكمي في جميع مسائل عنه لمخالف في امامة صاحب الزمان عليه السلام وعنه كما نزعوا وسرع مثل ذلك في شبه لتوحيد العدل والسيه . ^٤ لوقوف ^٥ عنه في موضعه يعني ابراده ههنا ، ادكاتب الحميه التي عدها كافيه في ثبوت لحدته في امامة صاحب الزمان عليه السلام وسقوط ما يعرضها من الشبهة و لمة ^٦ الله تعالى .

(١) ذلك ، كذا في بعض النسخ .

(٢) في بعض النسخ : دعا .

(٣) في بعض النسخ : كرهه .

(٤) في بعض النسخ : ادوات .

(٥) في بعض النسخ : والوقوف .

(٦) في بعض النسخ : والعشبة .

التكليف السمعي

فصل في بيان التكليف السمعي

التكليف الشرعي على ثلاثة ضرب : عددت ومحرمات وأحكام .
والعبادات على ضربين . مفروض ومسنون . ولكل وجه يجب امتثاله
فوجه بمر نص كون فعلها طعناً في الواحد لعقله و . سب القبيح ويفتح
تركها ، لأنه ترك الواجب (١) .
وجهه السن كونها طعناً في المدح العقلي ، ولم يفتح تركها كما لم يفتح
ترك ما هي لطف فيه .
وجهه فتح (٢) لمحرمات كون فعلها مفسدة دعيّاً إلى قبائح القول ، وصارفاً
عن واجباتها ، ويحب حثانها ، لأنه حساب القبيح .
وجهه لأحكام لعدم لمكلف الوجه الذي له يحسن لنصرف ويفتح (٣)
عليه ويحتمل ما عداه ، فمكلفه فيها راجع إلى العبادات من وجه وإلى المحرمات

(١) في بعض النسخ : وقبح تركها .

(٢) في بعض النسخ : ترك لو حب

(٣) في جميع النسخ هكذا : وجهه دفع لمحرمات . و لظاهر ما أثبتناه

(٤) في جميع النسخ : يفقه .

من آخر ، على ما ذكره .

وقلنا ذلك لانه لابد لكل شيء حسن ، وقبح من وجه له كان كذلك أولاً
ذلك لم يكن ما حسن بالحسن أولى من القبح ، ولا ما قبح بالقبح أولى من الحسن ،
ولا يحسنوا أن يكون الوجه كونهما كذلك كالصدق والانصاف والعلم والكذب ،
أو الامر والهي^(١) على ما يقوله المجبره . أو كون ذلك شكر النعمة على ما يقوله
بعض أهل العدل ، أو كون الترك في العبادات معسده وفي الفرائض مصلحة ،
أو ما يقوله من كون فعل العبادات مصححة وفعل الفرائض معسده

والقسم الاول طاهر الفساد لانه يقتضي أن يكون كل من عم الصلوة او
الركوة عم وجهها وان^(٢) لم يحلف وحبوبها وفتح الفتح في الارمان
والاحياء كالصدق والكذب ، والمعلوم خلاف ذلك

والقسم الثاني فاسد أيضاً من حيث وجب كون المأمور عسى صفة لها حسن
لامر به قبل تعلق الامر والهي على صفة لها حسن الهي عنه قبل تعلقه به ،
وذلك مانع من وقوف وجه الحسن على الامر والفتح على الهي ، وانما كشف
الامر و الهي منه سبحانه عن حسن المأمور وفتح الهي لكونه تدبى حكيمياً
لا يأمر بصحيح ولا يهي عن حسن . ولان الامر والهي لو اقتضيا الحسن والفتح
لاقتضيا ذلك في كل موضع ، فكان يفتح الصدق الهي عنه وبحسن الكذب
للامر به ، والمعلوم خلاف ذلك . ولان صحة الامر والهي فرع للعلم بصدق
لرسول لموقوف على النظر الواجب عن الخوف من فوت المصالح وتعلق
المعاسد لحاصل قبل فعله ، فوقوف حسن الشرائع وفتحها على الامر والهي

(١) في بعض النسخ . أو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

(٢) في بعض النسخ عم وجهها ان لم يحلف وحبوبها ولكن تصحيح

وان لا يختلف .

بسد طريق العلم بصحتها على مآقرئها .

والثالث أظهر فساداً من حيث كان الشكر الاعتراف بالعمة و بحصول لفاعلها وتعظيمه . وهذه الحقيقة أحسن من أفعول الشريعة وبروكها ، ولأن شكره تعالى و حب على كل مكلف في كل حال ذكر ، و شرعت بحلاف ذلك ، لاحتصاص تكليفه بمكلف دون مكلف ، ورمي دون رمان وليس لاحد أن يقول فالعبد لا يصح إلا بعد أن يكون فاعله معروفاً بعمه تعالى خاصاً بها له سبحانه ، لأن ذلك من شرط صحة كالتبوء وسر العورد والتمه وليس بوجه لها .

والرابع بعد من الصحة لأن المعتد بالص والاشارة والتعيين توجت الى فعل العباد كالصوم والركاء ، و المحرمات كالتبوء وشرب الخمر ، دون تركها ، ولو كان التترك هو المعسر في التكليف لوجب توجع الص والتعيين اليه دون الفعل ، اذ هو المقصود .

ثبت ان الوجه ما ذكرناه .

ولانه سبحانه قد نص على ذلك بقوله : « ان الصلوة تنهى عن الفحشاء و المنكر » « وما يريد شيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في لخم والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلوة فهل أستم منهون »^(١) وهذا صريح بكون صومه صادقه عن الميسر و لخم والميسر صادرون عن الحسن .

وقد ما ذكرناه في الاحكام ، لأن مرید المكاح متى لم يعلم الوجه الذي ينع عليه لعقد الشرعي لم يحل له الوصي . وكذلك مرید السع والانتباغ مع

(١) سورة المائدة الآية ٤٥

(٢) سورة المائدة الآية ٩١

(٣) في بعض النسخ : صادقا .

الجهل بالعقد الشرعي. وكذلك القول في الارث متى جهل الحكم لم يحل له
 لتصرف في الموروث، فهو د معد ببيع العقد أو الفرقه على الوجه المشروع،
 وعنى هذا يجري الحال في جميع الاحكام، ورجوعها في الحقيق الى فمين
 لعذاب من وجه، والتروك لشرعية من آخر، من حيث كان امضاءها عني
 خلاف ماقرره الشرع مكروهاً له سبحانه.

وذا كان الوجه ماد كرماء وحب على من كلف شيئاً من لأفعال الشرعية
 وتروكه أن يفعل وترك الوجه الذي شرح - اذ هو المقصود من قوله عليه
 سبحانه، ولا يكون كذلك ولما يكون حدثاً^١ فيه بمنال مرده سبحانه في
 جميع صفاته وشروطه وأفعاله ووروكه عندما في حاله^٢ اناعرافه بعمه سبحانه
 وخصوعه له سبحانه، وذلك فرع للنعم بما قدمه من المعروف، فمضى احمل
 شرط من هذه لم يكن معه ولا احسنه عباده ولا مضيقه.

(١) كذا في جميع النسخ، والظاهر: للوجه

(٢) في جميع النسخ: طائفاً والظاهر: ما ذكره

(٣) في بعض النسخ: حاله

باب تعيين العبادات

العبادات عشرة^(١) تصدقات ، وحقوق الاموال ، و نصيب ، و نصح ، و
بوء بالدور و لعهود و لوعود ، و بر الاسنان ، و بأدبة الامانة ، و الحروح
من الحقوق ، و توصي ، و أحكام الحائز ، و ماعد^(٢) لله سبحانه فهو الحسن
والطيب ، ولكل من هذه عبادات أحكام وسروض ، و ينقسم أكثرها الى قمار
وبروك ، و ينقسم كل منها الى مروض ومسوك ، و يتم تكليف بعضها و يخص
بعض ، مع عموم لعدم حملها^(٣) لكل مكلف في كل حال من حيث كان لصدوق
بها من حمالة الاسنان و معدره في الحفنة من دون العلم ، و تعلم بالتفصيل
موقوف على السوى بالعمل ، و فرض لعدم بصلوة الحسن يمين^(٤) في الابد
والمكلفين عدا النساء والحائز فلم يداك العلم بتفصيلها لوقوف صحة
يعمل على العلم بالمعمول ، و ماعد من عبادات لعمل بها والعلم بتفصيل
أحكامها موقوف على السوى ، وان كان العلم بالتفصيل مندوباً اليه على كل حال

(١) في بعض النسخ : وما يعبد الله .

(٢) في النسخ : بحملها ، والظاهر ما أثبتناه .

(٣) في بعض النسخ : يمين

لكون كل مكلف معرض للسوى بكل منها ومحذور ذلك في زمان يصيق عن
لعلم بتعصيل ما يلي به .

ان قيل ، في القول في من يعين عليه لعلم بأحد هذه الأدب في زمان
يصيق عن تحصيل العلم بها ؟

قيل : سرم هذا المكلف حساب العمل مع الجهل به و لشروح في النظر
في الطرق المتوصله الى العلم به ، فان علمه فكانت من تصح ادأؤه في الاوقات
كالحيح والركود فلو أنه في المستعمل ، وان كان من محتضن الوقت ويجب
فصده بحروجه كالصوم فخرج ولما تكمل العلم به عن تعريضه فهو ما رور
لزمه التوجه و نقصاء ، وان كان ممثلاً في وجب عليه من النظر في احد تعين
فرصه ومجهدا في فهمه في جميع احوال امكانه ، ولا ريب عليه ولا قصده بفرصه .
وان كان مما يتعلق بوقت يستعد فرصه بحروجه كالقصر وصيد العبد فهو ما رور
مع التعريض هو حب النظر ، سرمه البهيه ، وان لم يكن معرض ولا شي عليه .

باب بيان حقيقة الصلاة وصوابها

الصلاة الشرعية تشمل على ثلاثة أصناف : أحكام ، وشروط ، وكيفيه ،
ويسمى شيئاً ، 'أحكام' السهو فيها ، والقضاء لما يرميه قضاءه من قوائمه .

فالأحكام صنفان الصلاة وهي على ضربين . أحدهما كالقراءة والركوع
والسجود ، وتركها ، كالإكلام والعبث .

والشروط منه ثم الصلاة ، ومن جهة أن تكون مفصلة عنها كرفع لحدث
بالتطهارة وستر العورة .

والكيفية : ما يجب كون المصلي عيها في حال قيامه وركوعه وسجوده
وجلوسته منفرداً وجامعاً ، مختاراً ومضطراً .

والسهو . بناء العلم والظن بما فعله المصلي أو تركه
والقضاء : فعل مثل الغائبة بخروج وقته .

والصلوة على ضربين 'معروض ومسبوق' ، والمعروض سبع صلوات :
صلاة الخمس ، وصلاة الجمعة ، وصلاة العيدين ، وصلاة الكسوف ، و
صلاة الحائض ، وصلاة الطواف ، وصلاة النذر ، والمسبوق ستة عشر صلاة :
صلاة يوم القيامة ، ويوافي شهر رمضان ، وصلاة العدير ، وصلاة الجمعة

وصلاة نصف شعبان . وصلاة أمير المؤمنين عليه السلام . وصلاة جعفر عليه السلام . وصلاة
فاطمة عليها السلام . وصلاة الاحراء . وصلاة الزنار . وصلاة الاسجد . وصلاة
الحاجة . وصلاة شكر . وصلاة لاسعة . وصلاة بحمد مسجد

باب تفصيل احكام الصلاة الخمس

الواجب فعله من احكام الصلاة احد عشر سماً : عدد ركعاتها .
وتكبيره الا حرم . والقراءة . وركوع . وتسبيح فيه . وسجود . وتسبيح
فيه . والحدوس للشهدين . ولشهادة من شهد . وصلاة على محمد وآله
عليهم السلام

فالتمريض الاول على ضربين : من وقت قصر . ومن سبعمائة ركعة .
لظهر أربع ركعات . وبعصر كذا . وامغرب ثلاث . وعشاء الاخرة أربع .
وبعداء ركعتان . وبعصر حدى عشرة ركعة . والظهر ركعتان . والعصر كذا .
وامغرب ثلاث . وعشاء الاخرة ركعتان . والجمعة ركعتان
وفرص السهم بخص لحاضر . واحمد في قصره . ومنه في السبع
وسبعة . والسافر اول من يركع . وهما أربعة وعشرون ميلاً . ومن سبعة
كثير من حضره كالحمال . والمكاري والبادي . ومن عزم من امسافر . على
الاقامة عشراً . والتقصير فرض من عداهم .

فان قصر بتم اعد على كل حال . وهو ما ورد مع التقيد . ومن سبعمائة
لمقصّر مع العلم وانقص عاد على كل حال . وان كان عن سهو أو الجهل
بعض الاحكام اعد في الوقت

(١) في بعض النسخ : كالحمال .

(٢) في بعض النسخ : القصر .

ويؤم العصر بمكلفه إذا غاب عنه أدنى مصرد . وإن دخل مصرأ إليه فيه
وطأ فمروية فعليه اسماء ولو صلاة واحدة ، وإن لم يبرأه ولم يكن له فيه وجوب
فمروى على لأومه عشراً تسماً ، وإن لم يعم على هذه لمسدد قصر ما يسه ويس
شهر ثم سم ولو صلاة واحدة

والمرحى الثاني لأجرى وه عرفيل المصطفى الله أكبر ، دون مائر
لأذكاء ، ومن حقه يجب مضي في الصلاة ، وتحريم ما كان مساح قلبها مما
يس في فعلها وأذكاءها . وإن أحل به لمضى من شهر أو عهد فسد صلاته
وإرمه الأعداء . وإن شئت فيه وهو في حب لتمام قبل لفرقة فليغفره . وإن شئت
بعد ماقر أو في حر الصلاة فلا يلزم لى شكته ، وإن عم أو من أجل لاله
بعد بقره ، وإلى آخر الصلاة فعليه عادة لصلاة

والمرحى الثالث يجب مضي في ركعتين الأولى من أربعين
المغرب وفي صلاة لعدو والعصير لحمد وسوره مع لأمكان ، ولحمد وحدها
مع الاضطراب ، وعلى جهة التحسر في ركعتين لأخرتين من لأربعين
ثلاثه المغرب من الحمد وحدها ومن ثلاث سبيحت . سبحان الله والحمد لله ولا
اله الا الله (١) .

ومن شرط الفرة وصحة لصلاة فعلها من قيام مع لأمكان
وبلرم الظهر بها في أولتي المغرب وعشاء الأخره وصلاة لقدم وبسم
الله لرحمن لرحمه في أولتي الظهر والعصر في ابتداء الحمد والسوره التي
نليها ، ولأحداث في باقي لركعتين من ظهر بحيث يجب لأحقات أو حواف
بحيث يجب لظهر فاصدا بطلب صلاته ، وإن كان عن سهو أو لغفاه فصلاته فليغفره
وإن جهز بحيث يجب لظهر جهراً شديداً فقد حالف الستة ، وإن حافيت بحيث

يجب الاحدب بما لا تسمعه تزيد فسدت صلاه .

ومن حق القرآن أن يكون بلسان العرب المعرب ، فان عثر عن القرآن
بغير العربية أو لحظ في قراءته عن قصد بطلت صلاته ، وان كان سهياً فعليه
سجدنا السهو .

ولا يجوز أن يقرأ في ركعة يسورة يسورة من عرائم لسجود وهي أربع ، عز وجل
السجدة ثم حم السجدة ، والحم ، وقرأ باسم ربك ، الذي خلق . لان في هذه
السور سجوداً واحداً ، لا يعمل به بطل الركعة بالزيادة فيها ، وان لا يعمل به بحذف
الواحد

ولا يجوز أن يقرأ مع فاتحة الكتاب بعض سورته ، ولا أكثر من سورته
ويكره قراءة قول السور في العرائض خوفاً من فوت بعض أوّل
الوقت ، فان حذف حروجه لقراءتها وحذف بحري غيرها من قصور سور .
والفرض الرابع يجب عليه شرعاً على ما سنّه في باب الكفّة ، وان
أحل المصلي تركوع واحد عن سهو أو عمد أو واقعة [أو فقه ط] على غير صفة
بطلت صلاته .

وان شئت وهو قائم فلم يدر تركع ثم لم يركع فليركع . وان ذكر بعدما
ركع أنه قد كان ركع فليسجد من غير أن يرفع رأسه وصلاته ماضية ، وان رفع
رأسه من الركوع بعد الذكر فسدت صلاته لزيادة فيها ركوعاً ليس بها [فيها ط]
وهو مأثور . وان كان ذكره للركوع بعدما رفع رأسه فعليه الاعادة دون الاثم .
وان شئت فيه وهو ساجد لم ينته الى شكته . وان غم أو طوى برك للركوع في
حال سجود والى آخر لصلاة فعليه الاعادة .

والفرض الخامس ثلاث نسخات على المحتار ، وتسيحة على المصطر ،
أفضلها سجدت ربّي العظيم وبحمده ، ويجوز سبحان الله ، فان أحل بالتسيح عامداً

وسدت الصلاة، وكان ساهياً فالصلاة ماحية

والقرص السادس يلزم على سعة أعضاء. لحيته و لكف و الر كس و
 أطراف أصابع لرجلين على مئنته في رب كعته. فان تعمد ترك سجدة
 واحدة أو سها عن سجدتين من ركعة فسدت صلاته و ل سها عن سجدة
 وذكره قبل أن يركع لركعة التي يلي حال السهو أرسل دعاه وسجد فان
 لم يدكرها حتى ركع فليتم في صلاته. و قد سلم سجدتين فصلا وسجد
 سجدتين سهو

واشت و هو حلي فلم يدر 'سجد' أم 'سجد' أم 'سجد' أم 'سجد' أم 'سجد'؟
 فليسجد ما شئت فيه فان ذكر بعدما سجد أنه قد كان سجد، فكان ما فعله
 مكملًا لسجدتين فصلاته صحيحة وان كان رائداً عنها تعد الصلاة. و ل شئت
 بعد ما نهض لم يدر في شكته، و ل شئت أو طئ وحكمه ما قدمناه
 والقرص السابع كالحامس، ولفظه الأفضل. سجدت ربّي لأعلى وحمدت،
 ويحور سبحانه لله

والقرص الثامن وحب قولاً وتباً على الصفة بي سببها، ودا أحل به
 عمداً وسدت صلاة، و ل كان ساهياً وذكر الأول قبل أن يركع أو الثاني قبل
 أن يصرف وخمس وشهد فلا شيء عنه، وان كان لم يذكر الأول حتى ركع
 الثالثة، أو الثاني حتى يصرف عن مقدم صلاة، فعليه قضاء وسجدتان السهو.

والقرص التاسع والعاسر لزم في لحدوس الأول والثاني. فان تعمد
 بمصبي الإحلال شيء منه فبطلت صلاته، و ل سها عنه فالصلاة ماضية
 وقضاء في الصلاة ودفق على ظهرتها فصل.

والقرص الحادي عشر: السلام عليكم ورحمة الله بعني محمداً وآله

و لِحِفْظَةٍ، وَإِنْ كَانَ مَعْرُوداً بِالصَّلَاةِ فَسَمِيحَةٌ، وَاحِدَةٌ تَحُدُّ الْقِلَّةَ وَتُبَشِّرُ بِهَا دَابَّاتٍ لَيْسَ، وَإِنْ كَانَ إِمَاماً فَوَاحِدَةٌ تَحُدُّ الْقِلَّةَ عَنِ الْمَسْ، وَ إِنْ كَانَ مُؤْمِماً فَوَاحِدَةٌ دَابَّاتِ السَّيِّئِ وَآخَرَى دَابَّاتِ الشَّمَالِ

و لَوْ أَحْبَبَ رُكْعَهُ فِي الصَّلَاةِ اثْنَا عَشَرَ شَيْئاً، الْكَلَامُ بِمَا لَيْسَ مِنْ حَسَنِ أَدَاةٍ، وَ تَقْهَمُهُ، وَ الْكَلَامُ مِنْ غَيْرِ حُسْنِهِ اللَّهُ، وَ الْفِي، وَ كَثِيرٌ لَعَنَتْ، وَ قَطَعَ بِالصَّلَاةِ لَمَّا لَا يَحَافُ مَعَهُ عَنِ لَيْسَ، وَ أَحَدٌ مِمَّنْ نَقَصَ الْعَهْدَةَ، وَ لَصَلَاةٍ مَعَ وَفْدٍ لِحَصِيلِ، وَ الصَّلَاةِ عَنِ صَعَمَةٍ مَعَ الْمَكْنِ مِنَ الرَّدَّةِ عَنْهَا، وَ الْإِلْتِقَاءُ لِي دَرِ الْقِلَّةِ، وَ صَلَاةِ الرَّحْلِ إِلَى حَادِثِ لِمَرْأَةٍ وَ لِمَرْأَةٍ لِي حَادِثِ الرَّحْلِ.

فَمَنْ تَعَمَّدَ لِمَقْصُودٍ مِنْ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَ إِنْ تَكَلَّمَ سَاهِماً بِصَلَاتِهِ مَضِيحاً، وَ عَلَيْهِ سَحَابُ السَّهْوِ، وَإِنْ قَطَعَ الصَّلَاةَ وَانْصَرَفَ سَاهِماً، أَوْ أَحْدَثَ سَاهِماً، وَصَلَّى عَنِ صَعَمَةٍ يُمْكِنُ مِمَّا رَادَّ عَنْهَا سَاهِماً يَطْلُبُ صَلَاتَهُ

وَالصَّحُوفُ قَعْلُهُ مِنْ "حُكَامِ الصَّلَاةِ اثْنَا عَشَرَ شَيْئاً" لِأَذَانٍ وَ الْإِقَامَةِ لِلْمَعْرُودِ وَ دُوحَةٍ، وَ تَكْسِيرُ الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ، وَ الصَّوْبُ، وَ مَرَادٌ فِي لِرُكُوعٍ عَلَى لَوَاحِبٍ، وَ مَرَادٌ فِي السُّجُودِ عَلَى لَوَاحِبٍ، وَ لَدَكْرٍ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَ الدَّكْرُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ، وَ بَعْدَهُمَا، وَ مَرَادٌ فِي التَّشَاهِدَيْنِ عَنِ الْوَاحِبِ، وَ لَتَقْفِي، وَ التَّعْبِيرُ

وَأَذَانُ ثَمَانَةِ عَشَرَ فَصْلاً، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، شَهِدْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّتَانِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ مَرَّتَانِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَانِ، حَيَّ عَلَى الْإِقْلَامِ مَرَّتَانِ، حَيَّ عَلَى حَبْرِ لَعْمَلِ مَرَّتَانِ، اللَّهُ أَكْبَرُ مَرَّتَانِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّتَانِ، وَ لَسْتَهُ فِيهِ رَفْعٌ لَصُوبٍ بِهِ، وَ بَرَبِيلُ كَلِمَةٍ، وَ لَوْ قُوفٌ عَنِ "وَحَرِّ لَعَصُولٍ، وَ يَحْجُورُ الْكَلَامُ بِهِ وَفَعْلُهُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ وَ تَجِدُهُ الْقِلَّةَ وَ دَبْرَهَا، وَ فِي حَالِ

لهم والجلوس والمشي ، و فعله على طهاره وفي حال القيام ، استقبال القبلة
فصل .

والاقامه سعة عشر فصلا لله اكبر ، الله اكبر ، فصلا وفي المصنوع
الاذان ، وقول المقيم بعد حي على خير العمل وقدم الصلاة ، وقدم الصلاة ،
الله اكبر ، الله اكبر ، لا اله الا الله مره واحده ، و الستة فيها حذر الكلم وموالاة
المصنوع ، و ان لا يفسد الا على طهاره في حال القيام بحاء القبلة ولا يتكلم فيها
بما لا يجوز مثله في الصلاة .

ولا يجوز أن يؤذن ويقام الا لعريضة من الخمس بعد دخول وقتها ، ومن
شروطها الترتيب على الوجه الذي ينه ويكس واحر فصولهما ، والستة
أن يفرق بينهما بسجدة واحدة أو دعاء أو خطوة أو صلوة ركعتين الا في صلاة
المغرب فته لا يجوز الفرق بينهما الا بدعاء أو خطوة .

فأما الوجه فلهما تسبح به الصلاة من التكبير والدعاء ، وصنعه أن يقول
لمنوحه بعد الفراع من الاقامة - ويدد مسوطان بحاء وجهه - . اللهم اني
أتوجه اليك وأتقرب إليك من أوحب حقهم عبيك . آدم ومحمد ومن بعدهما
من السيبين والاصفياء والحقح والشهداء والصلحين وآل محمد المصطفى :
علي و الحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي و جعفر بن محمد
وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن عيسى وعيسى بن محمد والحسن
بن علي و لحجة بن الحسن ، اللهم فصل عنهم أجمعين واحصهم بهم وحيهم
في الدنيا والاخرة ومن الممربين ، اللهم احسن صلاتي بهم مفوله وعلمي بهم
مروراً وادبهم معوراً وعسى بهم مسنوراً ودعائي بهم مستجاباً مست اللهم^{١٢}

(١) في بعض النسخ مصول لادن

(٢) في بعض النسخ هكذا . ومن الله بهم على معرفتهم

على معرفتهم وحسن لي طاعتهم وولايتهم واحشروني علي^١ وحاشري على ذلك
 لغور بالحجة والحجة من الدار برحمتك بأرحم الراحمين
 ثم يكرر ثلاث تكسرات ، يرفع بكل منها يديه تحته وجهه . ثم يخطبها
 ويدعو . اللهم أنت الملك الحق لأنه لا رب سواك وبحمدك عملت سوءاً
 وطمعت نفسي وقرعت ألبت ربك^٢ حيث^٣ أفصل على محمد وآله وعمر
 أنه لا يعمر لدنوب لا أنت يا أهل التقوى وأهل المغفرة
 ثم يكرر تكسراتين ، ويدعو بعده^٤ : لك وسعدك والحير كند أذيتك
 والشر ليس بمسبب ألبت ومن بك وتوكل عليك وأومن برسولك وسما
 حاء به من عندك فصل على محمد وآله ورك عملي بقولك وتقبل مني بقصصك
 ثم يكرر تكسره ، ثم يموي الصلاة ويكبركم تكبيره لا أوح مصاحبه فليبه
 ويقول بعده ، وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيئاً مسلماً على
 منة إبراهيم ودين محمد وولاية أمير المؤمنين والائمة من درسيهم لتطاهرين
 حبيباً^٥ وما أنا من المشركين لا صدوقي ، سكي ومحبي ومماتي لله رب
 العالمين لأشريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين .
 وأما التكبير فلكل ركعة من صلاة التمام والمفصر خمس تكبيرات ، تكسره
 للركوع وأربع السجود ، وخمس تكسرات للقنوت . لكل صلاة تكبيره
 والسنة في كل مرفع اليدين بحاء لوحده [ان] لا تتجاوز بالأصابع
 شحمتي الأذنين .

(١) في بعض النسخ هكذا: واحشروني معهم وجازنا .

(٢) في بعض نسخ ما

(٣) في بعض نسخ حب

(٤) ليست في بعض نسخ كلمة حرة

وأما الصوت فموضعه بعد القراءة من الركعة الثانية وقبل الركوع ،
 تكبر له تكبيرة . ثم يسط يديه بحده القلب ويدعو لا اله الا الله لحصل
 الكبير لا اله الا الله تعالي العظم سبحانه الله رب السموات السبع^(١)
 والارض السبع وما فيها وما بينهن ورب عرش عظيم وسلام على المرسلين
 والحمد لله عالمين اللهم صل على محمد وآله طاهرين وعاهرين وارحمي
 برحمتك يا ارحم الراحمين .

ويسمى الذكر في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك
 أسلمت ولك آمنت، خشع لك لحمي ودمي وعظمي وشعري وبشري وما قلت
 الارض مني ، سبحانه ربي العظم وبحمده أربع مصافه الى ثلاث الواحده .
 ويسمى الذكر بعد الركوع قوله حين يرفع رأسه منه ، سمع الله لمن
 حمده ، واذا استوى قنما قل الحمد لله رب العالمين أهل الكبرياء والعظمة
 والجبروت^(٢) .

ويسمى الذكر في السجود . اللهم لك سجدت ولك آمنت وعييت
 توكلت ، سجد وجهي للعلي العالي لوجهك لذنم الباقي ، سجد وجهي لذي
 حيقه وصوره وشق سمعه وبصره ، تبارك الله "حسن الخلق" ، سجد ربي
 لاعلى وبحمده "رباً مصافه الى ثلاث الواحده .

ويسمى الذكر بين السجدين اللهم عهز لي وارحمي واحبرني و
 اهدي وعافني واعف عني رب اني لما ابرأت الي من حذر فقير .
 ويسمونه بعد السجود قوله حين يهض : بحول الله وقوته يوم واقع .
 ويسمى الذكر في التشهد الاول : سم الله وبالله والحمد لله والاسماء

(١) لكريم

(٢) ورب .

(٣) في بعض النسخ : وأهل الجود والجبروت .

أحمس كلها لله ، لله ما طاب وركوبها وحاصلها وما حدث فليعمر الله وبعد
لشهادتين : أرسله بالهدى ودين الحق ليطهره على الدين كله ويسو كره
المشركون .

ومسوق الذكر في التشهد الثاني . التحيت لله و لضموات ابر كيات
المناب المدركت العديات ابر نحب لله ما طاب وحصل . وما حدث فليعمر
الله . وبعد الشهادتين أرسله بالحق خير وديراً بين يدي السعد وديعاً له
بأدبه وسراحاً من . وبعد الصلوة على محمد وآله أتت صل على ملائكتك
لمقربين وعلى أئمتك والمرسلين وعلى أهل طاعتك أحسين واحصن أهلكم
محسداً وآله بفضل فضله والسلام ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله و
بركته ، السلام عليكما وعلى عباد الله الصالحين سلام على محمد وآله الصفيين
ثم تسلم التسليم الواجب .

وأما العقيدة فهو ثلاث تكبريات برفع لها الدين ويقول . لا إله إلا الله
وحده وحده صدق . وصرعه وعر حده وعلب لأحرار وحده لأشرك
به له لملك وله الحمد يحيي ويميت ويعذب و يحيي وهو حي لا يموت بيده
لحرق وهو على كل شيء قدير يولج الليل في النهار ويونج النهار في الليل
ويخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ويررق من شاء بغير حساب .
يستريح تسريح الظهيرة ^١ ويدعو بدعوة له من الدعاء ولكل صلاة
دعاء مخصوص

والمعتمر بعد المرح من العقيد بطرح ^٢ المعتمر نفسه على الأرض و

(١) كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها : أحر شكها وصدق وعده وقصر عهده

(٢) يسبح الله مراراً عليها السلام ، كذا ، في بعض النسخ

(٣) بطرح

يضع جنه موصع سجوده ويقول اللهم ليك توحيته واليك قصد و
بصائك حيات ومحمد واله بقرب وبهم بوسلت وبهم استشفعت فصل عليهم
أجمعين وعجل درجهم واجعل فرحاً معروفاً بمرحهم، ثم يضع حده الأيمن
موصع سجوده ويقول: اللهم رحم دلتى بين يديك وبصر عي اليك ووحشتى
من لئس ودهسى بك كريمة كريمة كريمة، ثم يضع حده الأيسر موصع
الأيمن وهو: لا اله الا الله حيا لا اله الا الله بما أنا وصدق لا اله الا الله بعداً
ورو اللهم ك عسى ضعيف فاعف عني كريمة كريمة كريمة .

ثم يضع جنه موصع حده ويقول شكراً شكر ، منه مره أو مائتة ، ثم
يرفع رأسه ويمسح بيده اليمنى موصع بغيره ويمسح بها وجهه وصدرة
وكل أهل شئ من هذه السجود فصل وقص ثوابه وصلاته وصيه،
والا يان بحمدك فصل وكمل ثوبه

مكروه فعله سبر بعث ، والاسم ، واستحشى ^٢ والذبح والصاق
والاستسار واستح ^٣ و نحر يمين في لكتين وبحب لثياب أشد
كرهية ونطق ووضع يمين على الشمال وبريح الأصبع في غير ركوع
و جمع بين القدمين و ن الصلاة دعاء ومكاسلا ومشغول الفكر وحاقاً ^٤
وحاقاً ^٥ وحاقاً ومشغول الدين ومعوض الشعر والاعتماد على ما يحاور
المصني من لائبه

(١) ومصدق

(٢) وكذا في بعض النسخ، وفي بعضها الآخر النحنى والحد، و لظاهر المجشؤ .

(٣) كذا في بعض النسخ، ومن الصحيح النجم

(٤) كذا في بعض النسخ وفي نسخة الآخر حاقياً والصحيح هو الاول.

(٥) في بعض النسخ: حاقاً .

فان فعل شيئاً من هذه الروك أحل بفصل وبهذه ثوابه بحسب ما فعل،
وان اجتنب جميعها كان أكمل ثوابه .

فصل في تعيين شروط الصلاة

شروط الصلاة التي تصح بكاملها وتُنظر بالاحلال بوجدها عشر
لإسلام، ورفع الأحداث، وتأديتها في الوقت، والوجه إلى القبلة، والنية،
وسر المودة، وطهارة الجسم، وطهارة اللبس، واعتبار محل القيام، واختار
محل السجود .

بيان الشرط الاول . العلم بهذا لشرط في صحة الصلاة وعبرها من
العنادب، لاقتصار صحة العبادة الى شروط تدبّتها، بحيث حصولها مع
الكفر .

الشرط الثاني . العلم بهذا الشرط بمعنى مفصول أربعة .
اولها تعيين الأحداث، وثانيها ذكر لمزيل لها وأحكامه، وثالثها صحة
طهارة منها، ورابعها طهارة الضرورة .

الفصل الاول

الأحداث المندبة من الصلاة الموحدة للطهارة حال تلوي بسع نول،
والعائط، ولربح، وما ينفذ معه المحضين . والحائض، ودم الحيض، ودم الاستحاضة
ودم القاس، ومن لم يت ولا حكم لماعذ ذلك . فمضى حدث شيء من هذه
صار لمكلف محدثاً مسوغاً من الصلاة ومن المصحف وأسماء الله تعالى
بجميع، وتحدثت لغسل من الجلوس في المسجد . ويكره فماعداه .

والاربع الاول ترفع بالوصوء. ولا ترفع متعده لانه. والخصم الاحمر
يفتقر لارتفاعها الى العمل. ولا ترفع لانه على كل حال .

ويلزم مرية البول أن يعزل العنق ويتقي الارض الصلبة. واستقبال لريح
والقمة وقرصي الشمس والقمر. ومنع من الماء المحصوره عن الكبر. و
لا بد حمله. وبكره له البول في الحجره وسائر المياه. قد فرع منه فليسمح
من تحت لاشيين الى أصل لقصيب ماصعه ويسره الى رأس الحشمه مر را
ثم يعمل محرجه بماء. ولا يحريه مع وجوده غيره. وقول ما يحري منه أن
عين البول عن رأس فرجه .

ويلزم مرية العنق أن يورى عن لمس ويتقى مواضع اللع. ولا يستقبل
نفسه. ولا يستديره. ولا قرصي الشمس والقمر. وهذا أقصى حاجته فيسمح
محرج الحو ثلاثة حجار. ويحريه ذلك عن الماء ما لم يعد الحو محرجه.
والماء أفضل. والجمع بينهما أفضل. قد يعدى لم يحري [في] ار لته غير الماء .
فأما حدث اليوم وما يحري محرجه وثمما يكون حدثاً عند عدم التحصيل .

وحدث الريح يحصى بأدراك لصوب أو الريح لمعهوديس. ولا يحتاج
بحدثهم الى الاستسقاء. لانه لاشيء هناك يفقر الى ارالته
وأما حدث لحدته فمكون بشئين. اقوال الماء الدافق في النوم واليقظة
وعلى كل حال .

والثاني دحماغ في الفرج (١) وقد لم يكن هناك ارال .
والخصم هو لدم الحدث في رمل عدته (٢) أو الاحمر العيسط لحد

(١) في بعض النسخ: يشقه وينزه .

(٢) في بعض النسخ: الفرج

(٣) كذا .

في رمان الالتباس وأقته ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام، وإن طهر عشرة أيام وأكثره ثلاثة أشهر .

و لاء في الحيض ثلاث: داء عده مسفرة، ومحتطه، ومستدته .

فما داء العادة لمسفره في الحيض و طهر وكل دم تراه في رمان الحيض فحيض وإن كان رقيقاً، وكل دم تراه في أيام طهرها فهو استحاضه وإن كان غليظاً حاراً . وإن كانت عاديها محتطه في الحيض مسفره في الطهر فكل دم تراه في أقل العدة وأكثرها حيض وفي الطهر دم استحاضه، وإن كانت عاديها في الحيض مسفرة ومحتطه في الطهر فكل دم تراه في أقل عاديها في طهر فهو استحاضه، وما يراه بعدها إن كان غليظاً حاراً فهي حائض^١ وإن كان رقيقاً برداً فهي استحاضه لى^٢ تلغ عاية عاديها في طهر ثم هي حائض

وأما المحتطه فهي التي لا تعرف رمان حيض من طهرها، فعرصها^٣ يرجع لى عادة رمانها، فتحيض بأدم حيضهن ويستحيضن بأدم طهرهن، وإن لم تكن لها رمان تعرف عاديتهن اعتبرت بصفه الدم، وإقل الدم الأحمر الغليظ الحار فهي حائض، وإد^٤ دبر الى الزفه والبرودة والاصفر ر فهي مستحاضه، وإن كان الدم بصفه واحده بحيض في كل شهر سبعة أيام واستحاضت باقيه

وأما المستدته فلرمانها إد^٥ رآب الدم لى شدد ووضوم ويصبي فإن انقطع لدم لأقل من ثلاث فليس بحيض . وإن استمر ثلاثاً فهي حائض، وكل دم تراه بعدها الى تمام العشره فهو حيض، وإن رآب بعد العشره دماً فهي مستحاضه لى تمام العشر الثاني وإن رآب بعده دماً رجعت لى عده رمانها، فتتمت

(١) فكل دم . ط .

(٢) في بعض نسخ يوحى

ستحاضتها أيام طهرهن، وتحبب أديم حبصهن إلى أن تستقر لها عدة
ويبرم^١ الحائض أن يمسح روحها بنفسها، ويحب عليه عصر لها، ود
طهرت - وعلامة طهرها أن تحمل قطه وتنصر عليها رماساً وتخرج نفية -
مغتسل

وأما الاستحاضة فهو الدم الحادث في رمان الطهر المعهود والمشروع
ويبرم للمرأة أن كان رشحاً أن توضع لكل صلاة ويعبر الشداد، وأن كان يثقب^٢
الشدد ولا يجرى فعلها يغتسل لصلاة الفجر وتوضع لما في الصوت، وأن
كان يثقبه^٣ ويجري عليه فعلها ثلاثة غسلات غسل للمعبر، وعمل لنظير و
العصر، وغسل للمعبر والعشاء الأخيرة، فاد فعبت المستحاضة ما ذكرناه فهي
طاهر يحب عيها، ويحب على الطاهر ويحل بها ومنها ما يحل لها ومنها
وأما المماس فهو دم الحادث غيب لولاده، فدا امطع عنها في اليوم
ثاني والثالث اعسب وصامت وصلت، وإن استمر بها صرت عشرين
رأت بعد العشر وما فعلت فعل المستحاضة .

ويبرم الحائض والعشاء قضاء لصوم والصلاة^٤
وأما من الميت يتم يكون حدثاً أو كان من الناس^٥ بعد برده وقبل
بطهيره^٦ من غير حائل بين المماس وبشرة الميت .

(١) وتبرم .

(٢) كذا في أكثر النسخ، وهي بعضها: يثقب، وهو الظاهر .

(٣) يثقبه .

(٤) كذا في جميع النسخ، ولعل الصحيح : لا الصلاة .

(٥) في بعض النسخ هكذا: إذا كان المماس يبرده .

(٦) في بعض النسخ: طهره ، وهي بعضها تطهره .

الفصل الثاني

لا يرتفع لاحداث ولا يبرول أحكام استحسان لأماء المصدق، وهو
عنى طاهر الظهارة حتى يحاطه المحاسن، فيحسن لذلك مياه لآبار ومقتض
من المياه المحصورة عن الكرو .

ولا نجس الجارى ويبلغ لكرهه، فوفد من سبيد المحصورة، إلا أن
تعتبر طعمه أو لونه أو ريحه، فهراق ما يحسن من المياه بالتعبير أو فليس يحسنه
ولتغير المسر سرح جميع ما فيها ن كان الواقع فيها حمر أو متباً أو مضاعاً
أو بولاً أو حراً ملائق كل لحمه ومات فيها بغيره، فإن بعد ذلك لكثرة الماء
برواح عسها أربعة رجل من ول ينهر لى آخره، ويرج لما عد ذلك ان
بغير ماء بشر له حتى يذهب بغيره ون ثم تعبیر بريح لوب الاسدن
سبعون دلو، ولعوب بمرس واحد و حمار ومائتهم من الحيوانات كز من
الماء، ولعوب الكلب و الثعلب و الشاه واستور وما كان في قدرسي، من ديت
أربعون دلو . وسموت بدحاجة و لحمامه وما كان في قدرهما سبع دلاء، و
لغأره برفع لونها ثلاث دلاء . فان اسحب أو مسح، بمسحت ح [ف سبع
دلاء، وللعصفور وما مثله دلو واحد، ولحيتة والعقرب ثلاثه دلاء، ولنورعه
دلو واحد، ولعوب البصتي الرضيع ثلاث دلاء، فان ككل لظلم سبع دلاء
فد بلغ فأربعون دلو ، وللعذرة اليابسة عشر دلاء، فان بقطعت أو كسب رطبه
فخمسون دلو، ولقليل دم عشر دلاء، ولكبيرة خمسون دلو، بدلوا البئر

(١) في بعض النسخ: تزول .

(٢) تعد

المألوف كأنما ماكان .

فان وقع شيء من الحساب في مائع غير ماء كالدهن و لحن والمرق
أومات فيها حيوان و لاقى حيوان بحسن . بحسن و وحت رافه ^٢ جميعها
الا لدهن خاصة . فان الامصصاح به حشر

و حائط الماء "حد يظهرت كالورس و برعر ب و شهيما فعبت عليه حتى
سلمه سمه ^٣ الماء . لم يرتفع به الحدث و لم تزل به الحاسه ، و لم يسمه
سمه ^٤ الماء فهو على ماكان عليه من التطهر و تعبر أحد أوصافه

فصل في النجاسات

مؤثر النجس على ثلاثة ضرب . احدها يؤمر بالمخالفة ، و ثانيها
بالملافة ، و ثالثها بعبه الحماة

فالاول أبول و حجره كل ما لا يؤكل لحمه و مذي كل لحمه ان كان حلالا ،
والشراب ، و مسكر ، و نفخاخ ، و امسى ، و الدم لمسوخ . و كل مائع بحسن
يعبر .

والثاني أن تماس لماء و غيره حيوان بحسن كالنكت و الحمرير و للعلب و
الارب و النافر .

والثالث أن يموت في لماء و غيره حيوان له نفس سائلة .
والاحكم لما عدا ما ذكرناه في النجس .

(١) لأماها

(٢) اذاعتها .

(٣) في بعض النسخ تمه

(٤) تسميته .

الفصل الثالث

الطهارة على صريين : وضوء وغسل .

وأحكام الوضوء على صريين . معروض ومسون ، والمعروض منه [منه ط] سبعة أشياء .

النية وحقيقتها لغرم عيبه بصفاته لمشروعة لرفع الحدث و ستاحة الصلاة
لوجوبه فربه الى مكلفه سبحانه ، وموضعها في اسنائه ، فان أحل بها لمتوضي
أوشىء من صفاتها فوضوءه باطل .

وغسل الوحد من قصاص شعر الرأس الى محاذر شعر الدفء ، مدارت
عديه الابهام والوسطى من اليد اليسى عرساً ، بكف من الماء .

وغسل الذراعين من المرفقين الى أطراف الأصابع ، بدء لرجل بظاهر
ساعد والمراء ساطه ، فان رد في الحد المعسول مديناً ، ونقص منه ، أو جعل
موضع الغسل مسحاً ، على كل حال فوضوءه باطل ، وكذلك حكمه يد بالاصابع
وحتم بالمرفق .

ومسح مقدم لرأس ثلاث أصابع مضمومة مع لشعر ، ويجرى لمسح
واحد

ومسح ظاهر القدمين من أطراف الأصابع الى الكعبين ، وهو موضع
معدن لشرائك - بفصل بداءه الوضوء ، وان مسح غير الوجه ، لمشروعه ، أو ستأف
لمسح ماء جديداً ، أو جعل موضع لمسح غسل على حد ، وتدين بالرأادة
عليها ، بطل الوضوء .

والمرتبة ، وهو أن يد بوجهه ثم يده اليمنى ثم اليسرى ثم رأسه
ثم رجليه ، فان خالف لربى عن قصد أو سهو عاد مرتب ، وان لم يفعل

فلا وضوء له .

والموالاة وهي أن يصل بوضوءه الأعضاء بعضها ببعض ، وإن جعل بينهما مهنة حتى جف الأول بطل الوضوء .

والمسح وضع اليد على السطح ، وغسل اليدين قبل إدخالهما الأمان من لوم مرة ، ومن البول مرة ، ومن العائط مرتين ، ولتصبصه ، والسواك ، ولاستنشاق ، وتشمم العسل في الوجه واليدين ، ودكر الله ، والصلوة على محمد وآله عليه السلام ، والتفرد به .

ولا يجوز له أن يقوم عن محسن وضوئه الا وهو على بعض من فعله متكامل لواجب وإن بعض هذه حاله لم ينتف إلى شك يحدث . ولا يصح الصلاة لأظهرة مبيقة ، فمضى شك فيها أسأفها . ولا يجوز له تثبيت غسل على حال فإن ثلث فسد الوضوء .

والاعمال على ضربين مفروض ومسحوق ، والمفروض ثمانية غسل : غسل الحدة ، وغسل الخيش ، وغسل القدم ، وغسل الاستحاضة المخصوصة ، وغسل من الميت . ووجه وجوب هذه الأعمال الاحدث بعد كونه مبرم مبرده الاستبراء بحيث يعين الاستحاضة على كل ، وغسل ما على لحم من النجاسة . وافساحها باليه وهي ، لغرم عبي ، لغسل بضعه ، لرفع الحدث وسماعه لصلاة لوجوه على الوجه [وجه ط] لغرمه ، ثم غسل الرأس في الحدة لي يصل لعنق ثم الحاسب الأيسر من لعنق إلى تحت القدم ، ثم الحاسب الأيسر كدلت ، ويحسم غسل الرحين .

(١) هوصل توصيته .

(٢) في بعض المسح على كل حال

(٣) في بعض المسح بصفة به لرفع ، وفي بعضها لآخر بصفة به لرفع

فإن طر بقاء شيء من صدره أو ظهره لم يصل له الماء فينتعج^١ يراقه الماء على صدره وظهره، وإن كان على شيء من حدود شعره عليه نمبره^٢ ليصل له إلى لشرد^٣ فإن كان عنه سوار أو دملح أو حاتم أو في وسطه صير^٤ فتعحره ليدخل الماء تحته، وإن كان صيفاً لا يحركه فليسرعه.

والترتيب فيه واجب، والمواالة غير واجبة.

وإذا فعل ذلك بمس صهارته وحارب^٥ له الصلاة ولا يحاح إلى وضوء ونسحب أن يغسل يديه من ادخالهما الأذنين ثلاث مرات

وماعد^٦ غسل لحيته لوضوء واجب في استوائه ثم يمسح على لحيته.

وغسل الثوب، وجهة وحويه مصلحه لحي وتكرمه بمسح، وضعته، أن يبدء العاسل بمسح الثوب وتوضيئه وضوء، بقصاة، ثم يغسل رأسه بي عنقه، ثم حابه الأيمن من أصل عنقه إلى تحت قدمه، ثم حابه الأيسر كذلك، باليسار ومائته، يولى العسل واحد والصب آخر، ثم يمسح ثوبه بماء الكافور كذلك من غير وضوء، ثم ثالثه كذلك بماء قرح.

ويبرم متوليه أن يمسحه باليد، وهي العزم على الوجه الذي بيانه^٧ اقصد أن تكرمه بمسح لوجهه عليه قرنه إلى الله تعالى.

(١) كذا في بعض نسخ وفي بعضها: وسبح، وفي بعضها: تسبح، وفي بعض النسخ: تسبح.

فليسبح

(٢) نمبره

(٣) في بعض النسخ: شيء، والصحيح ما أثبتناه.

(٤) في بعض النسخ: لحارب

(٥) كذا في بعض النسخ، وفي بعض النسخ: وسبح، وفي بعضها: وسبح.

(٦) في بعض النسخ: وسبح.

وغسل بقصد لرؤيته لمصلوب من المسلمين بعد ثلاث .

وعسل المعرط في صمء الكسوف مع العلم به وكونه احترقاً . وجهة
وحوب هذين لعين كونهما شرط في بكفر الدب وصحة ثوبه منه .
فيلزم لعزم عيهما نهى . لغرض . لكونهما مصلحة في التكليف بشرط الاحلاص
له سبحانه . وبمزم اصحابهم بالوصوء ، وبمزمهما بعد كريب غسل الحاة

واما الاعمال المستوية فتلائب غسل . غسل الجمعة . وغسل بغير .
وغسل الاصحى . وغسل لغير . وغسل يوم الجمعة . وغسل لنصف من شعبان
وغسل ليه شهر رمضان . وغسل ليه لنصف منه . وغسل ليه سبع عشرة منه . وغسل
ليه سبع عشرة منه . وغسل ليه احدى وعشرين منه . وغسل ليه ثلاث وعشرين
منه . وغسل ليلة القدر . وغسل احرام الحج . وغسل حرم بعمره . وغسل
دخول مكة . وغسل دخول المسجد . وغسل دخول مكة . وغسل رياره لبيت من
مبى . وغسل يوم عرفة . وغسل دخول المدينة . وغسل دخول مسجد نبي ﷺ
وغسل ريارته ﷺ . وغسل رياره مشاهد لائمه عليهم السلام . وغسل صلاة لاستسقاء
وغسل صلاة لحاجة . وغسل صلاة لاسحاره . وغسل صلاة الشكر . وغسل
التوبة من الكناثر ، وغسل المولود .

وعن السنة من مرند شيء من هذه الاعمال أن يقتضيه بالوصوء ونية ثم
ترتبه ^(١) ترتيب غسل لحده . ونية أن يعزم على فعله لصفته المشروعة
لكونه لطفاله في ممدود الله مخلصاً به لمكتمه سبحانه ولا يجوز له فعله وهو
محدث حتى يرفع حدثه بظهاره المحضه به ، ادبه نسيح الصلاة دون الغسل ^(٢)

(١) في بعض النسخ ترتيب

(٢) في بعض النسخ لغسل المصوب

الفصل الرابع في فرض التيمم

فرض التيمم يتعين عند عدم الماء، أو حصول مانع منه من شدة برد، أو مرض، أو حرج، أو عطش، أو حصول عيب أو طمس الوقت قبل الوصول إليه، أو تعدد ما يتنازع من الشمس، أو كون الشخص مجتهداً به، أو فقد السمك والادخنة فيه، أو كونه نجساً عند آخر الوقت، بعد أن يطلعه نافذة ثممه وعن يمينه وعن يساره مقدار رميه سهم في الأرض الحرة وسهمين في الأرض السهلة. ولا يصح بغير التراب من جميع الأحاسيس. وفصل ذلك عوالي الأرض، ويجوز من مهادها وبكل تراب طاهر.

وكيفية: أن يربل المحدث ما على فرجه وحده من إحسان التراب وغيره، ثم يصب التراب على يديه جميعاً ويرفعهما بيدهما، ويمسح بهما وجهه من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأذن، ثم يمسح ظاهر كفة اليمنى بباطن اليسرى من رمد إلى أطراف الأصابع ثم ظاهر اليسرى بباطن اليمنى كذلك. فإن كان موحه حدثاً يوجب العمل صرب الأرض صربتين، أحدهما لوجهه ولأخرى ليدنه، وجميعه واجب، والترتيب شرط في صحته، ولابد من افتتاحه سبعة حقيقتها العزم على فعله بصفة لتضمن به لوجهه متقرباً به إلى الله.

فإذا وقع على هذا لوجه حارت له صلاة الليل^١ ما لم يحدث ما يقص الطهارة، أو يسكن من استعمال الماء، وإذا صلى المكتف بتيمم صوره وحرج عنها ووقفها فعليه إعادتها وترتيبها^٢ بمقدار ما بقي من الوقت

(١) في بعض النسخ هكذا: "أو حرج عطش، أو حصول خوف بين يحدث وبه

ومقدار له يتمكن به، أو حصول عيب

(٢) كذا في النسخ. (٣) كذا.

فإذا تمكن من استعمال الماء توصاً أن كان حدثه الماضي من أحداث الوضوء
وأعس أن كان من أحداث لعسل، واستقل الصلاة ولا أعدده عنه صلواته
بتيممه (١) .

الشرط الثالث: يجب نعم بأوقات الصلاة لكونها شرطاً في صحتها .
وأول الصلوات صلاة الظهر، وأول وقتها روال الشمس، وعلامة روالها
رجوع الظل، وآخر وقت المحار الأفصل أن يسع الظل سعي القائم، و
آخر وقت الأجزاء أن يسع الظل أربعة أساعه، وآخر وقت لمصطر أن يصير
مثله .

وأول وقت العصر أن يمضي من الروال مقدار صلاة الظهر، وآخر وقت
المختار الأفصل إلى آخر أربعة أساع الظل، وآخر وقت الأجزاء له أن يصير
لظل مثل القائم، وآخر وقت المصطر أن يسع من غروب الشمس مقدار
صلاة العصر .

وأول وقت المغرب غروب الشمس - وهو أفضل - وعلامة غروبها اسوداد
المشرق بدهاب الحمرة، وآخر وقت الأجزاء دهاب الحمرة من المغرب، وآخر
وقت المصطر ربع الليل .

وأول وقت عشاء الأجزاء أن يمضي من غروب الشمس مقدار صلاة
مغرب، وتأخيرها إلى أن يغيب الحمرة من المغرب أفضل، وآخر وقت
الأجزاء ربع الليل، وآخر وقت لمصطر نصف الليل

(١) فلاعادة .

(٢) في بعض نسخ هكذا ولاإعادة عليه لشيء صلوة سيمه والعبارة سيمه

لم اهد ابى صحيحه

وأول وقت صلاة الفجر لبص المعترض في الشرق وهو الإفصل،
 وآخر وقتها أن يسمي من طلوع الشمس مقدار وقتها
 ولا يحوز لصلاة قبل وقتها. وإن صلي فيه فاصداً بطلت صلاته وإن كان
 جاهلاً به أو سهواً عنه. وإن دخل الوقت وهو في شيء منها فهي تحرره، وإن
 خرج عنها ولما يدخل الوقت لم تحره وعليه إعادتها فيه.
 وتأتي في أول وقت الإفصل والثاني أفصل من ثالث ثم هكذا إلى آخر
 الوقت، ولا يجوز تأخيرها عن وقت إلى ثان له لا بشرط العزم على أدائها
 فيه، فإد لم يبق من الوقت لا مقدار فعلها، تصدق فرض لأداء ولم يثبت لزوم
 الفعل (١).

وتؤخير لتأخير الصلاة عن وقتها إلى وقت مضطر به ربطاً معقولاً عن
 تعريضه مؤد غير فرض، وفعلها بعد الوقت قضاء وليس بأداء، وإذا كان كذلك
 لضرورة فلا إثم عنه، وإن كان عن تعريض فهو مأرور، وسرمة القضاء ولوثة
 من تعريضه.

الشرط الرابع: بمرم تعلم بالقله لكون توجهه إليها شرطاً في صحته
 لصلاة وهي الكعبة، وفرض التوجه إليها لعدم بها مع إمكانه والطن مع تعدد
 العلم، فمن قصر على الطن والعلم ممكن، أو على القدس والطن ممكن،
 فصلااته باطلة، وإن صاب توجه القله وكذلك حكم من توجه إلى غير القله
 وقصد ومن توجه إلى جهة يظنها جهة القله ثم تبين له أن توجهه كان إلى
 غيرها. وكان الوقت باقياً وعليه عادة الصلاة إليها وإن كان قد حرج فلا عده عنه

(١) المشرق.

(٢) كذا في بعض النسخ: أي بعضها. آخر سبي لعل وليس تصحيح م يرب

لزم الفس

الا ان يكون بوجهه اسدير لكعبه فمعيد ومن كان بحيث لا يعلم جهة الكعبة ولا يظنّها فمرصه لوجهه لصلاة الحاصره " بي أربع جهات

الشرط الخامس . انه شرط في صحة الصلاة فيها تمييز كونه عسدة ، وحقيقته لغرم على أومر للصلاة لكونها مصلحة ، على جهة الاخلاص بهاله سبحانه ولكن [ليكن ط] في حال صلاته مضطراً لثروكه . وموضع التكبيرة لأحرم ، فمن أحلّها أو شرط منها بطلت صلاته . ومن حق لمصلي أن يكون طائف بابقع الصلاة على لوجه المشروع . متكاملة الاحكام والشروط والكيفية ، عمداً في حال فعلها يكون معصية سبحانه حاصلة له . وتحتان برحومعه مريد لثوب والسجدة من العقاب ولمقتضى به وبرغم لقيتوني " .

الشرط السادس - سر له ورد شرط في صحة الصلاة . وحورد لرجل من سرته بى ركعة ولا يمكن ديث في الصلاة لا يسار من السرّة الى نصف لسان لصح ستره في حال التركوع والسجود . وهذا القدر محرر ، والافضل المحتمل الداس و تنعم و تحبث والارداء

و امرأة كنه عورة . وأقل ما يحرى الحرة سلع " درج سبع الى القدمين وحمار ، ويحرى لامة ومن لم يسع من حر ثر سماء درج يعبر حمار ، و سحمن بالنس فصل نه .

فان انكشف عورة لمصلي أو شيء منها عن اثر فسد لصلاة الشرط السابع طهارة الجسم عند محرج السجود شرط في صحة الصلاة ، ولا يبرول ما علمه من بحاسة لادلاء ، الامار حص فيه من مسح اليد لثرب بعد

(١) بصلوة . (٢) كذا .

(٣) كذا في بعض النسخ .

(٤) كذا في النسخ

مصدوحة الكافر ، وروال ما يتعلق بساكن القدمين من الحاسات بالمشى عيهما حتى يذهب عهما

الشرط الثامن : طهارة اللباس ووضعه (كذا) حسه وصحة التصرف فيه شرط في صحة الصلاة ، فيلزم المصلي تحري ثوب الطهر لذي يحوز التصرف فيه بملك أو دن ، ويحجب الحس والمعصوب وجلود النملة ون دعت وجلود ما لا يؤكل لحمة وان كان منه ما يقع عليه الدكاة وما عمل من وبر الارانب والثعالب أو عش به ^(١) والتحريم لمحص . فان صلى في شيء من ذلك لم تحره الصلاة ، ومعفو عن الصلاة في العلسوه والتكة والخورب والمعلبين والحبين وان كان نجساً أو حريراً ، والسره عنه فصل .

وتكره الصلاة في ثوب المصنوع ، وأشده كراهة لاسود . ثم لاجرم المشيم والمذهب والموشح والملحم بالحريز والذهب وما عدا ذلك جائر وأفضل الثياب الساجس من القطن والكتان فمن صلى وعلى يديه أو ثوبه نجاسة تقدم لعدم بها أو الطن لحال الصلاة من غير عيار فالصلاة وسدة يرم عددتها على كل حال ، وان كان مع الطن وطلب نجاسة فم يحددها فيرش ثوب ويمسح بمصو بالتراب ، فان وحده فيها بعد فليعد في الوقت ولا يعد بعد خروجه ، وان لم يتقدم له علم بها ولاطن فكذلك . وان رأى النجاسة على جسمه وثوبه بعد الصلاة ولم يكن له عني ثوبتها في حال الصلاة دلالة ولا مارة فالصلاة ماضية .

الشرط التاسع : لا يحوز السجود شيء من الاعضاء لسبح الاعلى محل

(١) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح : تحري .

(٢) في بعض النسخ أو محشوبه

صدره ، وتختص صحنه ^١ السجود بالحنه على الارض أو ما تست مما لا يؤكل ولا يلبس ، فان سجد بعض الاعضاء على محل محس وبالحنه على ما ذكرناه كالصوف والشعر والحنطة ولثام لم يجزه الصلاة .

الشرط العاشر : لايجوز الوقوف في لصلاه على الارض المجسه ، ولا المعصوبة بغير اذن المالك ، ولا يحل للمصلي الوقوف في معاصي الابل وسر بهن الحيل و لعمال والحميز والفقر ومرائض العم وببوت النار والمر بل ومدسج لانهم والحمامات وعلى لسط المصوره وفي البيت المصور ، ولما في سددها في هذه المحال نظر .

وتكره على لارض السحه وعلى حواد الطرق .. ^٢ والسلاح المنورى و لمصباح ومقنله وحه لاسان و لمره وناثمة ^٣ أشد كراهية .
والافضل أن يجعل لموجه بين يديه ساتراً أدناه العرة والاحره .

فصل في كيفية الصلاة :

على صريين متمكن ومضطرب وكل منهما على صريين معرد وجامع .

(١) في بعض النسخ هكذا : ويختص محل السجود

(٢) هنا بياض في جميع النسخ ، قال في المختلف قال أبو الصلاح لايجوز اتوجه الى نار و سلاح المشهور والسجسه لظاهرة والمصحف المشهور لقور ولنا في واد صدوة مع اتوجه الى شيء من ذلك نظر . وقال في التذكرة قال أبو الصلاح تكره الى باب مقوح أو كان موانع

(٣) في بعض النسخ و لمرأة ناثمة شد

فصل في بيان كيفية صلاة المفرد المتحيرة

يُرمي المكثف المتمكن إذا دخل وقت الصلاة أن يرفع الحدث وضاربه ويفصل للصلاة فمسحها بالأدب والأقامة، وسوَّحها لها، ويدخل فيها بالنية، وتكبيره الأحرار، قد كبر فلبَّس يده على فخذيه، ويرحى دفة على صدره، ويعص بصره بطلراً إلى محل سجوده. ويفرق بين قدميه، ويضعهما، ويجعل أصبعيهما نحوه نفسه، ويقرأ عني بوجه يدي يعين عليه من جهر أو خف، ويجنب كل ما يبغى وجوب اجتنابه والترغيب فيه في تركه.

فإذا فرغ من القراءة فليكر ويركع مسجوباً، يضع يده على ركعته، و يرفع أصبعيهما، ويمد عنقه، وينظر إلى ما بين رجليه، ويسبح، فإذا فرغ من تسبيح الركوع فليرفع رأسه وهو يقول: سمع الله لمن حمده، فاد استوى قائماً فيقل ما ذكره.

ثم يكر ويسجد ويستعمل الأرض ببديه ثم ركعته ثم جبهة، ويسجد عني الأعضاء المذكورة معاً لا ينص على سجدة واحدة يجسه ولا يطه بحدته ولا يبرش الأرض بدراعيه ولا بساقيه.

فإذا فرغ من مسح السجدة جلس مطمئناً عني اليه جميعاً متوركاً على فخذيه اليسرى. ثم يكر ويقول بعد التكبير ما ذكرناه (كدا) من الدعاء. ثم يكر ويسجد ثلثة كالأولى فاد رفع رأسه منها جلس مطمئناً، ثم كبر ثم بهض ويقول: بحول الله^(١) أقوم وأقعد.

فإذا استوى قائماً قرأ للثالثة وركع وسجد حسب ما صعد في الأولى، فاد رفع رأسه من السجدة الأخيرة جلس مطمئناً، فركعت صلوة الظهر أو العصر

أو للمغرب أو عشاء الأحره يشهد تشهد الأول . ون كاتب العددة يشهد ^{١٢} الشهد لثاني

و كيفة لأحرين من الصلاة الرابعة و دثه المغرب كالأوليين في حال القيام و البر كوخ و سجود ، و يجلس عند آخر من مطمئناً و يشهد تشهد الثاني ، و لم يطر في حال يشهد ^{١٣} الى آخره . و إذا سلم من فريضه عقب و عمر على ما تقدم شرحه .

و كيفة صلاة المرأة كالرجل إلا أنها تضع يديها في حال القيام على ثديها و في حال الركوع على فخذيها ، و لا تطأ أطراف الرجل . و تجلس من غير أن تحصى و تسجد منصفه باصه ركبتها ، فإذا ردت اليهوض و صعدت يديها على جبينها و بهضت حالة واحدة .

فصل في صلاة الجماعة

نوب صلاة الجماعة مصدع على صلاة الفردى خمسة وعشرين ضعفاً و أولى الناس بها إمام لهم أو من نفسه . فان بعدد الأمران لم يعقد إلا إمام عادل طاهر الولادة سليم من لحن و الخدام والمرضى ، و إذا نوافمة يتولاهم من يوثق بدينه ، فان تكلمت هذه الصفات لجماعة فأولاهم بإمامة الصلاة رب المسجد والبيت . و بعدهم أقرؤهم لكتاب الله تعالى ، و بعده فهمهم ، و بعده لقرشي دون غيره ، ثم الكبير دون الصغير .

وقد تكلمت صفات الإمامة لجماعة و بعدهم على وجه دون واحد ، و نكره على

(١) تشهد .

(٢) تشهد

(٣) في بعض النسخ يشهد

وجه دون وجه .

فالاول: المصد بالمطلق، والرسم بالصحيح، والحصى بالسليم، والاعف بالمطهر، والمحدود بالثري، و لمرأة بالرجال . وبحور أن يؤم كل منهم بأهل طمعه

الثاني : لاعبي بالصير ، و لمقصر بالتم ، والتم بالمقصر ، و لمتيم بالموصي ، والعد بالحر . ولاكراهيه في ماله كل منهم لأهل طمعه . ويلزم من الصلاة تقديم دخول المسجد ليقضى به المؤمنون ، ونعم ، ويتحدث ، ويرى ، ويحجر بالفراده بحيث يجب الجهر ويحجب بحيث يجب الاحداث . ويحجر بالتكبير والقنوت و لشهد على كل حال ، ويحجب من غير احلال .

ويلزم المؤتم الاقتداء عزماً وفعلًا .

ولأنقرء حده دلاويين من كل صلاة ولا في العده لا أن يكون بحيث لا يسمع قراءته ولا صوته (١) فيما يجهر فيه فيقرأ . وهو في الاخيرين من الرباعيات و ثالثه المغرب بالخيارين قرءه الحمد و تسبيح . والقرءة أفضل ، ويركع ركوعه ، ويسجد سجوده ، ولا يرفع رأسه منهما حتى يرفع ، ويحدث بحلوسه إذا سلم سلم

وولي المأمومين بالصف الاول اولوا الاحلام والهي ، ويؤمهم لغوام و الاعراب ، ويلونهم العبد ، ويلونهم الصبيان ، ويؤمهم النساء . ولا يحور أن يكون بين الصفين من المسافة ما لا يحطأ ، ولا حائل من ماء

(١) في بعض نسخ هكذا . : يجهر بالقرءة بحيث يجب الاحداث . وفي بعضها

لاحر سقطت الجملتان .

(٢) في بعض نسخ - ولا صوته و يظهر أنه تصحيف

أو بهر .

ولا يحسب الموقوف إلا ما أدرك ركوعه، وإن سبق بركعة فأولها ثابتة
للامام، فلم يثبت عن له مرة فذا جلس الامام للتشهد فجلس مستوقفاً ولا
يشهد، فذا بهض الامام الى الثالثه وهي له ثابته فليقرأ لعنه الحمد وسورة
فاذ بهض الامام الى بر بعه فليجلس يشهد جميعاً وبدر كة قائماً، فاذ جلس
لامام للرابعه فليجلس مستوقفاً^١ ولا يشهد، فاذ ستم فليبهض فيصلي
ركعة ثم يشهد ويستلم .

واذا سبق بر كعيتين صدرت أخيرة لامام له وليس، فليقرأ لعنه فيهما
كفره المفرد^٢ ويجلس بخوسه ويشهد الاول، فاذ ستم فليبهض فيصلي
ركعتين اذا كانت صلاة رابعة، وركعة ان كانت ثلاثيه ويشهد ويستلم .
وان سبق ثلاثه ركعت فبر بعه الامام له وله، فليقرأ لعنه فيها، فذا سلم
لامام بهض فمزم بقي الصلاة ويشهد وسلم .

فصل في كيفية صلاة المصطر

فرص من صدر الى الاحلال بعض أحكام الصلاة وشروطها أن يدل
جهده ويسرع وسعه في فعلها على عانه ما يمكن منه ويأمن معه من التلف في
آخر وقتها، فان فنصر على صفة يمكن من بر ناده عليها بطقت صلاته
وتختلف كيفية صلاة المصطر بحسب الضرورات

(١) في بعض النسخ : مستوقفاً

(٢) في بعض النسخ : مستوقفاً .

(٣) المفرد .

فمن ذلك صلاة الحرف وهو ما مراده موجب الفصر - ويلزم الواقفين^(١)
 المعنوي أن يسموا الجيش قسمين قسم يعف بارء العدو وقسم يعقد بهم الصلاة
 جماعة فصلي بهم لأمام ركعة ويهض إلى الثانية ويهض^(٢) معه فبصلت
 لأمامهم ويشهدون ويستلمون وينصرفون إلى مقام أصحابهم فيقومون بارء العدو
 ويأتي أو ثلث فيكثرون ويدخلون معه في صلاة فادحسوا معه ركع بهم
 وسجد وحلس بشهد ويهض فصليا لأمامهم ركعة وحسوا معه قد عدم
 تشهدهم ستم بهم. وإن كانت صلاة المغرب صلي بالطائفة الأولى ركعة أو
 اثنتين، وبالثانية ما بقي.

وإن حاقوا العدو بأمام الجيش فصلي في مصافهم حتى ظهور جبلهم
 موحدين إلى الله إن مكس، ولا عمد اصباح، صلاة والباسم بها ويؤمنون
 بالركوع ويسجدون على قرايبس سرورهم
 وإن كانت حال طرد صلي في حاله على ظهور جبلهم يؤمون بالصلاة
 إلى القلعة إن أمكن في جميع الصلاة إلا المندوحة، وسوحا، ليسها، وحين
 التسميم ويؤمنون بالركوع والسجود.

وإن كانت حاله موقفه ومسانعه عقد كل منهم لصلاة دلتية وتكبيره
 الاحرام وكثر عن كل ركعة أربع تكبيرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله
 والله أكبر وتشهد وسلم.

وكذلك حكم موقف لاسد وما يحرق محرق.

والمصطر أي الركوب بصلي ركعة موحها إلى القلعة إن مكس، وإلا
 حين عقد هواجنها، ويؤمن بالركوع ويسجد على القربوس والرجل.

(١) في بعض النسخ الموحين

(٢) كذا في النسخ. وأما في التهذيب فيصرون معه

والمصطر إلى لمشي بصلي مشيت يؤمى بالركوع والسجود وبوحيه إلى القلة بحيث يمكنه .

والمصطر إلى ركوب ، سعة بصلي فيها قائما ن أمكن ، ولا حالاً مسفل السعة في جميعها ، قد كالت السعة دائره بوجه إلى القلة ود ر معها حيث دارب و ن لم يعرف القلة بوجه إلى صدورهما وصلي حيث توجها .
والمصطر إلى الساحة يتوجه إلى عمله وبصلي ويكون سجوده حفص من ركوعه

والمقيد والمربوط والموحد والمصطر إلى لحوس والأصمخاخ بلرمه بدن الجهد في ابدع الصلاة على عده وسعه .

والمصطر إلى نرى بصلي قائما ان كان بحيث لا يراه أحد ويركع و يسجد ، وحالاً ن كان بحيث يراه غيره ويؤمى بالركوع والسجود ايضاً ، وان كان نرد جماعه صلوا صه امامهم في أوسطهم .

وبصلي من عدهم من مصطربين جماعه كصلاه مختارين امامهم امامهم .

فصل في حكم السهو في عدد الركعات

فدسب بيان أكثر احوال السهو في أحكام الصلاة و شروطها و كيميتها ونفى ما يتعلق بعدد الركعات وبعض الاحكام ، وهو على صروب : منها ما يوجب الاعادة ، ومنها ما يوجب العمل بعالب لطن ، ومنها ما يوجب الاحتياط ، ومنها ما يوجب الحبران ، ومنها ما يوجب لتلافي ، ومنها ما وجوده كعدمه .

فأما ما يوجب الاعادة فهو أن يشك المصلي في تركعين الاولين من الصلاة الرباعية أو في صلاة لعدد أو لعرب أو تركعتي القصير فلم يدر

ر كعتين صلتى ثم ثلاثاً، نسي صلتى المغرب ثم ركعة، أمركعتين ثم ثلاثاً، أو سهو ويريد في العرص ركعة معلومه أو مظلومه أو بعض ركعة ولا يذكر حتى ينصرف .

وأما ما تضمنه العمل بعلمه العلى فهو أن سهو في عدد الركعات ولاحكام ويعلم خطأ شيء من ذلك، فعليه أن يعمل بما علمه الله وأما ما يوحى لاحتياط فهو أن يسهو في الصلاة لرباعية بعد سلامه الأوليين سبعين أو ثمانين وثلاثين ركعة، ثم ثلاثاً بعد أن يهبط منصتي ركعة وحسن، يشهد ويسلم ويصلي بعد التسليم ركعتين من حدوس أو ركعة من سهو، ويشك فلم يدر صلتى ركعتين أم ركعة، فليرمه أو يعرض أنها أربع ويشهد ويسلم ويصلي بعد سلام ركعتين من قيام، أو يشك فلم يدر صلتى ثلاثاً أم أربع فليعرض أنها أربع ويشهد ويسلم ويصلي بعد التسليم ركعة من قدم أو ركعتين من حدوس، أو يشك فلم يدر صلتى ركعتين أم ثلاثاً أم أربعاً فليعرض كونهما أربع ويشهد ويسلم ويصلي ركعتين من قيام وركعتين من حدوس

وأما ما يوحى الحمران فهو أن يشك في كمال العرص ويربده ركعة عليه، فليرمه أن يشهد ويسلم ويسجد بعد التسليم سجدي السهو

وهذان السجدتان يلزم من جلس ساهياً في موضع قيام، أو قام في موضع حدوس، أو تكلم ساهياً، أو سها عن سجدة، وقد استأذنت وأعدنا لبيان .

وصفتهم: أن يسجد كسجود الصلاة ويقول في كل واحد منهما: بسم الله والله وصلى الله على محمد وآله، وحسن وتشهد لهما بشهاد حقيقاً وينصرف عنهما بالتسليم على محمد وآله صلى الله عليه وآله .

وأما ما يوجب التلافي فهو السهو عن السجدة أو تكبيرة الاحرام ويدكر ذلك قبل أن يركع. أو عن قراءة الحمد وهو في سورة التي بينها وبينه تلافي ذلك بفتح الصلاة بالسجدة وتكبيرة الاحرام وقراءة الحمد، ويسهو عن تشهد الاول فيذكره قبل أن يركع أو عن شيء قد كره قبل أن يصرف فيلزم تلافيهما بالحدوس والتشهد. ويسهو عن القنوت قبل الركوع فيلزمه بعد الركوع، أو يسهو عن نسيج الركوع والسجود أو شيء منهما فيتلافاه مادام الصلاة وبعدها ما لم يحدث، أو يسهو عن سجدة من ركعة ويذكرها قبل أن يركع فتلافاه، أو يسهو عن ركعة أو نسيج ونسيج ثم يذكر ذلك قبل أن يصرف فلزمه التلافي وسجدة السهو والتسليم

وأما ما لا تأثير له فهو أن يثب المصلي في حكم من أحكم الصلاة بعد خروجه عن حال فعيه، كشكته في السجدة بعد الدخول في الصلاة، أو في تكبيرة الاحرام وهو في حال القراءة، أو في القراءة وهو ركع، أو في الركوع وهو ساجد، أو في السجود بعد ما بهض، أو في شيء من ركعات الصلوة بعد ما يصرف، ولا نسب إلى شكته في شيء من ذلك، لخروجه من حال لعاده بالحكم عن يقين منه، والشك لا يؤثر في الحكم المتيقن.

فصل (١) في القضاء وأحكامه

يحب قضاء ما فات من صلوة الخمس، وهو مثل المقتضى وليس هو هو ووقته حين ذكره إلا أن يكون آخر وقت فريضه حاضرة يحذف بفعل لعائنة

(١) في بعض السح: كلام في القضاء وأحكامه.

(٢) صلوات.

فوتها . فلم لم ليكلف لأمتداء بالحاصرة ثم يقضي الغائبة ، وبعد عداوتك من سائر الأوقات فهو وقت الغائبة لا يجوز التعمد به بعد لقضاء من فرص حاصر ولا نص ، وإن كان لغائب متعمداً قصده بعينه محصوراً كان أو مشكوكاً في عدده وإن كان في غير معين وكان صوته واحدة فبغض صلاة يوم كميلاً يسرى بكل صلاة قضاء الغائبة ، وإن كان عدد صلوات غير معسبات ولا محصورات فعليه أن يقضي صلواته يوم بعد يوم حتى يعقب في نفسه برائته منه من الغائبة .

وإن كان الغائب معيلاً وغير متمسك كثير الأيسر من فعله في وقت واحد كصلاة عدم أو عامين أو مراد على ذلك أو بعض منه أو بعضها على وجه لا يصح . ما حلاله بعض واحدة ، فعليه أن يقضي في جميع أوقات الليل والنهار لا ما عتب عليه اليوم وشبهه . أو ما سمع فيه بحفظ الحصة من التكسب أو آخر أوقات الفرص الحاصرة لمصطفاه من حيث كان فرص القضاء مصفاً لا بديل منه ، كصلاة الوقت حين بقي منه مقدار فعله ، فكما لا يجوز التشاغل عنه فيه وكذلك حكم القضاء

وإن كان صلى صلاة بالحاصرة (١) فصل " أن يصير " وقتها وهو ذاكر للغائبة فهي بطله ، وإن كان ذلك عن سهو فذكر لغائبة وهو لم يحرج عنها لزمه من السنة إلى الغائبة أن يمكن ذلك ، فإد حرج عنه صلى فرص الوقت وإن لم يعمل فصلواته غير محرقة ، فإن لم يذكر لغائبة حتى أدى الفرص الحاصرة فهو محرر عنه ويبرمه فعل الغائبة عنه لحرج عنه .

(١) في النسخ : أو أوقتها . والظاهر ما أثبتناه .

(٢) حاصرة .

(٣) في بعض النسخ : يتضييق .

فصل في صلاة الجمعة

لا ينعقد لجمعة الا امام ائمة، ومصوب من قبله، أو من يكامل له صفات
 امام الجماعة عند بعد الأمرين، وذلك، وإقامته، وحطه في أول الوقت
 مفصولة على حمد الله وثناء عبده بما هو أهله، وتصوبه على محمد وآله
 المصطفين ووعد ورحر، بشرط حضور أربعة من معه، وإذا تكاملت هذه
 شروط الجمعة وانقل فرض الظهر من أربع ركعات إلى ركعتين بعد
 الحطه

وبعض فرض الحضور على كل رجل بالغ حر سليم محلي لسرب حاصر
 بيته وبينها فرسخان فما دونهما، ويسقط فرضها عن من عذاه، ومن حصرها تعين
 عليه فرض المدحول فيها، جمعة

ويبرم لامام لعل ويعير شباب ومس الطيب والنعم وسحبوا لأريده
 وتقديم دخول المسجد الجامع لئلا يسهل له المسلمون.

فإذا رأت الشمس أمر مؤدبه بالأذان فإذا فرغوا منه صعد المنبر وحطبت
 على لوحه الذي يباه، فإذا انقضت الخطبة أقيمت للصلوة وبرل فصلي
 بالناس ركعتين، يقرأ في الأولى الحمد وسورة الجمعة، وفي الثانية الحمد وأد
 جزء الساقون، يحقر بالقراءة فهم، ونقت في ركعة الأولى والثانية، و
 ويتشهد وسلم ويعرف ويعمر، ثم يأمر مؤدبه بقراءة الصلاة ويسهر بفصلي
 بالناس فريضة العصر، يقرأ في الأولى منها مقرأ في صلاة لجمعة حصة
 ويحقره من مقرأ ما تيسر من السورة، وألته ما ذكرناه من القراءة، فإذا سلم

عقب وعبر وانصرف .

ويدرم المؤمن به أن يصعب احتطيه ، ولا ينطوعون بصلاة ولا ينكلمون
سألاً لا يجوز . مثله في الصلوة هو يحض ، ويصعون إلى فرائده ، ولا يقرؤون
حمله في صلاة الجمعة سمعوا قوله أنه أوصونه أم لم يسمعوا ، وحالهم في
صلاة العصر كسائر الأعصار ويقضون به بدوهم وخو رحهم حسب ما يلزم
كل مؤتم بامام .

ويسحب لكل مسلم تقديم دخول المساجد لصلوات الوائل بعد العسل و
تعبير لثياب ومن النساء (كذا) والطب وفصل لشارب والأطامر
ون حنل شرط من شروط الجمعة المذكورة سقط فرصاً وكان حضور
مسجد لجمع صلاة الوائل وفرضي الظهر والعصر مبدواً له ولم من
حصره من الروال أن يقدم الوائل عدا ركعتي الروال ، فإذا ربت الشمس
صلاهها وذن لنفسه وأقام وصلى الظهر أربعاً كسائر الأيام ، نقرأ في الأولى
بعد الحمد لجمعه و إذا جاءك لمصعون ، فإذا سلم بهم عقب وعبر وبهض فصلى
فريضة العصر بعده من غير أدان ، نقرأ فيها ما يقرأ في الظهر .

و يسحب لمن معين عليه فرض الجمعة أو سقط عنه أن يقرأ في أولى
صلاتي المغرب وعشاء الأجرة من ليلة الجمعة في أوله الحمد وسوره لجمعه
وفي الثانية الحمد وسبح سم ربت الأعلى ، وفي وثلة صلاة العدة من يوم
الجمعة مع الحمد سوره لجمعه وفي الثانية معها سورة الاحلاص ، وبطل
قبوه فيها حتى يصير مقدار القيام فيها كالأولة

ون قرأ في صلاة المغرب وعشاء الأجرة و لعدة غير ما ذكره من السور
جاز ، وقرائتها أفضل ولا يجوز أن نقرأ في الجمعة وظهر يومها غير سورتين

المدكورتين .

وسيلة الجمعة ويومها من الحرمة مالمس لغيرهما من الأيام . فيلزم تمييزها بكثرة التعمد في الصلاة والسبح والاستغفار والصلوة على محمد وآله ورَبِّ رَنَّهُمْ فِي مَشَاهِدِهِمْ أَوْ مِنْ حَيْثُ أَمَكُنْ وَبِرِ لَوَائِدِيْنِ وَلِدَعَاءِ لِأَحْيَاءِهِمْ وَأُمُوتِهِمْ وَرَبَّارِهِمْ وَالسَّوْرَى مِنْ مَقْدَمِيْ كُلِّ صَلَاةٍ وَتَأْخِرَتِهِمْ مُحْمِلًا وَبِفَضْلٍ وَفِي الْحَرِّ وَطَعَامِ الطَّعَامِ وَصَلَةِ الْأَرْحَامِ وَبِرِ الْأَحْوَابِ وَتَحْيَرٍ وَتَوَسُّعٍ فِي النِّعَةِ عَلَى بَعْدِ وَنَظَرِهِمْ بِنَا تَسْرٍ مِنَ الدِّهْنِ وَالْحَلَوِ وَالدَّكَّةِ وَالْحَصْرِ حَتَّى يَكْسِبَ وَتَعْرِفَ لِّلصَّلَاةِ وَتَقْطَعَ مَسْئَلَهُمَا أَوْ كَثْرَتُهُمَا بِالطَّاهَاتِ .

ون قات الجمعة بأن يصلى من رَوَّلَ الشَّمْسُ مَقْدَارَ الْأَدَاةِ وَالْحِطَّةِ وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ لَمْ يَحْرُ قَضَاؤُهَا وَبَزَمَ أَدَاؤُهَا طَهْرًا .
ويكره إخراج الدم قبل الصلاة لغير ضروره .

فصل في صلاة العيدين

صلاة يوم انقطر ويوم الاضحى و حبه بشرط تكامل شروط الجمعة لها على كل من تحب عليه الجمعة . والسنة فيها لأصحابها بها وبحروح الامام و بمأموم مشد . وكما مشى لامام فيلما وقف و كبر حتى سهى الى المصلى فيحس على الارض ويحسبون كذلك . فاد استطعت لشمس قم قائما وقام ليس و كبر و كبر ليس . فادا أمت قال مؤيدود : « الصلاة ، الصلاة » برفع أصواتهم ، ثم يكبر ويدخل بهم في الصلاة ويدعون ، فقراء الحمد و شمس و صحتها ، و يكبر بعد الفرة ثم تكبر بركع السادسة ، ثم يسجد

سجدس ، وسهص لي لثنه ، فاذا استوى ، ثلما كمر وفر الحمد وهل مك
ويسلم ، ويرمه أن يفت بين كل تكبيرين يقول .

« اللهم أه الكريب و لعظمه وأهل العر والحرور وأهل القدره و
لملكوت وأهل^١ الخود والرحمة وأهل العو و عافيه سألت بهذا يوم^٢ »
الذي عظمته وشرفه وجعلته لتسبب عدا ولمحمد ^{عليه السلام} دجرا أو^٣ مريدا^٤ أن
يصى على محمد وآل محمد وتعمر^٥ له وللمؤمنين والمؤمنات وتجعل لك
في كل حر قسب فيه خطا ونصب »

فاذا سلم من هذه الصلاة عفت وعمر ثم صعد المسر فحط على الواحد
الذي ذكرناه ، ويسم المؤمنين به الافتدائه بموهم وحوارهم ، ولا يقرؤ
جميعه سمعوا صوته ثم لم سمعو ، وعنه أن سمعهم فونه وتكبره ولا يسمعو
وليصعوا الى خطبه ، فاذا فرغ من الخطبه خمس على المسرحى يفت الناس
ثم ينزل .

من أجل شرط من شرط نط لعد سفت فرض لصلاه ، وفتح لجمع فيها
مع لاحتلال ، وكان كل مكلف مبدوا الى هذه لصلاه في منزله والاصحاح
بها أفضل .

ووقفه منته و حبه وسدوه لي أن تروا لشمس فاد ر ر ولما يصل
سقط فرضها .

ولانعد في مصر واحد جمعان ولا عيد ن ، وأقل ما يكون بينهما ثلاثة أميال

(١) في بعض النسخ : وأهل الجود والجبروت .

(٢) في بعض النسخ : في أهل الخود والرحمة

(٣) في بعض النسخ : يحق هذا اليوم

(٤) في بعض النسخ : دجرا وكرامة ومريدا

(٥) في بعض النسخ : وأن تقفر .

إذا قامت صلاة العبد لم يحز فصاؤه واحدة ولا مسبوحة
ولا يحوز التطوع ولا الفضة قبل صلاة العبد ولا بعده حتى تروى
الشمس إلا من عدا من مدينة لبي بصلاة العبد فيه مرعب في التطوع
بصلاة ركعتين في مسجده ^(١) قبل الخروج .

ولا يحوز لسفر قبل صلاة العبد أو حجه ويكره قبل المسبوبة
وقد وردت لرويه ^٢ « إذا جمع عيد وجمعة أو المكثف محير في
حضور أيهما شاء » والظاهر في الملة وحوز عقد للصلاة وحضورهما على
من حوطب بذلك .

ولزم بمسير يوم العبد دلائل من فعل الحبر ت ، والدوسعة على العيال ،
والنصيحة بما تيسر ، ويعرب ذلك على المساكين

فصل في صلاة الكسوف

صلاة كسوف الشمس وحسوف القمر فرض على كل من علم بذلك من
المكلفين .

(١) قال العلامة في المحقق بعد كل هذه العادة وهذه عبادته رتبة في ترويه
جمع من قضاء لفر نص قضاءه وال حال محب تطوع ، قال قضاء التطوع
بداء لتوايه ، وقضاءه من محض قضاء لتوايه فهو حوز في تكرهه ، وقضاء الجمع
من قضاء لفر نص فليس كذلك وقضاءه لماله خلافه رجع بمحقيق من ١
(٢) كان في بعض حكا هكذا ، وقد مر عب في التطوع بصلاة كسوف في سجدة
والظاهر ما أثبتناه .

(٣) في بعض نسخ لرويت

وصفتها : أن يفتحها بالية وتكبيرة الاحرام وهرع عشرأ وبركع

عشرًا ویکبر عشرًا ویکت حملاً ویکسد أربعاً ویکشهد ویکلم .

ووفيقها ممتد بمقدار لكسوف أو الحسوف و لظهر بانقراة و لجمع

فهي أفضل من أفراد الأحفاد. فإن خرج عن الصلاة ولما يسجل المكشوف والمكشوف عليه أعادتها.

ون دخل وقت فريضه من لخمس وهو فيها فيقيمها ثم يصلي الفرضي .

وون حاف من انعامه فوات الفرص قطعها ودخل منه ، فاذا فرغ منه نسي عني
ما مضى له من صلاة الكسوف .

وَدَلِمَ يَدْعِيهِ حَتَّىٰ نَحْمِلَ ۚ

وہرط^۲ فی اصلاحہ و ہمارور دارمہ ابوہ و لقصہ وان^۳ کان یکوف او

لحموي^٥ حرر وأقلمه مع اللونه لعل تكرره لمصبيه

فصل في صلاة الجمائر

فرص هذه الصلاة موجه الى كل من علم بحال الميت عن الكفاية، وأولى

ليس بامانة الصلاة عليه امام الملوك ، وان تعدد حضوره وادبه وولي الميث

* و من يؤهل للإمامة ، وأحق من هل * لها الفصل من بي هاشم -

(۱) کذا فی بعض نسخ . وی بعضه لآخر هکند و سکر ویر کع عذرا و

+ بالجمع

(٢) كد في بعض النسخ ، وفي بعضها الآخر : وهو ، وفي المصحف : يحيى .

(۳) وقرط .

(٤) قان .

(هـ) والخسوف .

(٦) وهل .

وموقفه للرجل عند وسطه ولنمرته عند صدرها جافياً .

يُمْتَنَحُ لصلاة تكبيرة يعزم معها على فعل الصلاة بصفتها لوجوبها محلياً
له سبحانه، فيشهد بعدها الشهادتين، ثم يكبر ثلثه ويصلي بعدها على محمد وآله
صلى الله عليه وآله وسلم، ثم يكبر ثلثة ويدعو بعدها للمؤمنين والمؤمنات
ويستغفر الله سبحانه لهم، ثم يكبر رابعة ويدعو لميت كان مؤمناً ويرحم
عليه ويستغفر له، وإن كان مسيئراً دعاً للمؤمنين والمؤمنات وإن كان ممن لا يعرف
حاله اشترط الدعاء به وعييه . وإن كان طفلاً لمؤمن دعاً لوالده ولهما وإن كان
كذلك، ثم يكبر خامسة وينصرف من غير تسليم . ويرفع يديه في التكبيرة
لاولة دون ما بعده، ولأنه سرح من موضعه حتى يرفع العبد

وإن كان محالاً للحق بحراً أو نسيه أو اعترا أو حرجيه أو انكار منه لعه
بعدالربه وانصرف ولايجوز الصلاة عني من هذه حالة الالتمية .

وحكم بأموميين في جميع ما ذكرناه حكم لأمم .

فإن حصر رجس ومرتة جعلت المرأة مديلي العيلة والرجل مديلي
لأمم . وكذلك الحكم إن كان بدل المرتة عبداً أو صبيّاً أو حصياً . وإن كان الموتي
جماعه جعلوا صفاً رأس كل منهم عند ركي الأخر وصلى عليهم صلاة وحده .
ويصلي على القليل لمسلم طالما كان أو مطموماً . وإذا احتفظ قلب المسلم
والكفار صلى عني أهل الإيمان بالقصد إليهم . ويصلي على المصلوب ولا يستقبل
على وجهه الإمام في التوجه .

فصل في صلاة الطواف

يجب عني كل من طاف بالبيت عند مراعاة من أسوّه أن يصلي ركعتين

عند مقام ابراهيم عليه السلام يقرأ في الاولة الحمد وسوره الاحلاص وفي ثانيه مع الحمد قل يا ايها الكافرون يسوجه فيهما ويقت ، ويحور تأديتها في غير مقام من المسجد الحرام ، وان حرج منه ولما يؤدهما فعليه الرجوع لتأديتها فيه .

فصل في صلاة النذر

ومن نذر صلاة على صفة مخصوصه أو في مكان معين أو عدد مخصوص وجب عليه فعلها متى معين فرض النذر ، على الوجه الذي شرط من صلح عدد أو صفة فرضه سور وآيات أو تسبيحات مخصوصه في المكان أو الزمان الذي عني بنذره ، وان أداها على غير الصفة التي شرطها أو في غير المكان أو الزمان الذي شرط لم يجزه ولزمه اعادةها على ما نذره .

وان كان علق فعلها بزمان معين لا مثل له كيوم معلوم من شهر مخصوص فعرض حتى حرج الوقت فعليه لتوبه وكفارة بعق رقة أو صيام شهرين متتابعين أو طعام سبعين مسكياً ، وان كان لصروقه فلائم عليه وبهرمه قصوها في غيره .

فصل في أحكام الصلوات المسبوبة [الموافق ج]

عن وكند الله على المسم أن يصلي في بيوم والايه أربعاً وثلاثين ركعة ، ثمان منها بعد الزوال وفي الظهر يتوجه في ولها كيوحه الف ركن ، ثمان ركعات بعد الظهر وقبل العصر ، وأربع ركعات بعد فريضة المغرب يعتنحها بالتوجه ور كعتين من خمسين بعد عشاء الاحره يفسحهما بالتوجه ، يقت في كل ركعتين من هذه النوافل ويسلم ، وأوقات نوافل كل فريضة ممتدة بامداد أوقات فرائضها ، وثمان ركعات صلوة الليل يعتنحها بالتوجه ويقت في كل ركعتين ويسلم ، ور كعتين

الشمع يسلم منها ، ور كعه لو تترتوجه بها وسلم منها ، ور كعتي لعجر مصصة
بصلاة الليل ، وأول وقت هذه الصلاة أول لنصف الثاني وأصله الربع الأخير ،
وعنى المقصود سبع عشرة ركعة : بواقي المغرب أربع وصلاة لليل ثلاث
عشرة ركعة

والمتسبون في بوقل ليلهم ، الاحداث بالقرءه وفي بوقل الليل الاجهار ،
ويحور ليلهم في ثلث والاحداث في هذه
ونكل ركعتين من هذه لبوقل دعاء مخصوص طالته بطمر به حيث طله
من كتب العمل .

وكدها في حال القيام والركوع والسجود والحدوس كالعرض فان
فاته شيء منها فهو مرعب في قصائه في وقت يمكن كثر عيبه في الاساءه .
ومن وكدها ليله عني لسم ان يطوع يوم الجمعة بعشرين ركعة : ست
ركعات في صدر النهار وست اذا رنفع النهار وسأ قبل الروال ور كعتين في أول
الروان ، ودرم تسع نه ترتيبه كذلك صلاها متوالية ، فان زالت الشمس وقديقى
مها بقية قصاه بعد العصر .

ومن السه أن يطوخ الصيام في شهر رمضان بألف ركعة يصلى من
ذلك في العشرتين الأولى كل ليلة عشرين ركعة : ثمان ركعات بعد بواقي
المغرب وأثنى عشره ركعة بعد عشاء الاحره وقبل لركعتين من جلوس ، ويصلى
كل ليلة من العشر لآخر ثلاثين ركعة ، اثنتى عشره ركعة بعد بوقل المغرب
وثماني عشره ركعة بعد عشاء الاحره ، ويصلى ليلة سبع عشر مائة ركعة مصافه
الى لموطف فيها من لركعات ، ويصلى ليله حدى وعشرين منه ركعة وليلة

(١) كد في جميع تسج وفي المختلف فان بواقي الصلاح : من اسه أن يطوع

لصائم . .

ثلاث وستين مائة ركعة . ويصلي ليلة العدة ركعتين يقرأ في الأولى منهما مع الحمد سورة الاخلاص ألف مرة وفي الثانية مع الحمد سورة الاخلاص مرة واحدة ، ولكن ركعتين من بواقي الشهر دعاء وتسبح مذكور في كتب العمل .

ومن وكيد لسه لاقداء برسول الله ﷺ في يوم لعديرو هو الثامن عشر من ذي الحجة ، يهجر الى تاهر لمصر وعقد العيلاء من ان تروا الشمس نصف ساعه من تكامل لهضماى امام الحمد ، به ركعتين يقرأ في كل ركعة منهما الحمد مره وسوره الاخلاص عشر وسوره بقره عشر وآيه الكرسي عشر ويصلي به المؤمنين ، قد سمع دعا [دعاء] هذا ، يوم ١ ومن يصلي حلقه وليصعد المسرقين ٢ الصلاة فحفظ حلقه مقصورة على حمد الله وثناء عليه والصلوة على محمد وآله والسهه على عظيم حرمه . وما أوجب الله تعالى من مائة أمير المؤمنين وحدث على من مر د الله سبحانه ورسوله ﷺ فيه . ولا يروح أحد من المؤمنين والامام يحط إذا انقضى لحلقه بضافحو وتعرفو ٣ .

ومن السنة ان يصلي سه نصف من شعب أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بعد الحمد مائة مره سورة الاخلاص ويقت في كل ركعة ٤ منها وسلم ويعقب ويعبر .

ومن السنة ان يصلي يوم السبت - وهو السابع والعشرين من رجب - اثنى عشره ركعة يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحه سورة يس ويقت في كل ركعتين

(١) صحيحنا هذه العبادة مستعداً من مختلف العلامة .

(٢) كذا في جميع نسخ

(٣) في نسخة بضافحو وتعبرو

(٤) كذا .

ويسلم ويكثر بعدها من التسبيح والدعاء .

ومن السنة الاقتداء بأمر المؤمنين عليه السلام في صلاة أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة سورة الاخلاص خمس مرة ويقب ويقرأ في كل ركعتين ويتشهد ويسلم ويقب ويعمر .

ومن السنة ان يقتدى بمطامير عليه السلام في صلاة ركعتين يقرأ في الاولى بعد الحمد سورة القدر مائة مرة وفي الثانية سورة الاخلاص مائة مرة ويقب فيها ويسلم ويقب ويعمر .

ومن السنة صلاة الحياه وهي صلاة جعفر بن أبي طالب عليه السلام أربع ركعات يمسح بالثوچه ويقرأ في الاولى الحمد واذا ركب ويسبح بعد القراءة خمسة عشر فصلا كل فصل أربع تسبيحات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر . ثم يكبر ويركع ويسبح في الركوع عشر فصول ، ثم يرفع رأسه ويسبح عشرا ثم يكبر ويسجد فمسح في السجود عشرا ، ثم يرفع رأسه ويحس فمسح عشرا ثم يسجد فمسح عشرا ، ثم يحس فمسح عشر ، ثم نهض في تشييد سور الحمد ولعاديت ويسبح بعد القراءة وفي حال الركوع وبعد وفي السجود وبعد كما مسح في الاولى ، وشهد ونسبح . ثم نهض فمسح ركعتين يقرأ في الاولى الحمد واذا جاء نصر الله وفي ثلثة الحمد وسورة الاخلاص . ويسبح في كل منهما كما مسح في كل من الاولين وشهد ويسلم ويقب ويعمر ، فيكون حملة التسبيح في هذه الصلاة ثلاثمائة فصل .

ولا يخص أداء هذه الصلوات الثلاث بوقت من دون وقت

والسنة حين احرام المتع أو حج أو عمره متوله صلاة ست ركعات ، ويجزئ انسان ، بفتحهما بالثوچه ويقرأ في الاولى الحمد وسورة الاخلاص

وفي ثلثيه بعد لحمد قل يا أيها الكافرون شي وقت فصدا إلى لأحرام من ليل أو نهار
وأفضل الأوقات بعد صلوة الظهر .

ومن السنة بعد العرع من ربه رسول الله ﷺ أو أحد لائمه عليه السلام عند
قبورهم صلاة ركعتين عند الرأس بحسن ركوعهما وسجودهما ويحسب عندهما
في الدعاء والاستغفار . ويصلي لربه أمير المؤمنين عليه السلام ست ركعات ، لأن
ربارته تشمل على ربه ثلاثة حجج : آدم ونوح وهود عليهم السلام (١) .

وإن كانت ربارتهم أو أحدهم عليه السلام من سب الزائر المأني عن مشاهدتهم بدأ
بصلوة ركعتين ثم عقبهما بالريارة .

ومن السنة فيما عرض له أمر أن يشهد ، أن يستجير الله سبحانه بصلوة
ركعتين يقول عندهما وهو ساجد : أسعير الله - مائة مرة - اللهم سي أستجيرك
بعلمت واشهد بك^(٢) بعد ذلك . اللهم انك تعلم وتمت علام يعسوب أسألت أن
تصلي على محمد وآل محمد وأن تحتر لي في جميع أموري حرة في عافية
حرة لنديا ولا حرة برحمتك وجميل لطفك . فإذا عزم على مطلوبه بدأ بصلوة
ركعتين يسأل عندهما إلى الله تعالى في حاج حاجته ، فإذا قضيت حاجته
فبصل صلاة الشكر ركعتين يسجد عندهما ويعوب . «شكراً شكراً» مائة مرة .
ومن السنة إذا معب السماء قطرها والأرض سها أن يعرج أهل لمصر و
الأقبيم إلى صوم ثلاثة أيام لأرباء والحسين والحمعة ، فإذا استطعت الشمس
من يوم الجمعة خرج أمام الصلاة ومعه لمؤدبون وكافة أهل البلد إلى طاهره
وقد نصب له مسر فبصلي بهم ركعتين كصلاة العبد يفت بين^(٣) التكبير بما

(١) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح آدم ونوح وهو عليهم السلام .

(٢) كذا في النسخ ، والظاهر : وأسعديك بقدرتك .

(٣) في بعض النسخ بعد التكبير

سبح من الحميد ، ثم يصعد المسر فيحطب حطة بحمد الله تعالى فيها ، ونشئ عنه بد هو أهله ، ويصلي على محمد وآله ، ويعطى ، ويحرف ، ويحث على فعل الخير ، ويرخر عن رتكاب القبيح ، ويرغب في التوبة ، ويشعر لحاصرين أن القحط سبب^(١) الفتح ليستهم ذلك على لونه منها ، فادفع من حطه فليقلب رداءه . فحول الذي على منكبه اليمين إلى اليسر ، والذي على اليسر إلى اليمين ، ثم يحول وجهه إلى القبلة فيكرر الله مائة تكبيرة ويكرر الناس معه ثم يحول وجهه إلى يمينه فيسبح الله مائة تسبيحة ويسبح الناس معه ، ثم يحول وجهه إلى يساره فيحمد الله مائة مرة ويحمد الناس معه ، ثم يحول وجهه إلى الناس فيستغفر الله مائة مرة ويستغفر الناس معه ، كل ذلك يرفع به صوته ويرفموه ، ثم يحول وجهه إلى القبلة ويدعوا .

اللهم رب الارباب ومعق الرقاب ومشيء السحاب ومرسل القطر من السماء ومحبي الارض بعد موتها ، وفالق الحب والنوى وباحر الخضر والبرق والسموات ومحبي الاموات^(٢) واجامع لشتات^(٣) . اللهم صف عينا معينا عذقا معدق هشا مريئا يبيت^(٤) به الررع ويدبر به^(٥) الصرع ونحبي به الارض بعد موتها وسقى به مما خلقت انعاما وانا سي كثيرا .

ولتؤمن الحاصرون على دعائه ثم يركل .
ومن السنة على من دخل مسجدا أن يبدأ الصلاة ركعتين نحية له ثم يشرع فيب شاء من عبادة^(٥) .

(١) كذا في النسخ ، والظاهر : بسبب .

(٢) في بعض النسخ : بعد موتها .

(٣) تثبت .

(٤) في جميع النسخ : تدرية الزرع والظاهر ما أثبت .

(٥) في بعض النسخ : عبادته .

فصل في بيان حقوق الاعوال (١)

حقوق الاموال تسعة : الزكاة ، و لمطره ، والحمس ، والانفس ، وفي سبل
الله ، والندور ، والكفارس ، وصدة الارحام ، و مر الاحواب ، ولكن حكم

فصل في ذكر ما يجب فيه الزكاة واحكامها

فرض الزكاة يتعلق بثلاثة أصناف : الاموال والحرث والاعمال
فاما فرض زكاة المال فيحتص بكل حر مال كامل بعقل ، بشرط ان
يكون المالك عبداً أو ورثا مالاً صافيه . جديداً عليه لحدوث من غير ان يتجدد
بمضى ولا تنداب أعماه . وبحيث يمكن ، لكنه من تصرف فيه بالقبض أو
الادب ، فاد تكامل هذه الشروط وبيع لعش عشرين مثقالا والورق مائتي درهم
ففي العين نصف دينار ، وفي الورق خمسة درهم ، ولا شيء فيما راد على
ذلك حتى تسع مائة العين اربعة دنانير و زكاة الورق اربعين درهماً ، فيكون
في ذلك عشر دينار ، وفي هذه درهم .

ثم عني هذا الحساب باعتبار ما بلغ العين والورق . من كل عشرين مثقالا

نصف مدبل . ومن كل أربعة دنانير بعد العشر من عشر مثقال ، وفي كل مائتي درهم خمسة درهم . ومن كل أربعين درهما درهم . ولأزكاة فمدين الصبيان ومن مسوق الزكاة بركبة الصبح ، حاد عيها لحصول وهي هي برش ليل أو زيادة بحسب ما ينبغي ما من عس أو ورق كزكاة العيين . ومن ذلك ن يعرف دوا لمن على ماله في كل جمعة أو كل شهر شيئاً معيناً يخرج في أبواب البر .

ومن ذلك فسخ النهار واجتماعه بالصدقة ، وفتح بئر و لغوم منه بها ، وعطاء أسير ولو بشئ مرة ، و صطاع ذوي المصادر لطعام في كل يوم أو كل خمسة أو كل شهر لدوي العاقه من مؤمنين . ونفق محب في مؤمن في عيشته وبعد وفاته ، وفرص ذوي الحاجة و بطارد إلى مسرود ، وتحويل المؤمن بعد وفاته ما في ذمته من دين ، وانتكاف به لمدته .

وأما فرض زكاة الحراث فمحس بالحظ و بشعير و بمر و برب دون سائر ما يخرج لأرض من الحبوب والثمار والحصر ، دا بلع كل صنف منها بفراده خمسة وسقو وسقو ، سقو صاعاً و بصاع تسعة أرتال بالقرقي .

عنى كل مالك بعد لمؤن وحق لمر رح أن يخرج منه أو وليه ، ن كان يسقى حرثه سحاً أو بماء المطار لعشر . وإن كان يسقى بالقرب والنواصح فنصف لعشر ، وإن سقى بعض مدة لحاجة بماء المطر وبعضها بالبو صبح و لقرب ركي أكثر المدين ، وإن تساوت مدة اشريس ركي بضعه بالعشر وبضعه بضعه العشر .

ويركى ما دعى لصاب بركاته ولو كان صاعاً .

(١) في بعض النسخ . لئانح . والظاهر ما أنشاه

(٢) كذا في جميع النسخ ، ولعل الصحيح : بها .

ولا يلزم تكرير الركة فيه وان نفى في مث مركبه أحوالا .
ومن مسمون صدقة الحرث أن يركي كل مادخل المكب من لحبوب
اد سبع كل جس منها خمسة أوسق ، العشر أو نصف العشر ، فان نقص عن
ذلك تصدق بما تيسر .

ومن ذلك لصدقه حين صرام لحمل . وقطاف نكرم ، وجداد الررع
بالصحت من الررع والصعثن ، والعدق من الرطب والعدقين ، والعنود من
العنب والعنوديس ، فاذا صار ، لوطب تمرأ والعنب ريبأ والعنب حأ و أراد
المالك دمع أدلك تصدق منه بالفبصه والقصشين .

ومن ذلك أن يجمع مالك النمر او الحصر قسطاً لمن لا يمكن من التمكنه
و ينظر في بالحصر من فقراء المؤمنين .

و من ذلك اناحه عامر السبل تاون اليسر مما تست من الثمار و
الزرائع ^(١) .

وأما فرض ركاه الانعام فمتعين على كل . لك أو ولته ، بشرط أن
تكون سائمه ، ويطع كل جس منها النصاب ، ويحول عنه لحول كاملا
لا يحلته نقص ولا تدل عيابه ، ولكل منها حكم .

أما الأبل فلاشي . فيها حتى سبع حمماً فيها شاة ، وفي عشرين ربع شاة
وفي خمس وعشرين خمس شاة ، وفي ست وعشرين ست محاص - وهي
التي كملت حولاً وسميت بصفة امها المنحطصة بالحمل - الى خمس و
ثلاثين ، فاذا بيعت ساً وثلاثين فبها ست لون - وهي لتي قد كملت حولين
ودخلت في الثالث وسميت بامها اللون باحتها - الى خمس وأربعين ، فاذا

(١) في جمع السح ربع ، و لظاهر ما ذكره .

(٢) كما في جمع السح .

بلغت ستاً وأربعين وفيها حقته - وهي التي قد كمل بها ثلاث سعين ودخلت في الرابعة وسُميت بذلك من حيث يحق لها أن تطرق الفحل وتحمل على ظهرها - إلى ستين، فإذا بلغت إحدى وسبعين ففيها خدعة - وهي التي قد كمل بها أربع سعين ودخلت في الخامسة - إلى خمس وسبعين، فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها ستا ليون إلى تسعين، فإذا ردت وحده ففيها خمساً إلى مائة وعشرين فإذا رادت على ذلك أسقط هذا الأعداد وأخرج من كل أربعين ست ليون، ومن كل خمسين حقته .

ومن وجبت عليه ست ولم تكن عنده وكان عنده أعنى منها بدرجة، أُخذت منه واعطى شتان أو عشرين درهماً قصصة . وإن كان عنده أدنى منها بدرجة أخذت منه ومعها شتان أو عشرون درهماً، وإن كان بينهما درجتان فأربع شاة، وإن كان ثلاث درج فست شاة، أو ما في مفاصله ذلك من الدراهم .

وحكم البحث - ولحمب لابل - حكم العربية

وأما ركاة البقر فلا شيء فيها حتى تسع ثلاثين، وفيها تسع حولي - إلى تسع وثلاثين، فإذا بلغت أربعين ففيها ستة، ثم على هذا بالغ ما بلغت سفر من كل ثلاثين تسع وتسعة، ومن كل أربعين ستة وحكم الجواميس حكم البقر .

فأما ركاة الغنم فلا شيء فيها حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت ففيها شاة إلى عشرين ومائة، فإذا ردت وحده ففيها شتان إلى مائتين فإذا ردت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة، فإذا ردت عبيها وحده ففيها أربع شياه، فإذا ردت على ذلك وكثرت أسقط هذا الأعداد وأخرج من كل مائة شاة .
وحكم المعر حكم الشاة .

ولا بعد في شيء من الأضام فحل الصراب، ولا مالهم نحن عنه الحول

في لملك مبيع ولا متوج ، ولا ركده فمات من الصيام من لأعداد .
 ومن عسور صدقة الانعام أن يحمل من أودرها وأصوافها وأشعرها و
 أنسها قسط للفقراء . ونسج النافذ والشاذ والفرقة الحيوة من لا حيوة له ، و
 يعان [يعاوان ط] يظهر الأمل وأكتاف الفقر على الجهاد والحق ولربارة من
 لا ظهر له ويسعد [يساعد ط] بذلك الفقراء عني مصالح دينهم ودنياهم .
 وعن وكند السمتة أي تركي أدت الحمل السائمة بعد حول الحول ،
 عن كل فارس عتيق دسرد ، وعن كل محين دينار .

فصل في الفطرة

ر كاه الفطرة و حنه على كل حجر* بالغ كامل العقل عسي*، يجرحها عنه
وعن كل من يعول من ذكر و نثى، صغير و كبير، حر* و عبد، مسدس و كافر،
قريب و أجنبي، عن كل منهم صاع من فصل ما بعده من حنطه أو شعير أو نمر
أو ربيب أو أوط أو درة أو زر أو عيردنت من الأقوات . والصاع سعة رطل
المراقي

ووقتها من عند طلوع الحجر من يوم الفطر الى أن يصلي صلاه العيد،
ون أحترها الى بعد الصلاة سقط فرضها، لا أن يعزلها من ماله انطرد لوجود
من يجرجه الله فتحري، وهو مندوب الى التصديق بها، فان كان عن تعريض لرمته
لتوبة مما فرط فيه .

ويحور احراج القيمة سعر الوقت .

ومن وكبد الستة وأفضل الاعمال تعطير الصوام ولو بكف* سوي* و
تمر أو شرهه بارد .

فصل في الخمس

فرص الخمس محتص بقليل ^(١) المستفاد بالحرب من الكفار من مال أورقي أو كراع أو سلاح أو غير ذلك مما يصح بقاءه قليلاً وكثيره، ومبلغ من الكمور مانع منه وفي مثل قيمته الركة، ومبلغ من المأخوذ من المعدن والمحرر بالعوض قيمة دينارهما راد، وما فصل عن مؤنه الجول على الاقتصاد من كل مستفاد بتجارة أو صناعة أو رراعه أو احارة أو هبة أو صدقة أو ميراث أو غير ذلك من وجوه الافادة، وكل ما احتلط بحلاله بحرامه ولم يتميز أحدهما من الآخر ولا بيعت منحقته ^(٢).

فصل في الابل

فرص الابل محص بكل أرض لم يوجف عليها حيسل ولا ركاب، و قطائع الموك، ولا رصون لموات، وكل رص عطلها ماليتها ثلاث سنين

(١) كذا في النسخ، ولم تتدلى صحتها

(٢) في بعض النسخ ولا تبين لمسحها، وفي بعضها الآخر ولا تبين به مستحقته

وفي بعضها الآخر: ولا تبين مستحقته.

ورؤس الجبال^(١) ويطون الاودية من كل أرض، والسحر، والاجام، وتركات
من لا وارث له من الاموال وعمرها

(١) قال في المختلف . ونحو الصلاح لاعد الاناء ذكر من جميعها جميع للمعادن
ورؤس الجبال ويطون الاودية من كل ارضي والسحر والاجام

فصل في جهة هذه الحقوق

يحب على كل من تمتع عليه فرض ر كسود او فطره أو خمس أو أفعال أن
يخرج موضح عليه من ذلك إلى سلطان الاسلام المصوب من قبله سبحانه،
أو إلى من ينصه لبعض ذلك من سبعة لمصعبه مواضعه، فان تعدد الامران
إلى لغيره المأمور، فان تعدد، و أثر المكلف نولي ذلك بمسألة^(١)
فمسحق اركوه والفطرة الغير المؤمن العدل دون من عده .
وقل ما يعطى من ركاة المال خمسة دراهم ، ومن الفطرة صدع
و يجوز أن يعطى بعض الواحد ما يعينه ما لم يكن هناك جماعة من
لغيره .

وفراء بني هاشم حتى يثبت من غيرهم، ومن لأحب بعفته من لأقرب
نولي من لأحب، والحيون أولى من الأبعد، و أهل المصرون نولي من قطان
عده، فان لم يكن في المصرون^(٢) من مكامل فيه صفات مستحقها، اخرجت إلى

(١) و أثر

(٢) بمسألة

(٣) كذا في نسخة وهو الصحيح . وفي باقي النسخ هكذا فان لم يكن في الأولى

من تكامل ...

من يستحقها.

وإذا أريد حملها إلى مصر آخر مع وفد من يستحقها في المصر ولا ضمان على محرجه في هلاكها ، فإن كان السبب محوفاً لم تخرجها إلا دون الفقر ، وإن حميت من غير أدبه فهي مضمونة حتى يصل إليه ، فإن كان في مصره من يسحقها فحميها إلى غيره فهي مضمونة حتى يصل إلى من حميت له ، إلا أن يكون حميت له بأدبه فيسقط الضمان .

وإن أخرجها إلى من يظن به تكامل صفات مستحقها ثم انكشف له كونه محتال الشروط ، رجع عليه بها . فإن نادر ذلك فكان المكشوف هو لعي وجب عايدتها إليه ، وإن كان غير ذلك فهي محرره

ويحور أخرجها إلى 'نام' لمؤمن لحرمة^١ فاد ، يلغو حكم فيهم بحسب ما يمدحون إليه مما نصي ولا يمدحهم أو قطنهم .

ويحور عتق من لأسان وقضاء ديونهم في إصلاح من مال الركوه .
ويحور حراح الركاد و لقطرة قبل دخول وفيها عني حبه للمرض ، فإذا دخل الوقت عزم المطالب^٢ على امقاط المتدله وجعل لمسط الركوه ويلزم من وجب عليه الخمس خرحه من ماله وعزل شطره لولي الأمر سطاراً للممكن من بضائه له ، فإن ستمر انتعذر وأوصى حين الوفاة إلى من يثق بدينه وتصيرته ليقوم في أدء لوجب مفعه ، و خرح الشطر الآخر إلى مساكين آل علي وحفتر وعقيل و عباس وأبناء سبيهم ، لكل

(١) كذا في بعض النسخ .

(٢) كذا في جميع النسخ . وفي موضع من المخطوط : لمصطط . وفي موضع

أخرمه المطالب

صعب ثلث الشطر وشطر ثبوت الايمان بحسب ما يراه من تفصيل بعضهم على بعض .

وينبزم من تعيين عليه شيء من أموال الاعتقال أن يصح فيه ما يراه في شطر الخمس ، لكون جميعها حقاً للامم عليه .

فإن أحل المكلف ما يجب عليه من الخمس [وحق الاعتقال ح] كان عاصياً لله سبحانه ، ومستحقاً لعجزه للعن المتوخى من كل مسلم إلى طائفتي آل محمد عليهم السلام ، وأحل العفا ، لكونه محلاً بالواجب عليه لأفصل مستحق .

ولاحضة في ذلك ما ورد من الحديث فيها ، لأن فرض الخمس والاعتقال ثبت بنص القرآن وجماع الأمة ، وإن أحلفت فيمن يسحقه ، ولأجماع آل محمد عليهم السلام على ثبوته وكيفية استحقاقهم^(١) وحمله اليهم وقبضهم إياه و مدح مؤديه ودم المحل به ، ولا يجوز الرجوع عن هذا المعنوم بشاذل الأحرار

(١) كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها الآخر شرط ، ولعن الصحيح . وشرحه

(٢) في بعض النسخ : استحقاقه .

فصل في الاتفاق في سبيل الله تعالى

قد تعمد الله سبحانه بالاتفاق في سبيله كما تعمد بالجهاد بالانفس ، فقال تعالى :
« وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله . » فسوى سبحانه بين فرض
الاتفاق في سبيله والجهاد بالانفس . وقال سبحانه : « وأنفقوا في سبيل الله
ولا تبقوا أبديكم الى التهلكة » ^(١) وأمر بالاتفاق ونوعه المحل به بالهلاك ، و
ذلك برهان وجوبه في أمثال هذه الآيات

فلزم كل ذي مال معونه المحاهدين بالحبل و سلاح والارواد والظهور
ومحاري محرى ذلك من سد الثغر وحرسته من العدو بحسب الحاجة الى
ذلك و يسمى عنه ، سواء كان المتفق من أهل الحرب أو لم يكن .
وفرض الاتفاق على من ليس من أهل الحرب لعدم اورمائه أشد لزوماً .

(١) سورة نوبة ، آية ٤١

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٩٥ .

فصل في النذر

ومن نذر ملوع طاعة أو مناج أن يتصدق بمال أو يحرق شيئاً من ماله في بعض أبواب السر . فليح ماعلى النذر به فعليه الحروح مما نذره ، فان فرط فيه فهو مأرور . ويلزمه تلافي ما فرطه ^١ سآديه ^٢ بأمسكن فيه ، وان نذر سلعته برمان لأمنل له فعليه لنوبه وكهارة : عبق رفته أو صيام شهرين متتابعين أو طعام سبعين مسكناً ، وان كان لصروره أو سهو فعليه الحروح مما نذره ولائثم عليه .

فصل في الكفارات

يبرم من وحب عليه احراح شيء من ماله لكفارة نعتت عليه من أخذ لوجوه لتي بيستها في مواضعها ، ان يندر باحراحه في أول أحوال لتسكن ، وان نعتت فرصها وهو غير مستطع في الحال لاذ ثها فرصه العرم عليه أول أحوال الامكان وفعله له فيها .

(١) في بعض نسخ تلافي فآرعه

(٢) في بعض نسخ سآديه

فصل في حق ذوي الارحام

بر ذوي الارحام على ضربين : واجب وتندب .

فالموجب [بر] لو لدن عني لولد بشرط الحاجة ، والولد عليهما بشرط اسمه أو الحاجة مع عدم الاستطاعة للتكسب .

وأما بروحه ومثلك للميت ففرص القيام بهما واجب عني كل حين ، وإن عجز لروح عن القيام بحق الروحة لزمه التطبيق لتصرف لمرأة في نفسها . وإن عجز لمالك لزمه البيع أو لعني أو لوجه العدد أو لامة التصرف بما يحفظان به حياتهم وإن استطاع العود على مالكهما لزمهم ذلك .

والمسمون بر لوالدين والولد وإن كانا ذوي يسار ، ومن عذاهم من الأحوة والأحباب والأعمام والمعمات والأحوال والحالات وأولادهم وهذا امتنع من يجب عليه بفق الوالد أو الولد أو الروحة أو الرقيق تحرره الماطر في أحكام المسلمين على ذلك ، ولا يجزى على بقة من عداهم نكسه مرغبت في ذلك .

فصل فى حق الاخوان

مر ، الاخوان في الدين على صوتين : و حب وندب
قالوا حب مر من علم عجزه عما يحفظ به حبه بما سقى معه من عدا
وئاس ، وهو على كعبه ، ن دم به ، بعض الاعبيء سقط عن غيره ، وان لم
نعم به * حد فكل منهم محتاط به ومازم للاجلال بقرضه .
واما المندوب ، فمر من عدا من ذكرناه من فقرتهم ، وعلة اوساطهم
وانحافهم ومهادد * امانتهم وندل بمصون * لهم ويحفظ لنقل * عنهم .

(١) فى بعض النسخ : ارحامهم .

(٢) فى بعض النسخ : محاربة .

(٣) كذا .

(٤) فى بعض النسخ : النقل .

باب حقيقة الصيام وصره وبيان أحكامه

جميعه الصوم في الملة لعزم على كراهية أمور مخصوصة في زمان مخصوص
ليكون ذلك مصلحة مخصوصة له لمكته سبحانه .

والأمور التي يكرهها تكون لمكاتبها الأكس والشرب والأردراء
والجماع واسترل مسمى والكذب على الله تعالى وعلى رسوله أو على أحد الأنبياء
من آله ~~عليه السلام~~ والنصح على الحسد والحيص والاستحاضة وبقاس والأرتامس
في الماء وحسوس أساءه له إلى توسطهن والغيء والسعوط والخفة والتعطير
في الأذن والوقوف في العبر لمكاتب .

ومن نواحيه ألوجنه حسب فتنح الأصوات كالعود والغسور ، وأقول
لكاذبه كالكذب والنميمة ، ورؤيته المحرمات ، والنطش ، والسعي فيما لا يحل
والعزم على شيء من ذلك .

ومن فضائله قطع رمة تلاوة القرآن ، وتسبيح والصلاة على محمد وآله ~~عليهم السلام~~
والإحهاد في العبادة ، والأكثر من فعل لحررت ، وصية الأرحام ، وبر الأخوان
وتعطير لصوام ، واحساب مجالسة الحلائل ومحدثهن مما فوق ذلك من صم
أو تقبل ، والسرور بالماء ، وشم المسك والزعفران والريحان ، وسوى بالربط

ومصع لعنت، والقصاد، والحجامة، ودخول الحمام، واتعاب الجسم بالأعمال
وقطع الرماد بما لا يحدى نفعاً ديباً ولاد بيوتاً من السماح
والزمان من طهوغ الفجر الى غروب الشمس
والمصحة ن كان صومه فرضاً فلكونه لطفاً في واحات العقول، ون كان معلا
فلكونه لطفاً في مندوبها.

والاخلاص أن يفعله قربة الى الله تعالى ربناً من كل عرص سوما .
وهو على صريين : معروض ومسنون .

والمعروض ستة عشر صراً . صوم شهر رمضان ، وصوم قضاء لغائب
وصوم كدرته ، وصوم الدر ، وصوم كدرة من أظفر فيه ، وصوم الاعتكاف
[وصوم كفارة الاططار فيه] ^(١) وصوم حره الصد ، وصوم كفارة خلق برأس ،
وصوم دم لبعه وصوم كدرة الطهر وصوم كدرة القتل ، وصوم نقص العهد ،
وصوم كفارة البر ^(٢) وصوم كفارة اليمين ، وصوم معوب لعشاء لاجرة

والمسنون على صروب ، منه صوم ثلاثة أيام في كل شهر : خميس في أوله
وأربعه في وسطه وخميس في آخره ، وصوم شعبان ، وصوم رجب ، وصوم المحرم
وصوم السابع عشر من ربيع الأول مولد رسول الله ﷺ ، ويوم التاسع والعشرين
من رجب معث النبي ﷺ ، ويوم الخامس والعشرين من ذي القعدة وهو يوم
دخول الارض من بحب الكعبة ، ويوم الثامن عشر من ذي الحجة وهو يوم العدير ،
وأول يوم من ذي الحجة وهو يوم مولد ابن همام ^(٣) ، ويوم عرفة ، ولابام اليبص من

(١) كذا في جميع النسخ، وما ذكره ، خمسة عشر .

(٢) هذا القسم مسنداً من كلام المؤلف في نقص الأقسام

(٣) كذا في نسخ . ولعل لتصحيح كفارة لبرافة أي الحلف بالبراه من الله
أو رسوله أو واحد من الأئمة عليهم السلام.

كل شهر ، والجميس والجمعه والسب من كل شهر محرم . وصوم البعثة وستة أيام من شوال ، وصوم داود عليه السلام . ولا يجوز (كد) انطوع بالصوم في غير ما ذكرناه من لارمه . ولا شيء من مفروضة ولا مسنونه في لعيدتين وأدم لشريق . وصوم لدهرو لوصل وندر بمعصية ويوم الشك عني أنه من شهر رمضان .

فصل في صوم شهر رمضان

مرص صوم لشهر رمضان عني كل مكلف صحيح محتاط بتمام الصلوة الا المتصيد للتجارة .

وعلامه دخوله رؤيه الهلال ، وبها يعلم اسلاحه ، ويقوم مقامها شهدة رحلين عدلين في العيم وغيره من عوارض ، وفي لصحو وانتفاءها احبار خمسين رجلا ، فان ندر الامر وجب نكمل شعبان ثلاثين يوماً وعقد البية . فان قمت بنيه برؤيه الهلال ليلة يوم قد اضطر في اوله فعليه قضاؤه ، وان كان قد صام من شعبان فهو مجز في نكليه ولا قضاء عليه

ويحرره أن يوى ليلة الشهر قبل طلوع العجربامه ، وتحريد اليه بكل يوم قس طوع فجره أنقل

والصية هي العرم على كراهية الامور المذكورة للوجوه المبيهة . فأما جتناب هذه الامور فواجب في كل حال .

فان كان مريضاً مرضاً يرجى رواه لم يجز له الصوم ، وفرصه صيام أيام آخر .

وان كان مريضاً مرضاً لا يرجى رواه فعليه أن يكفر عن كل يوم باطعام المسكين

فإن عجز عن الصوم لكسر سخط عنه فرض الصوم وهو مندوب إلى الصائم
مسكين عن كل يوم .

وإن حال والمرصع ، إذا أصريهما نصوم فطربنا وكفرت ، عن كل يوم باطعم
مسكين ، فإذا انفصلت المرصع وظهرت الحدا من قصب ما أفطرتة .

، إذا دخل لشهر على حاصر لم يحل له لسر محترراً ، وإن وافق دخوله
وهو مسافر لم يحل له الصوم . وإن صام لم يجزه .

والغاس والحبيص ما يعان من صحة الصوم ، فإذا ظهرت المرأة قصب متركه
لهما .

ولا يجوز لمن سقط عنه فرض الصوم بعض ما ذكرناه من الأعداء أن يتنلى
من الطعام والشراب ، بل يقصر على ما يثبت الرقيق ، ولا يجوز له لجمع
محتاراً عالم يخف فساداً في الدين .

فإذا قدم لمسافر يرى المريض وصهر الحائض والنفساء وبلغ العلام
وأسم الكافر وقد بقيت من النهار بقية أمسك كل منهم عن الطعام تأديماً
وإذا رأيت المرأة الحبيص أو بعثت وقد بقي من النهار جزء وإن قد أفطرت
يومها وقصته .

وإذا عزم المرأة على السفر قبل طلوع الفجر وأصبح حاصراً فإن حرج قبل
الزوال فطر ، وإن تأخر لى لتناول الشمس أمسك بقية يومه وقصاه . وإن عزم
على السفر بعد طلوع الفجر ليوم قد بعثت فية صومه لزمه صومه .

فإن تعمد لاكل والشرب أو الإرداء أو لجماع أو يزال الماء أو تكذب
على الله أو على رسوله ﷺ أو على أحد الأئمة عليهم السلام أو الصالح على الجاهل أو
عزم على ذلك فقد صومه . ولزمه القضاء بصيام يوم ، والكفارة عن كل يوم

يعتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً ، وقد روى : « أنه إن فطره بشرب حمر أو جماع حرام فعليه ثلاث كفارات »

وإن تعمد الفبيء ، أو اسعوط ، أو الحصفه أو لفطير في الأذن أو ارتمس أو حل في الماء أو جلست المرأة إلى وسطها أو فرط في لعسل حتى أصبح أو أصغى لي حديث أو صم أو قبل فمسي أو وقف في عرة محاراً فعليه القضاء بصيام يوم مكان يوم .

وإن نسي شيئاً من ذلك ساهياً أو مع فقد لم يحصل لحنون أو غيره فلا شيء عليه .

ومن ادخل إلى فمه شيئاً لغیر ضرورة ولا عبادة سبق إلى حلقه فعليه القضاء وإن كان لضرورة أو عبادة فعليه^١ من غير قصد فلا شيء عليه .

وإن أفطر طامناً^٢ لشمس قد عرفت ثم طهرته أنها كانت طامناً ، أو أكل أو شرب أو فعل ما يفعله طامناً^٣ ما عليه^٤ ليلاً ثم تبين له أن لمحر كان طامناً فعليه القضاء .

وإن كان ما فعله مستحلاً فهو مريد^٥ بالاكل و لشرب و لجماع ، وكافر بسعداء ذلك ، يحكم فيه بأحكام المرتدين أو الكفار .

وإن كان محرماً فعلى سلطان الإسلام أن يحده إن كان ما أنه مما يوجب حداً كالربا أو شرب الحمر ، ونؤذنه لمحرمة الشهر ، وإن كان مما لا يوجب حداً بالغ في تأديبه ، وتلزمه في حقه التوبة مما أتاه .

(١) جمعه . ظ

(٢) في بعض النسخ : ما عيه .

(٣) في بعض النسخ : إن كان بالاكل .

وإن قصد إلى رؤية ذات محرم أو صعى إلى محذور أو طلق بفتح قول أو بطش أو سعى فيما لا يحل أو عزم على شيء من ذلك فهو مأرور ، وصومه ماض ولا قضاء عليه ولا كفارة .

وإن كان عن سهو فلا شيء عليه .

وإن حالف في شيء من فضائل الصوم التي ذكرناها نقص نوب صومه ولا إثم عليه

فصل في صوم القضاء والكفارة

يلزم من تعيس عليه فرض القضاء لشيء من شهر رمضان أن يبدد به في أول أحوال أماكن ، والمواالات الفصل ، وإن دخل الشهر الثاني وعليه شيء من فائت الأول لم يتمكن من قضائه ما بين الشهرين فليصم الحاضر [ويكفر عن كل يوم من الفائت]^١ ، فإذا أكمله قضى لفائت ، وإن كان ممن تمكن من القضاء بهما فعرض فيه فليصم الحاضر ، ويكفر عن كل يوم من الفائت باطعام مسكين ، فإذا أكمل الشهر فليصم فائته من الأول ولا يجوز لمن عليه فائت أن ينطوع بصوم حتى يقضيه .

فإذا أفطر في يوم عزم على صومه قضاء قبل الزوال فهو مأرور ، وإن كان بعد زوال تعاطم ورره ، ولمسه الكفارة . صيام ثلاث أيام ، أو طعام عشرة مساكين ، وإن كان القضاء لا فطار ماتحب له الكفارة فعرضها متعين مع القضاء .

فصل في صوم النذر والافطار فيه

من تعيس عليه بالنذر صوم كل خميس أو جمعة أو كل رجب أو شعبان أو

(١) الظاهر زياده هذه الجملة .

أول الخميس من شهر كد أو ثاني يوم قدومه إلى عبر ذلك من الأرملة المتعبه التي لا تمشي لها ، وحب عنه صوم ما ندره بعنه وحبوا مصيفاً ، فان أفطر في شيء محضراً فعليه ما على من أفطر في يوم من شهر رمضان محضراً ، وان كان لضروره يطق معها الصوم لمشفه^١ فعنه كفاره اطعم عشرة مساكين أو صوم ثلاثة أيام ، وان كان لضرورة لا يطق معها الصوم فلا كفاره عنه ، ولفضاء لازم له على كل حال .

وان تعق بدره معين في شهر رمضان سقط فرضه ، وان تعق في يوم فطر أو أصحى أو اسم الشريق فليطفر ولا قضاء عليه لشيء من ذلك ولا كفاره ، لان النذر انما يتعلق بمبصر صومه و فطاره قبل النذر فيحب به ، وشهر رمضان واجب قبل النذر بأمره تعالى ، وصوم عيدين وأدم لشرى محرم ، فلا يدخل النذر على شيء منه .

وان علق بدره برمان معين له من يوم^٢ خميس ما^٣ أو شهر محرم وحب عليه صوم ذلك فان صام غيره لم يحره ولزمه الصوم في لزمان المتعس بيدر . وان شرف في بدره الموالاة فعرق محضار لم يحره ولزمه الاسياف وان كان مضطراً إلى عني ماضي

وان بدر أن يصوم يوماً ويفطر يوماً صوم ودية^٤ إلى الصوم أو الإفطار محضراً لم يحره ولزمه لاسياف وان كان مضطراً إلى عني ماضي . وان بدر أن يصوم في موضع بعنه كالمسجد لحرام أو مسجد الرسول ﷺ أو مسجد ككوفة^٥ وبعض مشاهد لائمه^٦ وحب ذلك

(١) في بعض النسخ هكذا : وان أفطر وأتى بشيء محضراً .

(٢) في بعض النسخ : لمشفته ، ولعل الصحيح - بمشفة

(٣) كيوم . ط (٤) كد

وان لم يتمكن وكان يدره معيلاً برمان معين لا مثل له صم بحيث هو ،
وان كان غير ذلك رخص الى حين التمكن ، فان طر استمرار العذر صم ما
وجب عليه بحيث هو .

وان أضر في يوم عزم على صومه لندر "وجهه عليه وله من وهو مأرور
وعليه مثله .

وان يدرن نضوم شهراً فهو محصر في الشهر ، فان ابتداء شهر لرمه كماله
فان أضر فيه مضطراً فليس عني ما صام منه ، و نكان محصاراً في النصف الاول
فليستأنف للصوم وان كان في الثاني فليس وهو مأرور .

فصل في صوم الاعتكاف وكفارة الافطار فيه

الاعتكاف ثلث المتناول للمعادة في مكان مخصوص ، والثلث ثلاثة أيام
وما فوقها ، ولا عسر بها من دون المسجد ، والمكان مكة ومسجد النبي ﷺ و
مسجد الكوفة الاعظم ومسجد البصرة كذلك ، دون سائر الامكنة ، ومن شرطه
الصوم .

وهو على صريين : أحدهما يجب الدخول فيه والثاني لا يجب
فالاول ما وجب على ندر فان كان معتقاً برمان معدود وجب تكميله بحيث
ندر وان لم يكن معدوداً اعتكف ثلاثة أيام ، وهو الخيار فيما بعد
وان كان نطوعاً فهو الخيار ، ولم نعلم على صومه ويدخل المسجد عارماً عليه
فلرمه لمضي فيه ثلاثة أيام ، ثم هو فندر د عليها بالخيار
وان استأنف اعتكافاً بعد ما مضى ثلاثة أيام في الواجب والمندوب فهو
بالخيار في المضي والعسح ما لم يمهله يومين ، فان مضى لرمه تكميله
ثلاثاً .

ومن شروطه ملازمة المسجد ليلاً ونهاراً واحساب الجروح منه الا لار له
حدث أو علة مرض أو تشيع حماره . ولا يحس بحث سقف حماراً حتى
يعود اليه، وسرمه في النهار ما يرمه بضائم، وبحسب الجراح في ليل كالنهار
فان قطر بهدا أو جامع ليلاً فصيح عكافه ووجب عليه سبعة وكفارة من
أفطر يوماً من شهر رمضان .

ولا يجوز للمرأة أن تعتكف تطوعاً الا بدون زوجها ، ولا للعبد والامة الا
بإذن السيد .

وإذا مرض المعتكف فاضطر إلى الخروج منه جرح أو رل بعد رجوع
فسي على ما مضى من اعتكافه

فصل في صوم كفارة جزاء الصيد

بحسب على من قتل بدمه ولم يمسكس من بدلهها ولا الاطعمه عنها أن يصوم
سبعين يوماً، وعن حماد بن عمار بن عوف بن مرة الوحش صوم ثلاثين يوماً ، وعن
ثابت بن علقمة أو الأرب صوم ثلاثة أيام، وعن كل ما لا مثل له من النعم
بالكل نصف صاع من بر من فيه صيام يوم .

ون كان قبيل الصيد محرماً في الحرم فبسه مثلاً ما ذكرناه من الصوم
وهو بالحجر في تمرين هذا الصوم وموالاه، والمولاة فصل

فصل في كفارة حلق الرأس

يجوز للمحرم اذا أصر به طوول الشعر حلق رأسه، ويكفر عن ذلك ان

(١) كذا في النسخ، وفي المختلف : قال أبو الصلاح: يجب أن يصوم عن نظمي
و ثعلب والأرب ثلاثة أيام .

لم يقدر على السك والاطعام بصيام ثلاثة أيام متوالية ، فإن فرق مختاراً استأنف وإن كان مضطراً بسى .

فصل فى صيام دم المتعة

يلزم من تمتع بالعمرة لى الحج ومعدر عليه تسبح ونسه أن يصوم ثلاثة أيام في الحج : يوم السابع من ذي الحجة والثامن والتاسع ، وسبعة أيام إذا رجع لى أهله متوالية ، وإن فرق مختاراً سبعم ، وبك مصطراً بسى ، وإن لم يصم الا يومين قبل يوم النحر صام بعد أيام الشريق يوماً ، وإن صام يوماً واحداً قبله أو لم يصم شيئاً فليصم ثلاثة أيام بعد أيام الذريق ، وإن جاور مكة أو صعد عن مكة فليستظر أن يمضى من الزمان ما كان يصل فيه الى مكة ويصوم السبعة لا أيام (كذا) .

فصل فى كفارة اليمين وفوت عشاء الاحرة

يلزم من حث في يمين نوجب الكفارة وتعدر عليه العنق أو لكسوة أو الاطعام أن يصوم ثلاثة ايام متوالية ، وإن فرق مختاراً أو مصطراً فحكمه ما تقدم .

ويتعفى على من فرط في صومه عشاء الاحرة حتى جاور النصف الاول من الليل أن يصبح صائماً ، وإن أفطر يومه فهو مأرور وتلزمه سوية تمت فرط فيه

فصل فى بيان احكام صيام شهرين متتابعين

ويلزم من تعفى عليه صيام شهرين متتابعين لاحد ما ذكرناه من فطار يوم

من شهر رمضان أو يدر معتن أو اعكاف أو لنقص عهد أو لظهار أو لقتل عمد أو حظه أو لمين الحر أو لندر صومهم، ان يندى صوم شهرين قريبين يمكن لموالاه فيهما، دون شعبان لأجل شهر رمضان، ودون شوال لأجل يوم الفطر ودون ذي القعدة وذي الحجة لأجل يوم المحر وأيام التشريق .

فإذا دخل في الصوم وحب عليه المصبي فيه حتى يكمل لشهرين فاد أضر في شيء منهما مضطراً نبي عني ما صام ولو كان يوماً واحداً، وإن كان محتاراً في شهر الأول وقبل أن يدخل في الثاني استأنف الصوم من أوله، وإن أضر بعدما يصوم من الثاني يوماً فمراد به بذلك وحار له الساء على ما مصي، والاستئناف أفضل .

ومن مات وعنده شيء من صروب الصوم لم يؤده مع تعين فرصة عنه وتمريظه فيه فعلى ولته القضاء عنه، وإن لم يكن له ولي أخرج من ماله إلى من يقضي عنه، وإن لم يتعين ذلك عليه فلا شيء على ولته ولا حق في ماله .

فصل في سنون الصيام

أفضل لصوم ثلاثة أيام في كل شهر: حميس في أوله وأربعاء في وسطه وحميس في آخره، ويليه صوم شعبان، ويليه صوم رجب، ويليه صوم لاربعه الأيـم: لسبع عشر من ربيع الأول مولد رسول الله ﷺ، والسابع والعشرين من رجب وهو يوم السبت، والحامس والعشرين من ذي القعدة وهو يوم دحو الارض من تحت الكعبة، والثامن عشر من ذي الحجة وهو يوم العذير، ويليه صوم ول يوم من ذي الحجة، وبيـه صوم لمحرم والأيـم البيض من كل شهر إلى باقي صروبه .

باب حقيقة الحج وأحكامه وشروطه

يجب العلم من هذا التكييف بأمور ستة. أولها حقيقة الحجج ، وثانيها صرورها وثالثها ، تعيين ' مكلفه ' ، رابعها ، بيان ' أحكامه ' ، وخامسها شروطه ، وستسهي كيفية عمله .

المفصل الاول

الحج في أصل نوصح المقصد ، وفي الشريعة مناسك مقصودة في رحاب
ومكان مخصوصين . فالمسك ، لأجرام والمبسة والطواف والسعي وشهادة
الموقعين وضرورة الحصى والذبح والحصى والزمن .
واشترطها بالقصد إذ به تكون مناسك .

و لزمان للاحرام^١ شهر الحج والحج^٢ يوم السرويه للمعه^٣ والدى

(۱) تعمیسی ط .

(٢) في بعض نسخ ورموز الجمع والآخره . وفي بعض النسخ الاحمر والرمز
للجمع للاخره .

(۳) کد می باشد، ولی صحیح نمی یوم.

 $\kappa(2)$

عليه الوقوف^١ معرفة، والذي يبيح الوقوف^٢ بالمشعر وروى المعنى والدبح
والمحى ورمى حمرة العقبة والطواف والسعي، وأيام الشريق بعده لرمى
لحمرات

والمكان الست ليطوف به، ونصف وتمريرة للسعي بينهما، وعرفه و المشعر
للووقوف بهما، ومضى للدبح والحقق والرمى

الفصل الثاني

الحج على ثلاثة ضرب . تمتع بالعمرة الى الحج وقران من الحج ،
وافراد للحج ،

قصبة المتعة أن يصيب تمتع الى ماسن الحج عمرة يحل بها ويستأنف
لاحرام للحج ، ولقد أن يقرن احرام الحج سياق الهدى ، و لافراد أن
يفرد الحج من العمرة وسياق الهدى .

والحج من حيث كان حجاً لا يحسف^٣ ماسكه ، وإنما نصف اليه في
التمتع عمرة هي ، طواف وسعي ، وفي لفرد سنان الهدى ، وشترد في الافراد
منهما .

وأما تمتع فعرض من بأى عن مكة وحاصريها لا يحريهم في حجه لاسلام
غيره ، و لتطوع به أفضل من الاقران والافراد .

فأما الاقران والافراد فعرض أهل مكة وحاصريها ومن كانت داره اثني عشر

(١) للوقوف .

(٢) للوقوف

(٣) لا تحسف

مبلا من أى جهاتها كان .

وهو على صروس و حب ومدوب

وانواحب صروب ثلاثة . حب الاسلام ، وحب الدور ، وحب الكهده .

والنطوع ما ابتداء به .

والفرق بين حب الفرض والفعل أن لفرض يحب الأبداء به ، والفعل يختلف

ذلك ، فاد دخل به بالاحرام له وحب لمضي فيه وسوب أحكامه بعد الاحرام

فى الوجوب لاحكام ما وحب الدخول فيه من صروب الحبح الواحه .

الفصل الثالث

لعم بالحب و حب على كل مكف ، لكون ذلك من حمة الإيمان المعين

على كل مكف من جروعه ومسم و كافر و ذكر و انى وعى و فغير ومستطيع

وممنوع .

وفرض أدائه يحصل بكل حر دافع كامل العقل مستطيع له بالصحة والتحفة

و لأم ووجود المراد و لراحلة والكهده له ومن يعون و لعود الى كفايه من

صاعه أو تجاره أو غير ذلك . سواء كان مؤمنا أو كافر ، لكون الكفار محاطبين

بأشنع مسؤولين عن الاحلال بها ، لصحة وقوعها من جهتهم بأن يؤمنوا ،

وجروا فى ذلك محرى المحدث لمحاطب بالصلوه المعلوم على تركها لكونه

متمكن من فعلها تمكنه من دفع الحدث .

وصحة الحبح موقوفه على ثوب لاسلام . والعلم بتعصير أحكام الحبح

وشروطه ، وبأدائه لوحه الذى له شرع ، مخلصه ، مع كون مؤديه مظهرا

باحتلافه ، من حيث كانت صحته من دون الاسلام محالا ، ومع ثوبه وحصول

الجهل به اذ كان العلم شرطاً فى صحة العمل ، ومع ثوب الامرين وفعل الحبح

لمير وجهه والاحلاص به لا يكون عبادة صحيحة بالاتفاق ، ومع فقد الاحرام
لا يصح كما لا تصح الصلاة من دون الطهارة ، ومع تكامل ما قدمناه من الشروط
وكون الحاج أعنف لا يصح حجه باجماع آل محمد عليه السلام

الفصل الرابع

أحكام الحج : التلبية والطواف والسعي والوقوف بعرفة والوقوف بالمشعر
وبرول مي والمبيت بها لباليها والرمي ولذبح والحلق .
فاما التلبية من اركان الحج ، وهي على صريحين : معروض ومسنون .
والمعروض "ربع : ليث اللهم ليثك [ليثك] ان الحمد والنعمة لك والملك
[لك] لاشريك لك ليثك .

والمسنون : ليثك د المعارح ليثك ليثك دا الجلال والاكرام ليثك ليثك
سده الحلق ومعينه ليثك لسك عاف الديوب ليثك ليثك قابل التوبه ليثك ليثك
كاشف الكرب العظام لسك ليثك فاطر السموات والارض ليثك ليثك أهل
أهل التقوى وأهل المعرفة ليثك .

وأوقات التلبية أديار الصلوات ، وحين الانتهاء من اليوم ، وبالاسحار ،
وكما علاجداً أو وسط عوراً أو رأى راكياً .
والسنة فيها على الرجال رفع الصوت .

واسداء فرضها عقب الاحرام وآحر وقتها للمستمع اذا عابى بيوت مكة
ولكن حاج روال الشمس من يوم عرفة ، وللمعتمر عمرة متولة دا عابى البيت .

ويحور فعلها المحدث كالطاهر ، وعلى مناره أفضل
وتعمد لأجلالها يفسد الحج ، والسهو عنها من دون عقد لأحرام بغيره ،
كذلك .

ولا يصح شيء في ثلاثة لاسية هي الحرم عليها توجهها على جهة لقره
إليه سبحانه .

وأما الطواف فسهه أشواط حول البيت مشياً فوق الهيأ ودون الهرولة
مباشرة عليه من الأعدل والأدكار التي بينها وكل طواف صلوة ركعتين
قد بينهما .

وهو على ضربين : مفروض ومستوف .
والمفروض على ثلاثة أصرب : طواف السعة وصواف الزيادة وطواف
النساء .

وامسود ثلاثمائة وستون شوطاً ، وروى : « أن رسول الله ﷺ كان يطوف
في كل يوم وليلة عشرة أسابيع » (١) .

فأما طواف السعة فوقت من حيث يدخل المسمع مكة وإلى أن تعرب
لشمس من يوم لثروية للمحضر ، وللمصطر إلى أن يبقى من لرمز ما يدرك في
مثله عرفة في آخر وقتها .

فإن فاته بخروج وقته وتغريطه بطلب سعة وبطل حجه (٢) كان فرض
بعمره أو واجباً على نذر أو كفارة تعسا (٣) وإن كان تطوعاً فهو مأثور وعينه

(١) كذا في النسخ .

(٢) رجع الواسع ، كتب الحج . أبواب الطواف . الباب السادس

(٣) في المختلف : وإن كان .

(٤) وفي بعض النسخ : لم يند إلى صحح هذه العبارة

أيضاً الأحرام للحج وقضاء المصحة بعد الفراغ منه ، وإن كان فوته لضرورة فحجه ماضى على كل حال وعليه قصاؤه بعد الفراغ من ماسك الحج .

وأما طواف الزيارة فركن من أركان الحج ، ووفيه لمنعه بعد الرمي والحصى وندح من يوم لبحر إلى آخر أيام التشريق ، وللمعرد والقارن من حين دخولهما مكة إلى انقضاء أيام التشريق ، فمن أحل به على حد نظر حجه ، ولزمه استيفاءه من قبل .

وأما طواف النساء فمن ماسك الحج ، وأول وقته يوم الحز إلى آخر أيام التشريق ، فإن حرج وقته ولم يقطع لم يحل له النساء حتى يطوف من قبل أو يطاف عنه ، ويأنم أن كان ذلك عن نسيان ولا يتم عليه أن كان لسهو أو لضرورة .

ولا يجوز قطع الطواف إلا لصلوة فريضة أو ضرورة ، فإن قطعه لصلوة فريضة سعى على طواف ولو شوطاً واحداً ، وإن كان لضرورة أو سهو وكان طواف أكثر من النصف سعى عليه ، وإن كان أقل منه استأنف منه .

وإن قطعه محضاً ثم وعليه استيفاءه على كل حال .

فإن مسها في شيء منه فبطل على ما تيفه أو طه وإن كان شاكاً فبطل على الأقل وإن لم يحصل له شيء أعاده .

وإن ذكر وهو في السعي أنه قد ترك شيئاً من سوعه فليقطعها وبعد إلى ليت يطوف ما تركه إن كان أقل من النصف وإن كان أكثر منه استأنف .

وإن لم يستطع لمكلف لطواف ماشياً فليطف راکباً ومحمولاً

ولا يصح طواف فرس ولا نعل لمحدث .

ويلزم مريده افتتاحه بالعمم على أدائه بصعته المحبوصه لكونه مصلحة

متفرأه اليه سبحانه ، فان أحل بالية لم تكن طوافه عبادة ، ولا محرراً ، فليستأه
مفتتحاً بالية .

فأما السعي بين الصفا والمروة فمن أركان الحج ، ولا مسون فيه وهو على
صريح : معنى المنسج لنسجه وسعى الحج بعد طواف الزيارة .

ووقت كل منهما ممتد بامتداد وقت طوافه وحكم المحل به حكم المحل
بطوافه .

والسعة فيه الامتداء بالصفا والحمام بالمروة ، والسعي بينهما سعة أشوط ،
يمشي في كل شوط صرفة ويهرول وسطه ، يبدء المشي من الصفا إلى المبل
ثم يهرول حتى يقطع سوى المطارين ثم يمشي من المبل إلى المروة ، ثم يعود
مها ماشياً إلى المبل ثم يهرون من السوي إلى المبل ثم يمشي منه إلى أن يصعد
الصفا ، حتى يكمل سبعا .

ولا يجوز الجلوس بين الصفا والمروة ، ويجوز الوقوف عند الاعياء حتى
تستريح ، ويجوز الجلوس على الصفا والمروة

ون عجز عن المشي أو الهرولة فليركب ، ويجوز له السعي راكباً من غير
عجز ، والمشى أفضل ، وإذا سعى راكباً فليركب الدابة بحيث تجب الهرولة
ويجب افتتاحه بالية .

وحكم من قطعه عن إثارة أو اضطراب أو سهو حكم الطواف ، فليأتمل
ويعمل بحسبه .

ويصح السعي من المحدث وظاهراً^(١) أفضل .

وأما الوقوف يعرفه - وحدها من المأرمين إلى الموقف - فمن أركان الحج

(١) كذا

(٢) في بعض النسخ : والظاهر أفضل .

ورقته للحج للمختار من روال الشمس من الماسع الى عروبها ، والمصطر الى طلوع الفجر من يوم لبحر ، فان غاب الوقوف به عن اثار بطل الحج ، و كان عن اضطرر و أدرك المشعر الحرام في وقت المصطر فحججه ماض .

ويلزم افتتاحه بنية وقطع زمانه بالدعاء والتوبة والاستغفار .

وأفضل المواقف بيرة (١) الحبل ولا يفيض منه لمختار حتى تغرب الشمس ويحور الوقوف به للمحدث وظهر (٢) أفضل .

وأما الوقوف بالمشعر الحرام وهو من جمع وهي المردلعة - وحدتها من المأرمين الى وادي محسر - يصح الوقوف بكل منهما ، وأفضله ما قرب من المشعر (٣) .

ووقت المختار من طلوع الفجر من يوم البحر الى طلوع الشمس يلزمه (٤) افتتاحه بنية ، وقطع هذا الزمان بالدعاء والتوبة والاستغفار .

ووقت المصطر ممتد الى الليل كله ولى أن تروى الشمس من بهاره أنف ما يقع عليه اسم الوقوف داعياً .

فان فات الوقوف به على حال بطل الحج ووجب استيفاءه .

ولا يحور للمختار أن يفيض منه حتى تطلع الشمس ، فان اضطر الى الافاصة ولا يجاور وادي محسر حتى تطلع الشمس .

ويجوز للنساء اذا حن محىء النعم الافاصة لسلا وانك منى والرمي و التدح و لتقصير ودخول مكة يوم البحر لطواف الزيارة والسمي وطواف

(١) بيرة .

(٢) في بعض النسخ - وظهر أفضل وفي بعضها الآخر : والظاهر أفضل .

(٣) كذلك .

(٤) يلزم فيه .

النساء .

ويستحب للصورة أن يظاً المشعر .

ويصح الوقوف به للمحدث وطاهراً فصل

وأما برول مى فمن وكيد لسة الميت بها ليلة عرفه ، وصلاة المغرب وعشاء الاحرة والعدة ، ليكون الافاصه منها الى عرفه ، ولا يفيض امام الصلوة منها حتى تطلع الشمس .

ومن مناسك الحج الميت به لالي أيام التشريق الى حين الافاصه منها فان دلت بعيرها مختاراً لعمر عادده فعليه دم ، ويحور الحروح منها للثالث بها بعد مصي النصف الاول من الليل ، والنصف بها فصل .

واذا عاد اليها قبل أن يمضي النصف الاول فهو بائنه ، وبزولها قبل غروب الشمس فصل .

وحدها من طرف وادي محسر الى العمة .

والعر الاول يوم الثالث من لحر ، والاحير اليوم الرابع ، ولا يحور للصورة أن يعر في الاول ، ويحور ذلك لعيره ، وبأحيره يعر لى لاخير أفصل .

وأما رمى الجمار فهو سبعون حصاة تؤخذ من الحرم دون المسجد لحرم ومسجد الحيف والحصاة المقدوف به مرة ، وأفضله المشعر الحرام ، ومقدار لحصاة رأس الاسلة ، ملقطة عبر مكسوره ، وأفضل الحصاة الرش ، ثم لبيص والحمر ، وتكره السود ، يرمى منها يوم لحر جمره العمة - وهي القصوى - سبع ، ويرمى في كل يوم بعده باحدى وعشرين حصاة ، يده بالجمرة الاولى - وهي العظمى - ^(١) فيرميها بسبع ، ثم الوسطى بسبع ، ثم العفة بسبع ، فان

حالت الترتيب استدركه .

ون رمى حصاة وقعت في محمل أو عطى ظهر^١ ثم سقطت على الأرض
أجزأت والا فعليه أن يرمى عوضها عنها .

ولا يحوز برمي قبل طلوع الشمس ولا بعد غروبها إلا للمرأة الحائض من
محيء الدم وقوب الطوف لمحبته . ونقص الأوب للرمي قبل الروال .
فان وب رمي يوم فبيرم في اليوم الثاني ما فانه في صدر لهار وليومه
بعد الروال . ومن عجز عن الرمي فليرم عنه ولته .

ويحوز للمحدث أن يرمي الحمار ، وعلى طهارة أفضل .

وإذا أناس في المر الأول فليبدن ماضي من ، لخصي ماضي . ون حرج
أيام التشريق ولت يرم موح عليه فس لمر^٢ ونعنه^٣ فسرته من قابل في
أيام التشريق ان تمكن نفسه ، والا سب من رمي عنه

فان أحل برمي الحمار وشيء منه نداه أو فضاء أنم بذلك ، ووح
عليه تلافي ما فانه ، [قرطه ح] وحقه ماض

وأما الهدى على صريين : مفروض ومسون .

والمفروض على صروب أربعة : هدى الدر ، وهدى الكفارة ، وهدى

القران ، وهدى التمتع .

فأما هدى الدر فيحب سياقه من حيث بدر سياقه منه ، فان لم يدر شيئاً
نعه بحيث بدر دحه ودحجه ، وكل منهما مضمون بلرم النادر عوض ما أنكسر
منه أو مت أو صل ، ولا يحل له أن يأكل منه شيئاً .

وأما هدى الكفارة عن قتل الصيد فساقه واجب من حيث قتل الصيد

(١) لم اهد الى صحيح هذه الجملة أو الكنية . رمي بعض النسخ : عطى ظهر

(٢) كذا .

ان يُمكن ذلك، ولا فمن حيث أمكن، ويدبح أو ينحر من الغداء لما قتله من
الصيد في احرام المنعة أو العمرة المستولة بمكة قبل ^(١) الكعبة، وفي احرام
الحج يسمى، وان كان لتعد ^(٢) في الاحرام عدا الصيد فسياقه غير واجب .

وان تعدد السياق أو الاتباع بحيث يجب الذبح والبحر في عامه فعليه
ذلك من قابل، أو عدله صياماً، أو صدقة حسب ما يشاءه .

وحكم عدا الهدى في الصمد وتحريم الاكل منه حكم هدى النذر .

وأما هدى القران فانه تطفؤه تطفوع فاداً أشعر، وولدت لرمه سياقه .

وان انكسر أو هلك قبل بلوغ محله فعليه بدله، فان لم يتمكن فلا شيء عليه
غير دبح المكسر والتصدق بلحمه، واذا طلع محله سليماً دبّح أو نحر فأكل
منه وأطعم .

وأما هدى التمتع فأدباه شاة والفصل فيما راد عليها بحسب الامكان .

والسنة أن يأكل بعضها ويطعم الباقي .

ولا يجوز اعطاء الحرار شيئاً من حلال شيء من الهدى ولا فلانده ولا اهابه
ولا لحمه على جهة الاجر، ويجوز على وجه الصدقة .

ومن السنة أن يتولى مهدي الاعم ذبحها أو يحرها بيده أو يشارك الدابح
ولا يجوز لمن دبّح هدياً يسمى أن يحرج منها شيئاً من لحومه، ويجوز ذلك
للمتصدق عليه .

و لمسوق ما ترع المكلف بهديه وليس بمصموم. والسنة فيه أن يأكل
منه هديه ويتصدق بالباقي .

وأما الخلق فمن ساسك الحج، ومحله من يوم النحر بعد رمي جمره

(١) قتالة .

(٢) كذا في بعض النسخ .

لعقبة، ويجوز قبل الرمي، وتأخيرها إلى آخر أيام التشريق ولايجزى الصلوة من الرجال غير الحنفى، ويجزى من عداة التقصير، وكذلك حكم النساء .

والسنة فيه أن يبدأ بالحلق^(١) بالاصبع ثم الحاتب الايمن ثم الايسر، و يدهن الشعر بمسحوق .

فان حلق بعيره أنتم ولرمه أن يذوقه بها ولايجوز الحلق قبل محله محتاراً فان أضر لادى يذوقه حار الحلق والتكفير بشاة أو طعام ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام

ويلزم افتتاح الرمي و سباق الهدى و ذبحه وحلق الرأس باليئة كسائر الفرائض .

الفصل الخامس

شروط الحج التي بها يصبح ويصدق لاخلال بعضها الاسلام لعساة كل عبادة من دونه لما ييسره ، ولعلم بأحكامه وشروطه و كييفيه فعله أو حوجه لما ذكرناه ، وتأديته لوجه الذي له شرع محلياً به لما أوجساه ، والحنث ، والاحرام ، وصحته موقوفة على العلم بالوقت المشروع لعقده ، والميعات المنصوص على تعق محصوصية فعله به ، وما يعقد به ، ليقصد ليه ، ويبدل ما يحسبه المحرم لكون فعله مفسدة فيه ، وكفاره ما يأتيه لتأخر دمه من تمته .

فأما الوقت للاحرام فأشهر الحج : شوال ودوالقعدة وثمان من ذي الحجة فان أهل بالحج من دونها لم يسعد ، ووجب تجديدده فيها ، فان لم يفعل فلا احرام له .

وأما الميقات فلكل أهل فليم ميقات، وميقات أهل لعرى «نطن، لعريق»
 وأوله «المسح» وأوسطه «لعمرة»، وآخره «دات عرق»، وميقات أهل المدينة
 «مسجد الشجرة» وهو «دوالجعة»، ومرحض لصيبهم وصعائهم أن يحرموا
 من «لحقة»، وميقات أهل الشام «الحقة» وميقات أهل الطائف «قون بمرل»
 وميقات أهل اليمن «يلمم» .

ومن سلك طريق أحد هذه لموافق ميقاته ميقاتهم .
 فمن أحرم من دون ميقاته لم يعقد إحرامه ، وعنه إذا انتهى به أن يعقد
 الإحرام منه، فإن لم يعمل فلاحج له .
 وإن تجاوره من غير إحرام فعليه الرجوع إليه ليهل منه، فإن لم يتمكن أحرم
 من موضعه .

ويجوز لمن مر له دون الميقات أن يحرم منه ويحرمه إلى الميقات فصل .
 وميقات لمحاور ميقات بلده ويحور له أن يحرم من «لحمرانة» ، وإن
 صادق عليه الوقت فمن خارج الحرم .
 وميقات للمعمر ميقات أهله، فإن عمر من مكة فمن خارج الحرم، و
 ميقات أهله أفضل .

وأهل مكة محيرون بين سائر المواقيت .

وأما ما يعتقد به الإحرام فالنسبة أو اشعار الهدى وتقليدها، لا يعتقد شي
 سوى هذا مما يقدم ذلك أو يصاحبه أو يتأخر من الصلاة والتجود وليس ثوبى
 الإحرام وقول وفعل .

ولا يصح الاستة هي العزم عليه موحداً أفعالاً مخصوصة هي ما قدمناه من
 المسك وإحسان أمور يذكرها لوجوبه محلياً له سبحانه .

وأما ما يجتسه فالسقاء رؤية وسماعاً وصماً وتقبيلاً ومباشرة ، والطيب

كله، والادهان الركيه، وما حاطه شيء من دلت ، والصيد، والدلالة عليه، و
 الحدل، والكذب، وحث الحمد حتى يدمى، ومطه الشعر عن الجسم، وقص
 الاطعار، وصرح بتمتله، وقتله، ولس المحبط، ونعطة الرجل رأسه،
 والمرأة وجهه، والبطن في الحمل، وعقد لنكاح لسه ولغيره، وقطع شجره
 الحرم، واحتلاء حلاه، [هاط] وقتل شيء من الحيوان عدا لحيته وانعقر
 والغارة والعراة مله يحف^١ شيئاً منه، ولعصاة، والحجامة من غير ضروره
 والظر في المرأة، والاعتمال للتبريد،^٢ وحمل السلاح واشهاره^٣ الا^٤
 للمداغة .

وأما كفاره ما يأتيه المحرم فعلى صريـس^٥ ' أحدهما موجب لها بشرط
 الذكر للأحرام ولقصود دون السهو والخطأ، والثاني موجب لها على كل حال
 وهو لصيد ، والأول ما عداه مما ذكرناه، ولكن كفاره تحصته .

فهي نظر بى لمرأة بشهوة والاصعاء الى حديثها أو حميتها أو صيتها الأثم
 ون أمى قدم شاة ، وفي القسه دم شه ، فان أمى فعليه بدنه، وفي الوطي في
 حرام المتعه قبل طوافها أو سعيها فساد المتعه، وكفارتها^٦ بدنه، وفي احرام الحج
 قس العرفه بدنه، فان كان في الفرح فسد الحج ولزمه استبانه، وبعد عرفة^٥
 بدنه، وفي الاستعناء والنلوط وتيان الهائم بدنه .

(١) وهي ابرو بيت كل واحد من الساع والحيات وغيرها

فلمنته

(٢) للتبرد .

(٣) في بعض نسخ لا للمداغة

(٤) كفارة ح

(٥) عرفة ح

وفي أكل الصيد أبيضه، أو شحمه أو عذيره أو دمه أو ورسه، أو أكل طعام فيه شيء من دم شاة، وفيما عد ذلك من الطيب الأثم دون الكفارة .

وفي تطيل المحمل وتمطية رأس الرجل ووجه المرأة محتاراً لكل يوم دم شاة، ومع الاضطراب بحملة المده دم شاه .

وفي قص طمركب من طعام، وفي أطمار إحدى يديه صاع ، وفي أطمار كتيهه دم شاه، وكذلك حكم أطمار رجله، فان قص أطمار يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم واحد .

وفي قص الشرب أو حلق العانة والأبطين دم شاة، وفي حلق الرأس دم شاة أو طعام ستة مساكين أو صميم ثلاثة أيام .

وفي المصادلة وهي قوله : لا والله ثلاث مرات فما فوقهن صادقاً دم شاة وفي مرة كادياً شاة، ومرتين دم بقره، وفي ثلاث مرات فما فوقهن دم بدنة .

وفي حك الجسم حتى يدمى مد من طعام لمسكين .

وفي قطع بعض شجر الحرم من أصله دم شاه، ولقطع بعضها ، أو اختلاء خلها ما يتيسر من الصدقة .

وفي لسس المحيط بعد الإحرام شقاً وإخراجاً من قبل الرجلين، وللأحرام فيه نزعه، وفي كل منهما دم شاة .

وفي قلع الصرس دم شاه .

وعقد النكاح فاسد وعاقده آثم .

وفي انبائ ما عدا ما يتناه (١) لروم الكفارة منه (٢) مت يلزم المحرم

احسابه الأثم .

(١) كذا في النسخ، وظاهر زيادة الهاء .

(٢) كذا في النسخ، والظاهر : فيه .

وأما الصيد فيلزم من قتله أو ذبحه أو شاربه في ذلك أو دله عليه فقتل إن كان محلاً في الحرم أو محرماً في الحل فداؤه بمثله من النعم، وإن كان محرماً في الحرم فالعداء والقيمة، وروى العداء مضاعفاً .

وكفاره العبد والأمة إن كان أحرامهما بأذن السيد عليه، وبغير إذنه عبيهما بالصوم دون الهدي والإطعام .

وكفارة لصغير والمأوى العفل على وليه .

ووقوع ذلك عن قصد يقتضي مع الكفاره استحقاق العقاب، وعن خطأ أو سهو الكفارة حسنة، والدم يجب من المقصود، وهو مقسط للدم والعقاب دون الكفارة .

وتكرير ^(١) القتل يوجب تكرير الكفارة .

فإن كان المقتول نعمة فعليه بدنه، وإن لم يجد قيمتها، فإن لم يجد فص القيمة على السر، وصام لكل نصف صاع يوماً .

وإن كان حمار وحش أو بقرة وحش فعليه بقرة، وإن لم يجدها تصدق بقيمتها، فإن لم يجد فص القيمة على السر، وصام لكل نصف صاع يوماً .

وإن كان طبيباً أو ثعلباً أو أرساً فعليه شاة، فإن لم يجدها بقيمتها، فإن لم يجد صام عن كل نصف صاع من قيمتها يوماً .

ويجوز له أن فقد العداء أو القيمة أن يصوم للنعامة سنتين يوماً، وللبقرة ثلاثين يوماً، وللطبي ثلاثة أيام، وإن صام بالقيمة أقل من هذه المدة أجزأ وإن ردت لقيمة عبيها لم يتحاورها .

وإن كان المقتول لا مثل له من الأنعام كالطير والوحش فعليه القيمة أو عدلها صياماً على ما يثبتنا وصمه .

وفي قتل الرسول كف من طعمه، وإن قتل ربيب فصاع، وفي قتل الكثير دم شاة .

وفي كل حمامة من حمام الحرم شاه، وفي فراحها حمام، وفي بيضها درهم، وفي حمامة الحن درهم، وفي فراحها نصف درهم، وفي بيضها ربع درهم.

وفي القنفذ والنصب والبريوع حمل قد نطم ورعي من الشجر، وفي صغار الصيد مثله من صغار الانعام وفي بيض النعام إذا تحرك فيها الفراح لكل بيضه فصيل، وإن لم يتحرك فيها الفراح ورسال فحولة الأبل على أنها بعدد ما كسر وما نتج كان هدي وإن لم يكن له أس فلكل بيضه شاة وليبص نفع ولدحاح رسال فحولة النعم على أنها فما نتج كان هدياً .

ومن رمى صيداً فأصابه فمر لوجهه ولم يعرف حاله فعليه فدوة، وإن رآه بعد ذلك كثيراً فعليه ما يس قيمته سليماً وكثيراً، وإن رآه سليماً تصدى بشيء . وإذا اشترك جماعة في قتل صيد ولدلالة عليه فعلى كل منهم فدوة .

وسيق فداء الصيد وأحب من حيث قبل إلى محله، ومحل فداء ما ناله في أحرام المتعة أو العمرة المبتولة فماله الكعبة، وفي أحرام الحج منى، وإن تعذر لساق فمن حيث أمكن لمبافته، أو من قابل، أو عدل ذلك من الأطعم أو لصوم .

الفصل السادس

إذا أراد المكلف التحج فليصل ركعتي الاستحارة، وبعدهما ركعتي الحاجة يستح بعدهما تسبيح الظاهري، ويدعو ويستجير الله سبحانه ويسبحه طه دبه

وبه و أهله وماله . ويعتبر^١ ويجمع أهله فيوصى اليهم وصية مفارقة لا يطن أبداً ، وليكثر في سفره من ذكر الله تعالى وتلاوة القرآن والصلاة على محمد وآله عليهم السلام ، وليحس صحة من صحبه من رفيق ومعين ، وليوطن نفسه على حمل الأذى ، وليجهد في فعل الخير .

فإذا انتهى إلى الميقات فليقص أطعمته وشربه ، ويحلق بطنه وعانه ، و يغتسل غسل الأحرار ، ويلبس ثوبي إحرامه يأتزرن بأحدهما ويرتدي بالآخر ، وأفضل ذلك ثياب البص الحد من العطن والكساء ، ولايجوز لأحرار فيما لايجوز فيه الصلاة من اللبس

ثم يصلى ركعتي لأحرار يوجه لها كتوجهه للفرائض ، وإن كان وقت فريضة قدم صلاة لأحرار ثم الفريضة ، وأحرم دبرها ، فإن كانت لوقت صيفاً بدأ بالفريضة ثم صلى صلاة الأحرار وأحرم .

وقال ان كان يريد التمتع بالعمرة لى لحج : اللهم اني ريد التمتع بالعمرة الى الحج على كمالك وسنة سلك فسرت لي أمري ولعلي قصدي وأعني على داء ماسكي ، فان عرص لي غارص بخبسي محلتني^٢ حيث حسنتي لقدرك لدي قدرب علي . اللهم ان لم تكن حجه فعمرة ، اللهم ان لم تكن عمرة فحجه ، أحرم لك لحمي ودمي وعصبي وعروقي وشعري وبشرى من النساء والطيب والصيد ، ومن كل ما حرم على المحرمين ، أنتني بذلك وجهت والدار الأخرة

وان كان قارياً قل : اللهم اني اريد الحج قارباً فسلم لي هديبي وأعني على ماسكي - الى آخر الكلام - .

(١) في بعض النسخ: وسفر ، و يظهر ما أنشأه

(٢) في بعض النسخ محطتي

وان كان معزداً قال: اللهم اني اريد الحج معزداً فسلم لي ماسكي وأعني
على أدائها - الى آخر الكلام - .

ثم يعقد احرامه بالتلبية الواجبة ، أو ما شعر هديه أو تقبده ان كان قارباً .
وليفتح ذلك بلبية على الوجه الذي بيته

وليبت بالواحدة كلما علا هصة أو وسط ودياً ، وفي الاسحار ، وأديار
الصلوات ، وعند القطة من النوم ، وهو مرعب في التلبية المسبوبة .

وليكثر من « ليك ذا المعارح ليك ... » وليقل المسمع . « ليك متمتعاً
بالعمرة الى الحج لبيت » ولا يقل « بححه وعمرة نسماها عليك » ، لان ذلك تعليق
منه للاحرام بالحج والعمرة وهو فاسد باتفاق .

فإذا عين المتمتع بيوت مكة قطع التلبية ، وأكثر من حمد الله تعالى على
بلوغها .

فإذا انتهى المحرم فليغتسل ويدخله ماشياً عليه السكينة والوقار ، ويحور
راكباً ، وليدخل مكة من اعلاها ، وليغتسل قبل دخولها ، فإذا عابى البيت فليقل :
الحمد لله - الى آخر الدعاء - .

ثم ليحرر رجليه ويغسل لدخول المسجد وبأنيه ماشياً ذا كرامة تعالى عليه
دلة وحشوع ، فإذا انتهى الى باب بني شيبه فليقف عليه وليقل قبل دخوله . بسم
الله وبالله - الى آخر التقديس - .

ثم يدخل المسجد فإذا عابى البيت فليقل :

للهم اني شهد أن هذا بيتك المحرم الذي جعلته مثابه للناس وأمامدارك
وهدي للعالمين - الى آخر الدعاء - .

ثم يمتنع الطواف بالحجر الاسود فيستقبله بوجهه ويرفع يديه ويقول :
لحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله سبحانه الله والمحمد

الله ولا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله ﷺ .

ثم يدنو منه فيقسه ^(١) لم يتمكن من تقبله فليمسحه بيديه ويقبلهما^١
ويقول :

أعشى أديتها وميثقي تعاهدته لشهد لي بالموافاة عند الله تعالى ، اللهم
إيماناً بك وتصديقاً بكتابك وعلى ستة بيك أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك
له وشهد أن محمداً عبده ورسوله وان الأئمة من ذريته - ويسميهم - حججه
في أرضه وشهاداه على عباده - الي آخر الدعاء - .

ثم يستلمه ^(٢) ويطوف وهو كذا بالبحر الكعبه فيقبل :

« اللهم صل على محمد وآله وأدخلني لجنه رحمتك وعافني من السقم
وأوسع عني من الرزق لحلال وادراً عني شر فسقة العرب والمجم والحى
والاس» .

وإذا استقبل لميراب فيقبل: «اللهم أعفني من البار ، وأوسع علي من
رزقك الحلال، وادراً عني شر فسقة الجن والانس، وأدخلني الجنة رحمتك» .

ويقول بين الركن الغربي والبيماني ^(٣) : «اللهم اغفر لي وأرحمني وعافني
واعف عني وأقل عثرني وأقل توبتي أتوب الى الله - ثلاث مرات- ويطابق
ذلك باليد والرم ويقول ثلاث مرات: استغفر الله .

ويقول كلما استقبل الحجر الاسود: «الله اكبر الله اكبر السلام على رسول
الله وآله طاهرين» ويقبسه في كل شوط ، فان لم يعذر فليفتتح به ويحتم ،

(١) في بعض النسخ. بيده ويقبها

(٢) في بعض النسخ: ثم يقبله .

(٣) في بعض النسخ. بين الركن والمقام العراقي و لماني. وفي بعضها لا حر:

بين لركن والمقام الغربي والدماني .

فإن لم يمكنه فليمسحه بيده ويفتتها، فإن لم يقدر على ذلك فليشر إليه بيده
ويقفلها .

ونقول في طوافه: « اللهم بي أسألك سميت لذي يمشي به على طين
لواء كعبتي يمشي به على حدد الأرض ، وأسألك بكل سم عظمتته ، أن تغفر
لنوبي وتغفر خطيئتي وتجاوز عن ربي وشكر سعيي في مرضيتك وتضاعف
ثوابي على دعائك وتوسع علي من رزقك الحلال » .
ويدعو في أثناء ذلك بما أحب . ويسأل الله تعالى ما أحب .

ويقول عند باب الكعبة: « سألوك فبورك مسكيتك بباك فصدق عليه
بالجنة » .

فإذا سجد الركعتين في صلاة ركعتين وفاتحة الكتاب إلى رابعة المسحود
مقدمة^(١) ويقول: « سلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك وعلى أهل بيتك
الطاهرين ، وما آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقد برحمتك عذاب
النار » يصنع هذا في كل شوط .

فإذا كان في الشوط السابع فليضع على المسحور ، ويسلط يده على
البيت ولينطق بطنه وحده به ويقول: « اللهم إن السب بينك والعدو عندك وهذا
مقام لعائدتك من النار اللاتمة بعفوك من سخطك ، المسحور برحمتك من
عدائك فارحم اللهم ذل موقعي بين يديك وارزقني في مقامي هذا العفو بالجنة
وأجربي من النار وروحي من تخور العين » وتعلق بأستار الكعبة ويدعو
ويصرع ويلج^(٢) في المسألة للدنيا والآخرة .

(١) في بعض نسخ وليس منه .

(٢) كذا

(٣) ينجح

ويصل الركن ليمشي في كل شوط ويمافيه ^١ ويقول: « اللهم تب علي حتى أتوب، واعصمني حتى لأعود، وأتوب إلى الله أتوب إلى الله، اللهم بي بانب البيت ما قدمت وأخوت وأسرت وأعلنت وسهوت عنه وأحصيته ^٢ علماً، نادماً على ممضي، غارماً لأعود إلى مثله ندأ أندأ، فاقبل توبتي وأعف عني وعفلى ما يبسي وبسك، وتحمل عني حرائر حنفت بجودك وكرمك وسعة رحمتك يا أرحم الراحمين » .

فاد فرغ من أسوعه فيأت مقام ابراهيم ^٣، فيحمله أدمه، ويصلي ركعتي الطواف على الوحى الذي ندم ذكره، ويلعب بعدها ويدعو ويجهد ويعفر .

ثم سهو حاشعاً ذكرأ حتى يحرج من الباب المقابل للحجر الأسود إلى الصفا، فاد انتهى إلى الصفا فيصعد عليه ويستقل البيت بوجهه ثم يكتر الله سبعاً ويحمده سبعاً وبهله سبعاً ويستحج سبعاً ويصلي على محمد وآله ما تبسر ثم يدعو ربه، وسحدر إلى السعى فيعشجه بلبيه، ويمشى إلى الميل فاد انتهى إليه هرول ملاً فروجه ^٤ حتى يقطع سوق العطارين، وينتهي إلى الميل فيقطع الهرولة، وينشي حتى يصعد المروة، فيستقل البيت بوجهه ويقول: « لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت ويحيي وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير » ثلاث مرات . ثم يقول: « اللهم نبى اسألك حسن الظن بك في كل حال، وصدق البينة

(١) كذا في بعض النسخ وفي بعضها الآخر: والمافية .

(٢) كذا يقرأ ما في بعض النسخ .

(٣) كذا في بعض نسخ، وقال في سرائر فاد سهو إلى الموضع الذي

يرمل فيه أي يهرون فيه، ولرمل لأسراع وهو أن يمشي بوجهه

في التوكل عليك» .

ثم يحذر منها حتى يفعل ذلك سبع مرات، يهرول في كل شوط مابين الميمين، ويمشي بين كل سهم الى ما يمينه من الصفا والمروة .
وليكثر قوله في سعيه : «رب اعمر وأرحم وتجاوز عما تعلم انك أنت
لا عز الاكرم» .

فإذا فرغ من سعيه فليقتصر من شعر رأسه ونحيته وشاربيه أو من أحدهما (١)
ويحل له كل شيء أحرم منه، والأولى أن ينشئه، للمحرمين في يوم التروية.
فإذا رأت الشمس من قبل منسل وبلس نوبى أحرمه، ويأتي المسجد لحرام
حائلاً وعليه لسكينة والوقار، فيطوف بالبيت أسوعاً، ثم يصلي ركعتي لطواف
ثم يحرم بعدهما، ويحريمه أن يصلي ركعتي الاحرام حيث شاء من المسجد
لحرام، وأفضلته تحت المبراب أو عند المقام، فإذا سلم فليقل : «اللهم بي أريد
لحج ويسره لي وأعني على ما سألني فان عارضني بحبسني فحلي
حيث حبسني، أحرم لك وجهي وشعري وبشري ولحمي ودمي وعصبي وعروقي
ومحي من لسان الطيب والثياب والصبيد وكل محرم على المحرم أنتعي بذلك
وجهك والدار الآخرة» .

ثم يلبس مستراً، فإذا بهض به بغيره أعني (٢) بالنسبة، وإن كان مشياً
فيجهر بهامس عند الحجر الأسود، ويلب بالواحية والمدونة، ثم ينوجه الى
مى وهو يقول : «اللهم اياك أرجو وياك أدعوا فلعني أملئ وأصلح لي عملي
وتقبل مني وأعطيني سؤلتي من رصواتك وأحرمني من عذابك» .

فإذا انتهى الى الرقطاء دون الدم وأشرف على الانطح فليرفع صوته

(١) كذا .

(٢) كذا في السج، وفي المختلف. أعلى، وهو الصحيح

بالتلبية حتى يأتي مئى فادا انتهى اليها فليقل : « لعمرك الله الذى قدمنها صالحاً
 ويلقى هذا المكان فى عافية اللهم هذه مئى وهى ممامست به عليا من المماسك
 فأسالك أن تتم عبي فيها بمامست به على أولادك فانما أُناعدك وفي قصصك حيث
 أطلب رحمتك وأؤم رسوبك وحمل حظى منها أو عر حظ برحمتك بأرحم
 الراحمين » .

وليصل بها المغرب وعشاء الاحره والمحر من يوم عرفه ، ويجوز أن يصلى
 غيرها اذا تعدد ذلك بها ، وليقطع ليله أو أكثره بالصلوة والدعاء والتقديس
 فدا طلع المحر فيصل العرص ويصلى الى عرفات ، ولايجوز له أن يعيص منها
 قبل المحر مختاراً ، ولايعيص منها الامام حتى تطلع الشمس
 فادا توجه الى عرفات فليقل ويقول : « اللهم اليك صمدت واباك اعتمدت
 وبوجهك أردت أسألك أن تصلى على محمد وآله وبارك لى فى رحلتى » -
 الى آخر الدهاء .

وليلب الى أن تروى الشمس من يوم عرفه ، فادا أتى عرفات فليصرب حياه
 بمره قريباً من المسحد اقتداء برسول الله ﷺ - وممره هى بطن عربة -
 فاد رالت الشمس فليقطع التلية ويعتسل ويصلى الظهر والعصر يجمع بينهما
 بأذان واحد وقامتئى أمام ^(١) الدعاء والعمل .

ثم يأتي الموقف ، وفصله ميسرة الحبل ، فيستقبل القبلة فيهلل الله سبحانه
 مائة مرة ، ويكرر مائه مرة ، ويسبح مائة مرة ، ويصلى على محمد وآله ﷺ
 مائة مرة ، ويستمر سبعين مره ، ويقول : أتوب الى الله أتوب الى الله حتى
 ينقطع نفسه - أتوب الى الله تعالى من جميع دنوبى ، صغيرها وكبيرها ، طاهرها
 وباطنها ، توبة نصوحاً .

(١) فى أكثر النسخ: أيام ، والظاهر ما أثبت .

ويقرن ذلك بدسم على ماضي قد شفع لوحه قبحه . و لعزم على حجاب أمثالها في المستقبل ، لتكون ذلك مصدحه له محطصاً له سبحانه .

اللهم فصل على محمد وآله و قبل نوسي وامح حوبتي واعف لي اللهم ماضي وبيك وتحمل عني حرائر حلقك بخودك وكرمك العفو بعفو سبعين مرة - ماشاء الله لا قوة الا بالله - مائة مرة - لا اله الا الله وحده لا شريك له له ملك - الى آخرها مائة مرة - ، وقرأ من أول النقرة عشر آداب وآية الكرسي ، و آخر النقرة : لله ماضي السموات و ما في الارض - الى آخرها - وآيات السحرة ، و ربكم الله ان الذي حبس السموات والارض - الى قوله - و رحمة الله قريب من المحاسبين ، وثلاث آيات في آخر الحشر ، وسورتى لقدر والاحلاص ، و ليعودتن ، ثم يدعو بدعاء لموقف حتى تغرب الشمس .

ثم يقص لي المشعر الحرام وعليه السكينة و لوقر مسجراً ، فاد انتهى الى الكتيب الاحمر الذي عن يمين الطريق فيقول : « اللهم صل على محمد وآل محمد ورك عمي و ارحم دل موقعي وسلم لي ذبي و تغفر لي ما سكرني اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف و ارفعني ابدأ ما نقيتني فدا انتهى الى المزدلفة فيسير قريباً من المشعر ، و يصل بها المغرب وعشاء الاحرة يجمع بينهما ، و يصلي بوقل المغرب بعد المراع من عشاء الاحرة ، و يقطع لليلة أو أكثرها بالعبادة .

ويستحب له أن يطأ المشعر الحرام وذلك في حجة الاسلام أكد . فدا صعدته فليكثر من حمد الله تعالى على ما أمره و يجتهد في الدعاء فدا طلع العجر من يوم المحر فيؤذن وليقيم لصلاة العداة ، فدا سلم منها فليقف دعيأ الى أن تطلع الشمس . وليعتش و قوفه بعرفة والمشعر الحرام بالنية .

ثم لبعض الى مى حاشاً داعياً مقدساً، قد انتهى الى ودى محسر فليقطعه
ماشياً مهرولاً أو أكثره ، وبحزبه أن يهرول فيه مائة خطوة
ويلقط من المشمر حصى الحمار ، سبعين حصاة كرأس الابل له أقصها
لبرش ، وتكره السوداء .

وقد انتهى الى مى فليبرل بها . ويأت حمرة لعقة فليبع من فل وجهها
ولا يقف من أعلاه ، وليكن بينه وبينها قدر عشر أذرع لى خمسة عشر ذراعاً
ويقول والحصى فى يده : ^(١) « اللهم هؤلاء حصاتي فاحصهن لى ورفعهن
فى عسى » ثم لرم حذو نصح الحصاد عني ناض بهامه ويدفعها بظاهر مسخته
ويقول مع كل حصاة اد رميها : « بسم الله اللهم صل على محمد وآل محمد
الله اكبر اللهم ادر عني الشيطان وحوده اللهم ايماناً بك وبصدقاً بكتابك وعلى
سنة سيده ^(٢) اللهم احمله حياً مروحاً وودساً معقوراً » حتى يرمى سبع حصيات .
ثم يرجع الى مى فيشمرى هدناً لمعة ^(٣) فكان منتهياً ، أعلاه ، دسه وذده
شاة ، تستقبل إما يدبج أو يبحر من عدى متعنه أو ماساق منه فكان قدراً القلعة
ويقول : « وجهت وجهي لى فطر السموات والارض حبيباً مسمماً عني منه
ابراهيم ودين محمد وولايه ^(٤) هيل بينه الطاهرين ومائ من لمشركين ان
صلاتي وسكى ومحبي وممبى لله رب العالمين لا شريك له وبدلت امرت وأنا
من المسلمين اللهم بك ومك وليت بسم الله والله اكبر اللهم تقبل مى انك أنس
السميع العليم » .

ثم يمر الشعرة وبدج ولا يبحر ، ويبحر فى الله لما يبحر ، وهو معقول

(١) فى بعض النسخ: فى بطن يده .

(٢) لمتنه ط .

(٣) فى بعض النسخ: وولاية عني وأمر يته .

اليدين اليسرى ، وهوقائم في الحجاب الايمن ولايمسها حتى يبرد .
 فان ضعف عن ذلك ولم يحسنه فليست ملماً يحمل يده مع يده ويقول
 مذكرناه .

ولبأكل من مديه ويطعم لثاقى ، ولايعطى الجزار منها ولا من جلاله ولا
 قلائدها شيئاً .

ثم ليخلق رأسه يحلن متوجهاً الى الكعبة ويأمر المحلق أن يبدأ بالناسية
 من الحجاب الايمن ، لايجزى في حج الاسلام غير الحلق ، وبما عداه التقصير
 والحلق أفضل ، ومرص النساء التقصير على كل حال وليقل : « اللهم اعطني بكل
 شعرة يوم القيامة نورا وحسابات مصاعفات ، وكفر عني السيئات انك عني كل
 شيء قدير » .

وليفتح الرمي والدبح والحلق بالنية .

ثم ليدخل مكة لطواف الرياره وهي طواف الحج ، يصنع قبل دخولها
 والمسجد ما فعله حين دخل مكة في الانتداء . وليطوف بالبيت طواف الزيارة ،
 ويسمي بعده بين الصفا والمروة ، ويرجع الى البيت فيطوف به طواف النساء
 يصنع في كل ذلك ما صعه حين طاف وسعى للمنعة ، والطواف الاول والسعي
 يحل من كل شيء أحرم منه الا النساء ، وبالطواف الاخر يحل منهن .

ثم ليحرج ليومه ^(١) الى منى فيبيت بها وليرم في عده الجمرات الثلاث
 يده بالعظمى فيرميها بسبع حصيات ، ثم الوسطى ، ثم العقبة ، ويرمي في اليوم
 الذي يليه كذلك ، وفي الثالث كذلك ، على الوجه الذي ذكرناه ، ثم ليتنزه بها
 الى مكة ، وقدمضي ^(٢) جميع المناسك .

(١) في بعض النسخ : من يومه .

(٢) قضى . ظ .

ومن السنة أن يأتي مسجد الحيف فيصلّي فيه ست ركعات عند المارة التي هي وسطه ، ثم يسبح تسبح فاطمة عليها السلام ويدعو بما أحب ، فإذا جاور حمرة العقبة فليحول وجهه لى مى ويرفع يده الى السماء ويقول : « اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا المقام وارزويه أندأ ما أبقيسي » فإذا بلغ مسجد الحفصاء تبدّله ويصل فيه ويدع ويسترح بالاستلقاء فيه على ظهره .

ثم ينهض حتى يدخل مكة فيطوف دليث ماشاء تطوعاً ، ويستحب له أن يتطوع بطواف بثلاثمائة وستين اسبوعاً .

ويحور تأدية جميع مناسك الحج والمكة ^{١١} محدثاً ، وطاهراً أفضل ، الا لطواف بالبيت ، فمن شرطه أن يكون الطائف طاهراً .

فإذا أراد المسير عن مكة فبات المسجد فيطوف دليث ويبدّله ويصلّي في روياء وعند المقام وعلى الرحمة الحمراء ويدعو ويحتشد ، ويأتى ررم ويشرب من مائه ، ويدعو بدعاء الوداع ويودع

فإن كان الحاج قارباً او ممرداً أقاموا ^{١٢} على احرامه حتى يقضي المناسك ولا يقطع التلبية حتى تروى الشمس من يوم عرفة . ومناسكهما كما سبقت لمتنع بعد المنع . إذ كانت مناسك صروب الحج لا تختلف و بما يتمبر الممتنع بالمنع التي هي طوف وسعي ، والفاروق سباق الهدى .

وحكم النساء في فروض الحج وشروطه وكيفية فعله حكم الرجال ، لا في التجرد للاحرام والخلق ، ويلزمهن كشف الوجوه والتقصير بعد الدبح حسب ولا يرفعن أصواتهن في التلبية كرفع الرجال .

(١) الحصى .

(٢) كذا .

(٣) كذا .

فإن حاصت المرأة أو صب قبل لأحرام عصب^(١) وشذب وليست ثياباً
صدرة وأحرمت ولتئيب، فإن طهرت قبل فوات المتعة اغتسلت وطافت وسعت
وإن حافت لغوت قبل الطهر فليسع بين الصف والمرود، فإذا قصت المناسك
قضت الطواف.

وإن حاصت بعد ما أحرمت فليقص جميع المناسك لا الطواف، فإن
طهرت في رمي الجح أدب. وإن حرج الزمان ولما بطهر، فليقص ما فيها من
طواف.

ويحور للمرأة إذا حافت محييء لدم أن تقدم طواف الزيارة والسعي على
شهادته لموقعين، وتنف بالمشر لئلا وتقص منه وبأني متى ترمي لجمرة
وتدبح وتقصر وتدخل مكة لطواف الزيارة والسعي إن لم تكن قد متهما.

وإذا صد المحرم بالعدو^(٢) وأحصر بالمرض عن تأديته لتمامه فليعد لقارن
هديه، والمتنع والمعد مستناع به شاة فما فوقها، وإذا بلغ الهدي محله -
وهو يوم النحر - فليخلق رأسه ويحل المصدود بالعدو من كل شيء^(٣) حرم منه،
ويحل المحصور بالمرض من كل شيء إلا النساء حتى يحج من قبل له^(٤) يحج
عنه.

(١) في بعض النسخ: اعتل له.

(٢) كذا في النسخ، ولعل الصحيح: أو يحج منه.

فصل في النيابة في الحج

ومن تعلق عليه لتمكّن بدفعه في المال فمعه مبيع، فليحرج عنه نائياً يدفع
إليه من ماله ما يكفيه لنفسه وأهله في مدة سفره ذاهباً وراجعاً، وفصلاً يرجع إليه
ويحور اعطاؤه ما يرصيه به وإن قل ، ولا فصل ما ذكرناه .
ومن حق النائب أن يكون عارفاً بالحج وأحكامه ومبني عليه من المعارف
العقنية ، طاهر الورع والعدالة ، بعقد الحق وحناب القناص ، وتصح نيابة
من لم يحج ما لم يكن محضاً بالحج ، وتحري ' ' من قد حج للنيابة أولى
ويستحب لمن قد حج 'و حج عنه إذا كان ذا سنة أن يحرج عنه في كل
سنة نائياً من بلده ، ويجوز من ميفات أهله .
فإذا تمكّن لمستحب من الحج نفسه وجب عليه إذاؤد .

ويلزم النائب إذا أراد الإحرام أن يسوي به الحج على حبه النيابة عن
مستبيبه، ولقل: « اللهم ما أصابني في سفرى هذا من نصب ولعوب وحر فلان
ابن فلان فيه واجرمي بنيابتي عنه » .
وليقتصد بكل مسك يؤديه من أر كان الحج ودر انصه تأديه لوجوبه عنه في
حق النيابة فيه عن مستبيبه مخلصاً به لله تعالى .

فإن صد أو مات النائب أو أحضر قبل أن يؤدي الماسك ، فله من المال بحسب ما قطع من المسافة ، ولم تحز الحجة عن المستنيب إلا أن يضمن العود .
 وإن مات بعد ما أحرم ودخل الحرم لم يرجع على ورثته شيء من مال النيابة ، وأُحرئت الحجة عن المستنيب .
 وإذا أتى النائب في إحرامه ما يوجب الكفارة أو ما يوجب الحج من قابل ، فهو لأرم من ماله ، دون ما لم يستنبيه .
 وإذا فصل من نية الحج شيء فهو له ، وإن عجزت عن النية فعلية ، إلا أن يشترط ^(١) فيكون لهما ما اشترطاه .

فصل في العمرة المبتولة

العمرة المبتولة واجبة على أهل مكة وحاصريها مرة في لعمر، متمتعة،^(١) بالعمرة إلى الحج يجزيه مثل عمرة مفردة، وكل مهتم مرعب بعد تأدية الواجب عليه إلى الاعتماد في كل شهر مرة أو في كل سنة مرة وأفضل [أوقات]^(٢) السنة للاعتماد شهر رجب .

وصفتها أن يحرم حاصروا مكة من أي المواقيت^(٣) ويحرم أهل كل مصر من ميفانهم بعد لفعل وليس ثوبي الاحرام وصلاته ركعتين ، يقول بعدهما مريده: «اللهم اني اريد العمرة فيسر هالي وأعسى على أداثها، فان عرص لي عارض فحلني حيث حسنتي لقدرك الذي قدرت علي، أحرم لك شعري و بشري» - إلى آخر الكلام الذي قلناه في احرام الحج - .

ثم يهض فيلي ولايرل ملياً لتليته الواجبة والمدوبة، ويقول في تسيته: «ليكن اللهم بعمرة^(٤) تمامها عليك ليكن»، فإذا عاين البيت قطع التلبية وأتى

(١) كذا .

(٢) زدنا كلمة «الأوقات» لتكميل العبادة .

(٣) هنا يباض في بعض النسخ .

(٤) للعمرة

لمسجد فوقف على بابه ودعا بما ذكرناه في طواف الحج .
ثم يدخل المسجد، ويطوف بالسبب، ويسعى بين الصفا والمروة، على
الوجه الذي تقدم شرحه .
ثم يرجع إلى البيت فيطوف طوافاً آخر وهو طواف النساء لأرم في
العمرة المبتولة كالحج .
ثم يحلق رأسه ويدبح إذا كان قد ساق هدياً أو تسرع بالدبح إذا شاء .
وحكم هدي العمرة حكم هدي الحج في السياق ، إلا أنه يحرث ويدبح
هدي العمرة فدلة الكعبة، وقد أحل من كل شيء أحرم منه .
فإن احصر بمرض أو صعد بعدو فحكمه ما قدمناه في المحصور والمصدود
عن الحج .

فصل في الزيارة

زيارة رسول الله ﷺ عند قبره وكل واحد من الائمة عليه السلام من بعده في مشاهدتهم من ليس لمؤكددة والعبادات المعظمة ، في كل جمعة أو في كل شهر وفي كل سنة ان مكي ذلك، والا فمرة في العمر .

ويلزم قاصد لزيارة أن يحرج من منزله غارماً عليها لوجهها محلصاً بها له سبحانه، فاد انتهى الى مسجد رسول الله ﷺ "ومشهد الامام عليه السلام فليغتسل قبل دخوله، ويلبس ثياباً صاهرة جوداً ان امكي، أو معسولة ، ويأت القبر مما يلي الرأس وظهره الى القبلة ، ووجهه تلقاء وجه المرور عليه السلام ويسلم عليه و يذكره بما هو أهله .

فاد اصرع من لزيارة فليصع حده الايمن على القبر ويدعو الله تعالى و يتصرع ليه بحقه وبرعب اليه أن يجعله من أهل سعده، ثم يصع حده الايسر ويدعو ويجهتهد ، ثم يتحول الى عند الرأس فيسلم عليه ويعمر حديه على القبر ويدعو، ثم يصبي عنده ركعتين ، يعقبهما بسميح فاطمة عليها السلام ويدعو و يتصرع، ثم يتحول الى عند الرجلين فيسلم ويدعو ويعمر حديه على القبر ويودع وينصرف .

واذا كانت زيارة أمير المؤمنين عليه السلام فليبدأ بالتسليم على آدم ونوح

ثم عليه عليه السلام، لكون الجميع مدفوناً في لحد واحد، فإذا فرغ من الزيارة فليصل
عند الرأس ست ركعات لزيارة كل حجة منهم ركعتان
وتعصيل ما أحاطوا من الزيارات وشرح أذكاريها موحود في غير موضع
من كتب السب رضى الله عنهم من طلبه وجده .

ومن لم يتمكن من زيارة النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام بحيث ^(١) يقوم لهم لعد
داره أول بعض المواضع فيرر من شاء منهم من حيث هو مصحراً أو من عبو
داره أو من مصلاه في كل يوم أو في كل جمعة أو في كل شهر .

ومن السنة زيارة أهل الأمان أحياء وأمواتاً ، ومن رر أحياه فليبرل
عنى حكمه ولا يحتشمه ولا يكلفه ، ومن راره أخوه فليستقله ويصافحه ويعتقه
ويقتل كل واحد منهما موضع سخود الآخر ، وليكرم كل واحد منهما صاحبه
ويحفى ^(٢) له ، وعلى المرور الاعتراف بحق رائره ، وليتحمه بما يحصره من
طعام وشراب وكهة وطيب ، أو ما تيسر من ذلك ، وأدبه شرب الماء ، أو
لتوصي و صلاة ركعتين عمده والتأبين بالحديث ، والتشييع له عند
الانصراف .

وإذا رار قبر بعض الاموات فليستظهره ، ويجعل وجهه الى القبلة ، ويقرأ
سوره الاخلاص سماً وسورة لقدر سماً ، ويدعو له بالرحمة والرصود ، و
يستغفر الله لذنبه وينصرف .

(١) في السرائر- يجب

(٢) كما في النسخ ، وفي السرائر لمطوع . وذكر بعض أصحابنا في نصيحه:

ويصل كل واحد منهما موضع سخود الآخر . وقد روى في الاخبار لتفصيل

للإمام من الحج وليكرم كل واحد منهما صاحبه وليتحم به وعلى المرور .

فصل في الذبور والعهود والوعود

لا يبعد الدر إلا في طاعة خالصه لله، محاذله لما نعهد به الله سبحانه في شريعنا، معقده بلوع طاعة أومناح، أومناح من مخوف ديني وديني .
فان بدر مباحاً لم يبعد ، وان علق بدر لطعه بمعصية لم يبعد أيضاً ، و كذلك ن علقه بعمل مالأولى بركه ، ونترك مالأولى معه ، وطاعه تحالف المشروع .

وهو على صريين : مفروض ومسنون .

فالمفروض أن يقول البادر في حال عقده ' لله عليّ " كان كذا وكذا من أمور الحسنة كذا من الطاعات فعلاً أو تركاً أو يحرم " ' ' على لايجاب، فمضى بلع معتق الدر به وجب عليه ما ندره على الوجه الذي ندره في وقته .
وان كان متمسكاً له مثل ، كيوم حميس أو شهر محرم ، فليعنه في أول الأربعة من تمكينه ، وان كان متمسكاً لا مثل له ، كشهر معيت من سنة معيتة أو من كل سنة أو كل حميس ، فعليه معه به ، وان فرط حتى فات فعله فضاوّد وكفارة من فطر يوماً من شهر رمضان .

(١) كذا في النسخ، والظاهر : ويعرم .

وان حصر الرمان وهو غير متمكن من فعله وهو في دمه لي حين مكاه
 وادخل فعله مكان معنى كمكه أو مسح لسي عليه السلام وبعض مشاهد الأئمة
 عليهم السلام، أو شرط فيه صعه، فعله فعله في المكان، وعني نصه، ولا تحريه
 من دونهما .

والمنسوق أن يقول المكف . ان كان كذا وكذا من لمباح أو الطاعة
 فعلت كذا من لطاعا، ولا نقول لله عليّ، ولا يدرم^(١) على، لا يحب، فهو
 بالبحر في لوفه بالدر ولا حلال به، والآداء أفضل .

ومن غاشد لله سبحانه أن لا يفعل فيسحاً، أو فعل طاعة في رمان معش لا
 مثل له، فعل المسح فيه، أو أحد بالطاعة مع نية تكبفه، لرمه ما يرم لمحل
 بعرص الدر لمعين مختاراً وكذا لك حكمه إذ عهد لله أن لا يفعل فسحاً معاً
 أبداً فعله .

وان كان المعهود بعد وقت له مثل أو بصفة فعله في غيره أو بصفة
 فعله استيفاه في وقته وبصفته .

ومن وعد غيره بما يحسن الوفاء به فعله لوفاه به، لان حلقه كذب يحب
 اجتنابه، وان كان لو لم يبق بالوعد لم يحب في بحكم الرمان به، وان كان الوعد
 فيسحاً لم يحجر الوفاء به ويلزم الاستعانة به لفعله .

(١) كذا في النص، ولعل الصحيح: ولا يدرم

فصل في الايمان

لا يمين شرعية لا باسم من أسماء الله تعالى الحسنى دون غيرها من كل
مسم به . وهو معنى صريحي : أحدهما يوجب الكفارة والآخر لا كفارة فيه .

فأما ما يوجب الكفارة فمن شرطه ان يعتقد بأن لا يفعل لحالف في مستقبل
مسحاً أو مباحاً لاصرر عليه في تركه ، أو يفعل صدقة أو مباحاً لاصرر عليه في فعله
معتقداً اليمين بالقصد ، مطلقاً لهما من الاشتراط بالمشية ، فيبرم الوفاء ، وإن
حدث الحالف فعله لموته من كذبه في قسمه ، و لكفارة يعتق ربه أو اطعام عشرة
مسكين أو كسوتهم ، فإن لم يجد صام ثلاثة ايام .

و الكسوة على الموسر نودن ، وعلى المعسر ثوب واحد ، و لا يطعم سبع
لمسكين في يومه ، فإن لم يجد الا واحداً كرر الاطعام عشرة أيام .
ولا يجوز الانتقال الى الصوم الا لمن لم يجد ثوباً رائداً على ستر عورته
وطعاماً رائداً على قوته وعياله ليومه .

ولا كفارة قبل الحث . فإن على اليمين بالمشية فقال : «والله لا أفعل كذا
إن شاء الله» أنطى حكمها ولم يلزمه كفارة مع الحث .

فأما ما لا كفارة فيه فعلى صروب :

منها أن يتعلّق اليمين بمصر مكره أولى . وبترك فعله أولى في الدين ، ويكون مخالفتها أولى ولا كفارة .

ومنها أن يحلف على ماضٍ وهو كاذب فيه كقول : والله ما فعلت كذا وقد فعل ، أو والله لقد فعلت كذا وما فعلته ، فهو مأثور لكذب في قسمه يلزمه التوبة دون الكفارة .

ومنها أن يحلف على حجب حتى لعنه يتمكن من أدائه الله . فهو مأثور يلزمه الخروج إلى ذي الحق منه ولا كفارة عليه .

ومنها أن يحلف على غيره ليعصى كذا فهو مأثور يلزمه التوبة ، والمحلوف عليه بالحيار ، والأفضل أن ير قسمه ما لم يكن عموماً صرر فيه ، ولا كفارة عليهما .

ومنها أن يسحّط غيره شفوياً لله في مذبذب أو مباح ، فدمشقوع به باليمين بالحيار ، والأفضل قبول الشفاعه ، ولا كفارة عليهما بحال . ومنها اللغو ، وهو قول القائل : لا والله نبي والله ، من غير أن يعتقد القسم بالله فلا تلزمه كفارة ولا أولى تحب ذلك .

واليمين بالمصحف والنبي ولامام ودي الرحم المؤمن خلاف السنة والحالف مرعوب في ثوفاً بما حلف عليه . وإن حثّ ثمّ لكذبه ولا كفارة عليه .

ولا يمين بطلاق ولا عتق ولا طهر ، والحالف ثمّ لتدينه بحلاف المشروع ، ولا يلزم حكم ما حلف عليه .

(١) كذا في نسخ ، وبمن الصحيح ما لم يكن عليه صرر فيه

(٢) في بعض نسخ . أن يعتقد

ولا يمين لمولد مع والده، ولا لعبد والامه مع لميد، ولا لامرأة مع الروح
قيما بكرهونه من المباح .

ولا يجوز لاحد أن يحلف لعيره ليعس فسحاً أو يحن بطاعته محذراً
كاستحلاف الطمعة لأعدائهم، وإن صطر حار ذلك، ولا يحل له نوء باليمين .
ومن طانه عدلم مسلم ما لاستحققه لم يحر له ذلك، وإن استحققه عليه
فيحلف ويورى في يمينه بما يخرج به عن الكذب، ولا شيء عليه، وهو مأجور
وان لم يفعل خوفاً من اليمين وسلم ما لاستحققه تسليمه فهو حرام له .
ولا يحل لمدس أن يضطر عريمه لمعسر لى اليمين، وإن اضطره ليها
فهو مأرور .

ويجوز للمعسر ان حلف من لأقرار الحس أن يسكر حقه ويحلف له و
يورى في نكاره ويمينه عليه بما يخرج به عن الكذب .
وقول لقائل : هو يرى من الله أو رسوله أو أحد الائمة عليه السلام مصدق
مختاراً يقتضى كونه مأثوماً تحب عليه لتوبة وكفارة صهر، وإن كان مكرهاً
ولا شيء عليه .

وان علق ذلك بشرط أنهم . وإن حالف ما علق عليه البراء فعليه الكفارة
المذكورة .

وان قل : هو يرى من الاسلام، أو هو كافر، أو هو مشرك، أو فسق
إن كان كذا، أو لم يكن، أو قد كان، أو ما كان كذا فهو مأرور صدقاً كان أم
كذباً وكذلك حكمه ان سنحلف غيره بالبراءة^(١)، وذلك العير مرغبت في
لا حابة، ولا كفارة في شيء من ذلك على حال .

(١) أن يعمل

(٢) كذا في بعض النسخ، وفي أكثرها : البراء .

فصل فى الوديعة (١)

الوديعة أمانة يجب حفظها وردها عملاً ، وله أحكام شرعية اقتضت إيرادها
ههنا :

عنده أن يقره محضر فى قبولها ، والامتناع منه أولى ما لم يكن فيه ضرر
على المودع ، فإذا عيبه وحسب عيبه حفظها كما له ، ولم يحرج له لئلا يترتب ، و
لا التصرف فى عيبه ، ولا يعدى المرسوم ، فان فرط فى حفظها أو تعدى مرسومها
أو تصرف فى عيبها ضمنه ، وما أربحت وهو مأرور ، ويلزمه إصافه بربح
إليها ورد الجميع الى المودع متى طمأن أو من يقوم مقامه فى استحقاقها .
وان طلبها من لا يستحقها لم يحرج له الاقران بها ، ولا تسميتها ، فان ذكره
على الاقرار بها بالقتل جاز له ولا يجوز له أن يسلمها وان حاد القتل ، وان
سلمها بيده أو بأمره ضمنها .

وان هجم العاصب مير له فأخذها قسراً^٢ فلا ضمان عليه .
وان مات المودع قام ورثته مقامه فى حفظها وتسليمها الى مستحقها ، و

(١) فى بعض النسخ : فصل فى الامانات .

(٢) فى بعض النسخ : قهراً .

د ما ب المودع لم يحرر لسودع ولا من يقوم مدهمه تسلبها الى ورثته حتى يحيط عنه، مكاتبهم وبعض^١ استحقاقهم ، ولا يجوز له تسليمها الى من لا نعم أنه لا يستحقها^٢ من لاهل وان حكم به ظالم على غير موجب لشرعية في النورث ، وليحصن تسليمها من تعلم كونه مسحاً لها في المله .

وان اضطر الى يجوز^٣ تسليمها الى من يعلم أنه يستحقها دون غيره فيكون التعدي عليه دون لسودع ، وان أعطاها أو بعضها من لا يستحقها من أقرب لسودع فهو صامس . وان أحدها أو حدث له عليه فلا ضمان عليه فيها . وان لم يحلف المودع وارثاً فهي من ما ان الاعدال .

وان هبكت من غير تهريط ولا بعد لم يصمن ، وان ادعى المودع تهریطاً فعليه لسه ، فان لم يصمها فلعول قول المودع ان كان مأموياً ، وان رتب به استخفاف على ما يقول ، فان اعترف بعد صمها أو قامت به بيه فعليه فيمنته ، وان اختلفا في القيمة احدى ما أقر به ، وطولت المودع باليسه على ما راد على ذلك ، فان أقام سنة حكم به والا حلف المودع ويرى ، وقد روى: «ان اليمين في القيمة على المودع» وفي هذا نظر

وان كان المودع لاسلك لتوديعه أو لا يصح منه لا بدع كالعاصب والكافر بحربي فعلى المودع أن يحصن ما أودعه الحربي الى سلطان الاسلام العادل عليه لسلام^٤ ويرد المعصوب الى مستحقه ، وان لم يتعين له ولا من يوجب مابه حبسها الى الامام العادل ، وان تعدد ذلك في المسألتين فعلى المودع حفظ التوديع

(١) تعيين .

(٢) كما في المسح ، ولظهور زيادة دلاء في حدى الخمس .

(٣) كد .

(٤) كد

الى حين تمكن من ايصائها الى مستحق ذلك . والوصية بها الى من يقوم مقامه فيها ، ولا يجوز ردها الى المودع مع الاحيار .

فان كانت الوديعة محتطه بحلال وحرام فميرُجدهم من الآخر فهي المودع رد الحرام لي اقله ن عرفهم ، والا صبح ما رسمناه ، والحلال الى المودع ، فان لم يتسر له الحلال من الحرام فهي امانة للمودع بحسب ردهم متى طلبها .

ويحب على من استوجر لعمل ، أو اسأحر شيئاً ، أو استعار ، أو مسح مسحة^(١) ، أو عمل صاعه ، أو كلف رسالة ، أو توسط صلحاً ، أو بيع شيئاً ، أو يتاع ، أو اسر سراً ، أو سشير في أمر ، أو فعل ما يتعدى صرره أو يعهه الى غيره أو ترك^(٢) أن يؤدي في جميع ذلك الامانة ، ويحب الحيانة ، فان لم يعمل فهو مأرور وصامن لما يجسه بحياته في مال غيره ، ومحرم عليه ثمن البيع وأجر لصعة والاجارة والوساطة مع الحيانة ، ومي علم ذلك كان العقد مفسوخاً .

(١) كذا يقرء ما في بعض النسخ .

(٢) تركه . ظ .

فصل فى الخروج من الحقوق

يحب عني من تعين عليه حق لادمي في ماله بقرص أو بيع أو احارة أو غير ذلك أن يخرج منه في أول أحوال لا مكان ، ويقصد بذلك لوجه لدى له وحب فان منع حقاً أو أخره عن محله محذراً فهو مأرور ، يحب عليه تلافي درطه^(١) بالحروج منه ، والثوبه من عصبانه .

فان كان معسراً وجب على غريمه انظاره .

وان تعين عليه شيء من حقوق الكلبي كالدور والكفارات وغيرهما وحب عليه فعله عني بقور من أحوال تمكنه ، بصفته المشروعه ، بكونه مصلحة متقرباً بها إليه سبحانه .

فان تعدر فعله لبعض الأعداء فهو في دمه ، فان مات قبل الخروج من حقوق الله تعالى أو حقوق الأدميين فهو ثابت في تركته قبل الوصية والميراث ، وسيورد تفصيل مالم يخص تفصيله من هذه الجملة فيما بعد بعونه تعالى .

(١) في بعض النسخ : مازطه ، وفي بعضها الآخر : ماماته .

فصل في الوصايا

لوصيه واحده على كل مكلف وحيثما موسع مع ظهور ثمرات لفته ، ومصيفاً مع ظهور أمارات لسوء ، وبعدها أولى على كل حال وحوط في الدين .
والواجب منه الإقرار بحبل الكلف عقلًا وسميًا ليظهر ذلك من حال الموصي فيتمتده منه من ثم يقدم له معرفه . وبدأ كذا عماد العارف . وإن كان عليه حقوق - بيعة كالندوة وكذا راب والخدم والنفق والصدقات ، أو ديوية كالديون وفيهم تمتعت واروش لحايات والاحداث وغير ذلك ، بدأ بذكره ثم بحجة الاسلام ، وليس ذلك من الثالث .

وإن لم يكن له مال سوى بما عليه من الحقوق فليوص إلى أوليائه وأحواله بيقوموا بها من حقوق أموالهم أو شرعوا عليه به .

فإن لم يكن عليه حقوق يعمها فهو مرغ في الوصيه من ثلثة سبب في الندور والكفارات ، وجرء في الحبح التطوع ، وجرء في الزيارات ، وجرء يصرف إلى من لا يرث من دوى أرحامه ، وجرء في فقراء آل محمد عليهم السلام ويقيمهم ونساء سبلهم ، وجرء في فقراء المؤمنين .

وإن لم يكن له مال فتصر على ما ذكرناه من لأقارب يحمل التكليف والوصيه لمن حصره أو عاب عنه بتقوى الله تعالى و لئلا يمتد ما هو عليه من الحق وليرعب

فه ، وبحرف من خلافه ، وبأمر في وصية معسنة وبحيطة وبكفية ولصلاة عليه ودفنه على السنة .

وليش من يتولى ذلك من دوى النصرية والورع . وليستد وصيه الى من يعلم عدالته ومعرفته بندين واصلاعه بما يستد له ^١ وليشهد عيها من ممكن شهادة من عدول أهل الأيمان ^٢ ودور حسن . ونحور شهاد لساء في لوصية عند عدم الرجال ومع وجودهم .

ون كان بحث لا يحد مسمأ ولا مسمه فليشهد دوى العدانة من أهل الكتب . ونحور تعبير الوصية والاستبدال بالوصاء ، ولا يحور ذلك لأحد بعد وفاته

وقا قصر الموصي فليخرج ما وصى به من لجهوف لوجة في حياته من أصل سر كه وان لم توص بها ، وما عدا ذلك من ثلث . ونحور الوصية به الثلث ^٣ رد لى لثلث . فان اسعروف الوصية حمه البركه امصى بها لثلث والوصية موصيه لورث كالأحمى

وادا مات لوصى فعلى الناصر في مصالح لمسلمين ^٤ ان يصب بدلا منه وان ضعف فليصم اليه غيره .

وادا نظر الوصى للورثة بالمعروف مصى نظره . فان حالقه أو تعدى لمشروع وان كان أنفع للورثة بطل ما فعله .

وادا كان الوصى فقيراً فقطعه لنظر فيما اسد اليه عن لتكسب فيه اجرة مثله من مان لورثة بالمعروف ، وبحل له مثل ذلك و كان عيباً ، والتمره عه أفضل .

(١) في بعض النسخ : من لا يعلم عدالته .

(٢) في بعض نسخ د صطلاعه بما يستد اليه

(٣) ون تجاوز في الوصية الثلث .

فصل فى أحكام الحائض من فروع الكفاية

فمن من حصر مسماً قد حصر أن يعله الى موضع مضلاه . وليوجهه الى القبله . ويغسله حتى لا يتركه وكنهات الفرح . ودا قصى رحمه فليعمص عيبه ، ويطلقه . ويمد يده مع حسيه ويمد رجله . يتولى ذلك منه الرجل ، وان كانت امرأة تتولى ذلك منها النساء للمأمورات بالمعارف ، وان فقد الرجال فى حق الرجل يتولى ذلك ذو أرحامه من النساء أو المأمورات من الاحباب وكذلك لحكم فى المرأة مع عدم النساء ، ولا يقرب موضعه سوح ' ' ولا غيره من القبائح .

وليكثر عده من تلاوه لقرآن . وان كان لئلا سرح عيبه فى اليك مصباح ، ولا يجعل عليه حديد .

وقد اريد عمله فليستقل الى سريرته متوجهاً الى القبله ويعمل على الوجه الذي ذكرناه فى باب الاعمال . يتولى ذلك العارف ، ويصب الماء عليه آخر ، وليكثر من قوله : عموك عموك

وان كان المست رجلاً بين النساء عمله دوات أرحامه ، وان لم يكن له

(١) هذه الكلمة نست فى النسخ على أشكال مختلفة . ويحتمل أن يقرء كم

فيهن ذات محرم غسلته للمأموّنات في قميصه ومن معمصاها، وان كانت امرأة
ييس الرجال غسلها روحها أو بعض محارمها، فان لم يكن فيهم محرم غسلها
المأموّن^(١) ممغضاً في ثيابها .

ويغسل المحرم كالمحل ، ولا يقرب بطيب .

و يغسل القليل طالماً كان أو مطبوخاً الا فتيل معركة جهاد ، فانه لا يغسل
و ب كان حساً ، ويدفن تشبه الا لير ويل والحب والعروة والفسوسة ، فان
أصاب شيئاً من ذلك دم دفن معه الا الخف .

واذا مات الحب أو نكح نص أو النساء عسوا عسلا وحدا .

فاد فرع من يميله فلنمسن يده الى المرفقين ، ويطرح عليه ثوباً يشقه
به، ويحشو أسفله بطن ، ويؤزره بالحامسة، ثم يكفه في درع ومثرو ولعده ويط،
ويعممه ويحشكه ويرحى له دواشين على صدره احدهما على يمينه والاخر عن شماله
ولا فصل أن يكون لملاف^٢ ثلاثاً احدهن حرد لسة . ونحري واحدة .

وأفضل لا كفون لثاب لبيص^(٣) (كدا) من العطر و لكان، ويحور بعيرها
ممنحور فيه الصلاة . وان لم يكن له لا فيبص واحد كفن فيه بعد قطع الاررار
حسب .

ولتحصل^٤ معه جريدان حصاراودن من حرائد الحل ، احدهما لاصقة
بجلده، والاخرى بين الدرع واللقافة .

ويحط ثلاثة عشر درهماً وثلاث كافورا ، ويحري منعد و حد ، يجعن على
مساجده لسبع^(٥) وطرف أنهه .

(١) في بعض النسخ : المؤمن

(٢) كدا، في بعض النسخ ، ومن الصحيح : لسان

(٣) ولتحصل . ظ

(٤) السعة

ثم يفقد كفه ويعمل لي سريره ، ولكن حملته رُبعه من تسممين ، ويمش مشيعوه ولايركتون حلف الحسد وعليهم السكينة والوقار والحشوع ، مسعفين لله تعالى ثلث شافعين ، ليه سبحانه فيه

ويستحب لرحل أن يحصى ويحل زرره في حماره أنه وحده لأبيه دون من عد هم

وإن رأى المرء حماره فليقل «الله أكبر الله أكبر» هدا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله ، اللهم زدني إيماناً وهدني سبيل المؤمنين المقتردين عني بعدد سبحان المتعبد^٢ للقضاء وقاهر الحقيق بالموت .
قد أصحح به فصل عنه حسب ما تقدم وصفه من صدوه لحائر .

ثم ينزل إلى قعره ، فيحط رأسه إلى رجلي^٣ القمر وببهما صدقه ، قد سمعت الحماره تركب مهمه ثم قرست بي القمر ، تركب هشته ثم قرست لي شفير القمر ، قد عذب المشعرون القمر ، فسموونو «لهم اجعبي روضة من رصاص بحنه ، ولا تجعلها حميرة من حجر الباز ، هدا ما وعد الله^٤ ورسوله وصدق الله ورسوله» .

ثم ليبرل^٥ إلى القمر من قبل الرحس ثلث مؤمن عذري يحط رأسه أولاً ثم يصلاته حتى يصعد في لحده ، ويحل^٦ عقد لكمن من قبل رأسه و

(١) في بعض النسخ : هذا ما وعد الله .

(٢) حمير

(٣) رحل

(٤) في بعض النسخ : هذا ما وعد الله .

(٥) في بعض النسخ : ثم ليبرله . . .

(٦) يحل .

رحليه ، ويضع حده على التراب على جانبه الأيمن مريحاً في القفلة ، ويلقبه
مبجده منها الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام ويقول « اللهم صل وحدته و
آس وحشيه ورحم عونه واعمر دينه . برأى لك اللهم وأنت خير مبرور به
وحمل برأى لديك اللهم أمور بالحده ولحاة من النار .

ثم يشرح^(١) عليه رأس ، ويضع يده من قبل برحله . ثم يهال عليه امرأ
فإذا املا انقروا ارتفاع لرب عن الأرض فيصب عليه الماء . بعده يمش من
عد برأس ويدور حتى يسهي له من الحجاب الآخر ، ويرفع فرد وسطح ،
ولا يرفع أكثر من أربع أصابع مفرجات ، ثم ينادى بالانصراف .

فإذا انصرف المشيعون فيحلف عده رجز عري ، وقد يرفع عنه
حس^(٢) المشيعين فيصف مسدود القفلة ووجهه تحده وجه الميت ويدى يرفع
صوته :

« يا فلان بن فلان اذكر عهدى خرجت عليه من دار الدنيا شهده
أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب والحسن والحسين - وبعد الأئمة سي تحته بن
الحسن عليهم السلام - خلفاء رسوله وحفظه شرعه ، وأن لموت حق . وسعت حق .
والحمة حق ، والبارحق ، والمعة آنية لأرب فيها . وأن الله يبعث من يشاء ،
إذا أتاك لمكان المقران فذلك^(٣) قل : الله ربي لا أشرك به شيئاً ، ومحمد
سي ، وصي وحنس وحنس^(٤) - وفلان وفلان الى آخرهم - ثم يمشي ، و

(١) في بعض النسخ ، وفي بعض الآخر ولقبه أحدهم .

(٢) كذا في بعض النسخ ، وفي بعض الآخر شرح ولعل تصحيح يشرح .

(٣) خبر المشيعين . ج .

(٤) يسألانك ح

(٥) في بعض النسخ : والأئمة الاثني عشر فلان و ..

لإسلام ديني، والفرآن شعاري وحتي، والكعبة قسي، والمسلمون اخو بي»
 ثم يصرف .
 ومن السنة تعزية أهله ثلاثة أيام ، وحمل الطعام اليهم لشغلهم بمصائبهم
 عن اصطباعه .

فصل في ما تعبد الله سبحانه لفعل الحسن والقبيح

يحب عسى كل مكلف علم عبده مؤمناً - لتصديقه بحملة المعارف و الشرائع - عدلاً - باحتساب سائر القسائح فعلاً واحكاماً - أن ينولاه ويمدحه ويعظمه بحسب منزلته في الايمان ، ويجرى عليه أحكام المسلمين اعدون ، و يقطع له بالثواب ، بشرط مطابقة الباطن للظاهر عن يقين لوجهه .

وان علم ثبوت ايمانه عند الله تعالى ووقوع طاعانه موقعها كعصار وسلمان وأبي در بنصه تعالى على ذلك بخطبه أو بعض^١ حججه ، نولاه على بظاهر والباطن ، ومدحه وعظمه على الاطلاق وقطع له بالثواب ، حياً كان من ذكرناه أولاً وثانياً أو ميتاً .

ون أحسن بواجب عقلي أو سمعي أو فعل قبيحاً محرماً ، مدحه على ايمانه على الوجه الذي ثبت هديه من ظاهر أو باطن ، ودمه على ما فعله من القبيح دماً مقيد مشروطاً من^٢ المعفو والتوبة فيمن لم تعلم اصراره ، وحكم له بالعفو وجرى عليه أحكام لغساق من احتساب الصلوه حيمه وقبول شهادته واعطائه

(١) في بعض النسخ : أو لبعض حججه .

(٢) كذا .

شيئاً من حقوق لاموال الواحه و كراهية ما كعنه حياً وميتاً^١
 وان عسم غيره كافرأ^٢ أن يبعه ويرأ^٣مه و يقطع ولايته ويحرم مودنه و
 يحكم بدوام عقده ، ويجرى عليه أحكام من تحير^٤ إليه من صروب الكفار
 ويدين ذلك فيه حياً وميتاً .

وان عسم أحدهما تائناً أو بضله على عمران ذبه سقطت أسماء الفسق والكفر
 وأحكامهما .

وتنرم كلامهم النوب بما اقترعه^٥ من كفر أو فسق ، ليحرح بها عن قبيح
 لأصرار والعزم على القبيح ، ولكوبها من جملة الواحات لشرعية المؤثرة
 لاسحقاق الثواب لعصيانها والعقاب للأحلال بعرضها ، ولحصول الاحداع على
 سقوط العقاب بها .

وحقيقتهما: الدم على ماضي القبيح لوجه فسخه ، والعزم على احسب مثله
 في المستقبل .

وهذه الحقيقة ثالثة في كل نوبه من القبيح، وربما وقعت صحبتها في مواضع
 على امور اخر .

والقبيح على صريين :

احدهما : يحتص بعصيانه سبحانه .

والثاني : يضم الى عصيانه فيه ظلم غيره .

ويحتص بعصيانه تعالى على صريين: احدهما الاحلال ولو جب، والثاني

فعل القبيح .

(١) كذا .

(٢) كذا .

(٣) في بعض النسخ : اقترعه .

والتواجبات على صروب : منها ما يجب قضاؤه كصلاة لخمسة وصوم لشهر ، ومنها ما يجب أدائه كالحج وحقوق الاموال ، ومنها ما لا ينال في قضاء ولا أداء كصلاة الجمعة ولعيدتين والعطرة .

يلزم المصروف في حق الله تعالى التوبة مع الدم والعزم على القضاء و لا أداء مع الامكان ، ولا تصح التوبة من دون ذلك ، لان صراره على الاحلال بواجب لقضاء والاداء يمسح من كونه بادماً ، فان عزم على القضاء أو الاداء وشرع في ذلك وبذل الجهد فوفته ما صبه وب من قبل أن تر دمه منهما .

وما لا ينال في فوته كصلاة الجمعة فحكمه حكم ما فعله من المنع كالكدب والربا يكفيه في التوبة الدم والعزم حسب .

ومظالم العباد على صربين :

احدهما يصبح قصده واستيماؤه كالاموال والرباع والحيوان وسائر لمملوكات فمن شرط صحة التوبة من ذلك ، الحروح الى المظلوم من عين الظلامة أو بدنها ان كان حياً ، ولي ورنه ان كان ميأ ، ولا عند ربه والرعة في التحبيل مما دخل عليه من عم ، وفات من بيع ، وبسبب ما ابطلها اسقاط مستحقها .

فان تعدر ذلك للمدعين الظلامة وبدلها أو المظلوم ، ففرصة على لوجه الاول استحلال المظلوم ، فان عمي عن الحق سقطت تبعه ، وان نبي فليعزم على الحروح اليه من الظلامة في قول "حول الامكان ، ويلزمه التقير عمي نفسه وعياله وعمل ما يفصل عن حفظ الحياه للمظلوم وعلى الوجه الثاني عزل الظلامة من ماله والعزم على انصائها الى مستحقها ، والوصية بها واحتصر دون ذلك ، فان قطع بقضاها فافراض مستحق الظلامة فهي من حملة لا فعل .

فإذا فعل ما ينزله من ذلك صحب التوبة وان لم يفعل لم تصح .

والثاني ما لا يصح قصده واستيماؤه وهو على صروب :

فيها السب والتعريض، فيلزمه من حق التوبة اكذاب نفسه مما قال معتبرياً
أو معرضاً بمحضر ممن^١ سمعه أن كان حاصلاً أو على رؤوس الأشهاد أن كان
عاماً .

فإن كان المقدوف قد علم بالمقدوف فيعتذر إليه ويكذب نفسه لديه ويستتر له
عن لحد والتعريض، فإن عفى سقط، وإن طالب فعليه التمكن من نفسه .
ولينول ذلك منه سلطان الاسلام .

وإن كان المقدوف جاهلاً لا فتراء عليه لم يحر اعلامه به .

وعلى القادف أن يعيد^٢ نفسه إلى سلطان الاسلام ومن يصح منه اقامة
الحد ليجهده بحسب ما وقع من قذف أو تعريض، ولا يجوز له سقاط ما وجب
من دون وليه .

ومنها قتل والجراح والضرر، فيلزم في حق توبة لاقياد للفصل من
أو العفو .

ومنها تحصيل القبيح أو تعييب الحسن والدعوة إلى الضلال، فيلزم في
حق التوبة بلاهي العارط^٣ من ذلك بالبيان عن وجه الخطء واستمراغ الوسع
في ايضاح الصواب منه .

وقد من النائب ما يجب عليه من ذلك صاحب توبته، وإن فرط فيه واقتصر
على مجرد الندم والعزم لم تصح .

وإذا وقعت التوبة من كفر أو فسق بشروطها سقط وعبد النائب وماتته من
أسماء الدم واستحق بها الممدح والثواب وما يسميهما من أسماء الممدح والولاية

(١) من .

(٢) كذا .

(٣) في بعض النسخ : القاتل .

في الدين .

وان علم ضرر العصى على ماضي الفصح و لعزم على استنباده ^(١) وحب على كل مكلف علم ذلك ووطئه مع مدكره من الاحكام انكاره بقله وكرهه ونعيب ^(٢) اعنى الممكن معه من الفصح وحميه على لواحب المتوفعين في المستقبل و لعل ، لكون ذلك أمراً بمعروف وبهيأ عن مكراتن الكل على وحبهما ، ومقابلته به ، بسحقه على ماأباه من كفر أو فسق من قبل أو حيد أو تعزير ، لكون ذلك قسطاً من غفاه فنصب المصنحه تعجبه .

ولكل من المتعبد ^(٣) على ماضي ، بكفر و لفسق ومستقبله تفصيل يورده ^(٤) والفسق من ثنت ايمانه وأحل بواحب أو أنى فيبدأ عقلياً أو سمعياً على جهة التحريم ، والكافر من لم يثبت ايمانه .

والكفار أربعة اصناف : كذابين وهم اليهود والنصارى والمجوس ، و مسركون وهم الوثنيون والصائون وغيرهم من الكفار ، ومرتدون عن الاسلام ، وموافقون ، ولكل حكم في الجهاد نيته .

(١) في بعض النسخ - اسيفانه ، والظاهر ماأنشاه (٢) كذا

(٣) في بعض النسخ : التعبد .

(٤) يورده .

فصل في الجهاد وأحكامه .

يحب جهاد كل من الكفار والمجاريين من العساكر، عفوياً على ما سلف [من] كرهه أو قهقهه، ومملاً له من الاستمرار على مثله بالفقر والاضطرار، لكون ذلك مصححة للمجاهد على جهة القرينة إليه سبحانه والعادة له، عني كل رجل حر كامل العقل سليم من العمى والمرض والمستطيع للحرب، بشرط وجود دفع إليه يعلم أو يظن من حاله لغيره في الجهاد بحكم الله تعالى لكل من وصفناه من المجاريين .

فإن كان ذو العذر عيباً فعليه معونه بالمجاهدين بماله في^١ الخيل والسلاح والطهر والزاد وسد الثغر .

وإن كان لداعي إليه غير من ذكره، وجب لتخلف عنه مع الاحتيال، فإن حيف حبه جاز المودع معه لصرة الدين دونه

فإن حيف عني بعض بلاد الإسلام من بعض الكفار أو المجاريين، وجب على أهل كل إقليم قتال من يليهم ودفعه عن دار الإيمان، وعلى قطان البلاد لثائية عن مجاورة دار الكفر أو الحرب، المودع لى أقرب منهم ، بشرط

(١) في بعض النسخ السيرة، وفي بعضها لآخر بصيرة

(٢) من الخيل .

الحاجة إلى نصرتهم ، حتى يحصل لكل ثمر من أنصار المسلمين من يقوم
بجهاد العدو ودفعه عنه ، فسقط فرض النور عن من عداهم .
وليقتصد المجاهد والحل هذه نصرة الاسلام والدفع عن دار الايمان ،
دون معونة المتغلب على البلاد من الامر ^(١) .

وحالف ثاني الاول ، لان الاول جهاد مستأ ، وقف فرض النصرة فيه على
داعي الحق لوجوب معونته ، دون داعي ^(٢) لصلال لوجوب جدلانه ، وحين
الجهاد ثاني بخلاف ذلك ، لعلقه بنصره الاسلام ودفع العدو عن دار الايمان
لانه لم يدع لعدو ، درس الحق وعب على دار الايمان وطهرت بها كلمه
الكفر .

ولاحل لاحد من تناع الظالم في " جهاد الكفار لمقتيه " والدفع عن
الاسلام ، أن بأحد من لعبه شيئاً الا على الوجه المشروع في المصالح .
وحكم جنياد المحاربين من المسلمين حكم جهاد من حيف منه على دار
لايمان من الكفار ، في عموم الفرض من غير اعتبار صفة الداعي
ومن السنة الرباط في النور الاسلامية ، وارتباط الحيل واعداد السلاح
وان لم يتكامل فيها شروط جهاد مستأ ، انتظرا لدعوة الحق وعزماً على
احابة الداعي اليه ودفع العدو ان قصدها وحميتها من مكيدته .

(١) كذا في أكثر نسخ ، وفي بعضها لا نور ، ولعل الصحيح : الامراء

(٢) في أكثر النسخ . دو على

(٣) في بعض النسخ : من جهاد .

فصل في سيرة الجهاد

سيره لجهاد على صرس: أحدهم أحكام الحرب و لمحاربين ، والثاني
قسمة العنتم .

النصر الاول من لسيرة ، اذا عزم سلطان الجهاد عليه فسيقدم الدعوة
اليه والاستعداد في البلاد لتجميع له الانصار ، فاذا اجتمعوا سار بهم لبطاً دار
الكفر ومحل المحاربين ، فاذا انتهى اليهم فليدعهم الى الله تعالى والى رسوله
ﷺ وما جاء به ، وليجتهد في الدعاء ولينطق ، ويكرر ذلك بنفسه وذوى
البصائر من أصحابه ، فاذا أحبوا الى الحق ووضعوا السلاح أقرهم في دارهم
ان كانوا ذوى دار ولم يعرض ^(١) لشيء منها ، وولى عليهم من صلحاء المسلمين
وعلمائهم من يعقهم في دينهم ويحمي بيضتهم ويجبى اموال الله تعالى منهم
وان كانوا معه أو متاولس أو مرتدين أو محاربين ، ردهم الى دار الامن ^(٢)
ان كانوا قد خرجوا عنها ، والا أقرهم فيها .

(١) في بعض النسخ : الاستعداد .

(٢) ولم يتعرض

(٣) في بعض نسخ دار الحرب .

وان أسرو لأخاياه وسألوا لظرة ليطروا لأنفسهم أنظرهم مده معسومه
يصبب بهم فيها من يحاحهم ونسبهم على فساد ما هم عليه ، ون أقروا بالحق
سار فيهم ما ذكره ون أقاموا على الأباء وكأبو كنيشيين وهم ليهود و
النصارى والمخومس عرص عليهم الجزية والدخول تحت لدمه .

فان أجرو صرب الحربنة على رؤوسهم وقهرهم في دارهم وحمل على
ر صيهم قسماً يؤدونه مع حربيه رؤوسهم ، ون استعوا وتلهم حتى يؤمسوا ،
أوبعطوا الجزية .

وحربيه الرؤوس محبسة بأحرار رجالهم لعقلاء الدعين السيمين دون
النساء والعبيد و لأطفال و لمحبيين و ذوي العاهات من فقرائهم بحسب ميراث
مما يهصهم ويحدون منه في كل سنة مرة في وقت معين فمن أسلم قبل حلول
الأجل سقطت عنه^(١) الجزية .

وبشترط عليهم أن لا يجهروا بالمسمين بكفرهم . ولا يشاؤوا المحرمات
عندهم ، ولا يسوا مسلم ولا يصيروا به^(٢) ، ولا يعسوا على من الأسلام يسس وءال
ولا رأى ، ولا يحدوا^(٣) سعه ولا كسسه ، ولا يعيدوا ما سهدم منها ،
وبهم متى حالوا شتاً من ذلك نرثب دمههم وحلت دماؤهم ومو بهم
وساؤهم ودر ربهم .

ون أحابوا ودخلوا تحت هذه الشروط فهم في دمه الله تعالى ورسوله ،
يجب نصرهم والمسع مهم .

ويلزم احصارهم مجالس لعلماء بالحجة ليسمعوا الدعوة وتشت عبيهم بالحجة .

(١) في المحبب بقية لجزية .

(٢) ولا يصروده : ظ

(٣) ولا يتخذوا . كذا في بعض الكتب الفقهية .

وان حرقوا [حرقوا . ح] لخدمة بمخالفة أحدهذه الشروط فدمائهم هدر ،
وأموالهم وذراريهم في المسلمين .

وان كانوا مشركين وهم من عدا الكتابيين من الكفار وأبوا الاحابة
قاتلهم حتى يؤمنوا ، ويلزم قتل الجميع مقبلين ومدبرين ، ويجهز على جرحاهم ،
وأموالهم وذراريهم وأهلهم (كذا) في المسلمين .

وان كانوا مرتدين يحلح لهم برفق الاسلام من اعناقهم أو جحد فرص أو
استحلال محرم معلومين من دين السي سنة كصلاة الخمس والركعة والحجر
والمينة ، وكانوا ممن ولدوا على الفطرة قتلوا من غير استنائه .

وان كانوا ممن ولد على كفر ثم أسلم ، عرصب عليه التوبة والرجوع
الى الحق ، ومنه على خطائه بلحجه الواضحة ، فان تاب الى الحق فلا سبيل
عليه ، وان أبى الا لاقامة على رذته قتل ، وان كان ممن سبب مرة قتل من غير
استنائه ثانية ولا سبيل على أموالهم الخارجة عن محل الحرب ولا ذراريهم
على حال ولا بسائهم المقيمات على الاسلام .

وان رددوا النساء عرصت عليهن التوبة فان أبيها جلدن الحبس وصبق
عبيهن في المطعم والمشرب حتى يؤمن أو يهلكن . فان خرجن الى رجالهن الى
دار الحرب سبين ، وحكم واحد المرتدين حكم الجماعة

وان كانوا متأولين وهم الذين يتظاهرون بجدب بعض الفروض واستحلال
بعض المحرمات المعلومه بالاسدلال كامامة أمير المؤمنين أو أحد الائمة
عليه السلام أو مسح الرجليين أو العقاع أو الجري أو وصف الله تعالى بغير صفاته
الرحمة له تعالى نبياً واثباتاً ولى افعاله ، دعوا الى الحق ويبين لهم ما شته
عليهم بالبرهان ، فان أبوا قست توبتهم وان أبوا الا المجاهره بذلك قتلوا
صراً .

وان كانوا مستترين به في دار الامن لم يعرض^١ لهم بغير الدعوة الى الحق بالحجة ، فان حرجوا بأولهم هدد عن دار الامن ، وظهروا السلاح وخافوا سلطان الحق ومنعته^٢ ، كطلحه و لربير وعائشة و نساغهم ومعوية وأنصاره وأهل النهروان ، فان لحلال المذكورة اجتمع فيهم ، من حشد ائمة الامم لعادى ، و ستمحلال دماء المسلمين ، و اظهر سلاح في دار الامن ، وقيل أنصار الحق على نداءه وخلافهم ، والسيرة فيس جرى محرم بعد الدعود وقمة الحجة وحصول لاصرار بمسندتهم بالحرب وفلهم وبحرب فثمة مقليس ومدرس ، والاحجار على حرجاهم

فان انهمو وكانت لهم فئة يرجعون اليها كمعدونه وأصحابه ، فحالهم بعد الانهزام كحالهم وبحرب قديمة ، وان لم يكن لهم فئة ترجعون اليها كانصار لحمل لم يتسع مهزمهم ، ولم يحجر على حريجهم ، ولم يعرض لمن رجع منهم الى دار الامن^٣ وألقى سلاحه أو لحق بدنصار لحق

وبعض ما حواه معسكر^٤ الجميع وما استعانوا به على الحرب من الاموال وكراخ و سلاح دون ما حرج عنه من ذلك ولا يعرض لسانهم ودارهم على حال .

وان كانوا محاربين وهزم الدين بخرجون عن دار الامن لقطع لطريق واحافة السبيل والسعى في الارض بالعداء ، فعنى سلطان لاسلام أو من تصح دعوته أن يدعوهم الى الرجوع الى دار الامن ويخوفهم من الاقامة على المحاربة من تعيد أمر الله فيهم ، فان أنابوا ووضعوا السلاح ورجعوا الى دار لاسم فلا

(١) لم يتعرض .

(٢) في بعض النسخ : ومشيعه .

(٣) هجر .

سبل عليهم ، الآن يكونوا ، فاحدوا مالا يردود أو قتلوا مسلماً أو ذمياً أو حر حراً
فيقتص منهم للمسلم وتؤخذ دية الدمي .
وان أضروا على لحرب تصد بأبصار الاستاذ اليهم وهم كن متمكن من
الحرب وان كان الداعي ظالماً .

وفرض لمصر في قتال لمحاربين على الكفارة واد طهر^١ عبيهم قدم
قتلاهم^٢ هدر وقلى لمسلمين بهم شهداء .
وردد ماتعين من الاموال الي اربابها . ويقسم ما عدا ذلك بين الابصار
ويقتص^٣ ممن ملى من قنوده في حال المحاربة وقبل لدعوة .
ولا يعرض لشيء من أموالهم وأملأ كههم المحارحة عن محن الحرب .
وفرضه في لاسرى ان كانوا في محاربهم قتلوا ولم يأخذوا مالا أن يقتلهم .
وان صموا الى قتل أخذ المال صبيهم^٤ بعد القتل . وان نردوا مأخذ المال
أن يقتلهم من خلاف . وان لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا أن يقتلهم من الارض
ويجس أو لى من مصر الى مصر حتى يؤمنوا ويرى الصبح^٥ عنهم .
ولا يجوز له ولا لاحد من الاولياء المعوقين القتل ولا القتل متى استحقا^٦

(١) اظهر .

(٢) في بعض النسخ : فماتهم هدر .

(٣) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح : ويقتص .

(٤) كان في نسخة وصلهم ، وحدود لو ، ولعل الصحيح : وان صموا الى

القتل أخذ المال ، أخذ المال وصلهم بعد القتل .

(٥) في بعض النسخ : الصبح .

(٦) كذا في نسخ

بعد الاسر ويصح فيه مع ظهور التوبة العفو عن القتل، وعن القصاص^(١) بالخراج مع الاصرار.

وإذا عزم على قتال أحد الفرق بعد الاعداد والانداد فليستحرائه تعالى في ذلك، ويرغب إليه في البصر وليعب أصحابه صفوفاً، ويحسن كل بى أب وكل أهل مصر تحت راية أشجعهم وبصرهم بمكيدة الحرب، ويجعل لهم شعاراً يعرف به بعضهم بعضاً، ويقدم الدارع أمام الحاسر، ويقف هو بى القلب ومعه الرمح، ويقدم أصحاب الحيل لطراد، ويجعل يارء أهل لقوة من لعدو اولي^(٢) (كذا) القوة من المسلمين.

ولموصيهم بتقوى الله العظيم، والاحلاص في دعوته، وبدل الانس في مرضاته، وصدق اليه في لقاء عدوه، ويذكرهم منهم في ذلك من ثوب ويرعهم في شهادة ومالهم من العسل بالظهور على لاعداء من علو الكمة، وما يستحقونه من حريز الثواب على الشهادة فابهم الطفر، ويحوفهم لقرار ومديه من عاجل لعدو وآجل الدمار، وينو آيات لجهد ويأمرهم بسد لخل وتقويه ماصعب من الصعوف، والاقبل مراباتهم على اللقاء وبدل الجهد واستعراغ الموسع، وعص الابصار، والامسك عن الكلام الا بذكر الله والكبير، وتوطئ الانس على الصبر

وإذا أزد الحملة فليأمر بعضاً فليحملوا حمة رجل واحد ويبقى بعض معه فئة لهم يتحاوروا اليها^(٣) وليصدقوا الحمة^(٤) ويجمعوا لقلوب على الأقدام

(١) كذا في النسخ.

(٢) بى الفقه. يتحسر ليه صعوبهم

(٣) في بعض النسخ: الجملة.

غير مكذّبين ولا مناكسين ^١ فيقتلوهم مغبليين ومديريين ، فان تصمصع لهم
القوم فيبرحف أمر الحيس بمن معه رجفاً يعث المقامه ^٢ وورسان لطراد على
لاحد بكظم ^٣ لقوم حتى يعصو صفوهم ويريدوها عن أمكنها فان كان ذلك
فيحصل بمن معه حمه و حده ويحملون امانهم فيوشك الفتح لامحالة .

وليوصهم بما كان مير المؤمنين عليه السلام يوصي به أصحابه اذا صافوا العدو:
عبد الله انقو الله وعصوا الانصار واحمضوا الاصوات وقلوا الكلام ووطموا
نفسكم عني لمارله و لمجاوله والصدرة والمبددة والمعاظه و لمكارمة وتيسوا
لى ربكم ^٤ وادكروا الله ^٥ لعكم تملحون ^٦ .

ان الله تعالى ذلكم على بجره تسجكم من عذاب ليم ويسعى ^٧ بكم الى
لحير ^٨ الايمان بالله والجهاد فى سبيله وجعل نوانه معقره الذنب ^٩ ومبكن
طليه فى حجاب عدن ^{١٠} ان الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفاً كأنهم بيان
مرصوص فسوا صفوكم كالبيان ^{١١} وقدموا الدرع وأحروا الحدر وعصو

(١) ولا مناكسين .

(٢) المقاتلة .

(٣) كذا فى نسخ ، وفى النسخ المطبوعة بصم لقوم .

(٤) فى النسخ « وائسو » مكان « وأسيو » لى ربكم .

(٥) فى الوسائل : كثيراً .

(٦) الوسائل ٧١ / ١١

(٧) فى الوسائل ويسعى بكم على بحير

(٨) للذنب .

(٩) وقال عز وجل .

(١٠) المرصوص .

على الواحد فانه أنسى للسيوف^١ والتتوا على أطراف الرماح فانه امر^(٢)
للأسة وعصوا الابصار فانه أربط للحاش وأسكن للقلوب وأميتوا الاصوات
فانه أطرده للعسل وأولى بالوقار ولا تميلوا برأيانكم^٣ ولا تجعلوه الامع
شجعانكم^(٤) ولا تمسوا بقتيل واداء وصلتم الى رجال القوم فلا تهتكوا سترأ
ولا تكشفوا عورة^٥ ولا تدخروا داراً ولا تأخذوا شيئاً من اموالهم لاما وجدتم
في عسكرهم ولا نهيجوا امرأة بأذى وان همت اعراسكم وفسس امراءكم
وصحاءكم فنهض صاعاً^٦ القوى والامس والعقول :

رحم الله امراً واسى أحاه نفسه ولم بكل قرنه الى أحبه فيجتمع عليه
قرنه وقرن حيه فيكسب بذلك اللاتمة^٧ ويأني بدياة وكيف لا يكون كذلك
وقد فرض الله عليه سبحانه^(٨) قتال الانبيس وهو ممسك يده عن قرنه قد حلاه
عن أحبه^(٩) هارباً منه بيطر اليه ومن يفعل ذلك يمقته الله فلا تتعرضوا لمقت
الله [من مكرم الى الله] وقد قال الله عز وجل : « قل لى ينفعكم الفرار ان فررتم

(١) عن الهام .

(٢) كذا في النسخ ، وفي الوسائل : أمور .

(٣) في الوسائل : ولا تميلوها .

(٤) في الوسائل . فان المدح ندماء والصابر عند بروز الحقائق هم أهل

لحفظ

(٥) ليست هذه الجملة في الوسائل .

(٦) في الوسائل : ناقصات القوى .

(٧) كذا في الوسائل ، وفي نسخنا : فيكسب ذلاً .

(٨) في الوسائل مكان هذه الجملة : وهو يقاتل الانبيس .

(٩) في الوسائل وهذا ممسك يده قد حلاه قرنه على أحبه

من الموت أو القتل وأدأ لاتمتعون الا قليلا» وأيم الله لن نمرتم من سيوف
لعاجله لاسلمون من سيف الاجله واسمعوها بالنصر والصدق^(١) وبما يرل
النصر بعد النصر، فجاهدوا^(٢) في الله حق جهاده ولا قوة الا بالله^(٣) .

ومن السه أن يؤجر الى أن يرول لشمس ويصلي لصلاته، روى عن
أمر المؤمنين عليه السلام انه كان يقول : «اد، رالت الشمس تصبح يوب لسماء و
يرل لرحمه والنصر وهو أقرب الى لسل وحدث ان بقل القتل ويرجع الطائف
ويقلت لمهرم»^(٤)

ولاتند^(٥) العدو والنصر بعد الاعذار حتى يكونوا هم الدين يدؤن به
لتحق الحجة ويتقلدوا البقي .

ولا يجوز لمسلم أن يسترر كافر الا دون سلطان الجهاد، ويجب عليه أن
يبرز الا من استبرز^(٦) بغير إذن .

ولا يجوز قتل الشيخ لعاني الا أن يكون من أهل الرأي كالدريديس لصمة
ولا المرأة ولا الصبي ولا المريض المدفع ولا الرمن ولا لاعمي ولا المأوف بعقل
ولا لمنسل في شاق الا أن يقاتلوا ويحل قتلهم .

ولا يحور حرق لروع ولا قطع شجرة الثمر^(٧) ولا قتل الهائم ولا حراب
المسارل ولا التهنك بالقتلى .

(١) في بعض النسخ والصلاة .

(٢) وجاهدوا .

(٣) الوسائل : ٧١/١١ - ٧٢ .

(٤) راجع الوسائل : ٤٧/١١ .

(٥) كذا .

(٦) استبرزه .

(٧) شجر لثمر

ولا يجوز لمسلم أن يهرم من محاربين ، ويجوز ذلك من ثلاثة نفر (كد) ،
والشوت الفصل ولو كان ألفاً .

ولا يجوز أن يستأسر لا أن يعقب عني نفسه ويشحن حر حراً
وإذا أسر المسلمون كفراً عرض عليه الإسلام ورغب فيه فإن أسهم أطلق
سراحه ، وإن أبى وكان أسره و لحرب قائمه^١ فالامام محير بين قتله وصده حتى
يموت وقطعه من خلاف ويركه بحور^٢ في دمه حتى يموت أو ابتداء به ، وإن
كان أسره بعد ما وصفت الحرب^٣ ووارها لم يحرق له فله وكان لامام محير بين
استمادته والمعاداة به والمن عليه ، ولا يجوز لعير الامام العادل المن عليه ويسوع
له ما عداه .

ويهرم من يهرق بغيره^٤ وأسير^٥ برده إلى المقسم .
ولا سبيل على من يرل دار الكفر من المسلمين محارباً أو مصطرباً ولا على
ماله لا أن ينصر الكفار فيحرقه وأحد ما استعان به من المال عني قتال لمسلمين
دون ما عداه ، ولا سبيل عني أهله وولده . وحكم رباعه وأر صيه حكم الدار
التي هو فيها على كل حال .

ويجوز الابتداء بقال الكنايين والمرنديين والمتأولين ومن حرج إلى
دار لا إسلام من صروب الكفار لكيد^٦ هله في الأشهر الحرم ، ولا يجوز الابتداء
فيها بقتال مشركي العرب ، فإن ندوا بالقتال فيها وجب قتالهم .

ولا يجوز لأحد من لمسلمين أن يحير كافر^٧ ولا يؤمن أهل حصن ولا قريه
ولا مدينة ولا قبيلة إلا بأذن سلطان الجهاد فإن حار بعير ادبه^٨ ثم وحب حارة
جواره ولم تحفر دمه وإن كان عبداً ، وأمسك عن أحاره من الكفار حتى
يسمع كلام الله ون سلم ولا يلح مأمنه وكذا حكم من أتى مسجيراً من الكفار

(١) في المختلف وكان أسره قبل انقضاء الحرب كان الامام مخيراً ...

(٢) كذا .

الضرب الثاني من سيرة الجهاد

معدم المحاربين على صريين .

أحدهما يصح نفسه وهو الاموال والسلاح و لرفيق والكرع ومثال ذلك
والثاني لا يصح نفعه وهو الارضون والردع

الضرب الاول من المعانم

يجب في جميع ما عمنه المسمون من ضرور لمحاربين مفردين به و
متصربين ، بحمله الجيش أو سرايا ، بحرب وغير حرب ، احصاره لى
ولى الامر ، فاذا اجمعت المعانم ، كان له ان كان امام الامة أن يصفي قبل
نقسه لنفسه نعوس والسيف والدرع والحارسه ، وان بدأ بسد ما يوبه من
حلل في الاسلام ونعوره ومصالح هبه ، ولا يجوز لاحد أن يعرض عليه و ن
استغرق جميع المعانم ،

ويجوز ذلك لمن عداه من أولياء لسلطان في الجهاد عن تشاور من
صحاء المسلمين ،

ثم يحرق الخمس من الباقي لأربابه ، ويقسم الاربعة الاحماس الماقية
بس من قتل عنيها دون من عدهم من المسلمين ، لتراجل سهم ، وللفارس

سهم ، و كان مع العارس فارس آخر سهم سهم واحد . ولا يسهم لما اراد على ذلك .

وعنهم السرايا عن الحشر رد على جميع الجيش ، وعنهم السرايا من المصر يحتصهم ، و دا اعدت سرية من المصر فأردت باحرى ، فعمت الاولة والثانية مشاركه لها في العيمة .

ومن السنة تفيل لسا قبل الفسة لانهن يداوين الحرحي ويعلم المرصى ويصحن أرواد (كدا) المحاهدين

و دا عم المسلمون عيمة بغير حرب فهي للامام خاصة لكونها من الاعمال التي حصه الله تعالى بها .

و داركب المسلمون في البحر فعمو لم يحتلف حال العيمة للعارض سهمان وللراجل سهم .

و اذا غلب الكفار على شيء من موا المسلمين ودار بهم ثم ظهر عليهم لمسلمين وُحدو منهم ما كانوا علموا عليه ، ولاهل والذراري خارجون عن العيمة ، والرفيق قبل لفسة لمالكه ، وبعد الفسة لاسين لهم عيه ، و لاموال والحيل والكراع والسلاح وغير ذلك بعد حصوله في حرر الكفار وتملكهم له على مذهب الحال فهي للمقاتلين عليه ، و قبل ذلك راجع الى أريد من المسلمين . ويجب صرف الحزبه وما صولح عليه الكتبيون على راصيهم واندمهم في انصار الاسلام خاصة حسب ما جرت به السنة من النبي ﷺ

القسم [الصرب ط] الثاني من الغنائم

أراضي لمحاربين خمس فأرض أسلم أهلها عيه ، وأرض احدث عوة بالسيف ، وأرض صولح أهلها عليها ، وأرض سبها أهلها من غير حرب أو

حلوا عنها ، وأرض لموتدين وكفار لأويل والمحاربين .

فأما لأرض لني أسلم أهلها فهي لهم وملك في أيديهم ، وعليهم فيما يحرجه من الأصناف الأربعة الزكاة حسب .

وإن بيع لمسلم لأرض أو هب أو صدق أو وقف أو آخر لهم من تنقلت إليه ما كان على الأول من حقوق الأرض .

فإن تركها حتى يارب ثلاثاً أخذت منه وسلمت إلى من يعمرها ويحرج منها الحق .

وأما الأرض المأجودة عنه ويلزم الباطر تقيسها بما يراه مده معلومة ، و بشرط على متقلها حرج الزكاة من أصل ما يحرجه من الأصناف الأربعة إلى أهلها وأحد ما بقي عن شرط نقاله فصرف إلى نصار الإسلام وإن قصر لمزاح في عمارتها ورزاعتها كان له فتح العقد وأخذ الأرض منه وتسيبها لي من يرد .

وله صرف ذلك في مصالح الإسلام وسد نفوره وتفويجه بالحيل ولسلح على أعدائه ، ولا يجوز لأحد أن يعرض عليه في ذلك

وأما أرض تصلح لمحصنه بأرض الكبييين دون من عد هم من صروب تكفار الدين لا يجوز مذهبهم ولا مصالحهم على شيء ، فلا أحد لمقد ر ما يقع لصلح عليه ، وإنما هو بحسب ما يراه سلطان الإسلام ، ولأن بعده من لائمة عليه السلام (كذا) الريادة عليه والنقصان منه .

ويصح صلحتهم على حربة الرؤوس خاصة وعلى الأميين .

وإن باع الدمى أو هب أو صدق أو وقف شيئاً من أرض تصلح لدمى حراً أو عبداً فعلى من انتقلت له من الحراج ما كان على الأول ، وإن كان انتقلها إلى مسم عليه فيها ما كان على الدمى : العشر أو بضعه من الأصناف الأربعة إلى

هلها .

وان آخرها من مسلم أو ذمي فعلى المسأخر حراجها، ويرجع على أملاك
به مالم يشترطه ^(١) في عقد الاجارة .

وان انتقلت بأحد الوجوه الى عبد مسلم أو ذمي أو مدبر أو مكاتب مشروط
بحق لارض يخصص بالسيب، وان كان مكاناً قد عرق بعضه فعليه من حق الارض
بحساب ما عرق منه، وعلى مكاتبه الباقي .

وحرج رضى الذمي لازم له وان ارداه (كذا) وعجز عن عمارتها ورعايتها .
وان كان شرط الصبح محصاً بما يحرج الارض وصفته من حدب وحصب
اخذت منه وسلمت الى من يعمرها من أهل دية ويؤدى حرجها، وان لم يجد
من يأخذها من أهل دية اعطيت لغيره، فافصل عن حق المزارع والحراج
فهو للذمي، ولا شيء عليه فيما نقص .

وان كان شرط الارض محتصاً بما احتها كان على كل صرب ^٢ درهم فهو
مضاف الى حرية الرؤوس، بلزم للذمي العاجر عن عمارتها اذاؤه كحزبة رأسه
ويصنع بأرضه ماشاء .

فأما ارض الاموال فقد تقدم تعيينها ^٣ فهي للامام ليس لاحد من لذر به
ولا غيرهم فيها نصب، يصع بها بما يشاء مده حياته، فادامسى قام الامام القائم
بعده مقدمه في الاستحقاق، وهو الحار بين مصء مفرده الماصي ونقصه .

ولا يحل لاحد أن يصرف في شيء من ارض الاموال بغير دن من يستحقها
مع امكانه، وان بعدد الانداز حار الصرف فيها بشرط احراج الخمس من

(١) يشترط .

(٢) جريب

(٣) تعيينها - تعيينها .

جميع ما يجره ، يصع فيه ، ارضه سالفاً فيما يختص الامام من الحقوق لان (١) .

وأما أرض الكهنة والمتأولين والموتدين وبغاة^٢ المحاربين ، فحكمها حكم الاصل ان كان ملكاً أو صلحاً أو فتحاً أو غلاً ، وحكم ررع هذه الارضي حكمها ، ولا يجوز لامام ولا مأوم ان يحكم في شيء منها بغير مفرده الشرع وان فعل لم يمس ، وكان عبي المتمكن من الانكار ابطاله ، ورد الارض والمسكن الى حكم الاصل .

وأما الفسق

فمستحق بكل معصية لست بكفر، وهو مقتصر لفرص، أحدهما يحتص
لماضي، والثاني يحتص المستقبل .
فالفرص الأول محص سلطان الاسلام أو من نصحه بإسائه عنه وهو عبي
حمسة أصرب :

منها ما يوجب الحد وهو الربا واللولو ط والسحق و لجمع بين أهل المحور له
والقتل والسرقة والفساد في الارض وشرب الخمر والافتاع .

ومنهما ما يوجب التعزير وهو تدين لهائم والاستمراء والتعريض بالص
و موقعة ما ذكرناه من القبائح والأحلال بعض الواجبات العنسية أو
السمعية .

ومنهما ما يوجب القصاص بالقتل والجراح وهو محتص بنعمتهما يوجبهما .
ومنهما ما يوجب ادية وهو محتص بما يقع عن خطأ من قتل أو جراح .
ومنهما ما يوجب الارش أو لقيمة وهو محتص بما يحصل من اتلاف لمالك
لغير أو تنقص قيمته عن خطأ أو عمد .

وسيرد تفصيل أحكام هذه المسنحات الخمس (كذا) في موضعه إن شاء
الله تعالى .

والمرص الثاني هو الامر والمهي

وكل منهما على ضربين : واجب وندب .

فما وجب فعله عفلاً وسمعاً ، لأمربه واجب ، وما ندب اليه ، لأمربه مندوب
وما قبح عفلاً أو ' ' سمعاً ، النهي عنه وحب ، وما كره منهما ، النهي عنه
مندوب .

والامر والنهي على مقتضى لاصول عبارة عن قول الاعلى للادنى : فعل ،
أو لاتفعل ، مقرباً بالارادة والكراهة ، وفيما قصد به عبارة عما أثر وقوع الحسن
ورفع القبيح من العبر من الاقوال والاعمال .

وطريق وجوب ماله هذه لصحة السمع وهو الاجماع ، ودوب العقل ، اذا
كان بعقل طريقاً لوجوبه لاشراكه بالمدين والمحدث ، وذلك يقتضي وقوع
سائر لواحيات وارتفاع سائر القنايح ، لكونه سبحانه قادراً على جميعهم على
ذلك كما يجب مثل ذلك على كل متمكن من ، والمعلوم بخلاف ذلك

وأبصاراً وكل شيء واجب عفلاً فاما وجب لما هو عليه كالصدق والانصاف ،
أو لكونه لطفاً كالعلم بالثواب والعقاب ، وطريق العزم بوجوب حمل لغير على

الواحد ومنعه من القبيح لكونه كذلك أو لكونه اظهاً معذور ، و بما عزم ذلك بعد التعمد بسائر الفرائض الشرعية .

فما يتعلق منه بأفعال فقلوب من رادة الواجب و كراهه لتصبح فرض نعم كل مكلف عندهم ، ومعد ذلك من الاقوال ، الافعال المؤثرة في وقوع الحسن وارتفاع القبيح يقف وحوه على شروط خمس

منها لعدم بحسن المأمور وفتح المنهي ، ومنها الممكن من الامر والنهي ، ومنها غلبة لطف بوقوع القبح والاحلال بالواجب مستغلاً . ومنها تحوير تأثيرها ، ومنها أن لا يكون فيها [فيهما ط] مفسده

و عتربا العلم . لان الحمل على ما يحور لحوامل كونه قسحاً ، والمعصية لا تقطع على قبحه ، بالقهر قبيح لا يحسن على حال فصلاً عن وحوه . ولا سبل الى لقطع عني بحسن والفتح لا بالعلم

و عتربا قوه لطف بما توقع دون المعصية . لان العرض بهذا التكليف ووقوع الواجب وارتفاع القبح ، والمعاصي لا تقدر هذا مع ، والتحوير لو كفي في الانحاب لوحب لا نكار على كل من لا تعلم عصيته من أربار الأمة وعابداها لتحوير وقوع القبح معهم وذلك فاسد

و عتربا للممكن ، لفتح التكليف من دونه عملاً وسماعاً

واقصرنا في الانحاب على التحوير دون عليه لطف بالتأثير ، لان ذلك يحتاج الامر والنهي مطلقه عبر مشترطة بطل التأثير ، وثاناً شرطاً يقتضي ثباته لا دليل عنه ، وية دى الى تعييد مطلق ، لوجوب بمرححة

وأيضاً فقد علمت وجوب الجهاد مع قوه الظن بأن لمحاهد لا يؤمن ، ومع حصول العلم بذلك يظل اعداد لطف في الوجوب

ان قيل ، ادا كان العرض بالامر والنهي حصون التأثير فيسعى ادا علم

الظن بعدمه أن يقبحا، لكون ذلك عتياً، ولهذا يقبح ما الانكار على من لم يصح
ما يؤثرونه [بأثرونه . خ] فيه من أخذ الاعشار .

قيل : المقصود في هذا التكليف مصلحة من وجب عليه ، والتأثير مابع ،
محذر وجوبه وان عدم انتفاء التأثير كمائر المصلح .

وبعد يحسن تكليف من علم حاله سبحانه وعلمنا أو طيب أنه لا يختار ما
كلف^(١) ، فظاهر^(٢) وهو مابع من اعتذرهم وقوف الحسن على التأثير .

وابيضاً فجهاد لكفار واحب مع الامكان وحصول العلم تارة و لظن اخرى
بعدم تأثيره الايمان .

واتفاق الكل على وجوب الانكار على « نبي لهب » مع العلم بأنه لا يؤمن ،
وعلى كثير من الكفار المعلوم^(٣) والمطعون كونه من لا يختار الايمان ، وذلك
يبطل ما طواه .

واما اصحاب المصرفا فما فتح لانكار عليهم في كثير من الاحوال للحصول
الخوف من ضررهم ، أو استهزائهم بالمكر ، وذلك فيصح يحصل عند الانكار لولاه
لم يحصل ، ولا شهة في سقوط فرص الامر والمهي والحال هذه ، لكونه مفسدة ،
ولهذا منى اما منهم الامرين وجب الانكار عليهم وان طشت ارتفاع التأثير ،
فواضح أن قبح الانكار عليهم اما كان للمفسدة ، لا لارتفاع الظن بالتأثير .

واشترط عدم المفسدة ، لعلمنا بوجوب احتساب ما أثر وقوع قبيح أو كان
لطعاً فيه ، لقبحه كالقيح المسد^(٤) ، فالامراو^(٥) الهى منى كان سبباً لوقوع قبيح
من لأمور الهى^(٦) أو من غيره بالامر الهى (كذا) أو بغيره ، يريد على المكر

(١) م . كله

(٢) والهى .

(٣) كذا .

ويقتصر، لولاه لم يقع، يجب لحكم نصحه ووجوب احتضنه . لانه لا يجوز عقلاً ولا سمعاً من المكلف أن يختار الصبح ليرتفع من عرسه .

وإذا تكاملت هذه الشروط فمرصهما على الكفاية . وإليه بعض من يعين عليه سقط عن التقيس . لأن لعارض مهم وفوق الحسن وارتفاع قبحه ، فإذا حصل المقصود ببعض من يعين عليه لم يكن التكليف الباقي وحده ، وإن لم يعم به أحد فكل مخاطب به ، ومسحوق لدم لأجلال وعقدته .

والواجب من ذلك ما يجب في لطف حصول الواجب وارتفاع قبحه معه وإن طئ مكلفه أن لدعوة وتذكير ولسه على قبح الفعل والأجلال وعظيم المستحق بهما ، كاف فصرع به ، وإن تر حصول المقصود والانتقل إلى النعم وتعلقت في الرجز والتهديد وإن أثر ولا انتقل إلى التصرف والالام وإلى أن يقع الواجب ويرتفع القبح .

وإن غلب في لطف ابتداء عدم تأثير القول . ابتداءً من نظر كونه مؤثراً من العمل ومما راد عليه ، حتى يحصل المقصود من وقوع الواجب وارتفاع القبح فإن أدى ذلك إلى فساد عصور أو تنفيس فلا صمد على لسكر .

وليس لأحد أن يقول : أي فائدة في وقوع الحسن وارتفاع القبح عن الجاء مافاته (١) للتكليف ؟

لأن في ذلك وجوهاً حكيمية :

منها كونه لطفاً للامر التامهي بغير شبهة .

ومنها أنه ليس كلما يقع من حسن عند الامر وارتفاع من قبح عند النهي يحصل عن الجاء .

ومنها أن الألهاء يختص أفعال الجوارح ، فيصح أن يصحها ^٢ العزم على

(١) كذا في النسخ ، ولعل يصحح مع مذهب (٢) يصحها

تأديته لواحد واحساب القسح للوجه الذي له كما كدلت .
وعنياكون ذلك لطفاً في المستقبل للأمور المهي ولغيره من المكفيعين
من حيث كد عيم العاقل انه متى دام القسح مع مه ومتى عزم على الاحلال
بالواحد حمل عليه ، بعنه يعير شهه عى فعل الواحد ابتداءً واحتساب القسح .
يوضح هذا علماً بكثرة الواحدات وقلة لقضائح فى أرمة التمكن من الامر
والهوى وفى الامكنة .

ولهذا قل أهل العدل : انه متى علم القديم سبحانه أن الحاء المكلف الى
فعل حسن واجتناب قبيح يبعنه الى اختيار مثله من الحسن واجتناب مثله من
القبيح أو خلافاً لهما (١) وح فى حكمته سبحانه فعل ذلك لالحاء كوجوب
مثله علينا مع الامر والهوى .

(١) بانه ظ .

(٢) كد .

فصل في ذكر الاكراه وحكامه

ما قدمناه من أحكام الكدر و لمناق وما يتعلق بهم ولهم من التعمد يختص
لمختارين ، وللمكرهين أحكام اخر يجب بيدها ، وما يقع به الاكراه ، وما يكون
به اكراهاً مؤثراً ، وما يؤثر فيه الاكراه ، وما لا يؤثر .

فاما ما يقع به الاكراه ، فالخوف على النفس منى فعل الحسن واجتناب
القيح ، لحصول الاجماع بكون ذلك اكراهاً ، وعدم دليل بما دونه من صروب
الخوف ، فلا يجوز الانتقال عن لزوم فعل الواجب واجتناب القبيح المعلوم
وجوبهما الا بدليل قاطع .

وايضا فلو كان مادون الخوف على النفس اكراهاً لم يقف على كثير من
سير ، فيؤدي ذلك الى أن من حاف صباع درهم واحد من كثير ماله أو لظمة
ولده ، أن يترك سائر الواجبات ويفعل جميع القبائح ، والمعلوم خلاف ذلك ،
ثبت احتصاصه بالخوف على النفس .

مع ارتفاع الظن من التمكن من فعل الواجب واجتناب القبيح من دون
ذلك .

فإذا حصل شرطاً الاكراه المدكور ان فما اكراه عليه المكلف من فعل لقبيح

والإخلال بالواجب على ضربين : أحدهما لا يصح فيه الإكراه وحكمه معه حكم الإيثار ، والثاني يصح فيه الإكراه .

فالأول أفعال لقول كلها لأن المكروه لا سبيل له إلى علمها ، فلا يصح الإلحاح إلى شيء منها ، ومب يصح فيه الإكراه أفعال الحورج ، وهي على ضربين . أحدهما لا يؤثر فيه الإكراه . والثاني يؤثر فيه .

فالأول الفنايح العقلية كلها كالظلم والكذب . لأنها بما قبح لما عليه . ولا تعلق لها بغيرها . فلا يحور أن يؤثر فيها الإكراه حساً ، ومن السمعية الرماح مع الإمة وشرب الخمر سحماح المرفة المحقة .

والثاني الوجبات العقلية والسمعية وما عدا ما ذكره من المحرمات . فأما الواجبات فيؤثر فيها لتأخير عن وفائها ، وتغير كميائها ، والزيادة فيها ، وسقوط ما لا يصح ذلك فيه ^(١) .

وأما المحرمات فيؤثر إباحتها كالمية ولحم الخنزير والصيد في الحرم أو الإحرام وغير ذلك

وقلنا بغير الوجوب في العقلية بالإكراه لأن كل شيء حسن أو واجب ومشروط بمتقاء وحده نصح . فإذا حصل في رد الوديعه وقضاء الدين الخوف على النفس فذلك وجه قسح يقتضي تأخير الرد والقضاء .

وأما الشرعية فمبسة على المصالح والمعاصد التي يصح تغييرها فإذا قرر لشرع تأثير الإكراه في بعضها حصل العلم بإمكان تغيير لمصلحة والمفسدة كتغييرها في كثير من الأحوال متى احتل شرط من شروط الإيجاب أو التحريم .

فأما طهار كلمة لكفر أو انكار الإيمان أو كتمان كلمته مع الخوف على النفس مع الامساك عن الأوله وإظهار الثامة فيختلف لحال فيه

فان كان مظهر الايمان والحق به ومسكر الكفر والممسح من اظهار شعده في رتبة من يكون ذلك منه اعراراً للدين كرؤساء المسلمين في العلم والدين والمادة وتنفيذ الاحكام ، فالاولى به اظهار الايمان والامساح من كلمة الكفر . فان قتل على ذلك فهو شهيد ، ويجوز له ما اكراه عليه .

وان كان من اطراف الناس ومن لا يؤثر فعله ما اكراه عليه أو احتجانه عراً^(١) في الدين فمرصه مدعى له فليور في كلامه ما يخرج به عن الكذب ، ولا يحل له ما حار لم يذكره من رؤساء الامة على حال .

فأما الاكراه على مكان معين فحكمه حكم ما لا يدرك الإقامة منه ، فان كان ما يؤثر فيه الاكراه كتأخير الصلوة وأكل الميتة حل له المقام مع الاكراه وتندر التحصيص ، وان كان مما . .^(٢) بل أحسنه ، فماله قبحت الإقامة مع القبيح له يقيح معه^(٣) .

ولانه مقص لاجراء أحكام الكفر على مطهره^(٤) فلا يحور له ذلك مع الاحتيار على حال .

لئلا يكون الإقامة مؤثرة لوفوع قبيح ولا شعار كفر لولاها لم يقع ، فيحل وان لم يتمكن العقيم من الانكار بلسانه ولا يده ، فيقتصر على ما يختص القلب من كراهية القبيح والعزم على انكاره متى تمكن منه .

وقلنا ذلك لان الإقامة لو قبحت بحيث يقع الكفر المتعذر انكاره مع كراهية ، لقبحت الإقامة في كل دار وقع فيها كفراً أو فسق لا يتمكن العقيم من

(١) كان في الاصل : عاماً . والظاهر ما أثبتناه .

(٢) هـ يبيح في التسح .

(٣) كذا في التسح .

(٤) كذا .

نكاره بيده ولسانه . وقد أجمع المسلمون على خلاف ذلك

يوضحه عينا بإقامة رسول الله ﷺ بسكة وهي دار كفر مع تعدد الانكار وكذلك حال أمير المؤمنين ع في المدينة في خلافه المتقدمين عليه في مقام الأئمة ، وحال ذريته بكل در دخلوها من دور أهل الصلوات وحل جميع علماء نفسه وعقائدها . وذلك برهني على أن إقامته بدار كفر لا يفتح من حيث كانت إقامة به وإنما يفتح إذا كانت مفيدة . وإن كان الأولى بحسبها لأن يكون المقيم متمكنا من مظاهره بلحق وبصرته بالحجة ، فيكون الإقامة فصل

وليس لأحد أن يقول . أن الإقامة مع لأمسك عن التكبير إتهام .^١ وصية^٢ من وراء ذلك لأنه إقامتها لمصلحة دينه أو دينيويه لانكارها^٣ للكفر أولا هذا لقبح الإقامة بكن ذريقع فيها شيء مكر لعبير لانكار لانه لأوجه لحضورها بالأرض ، لتفسيح فلدلت قبح ولست هذه حال الإقامة بدار الكفر على ما سلف بيانه .

ان قيل : ليس العادل يعلم وجوب التحرر من الضرر فكيف يحسن منه مع هذا أن يعرض لضرر النفس بأحساب ما لا يؤثر فيه الاكراه من القبايح ولا يحسن منه لتحرره بما اكراه عنه من تفبيح من ضرر القتل قبل التحرر من الضرر وإن كان واحداً فقد يب أن كل شيء واجب فيشترط شعاع^٤ وجود القبح ، وهذا وجه قبح يحرج التحرر عن صفة الحسن فصلا عن الوجوب .

(١) كذا . (٢) ها يفاض في النسخ .

(٣) كذا .

(٤) في بعض النسخ : لانكارها

(٥) فمشرور .

وأيضاً فإن وجوب التحرر من الضرر يقتضي وجوب التحرر من الأعظم بالآقل . وذلك يقتضي صبره على ضرر القتل لدفع به عظيم ضرر عقاب القبيح لأبعاده في جسده .

وأيضاً فكما يعلم وجوب التحرر من الضرر يعلم وجوب تحمل الضرر لاجتناب ما رده عليه من الفع ، فالقتل وإن كان صبراً ففى مقاسته دفع يواريه وهو الموصى المستحق على القاتل ، ودفع عظيم وهو الثواب على احسان القبيح وتحمل ألم القتل وذلك مقتضى لوجوبهما .

ان قيل : تراكم قد قصتم بين فرض الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبين سائر الشرعيات لسقوط فرضهما بحرف أدنى ضرر ولزوم فرض الشرعيات مع كل ضرر دون النفس ، فما الوجه في ذلك ؟

قيل : لا يجوز حمل الفرائض الشرعية بعض ' على بعض في لزوم أو سقوط ، لكونها معلقة بما يعلم ' سبحانه للمكلف من تصلاح المحتض برمان دون رمان ، وشرط دون شرط ، وبمكلف دون مكلف ، بل يحب الحكم لكل منها بحسب ما قرره شرع ، وقد علمت دمج الأمانة وقوف فرض الامر والنهي على الشروط التي بينها وبمير الشرعيات منه ووجوبها من دون ذلك ، فلا يصح الجمع بين التكييفين مع وضوح لتعدد عرفان ما بينهما .

وأيضاً فإن المقصود من الامر والنهي مع ما فيه من لطف الامر والنهي وقوع الواجب من الغير وارتداد القبيح ، فاذا صار سبباً لوقوع القبيح منه قبح فعلمها من حيث قبح من المكلف ابتداء القبيح لأن لا يباحثه غيره ، كما يفتح دفع الضرر عن الغير بإدخاله على أنفسنا .

(١) كذا .

(٢) كان في الأصل : ما يعظم ، و لظاهر ما تقدم .

وليست هذه حال ما كلفه العقل من فعل الفرائض واجتناب المحرمات الشرعية ابتداء لانه غير ممتنع لرومها له وان خاف عيب نفسه ، ولا يكون ما يفعله من واجب أو يجتنبه من قبح مفسده لاجل ما يحارده غيره من القبيح بظلمه ، من حيث كان علمه بوجوب الفرائض عليه وقبح الفسائح على كل حال ومع كل خوف دون القتل ومع خوفه في القبائح المخصوصه يؤمنه من كون شيء منها مفسدة ويكون ذلك دلالة له ' أن هذا المحذر للقبيح ، عديم مثاله ما كلفه فعلا وحناباً لا بد أن يحارده ، وقع منه الامتثال ' ثم لا ، لولا هذا لسقط سائر العبادات وحسنت جميع الفسائح لشرعيات عند ظن مكلفها ايتار غيره بعض الفسائح ، والمعلوم خلاف ذلك .

يوضح ذلك من امثل ما كلفه من فعل الواجب واجتناب الفسائح مع خوف الضرر لا يحلو أن يقع به ذلك الضرر ' أم لا ، لم يقع فقد تجرد تكليفه من المفسده بغير شبهة ، وان وقع فاحتيار الظالم وقع ، ووقوعه في الوقت لدى وقع فيه كاشف عن كونه معلوماً له تعالى ، وما تنق العلم بوقوعه في وقت معين لا بد من وقوعه فيه ، وذلك برهان واضح على أن طاعة هذا المظلوم ليست لظلم في ظلم غيره ، ولا يلزم مثل ذلك مع خوف القتل لما يبيده من حصول لانفاق على تأثيره في لتكليفين ، وكون ذلك دلالة على تعبير لمصلحة والمفسدة ، وحالها فيما دونه بخلاف ذلك فافترق الأمران .

وهذا يسقط اعتراض من يقول: أليس لجهاد عندكم من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد يحسن فعله ويحب مع حصول الظن بل العلم بوقوع قبيح لولا الجهاد لم يحصل ، لان الجهاد في الحقيقة من جملة العبادات الشرعية كالصلاة واقامة الحدود التي قرر الشرع وجوبها وان وقع عندهما قبيح

ولا يكون ذلك مقتضياً لفحده كما لم يكن ما يقع عند فعل الصلاة واحتساب الرضا من القبيح مصلحة مقتضية لقبحهما لما سلف ايضاحه .

وبعد ولجهد وان كان من عادات المجاهدين المقصود منه عقاب المجاهد على ما صي كرهه كالحدود ، فكما لا يقتضي قبح استيغاثها ^(١) ايثار من يستحق عليه القبيح عدها ما تدق وكذلك حكم الجهاد ولهدا يجب القصد به الى اصرار الكافر على جهة الاستحقاق والتكال كالحدود ، وليست هذه حال الامر والى المقصود بهم ، وقوع الواجب وارتفاع القبيح دون اصرار الامور المهي .

وبعض ما ذكره بسقط شبهه من يفتح في لسوات بجهد الكفار ، من حيث كان ذلك يقتضي لجاء هم الى الايمان ، الذي لا يصح التكليف معه ، لان كونه عقاباً على ما صي الكفر بسقط الشبهة المسية على كون الجهد مقصوداً به ايمان الكفار ، فاد لم يكن كذلك زال الترتيب ^(٢) في سقوطها .

على انه لو كان محضاً بالحمل على الايمان كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن لوجه فيه ما تقدم بيانه من مصادمة المحاهيدو المجاهد وغيرهما على الوجه الذي يصح ذلك ^(٣) .

(١) استيغاثها ، كذا في بعض النسخ .

(٢) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح : الريب .

(٣) هـ يدان في أكثر النسخ . وفي بعضها ، تم الكتاب بعون الله

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

باب تعيين المحرمات

اذا كان ما عدا واحبات العقول ومسدودا بها وقمانها على الابداحة ، لانه القسم
لواضع في أو ثل العقول كالبحر والفسح ، ولكونه بعدا خالصا لا ضرر فيه ،
وحصول العلم الاول باناحه منه هذا الحكم - وقد سنوينا الكلام في ذلك في
غير موضع - وقف ، فاعلم سنن العلم ^(٢) نقلها عن هذا الاصل الى وجوب أو
نصب أو تحريم على السمع وقد بينا فيما سلف ما ورد به لسمع من العبادات
فرصا وفلا ، وبورد هاهنا ما ثبت تحريمه من لما كل و اشرار والمدرجات
وصروب التصرف و لما كبح وتفصل ذلك ، ليعلمه ، امكث في حثه ويسبح
ما عداه .

فصل في بيان ما يحرم اكله

ما يحرم اكله على صريين ^(١) احدهما بعلق التحريم بعبه ، الثاني بوقوعه

(١) كذا في بعض نسختنا .

(٢) كذا في بعض نسختنا . وفي بعضها الآخر وبقيته ولعل لصحيح وقف لعلم

بثبته عن هذا .

على وجه .

الصرب الاول : البعل و الحبر و الكلب و السمور و الفرد و لدب و البعل
و الثعب و الارنب و الصب و اليربوع و الغار و السحف^(١) و القعد و لدبي من
الحرد و كن دي باب و محب من الوحش و كل دي محلب من الطير وما
لاحوصلة له و لاقبصة وما لافس له من السمك و دواب البحر و حشرات الارض
و الدم المسموح و يطحل و لعصب و الاشياء و العدد و لمشيمة و نمائة و الطيب
و يبص ما لا يقبل لحمه و اسنه و ما يعق طرفه من محبون لبصر و لسموم و مثله .
الصرب الثاني : منه دواب الافس و مثله اسد^(٢) ، أو محقة نمار^(٣) أو
حبل أو غيرهما ، أو غير محرکه بعد الذبح ، أو سم نسل منها دم ، أو موقوده
بحجر أو عصا^(٤) أو سدى ، أو مردبه من عمو ، أو فئنة بالمطح ، أو أكيله
سبع ، أو مقوله طعماً أو صر بأفع امكان الدكاه ، أو مقوله بما عدا كلب لعسم
المعلم ، أو ارسله من الحورج ، أو يدبح لعن الله تعالى ، أو من دون لتسمية
تدياً ، أو بفعل كافر كاليهود و النصراني^(٥) ، أو خاخذ النقص ، أو بدكاه في
غير محلها ، و قتل مصيد الطير بغير الشاب ، و ما قطع من حيوان قبل
الدكاه و بعدها قبل أن يحب حبوبها و سرد بالموت . - و كن هذه المذكورات
ميتة و ان اختلف جهات موتها - و صيد الحرم عني لحن و المحرم ، و صيد
الحل عني المحرم ، و منسب لحمه بلس لحريز من الانعم ، و ما آدمش شرب
المحاسات حتى يسمع منها عشرأ ، أو حلاله العائظ حتى تحبس الابل و النقر
أربعين يوماً و لشاة مسعه أيام و لعد و الدجاج خمسة أيام ، و روى في الدجاج

(١) السلخاء .

(٢) في بعض نسخ نوحف .

(٣) و الثعدي .

خاصه ثلاثة أيام ، وحلالة ما عدا العدره من الحاسات حتى تحس الانعام
 سبعا والطيور يوماً وليلة ، ومكوح الانسان من الانعام ، وكل طعام شيب شيء
 من لمحرقات أو الحاسات ، وطعام الكدر ، وما ناشروه ببعض أعصائهم ،
 وما شرب عليه الخمر من الطعام ، والطعم في آية الذهب والفضة ، والطعام
 في جلود لميته والانساجس من الحيوان وان دعت . وجلود الساع بعد الذكاة
 وقبل الداع [قبل الذكاة وبعد الداع . كذا في نسخة] .

فصل في ما يحرم شربه

قليل المسكر وكثيره حرم محرم وإن احتلفت أحاسه من عب أو ربيب أو تمر أو عسل أو غير ذلك ، ما كان أو مطبوخاً أو مشملاً ، ولعقع ، وأعيان المحسسات المايعات ، وما يحسن من الطاهرات ، والشرب فيما لا يجوز الأكل فيه من الأواني ، والمعاقرة بالماء وغيره من أنواع الأشرية الحلال من دونهما .

فصل فيما يكره أكله وشربه

يكره أكل الكليتين ، والمخاع ، والعروق ، وادنى القلب ، والمراة ، وحمه الحذقة ، وحرارة الدماغ ، وحر حير البطن ، ولحوم لحواميس ، والبحث وحمه الوحش والاهليه ، ولحم العريص ، والأكل باليد اليسرى ، وبملقعة^(١) ، ومنكأ ، ومما يلي غيره ومن وسط الصحيفة والطعام الحار ، وطعم من لم يدع إليه ، وطعام من دعا له الاغنياء دون الفقراء ، وطعام ولائم الفبائح والأفراط في لشع وعرق العظم .

ويكره شرب الماء بالليل قائماً ، والعب ، والنهل في نفس واحد ، ومن ثلثة لكور ، ومما يلي الأذن ، وشرب الماء المالح والكريسي والمتغير اللون أو الطعم أو الرائحة بغير المحاسنات .

(١) كان في الأصل: وبمقله، والظاهر ما أثبتناه .

فصل فيما يحرم ادراكه

يحرم سماع يعود و بطور و كن دي ورمطرب و لظمول والمرمر
وسائر الاعاني و آلاتها كالقصيب [كالقصب ط] وشمه - والنوح بالباطل ،
و مدح من يستحق الدم ، ودم من يسحقه ^١ والكذب ، و منه لاسمار وقصص
القصص بالمدري المحرعه ^٢ و لمريد فيها - والسمية ، وعينه ^٣ هن الايمان ،
و جميع الاقوال القبيحة كالامر بالفحش والنهي عن الحسن ، ورؤية من حرم الله
بعالي من النساء ، وما شرهن . والاصعد الى حديثهن ، والتلذذ برؤية ^٤ لمررد
لمريه ^٥ ومباشرتهم ، ومشاهده لمكرت لمير الانكار .

فصل فيما يكره من ذلك

يكره سماع الشعر الحسن في رمد الصوم وليلة الجمعة ويومها وفي
المساجد ، و لمرر منه على كل حال ، والاقوال الحالية من عرص ذنبي وديوي

(١) في بعض النسخ: والنوح والفرح بالباطل .

(٢) في بعض النسخ: يستحق المدح .

(٣) في بعض النسخ: المرء والطاهر ما أثبتاه .

(٤) في بعض النسخ: المريية .

فصل فيهما يحرم فعله

يحرم آلات لملاهي كالعود والطمبور والطنبل ونحوها وأمثال ذلك ، و
عملها للاضرار بها ، والعناء كنه ، والوجع بالصل ، ومدح من يسحق الدم
ودم من يسحق المدح بمقتوم^١ أو منثور من الكلام ، وعمل الرد ونشطريح
وسائر آلات القمار ، ولعبها ، والقمار ، وعمل الصلابة والاصنام وتمائيل
وعمل آلات لأشربة المحرمة ، وصنعها ، وعرض لمعصره^٢ ، منه لذلك ،
وعمرته وسفقه وقطعه وصرامه وحمله وعصاه وانعاؤه^٣ ، ونزكيب لأدوية
لمحرمة والسموم لفاته ، وانتاح^٤ الموديات كالصاع والهوام والكلب
لعقور ، وحضه^٥ شيء من الحيوان ، ودبح ما لم يرد الشرع بدحه ، وإبلام
ما لم يرد بناحه ذلك منه ، وبغدي ما اسح من لا يذبح بالحيوان ، وعمل لريه
للرجال ، ووشم وجوه النساء ويدنسهن برحرفه الأفعال ، ورحرفه المساجد ،
وبغدي المشروع في مائته ، ورحرفه المصاحف ، ودمه البيع والكفئس وموت

(١) في بعض النسخ المعصرة منه

(٢) كذا في النسخ .

(٣) كذا في النسخ .

(٤) كان في الأصل: وجصى، وانظروا ما أثبتناه .

البران وغير ذلك [من] معابد أهل الضلال، والرعى عن قوس الجلائق،
 والبخس والتطعيف في الكيل والورن، والفش في جميع الاشياء، والمجمع
 بين أهل الفسق للفجور، وعمل سلاح وغيره لمعونة أعداء الذين من صروب
 المحاربين، والمطالم^(١)، ومعونة فاعلى القنائح وأصاف الطالمين والمتعلمين
 على البلاد ومؤدى^(٢) ذلك شيء من الاقوال أو الافعال أو الاراء، وتحديد^(٣)
 الكفر والشبه القاذحة في الأدلة في الصحف عربية من الفصص بالحجة، والنطق
 بقبائح الاقوال من لكذب والعنة وغيرهما، والسعى والطمش في شيء من
 القنائح العقلية والسمعية، وحضور محالس اللهو والماكر، والحكم والفتيا
 بالباطل أو بما لا يعلمه الحاكم والمفتى حقاً، وتعلم شيء من هذه الاعمال
 المحرمة، وتعميمها، واردة شيء من القنائح وكراهية الواجب .

(١) كذا. ولعل الصحيح: الظالم .

(٢) في بعض النسخ: مريدى ذلك .

(٣) كذا في بعض النسخ، وفي بعضها الآخر: تحديد، وقال في سرائر وإيراد

لشبه القاذحة وتحبيدها - بالحاء - الكتب من غير نقص لها .

فصل فيما يحرم من المكاسب

كل شيء نُسب تحريمه لعبه أو لوقوعه على وجه أو علمه أو عمله أو تعليمه ، فمسه وأخر عمله وحمله وانعائه وحفظه والمعونة عليه بقول أو فعل أو رأي والتعوض عنه محرم. وأخر تعليم المعروف والشريع وكيفية العبادة من لظرفيها والفتيا بها وتمديد الأحكام وتنقيح القرآن وعقد الجمع والجماعات ولادن والأقامة وتسهيل الأموات وتجهيزهم وحملهم والصلاة عليهم ومواراتهم وجهد الكفار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسائر العبادات والمعونة على ذلك محرم .

فصل فيما يكره من المكاسب

يكره النكسب بالصراف وصياغة الذهب والفضة وبيع الحيوان والبيحة والحجامة والنساجة وبيع الأكفان والأطراق واحتكار العملات .

فصل فيما يحرم من النكاح

تحريم الاستمتاع بالماشرة على صروب سه .

منها تحريم ذلك بماعدا النساء ، ومنها بهن من غير عقد ولا ميث يمين ،
ومنها بهن بعدد في حل دون اخرى ، ومنها تحريمه بأعين منهن بهما^(١)
على كل حل ، ومنها تحريمه معهما في حل دون حل ، ومنها تحريم ذلك
عليهن بعض بعض .

الصرب الاول : التلوط بالعلمان ومشر بهم بضم أو تقيل^٢ واضطجاع ،
واثبات جميع البهائم ، والاستثناء .

الصرب الثاني : الزنا ومقدمته من رؤيه وحسم وتقيل ومحادثه وحسوة
واضطجاع .

الصرب الثالث : وطو لحائض ولعساء حتى تطهرا ، والمسحاضة حتى
تستحي ، والمظاهر بها قبل التكبير ، والمعفود عنها بعد الرضا حتى تستريء
والمحرم حتى يحل ، وبالمحرمة حتى تحل ، ولصائم حتى يقطر ، وبالصائمة
حتى يقطر ، وبالأمة المتساعة حتى تستريء بحبيصة ، وبالأمة الحامل من غير
المبتاع حتى تصنع .

الضرب الرابع : الاسباب الموجهة للتحريم على كل حال ثلاثة . نسب
ورضاع ومهبة ليس بنسب ولا رضاع .

والمتحرمات بالنسب : الامهات وان علون ، واولاد وان هبط ، والاحوات
من جميع الجهات ، والعمات والحالات وان دهن . وفي نسب ، وبنات
الاحوة وان بعدت (١) .

والمتحرمات بالرضاع ست كالمحرمات بالنسب ، مثال ذلك : علام رضع
من امرأة بين بنت لها وصار بذلك ولداً لها ولا يبي ايبتها (٢) وتحرم عليه وآباؤها (٣)
وامهاتها وان علون وأخواتها واولادها من المحل وغيره بالنسب خاصة ، كما
تحرم ام النسب وامهاتها وأخواتها واولادها ، ويحرم لزوج وآباؤه وامهاتها و
أخواته واولاده من هذه المرحمة ومن غيرها بالنسب والرضاع كما يحرم أب
النسب وآباؤه ومهاته واولاده وأخواته ، ويحرم اولاد الاحوة بالرضاع من
جميع الجهات كأولاد الاحوة بالنسب .

وانما يقتضي التحريم شروط :

ومنها أن يكون الراضع والمرضع من لسه يقصس سهما عن الحولين ،
ومنها أن يكون لبن ولادة لادر .

ومنها أن يكون مما يست اللحم ويفوي العظم بكونه يوماً وليلة أو عشر
رضعات متواليات كل منها تملا البطن لا يفصل بينهما رضاع امرأة اخرى .

(١) كذا .

(٢) كذا .

(٣) في بعض النسخ : ولداً لها وأخاً لا يبتها

(٤) لظاهر زيادة حمة و ماؤه

فهني احتل شرط من هذه لم يثبت نسب (١) الرضاع .
 وأما المحرمات بالاسباب أم المرأة المعقود عليها ، وابنة المدحول بها ،
 وأم المربي بها قبل العقد ، واستها ، وروحة الاب وأخته المطور اليها بشهوة ،
 وروحة الابن ، وأخته الموطوءه ، والراية على أب الراي وأسه قبل العقد ،
 والراية وهي ذات نعل أو هي عده رجعية على الراي ، وأم الغلام الموقب
 وأخته وأسته قبل العقد عليهن ، والمعقود عليها في عده معلومة ، والمدحول
 بها في عده على كل حال ، والمعقود عليها في احرام معلوم ، والمدحول بها
 فيه على كل حال ، والمطلقة للعدة نساء بملكها بينها رحلان ، والملاعة ، و
 المقدوفة من زوجها وهي صماء أو حرساء عليه

وحكم الام والاحت والسن بالرضاع في هذا التحريم حكم دوات النسب
 وحكم الاماء في التحريم بالنسب والرضاع والنسب حكم الحرائر .

الصرب الخامس المحرمات في حال دون حال: الكافرة حتى تسلم وان
 اختلفت جهات كفرها ، واحت المعقود عليها حتى يثبت حلها بموت أو ردة
 أولعان أو طلاق بائن أو نكاح عن عده الرجعي ، واحت الامه الموطوءة حتى
 تحرح عن الميت ، والمعتدة من الغير حتى ينقضي حلها ، والمطلقة للعدة
 ثلاثاً حتى تتزوج ويطلق وتعتد ، والمحرمه حتى تحل ، والمحصة حتى تبرا
 عصمتها وتعتد ، ولحامسه حتى ينقض الأربع بموت أو ردة أو ولدان أو طلاق
 بائن أو تحرح من عده الرجعي ، وبنت الاخ على عمتها وبنت الاحب على
 حالتها حتى تأدن ، والامه على الحرة حتى تأدن ، والراية حتى تنوب .

الصرب السادس. تحرم على المرأة مباشرة من لا رحم بينها وبينه بصم
 أو تقبيل أو بظر لريه ، ولوم في ارار واحد على كل حال ، وما فوق ذلك من
 عمل قوم لوط في تمتع بعضهم ببعض على جهة السج

باب الاحكام

يلزم من بى^١ بشيء من الاحكام الشرعية حكماً أو قنياً أو عملاً أن يعلم مايلي^٢ به والوجوه والشروط التي تصح عليها وتنتل .

لان الحكم موجب لنحكم على الخصم في تسليم ماحكم به ، ولا يحسن منه ذلك من دون العلم بجهة الاستحقاق و كيميته .

والمقصى محتر عن الله سبحانه بالايجاب والترعيب والتحرير والحكم فيجب كونه صادقاً في حره ، والصدق في الفتيا متعذر من دون العلم .

والعامل مسبب بعقد الكاح أو البيع أو الاجارة أو لارت أو غير ذلك ما كان محرماً قبل ذلك ، ومحرماً بالطلاق واللعان والظهار وأمثال ذلك ما كان محللاً ، فلا يحسن منه العمل في شيء من ذلك ولما يعلم حكم الله فيه ، لقبح استحلال المحرم وتحريم المحلل من دون لعلم بذلك من دينه تعالى .

وهو على صروب نذكرها ونعصل أحكامها .

ان قيل: أليسوا عن الاحكام الشرعية أمن العادات هي أم من المحرمات؟
فان لم نجد أحداً من المصنفين أشار الى ذلك فان كانت خارجة عن القيلين

(١) في بعض النسخ: بلى .

(٢) في بعض النسخ: بلى .

فيسب من الشرعيه، وكانت داحته في أحد لموعين وكيف^١ بذلك، ولا
أحد من الامة يقول : نالكح و لطلاق و الطهار و لبيع الى سائر الاحكام
موض ولا نعل ولا محرم .

فيل : من تأمل حال الاحكام علم لحوقها في نعمت بدين من الطاعات
وكونها طريقاً الى المحرمات .

أما دحولها في جملة العبادات فمن معلوم لملّة بعد الانعمة و من
استنبوه في التمسك بالحكم بمقتضاها من صحة أو فساد أو امضاء أو رد وتوسيم
أو استحقاق أو مسح، كما يعتدوا بحد حقوق الاموال و صرفها في وجوها و
اداء الحدود و غير ذلك مما يحصنهم من المعتد و يبرم الامة معونتهم عليه و
نصرهم فيه و ثوب نعمت العماء بحفظها و الغنا بها على الوحه الذي قرره
الشرع منها و روم فرض العم و العمل بها على الوحه المشروع لكل مبتلى
ليكون من الاستباحة و المثلث و لاستحقاق بالعقود الشرعيه كالكح و البيع
و الاجارة و ما يحرى محررها من الارث و غيره و من المسح و التحريم بطلاق
و الطهار و ما يماسهما على يقين .

و اذا وجب لعلم و العمل بالاحكام مع افتراء المشقة بذلك لحقت بسائر
العبادات المقصود بها التعريض للثواب، فلا حاجة اذاً بما يتعمق بازاده الكاح
و بيع و الاجارة و المصروف بعد العقد في المعقود عليه ، دون العقد نفسه و
لحكم به و الحر عنه، لان الله تعالى يعتد العالم بان يحصر بالاحكام على ما
علمه منها، و يعتد صحة ما وافق لمشروع فيها و فساد ما خالفه، و تعتد الحاكم
أن يحكم بصحة العقد لموافق للمشروع و ما يقتضيه من استحقاق و تسليم . و
فساد ما خالفه، و يحكم بلفرقه مع لطلاق و لعان الشرعيتين، و التحريم مع

الظهار والايلاء شرعيين، دون ما حرج عن ذلك، وتعتمد مريد الكاح أو
البيع أو لاحارة والطلاق والعدن ولفهار بأن يعنى المشروع من ذلك، و
يوقعه على الوجه الذي عناه، ومريد الارث بالعنم بما يشبه معه مستحقاه و
يسقط، وأعدن المسحقين وترتبه في الاستحقاق، وكيفية سهامهم فيه ليعنى
ما يستحق من ذلك مما لا يستحق، فيقف العمل بحسه، ومن يلى بوجبه أو
عارية أو رهن أو لفظه لى غير ذلك أن يعلم ما قرره الشرع له من الاحكام
فيعمل عليه.

وأما دلالتها على المحرمات من ورود الشرع بتخصص اماحة المصع
أو التصرف في ملك الغير بعود مخصوصه من طلاق أو لعان أو طهر أو غير
ذلك، يقتضي تحيله لسوء العقد ليسح له من دونه، (١) وكذلك ثبوت
النص بكيفية سهم الوارث وترتب الوارث دون على تحريم ما د على المسمى
عنى من سعى له ومحريمه حمه عنى من غيره أولى به.

ويجوز ذلك محرى لو اشده سبحانه بالنص على محريم ماعدا المشروع
اذ لا فرق بين أن نص تعالى على محريم المصع وتناول مال لغير بكل قول
وعن بحذف المشروع لان في الاستباحة (كد)، وبين أن بصع تعالى عنى صفة
العقد المقتضى للاباحة.

وكذلك لا فرق بين أن يصع على تحريم الارث على لاح وبين أن يصع
على استحقاق تولد جميع بعد معه، دكون الولد أحق بالارث دلالة على
تحريمه على من هو أحق منه.

ووقوف استباحة لمصع على عقد عطية أو متعة أو ملك يعين دلالة على

(١) في بعض النسخ: العمل به يحبه.

(٢) كذا في جميع النسخ.

تحريمه بعير ذلك .

ووقوف تصرف في ملك العير واستقاله على عقد بيع أو هبة أو إحارة أو صدقة أو ائتم إلى غير ذلك من العقود الشرعية دلالة على قبض لتصرف وفساد الائتم من دونها ومع انعائها بخلاف المشروع فيها .

فصار عني ما تراه المفصود بالاحكام مساوية للمقصود سائر العبادات، و دلالة وصحة عني التحريم على الوجه الذي ذكرناه

ولدخول الاحكام في التكليف هذا المدخل، لم يدخلها في جملة ما يبطئ عليه سمة العبادات ولا سمة المحرمات، ليعرف أهل الشريعة طلاق سمة العبادات عني ما يتدّ سجدته بالاحتياط كصلاة الخمس وركاء وصوم شهر، وحرعيب فيه كصلاة الليل والصدقة وصوم شهر شعبان، وليس النكاح والبيع والابيع والاحارة والطلاق والظهار من ذلك سبيل،^(١) لانه تعالى لم يسنده لعامل بلعت شيء منه، وانما نعمته او اراد سبحانه لصح^(٢) ان يعقد عقداً مخصوصاً، واد^(٣) ار دبحريمه ببيع مخصوص، واد^(٤) اراد الملك بفتح محصورص^(٥) لانسح لاماحه والتمسك والتحريم من دونهما^(٦)

فلو وصفا الاحكام بأنها عبادات لا وهم ذلك لحوقها بالصلوة والركاء والصوم في كيفية التعمد، فوضع لها في عرف الشرع عبارة تميز بها من هذه العبادات المسندة، وكان التعمد بها نائياً على الوجه الذي تقدم ذكره .

ولو وصفاها بأنها محرمات لمحت دبر و شرب لحم والميتة والدم و^(٧) ثمان ذلك من محرمات المأكل والمشرب والمساكن والمكسب، وليس كذلك، وانما هي دلالة عني التحريم، والدلالة عني المدلول عبادة كان أو

(١) في بعض النسخ: سيل .

(٢) من دونها . ظ .

محرمًا عيبر في الحقيقة .

وليس من مذهبنا عليه من كبره التعدد في الأحكام، فمن تأمله علم بلوعا
منه حدا في التحريم لم يبق عليه مع وضوح حجه وعظيم لبع بعده
والصرر للجهل به .

والأحكام صروب ثمانية :

عميا أحكام العقود المبيحه للوطاء .

ومنها أحكام الأيقاعات الموجبة لتحريمه .

ومنها أحكام الذكاة وما ياسبها .

وعميا أحكام العقود والاسباب الموحدة للاستحقاق واناحه لتصرف في

ملك الغير .

ومنها أحكام القصاص .

ومنها أحكام الدييات .

وعميا قم لمتلهد ورش الحايب

ومنها أحكام الحدود والآداب .

وينبع ذلك تبعده والقضاء بها بين الناس .

الضرب الاول من الاحكام

النكاح على ثلاثة اصرب. نكاح عتقه ونكاح معه وملك معين .
فأما نكاح العتقه وهو نكاح الدوام، فس شرط صحته لولاية، وعقد الولي
له ينفذ مخصوص ببعضى لأيجاب، ودول المفقود له أو النائب عنه. والولاية
محصنة بأب المفقود عتبه وحده له في حبهته، فان حصر فالحد أولى، و
يصح لكل منهما أن يعقد من دون دن صاحبه، ولاولى بالاب أيدان أبيه .
ودا سوا أحدهم إلى لعقد لم يكن للآخر وسحه، فان كانت صغيره جار
عقدهما عليها، ولا خيار لها بعد البلوغ .
و ن عقد عليها غيرهما كان العقد موقوفاً على بلوغها وامضائها، وان كانت
بالغا ام يحرق لهما العقد عليها الا ناديهما، ون عقدا يعبر ادبه حالها لسة،
وكان عليها القول ولها المسح، فان أنت العقد ظل
ولا يحرق له. لعقد على نفسها يعبر ديهما، ون عقدت خالفت لسة، و
كان العقد موقوفاً على امضائهما .
فان عضلاها مسحها من لزوج دلا كده، كان لها أن تعقد على نفسها يعبر
اذن منهما، ولم يكن لهما الفسخ

وان كانت نساً فالاولى ان لا عقد الا بدهما ، أو يرد الامر اليهما ، ويحور
لها تولي ذلك نفسها من غير دهما

وان لم يكن لها حد ولأب فالاولى لها رد ولائها الى بعض أهلها أو غيره
من فصلاء المسلمين ، ود وصف نفسها في غير موضعها أو عقدت على غير
كفو ، فلائها أو حدها فصح العقد وان كانت ثيباً
واللفظ الموحى اذا كانت هي المولية للعقد عليها : « قد روجتك أو
أنكحت نفسي على صداق مبلغ كذا » ونقول الولي : « فلانة بنت فلان » دون
سائر الألفاظ من « أنكحتك » و « حلت » و « وهبت لك » و « آجرتك » و غير
ذلك .

والفصول ان يقول الروح « قد قبلت هذا الزكاح » ونقول الثالث عنه : « قد
قبلت هذا الزكاح لعلان بن فلان ورضيت به » .

وذا تكاملت هذه الشروط انعقد الزكاح ' و[ان] لم يذكر المهر ويكون لها
مهر مثلها .

ومن السنة في هذا العقد الإعلان به ، واحتماع الناس له ، والخطبة ، و
تعيين المهر ، والأشهاد ، وليس ذلك من شروطه .

واذا عيّن المهر حسن العقد لم يكن للروحة غيره وان كان درهما أو صاعاً
من بر أو درة أو ما يقص عن ذلك أو زاد عليه أضعافاً كثيرة ، ولا يصح العقد
على عيب محرمة كالحر ولحم لخزير وعيب العصب .

ومهر المثل يعتبر فيه السن والنسب والجمال والتحصيل ، فان نقص عن
مهر السنة لم يكن لها غيره ، وان تجاوزه رد إليه ، وهو خمسمائة درهم فصحة
أو قيمتها خمسون ديناراً .

وإذا انعقد السكاح اسحبت لروحه الصدق ، والروح لتسليم ، ان كانت ممن يصح لدخول بها بنوعها تسع سبعين فمصاد ، وان غصت منها ، عن هد وقف مستحق الامر من الى حين النوع المذكور

وإذا صح السهم وحمل الروح الصداق ، كان له نقل الروحة الى بيته ولم يكن لها حمار ، ولها الامتناع و لم يكن مالم يقص جميعه ، وإذا سلمت نفسها وقد قصت شيئاً لم يكن لها غيره الا أن نوافقه على الباقي وتشهد عليه به ، فان ادعت بقاء ولم تكن لها بيعة فعنه اليمين ، وان ثبت نالبيه ، والاقرار وهما مطالته به وليس لها مع نفسها مه ، وانما لها ذلك قبل لدخول

ولا يلزم الروح قبل التسليم انفاق ولا سكي الا أن يكون ذلك من قبله مع صحة بنوعها ومطالته ، فيبرمه الامران .

وإذا ستم الروحة فعليه اسكانها من حيث تسكن (كذا) ، والانفاق عنها بالمعروف على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ، ولزمها طاعته في نفسها وملازمة منزله دون ما عدا ذلك ، فان قصه في منزله فمعت نفسها ، وتسلمت عليه بالقول أو الفعل وعطفا و خوفها الله تعالى فان ثر ذلك والاهجره بالاعراض عنها في مدحه ومخرجه ومبيته من غير حلال بما يحفظ حبانها من غده ، وليس ، فان ثر ذلك والا صبرها صبراً غير مريح ، وان خرجت من منزله فغير ادبه أو بدنه وامتنعت من الرجوع اليه فله ردها ، وان أتت فله تأديبها بالاعراض عنها وقطع الانفاق ، فان صبرت على الشقاق وهي في منزله أو حارجه عنه دفع حبره الى الناصر في الاحكام ليست حكماً من أهله وحكماً من أهلها يظران بينهما فان أمكنهم الاصلاح فحراه وان رثا الصلاح في الفرقة أعلما الحاكم بذلك فالزم الزوج بالطلاق .

ولا يحرم وطؤ الروحنة الا ابتلاءً وظهور ولا يفسح هذا العقد الابردة أو طلاق أولعان أو موت أحد الزوجين

ويجوز للحرث بجمع بين أربع حرث أو ثمنين، والعديين أربع ماء أو حرثين ، ويلزم لروح د كان عنده أربع حرث أو ثمنين ولعده أربع ماء أو حرثين أن يعدل بينهم في المست ، ولا يفصل وحدة على أخرى لأن ترصى .

ويجوز للحرث اذا كان عنده حرث أو ثلاث ، وللعده اذا كان عنده ثمان أو ثلاث أن يفصل بينهم بما زاد على ليلة لكل واحدة من أربع ليل ، فببب عدد أحد ثلاث ليلين وعد كل وحدة ليله ، وعد الواحدة من ثمن ثلاث ليل وعند الأخرى ليلة .

ود سوى لروح من الأرواح في القسمه والتمت والسكى والكسوة حارله أن يفصل بعضها على بعض مما زاد على الواحد من سبب الطعام والملابس

واذا تزوج الرجل بحرمة فحرث أمة ، أو بب حرمة فحرث بنت أمة ، أو سلمة فحرث برصه أو عمية أو ارتقاء أو عرجاء أو محدومة أو مجنونة أو معصاة أو محدودة أو ممن محل فحرث محرمة ، كانه ردها واسترجاع ما قدم الصداق ما لم يطلها ، فان وطئها قبل العلم بحالها فلها ما أهدت ، ويرجع به عني من دسها ، فان كانت هي التي دلت نفسها لم يرجع عليها بشيء مما أخذت بعد الوطئ فان وطئها بعد العلم بحالها لم يكن له رده ، ولا رجوع بشيء مما تقدم

وكذلك الحكم اذا علم بالعب وترصى به ، ولاتبين منه بعد الأمرين الا بطلاق أو احد أسباب المرقعة .

وان حدث هذه العيوب بعد الدخول لم تقتض 'الرد' ولم تبس لزوجة
الاباحد اسباب الفراق .

وان يروح بكراً فوحدها ثيباً فأفرت الروحه بذلك حسب أوقامت به لسة
فليس يعيب يوجب الرد ' ولا نقصاناً في شهر ون هدت المية ولا الفوار
طدها الزوج بذلك عزو .

واذا تروحت المرأة حرة فظهر لها شه عده ، وسليم فظهر لها أنه عيب
وباقل فظهر أنه به حه ، ومن يحل فظهر أنه محرم ، فعليها أن تصرع على العنة
سه ، وان تعالج ووصل اليها فيها مرة فلاحير لها وان لم تصل اليها في لسة
كان لها رده وما أحدثت معه ، وترده ساقى العيوب بأن نمرله ، وان لم تعلم بالعيب
حتى وطئها معها ما عقدت عليه النكاح ، ودا علمت بالعيب ثم رصبت لم يكن
لها خيار .

واذا أردت نكاح امرأة حرة أن ينظر لي وجهها وبدنها ومشبه في ثيابها ،
وكذلك يحور للمرأة اد أردت نكاح رجل أن يرى وجهه وأطرافه ومشياً ،
ولا يحس لاحدهما ذلك من دون ارده لرويح .

واذا تروح الحرمة بدون سيدها فولدها حرة ، وطلاقها بيده ، فان مات
عنها سيدها أو دعيها ، فالوارث والمتع بالحيرتين امضاء العقد ووسخه .

وان تروجت لحررة بعد باذن سيده فولدها حرة ، وان شرط سيد الامه على
الحررق الولد وعلى الحررة فولدهما رق .

واذا تروج لحرامة بعلم رقها والحره بعد نعم عموديه بعير اذن لسيد
فولدهما رق لسيد العبد أو الامه .

(١) في بعض النسخ: لم يمتص لرد

(٢) أحدها هذه لجهة من مختلف العلامة

وإذا روح الحر بامرأة عبي أنها حرة فحرت أمة فولدها لاحق به في
الحرية ويرجع لسيد بقبه الولد والصدان على من يولى أمره ، وإن كانت
هي التي عقدت على نفسها لم يرجع عبي أحد شيء .

وكذلك القوب في الحر إذا تزوجت بحر فحرج عبداً .

وإذا روح السيد عبده بأمه عبده فالطلاق بيده ، ولسيده أن يحمره على
طلاقها من مات سيد الأمه أو زوجها ، فالوارث والمتاع بالحراري امضاء العقد
ومسخته .

وإن عتقها فهي بالحراري الإقامة عبي بكاح لعبد و عيراله والاعتد دمه
وولدها رق لسيدها الآن يشترط رق الولد سيد العبد فيكون له

وإذا روح السيد عبده بأمه ' ' فبعظه شيئاً من ماله وإن قل بحمله صدقاً
لها وطلاقها بيده ، بأمرها أي وقت شاء باعبر له والاعتداد منه .

وأما نكاح الممتعة

فمن شرط صحته أمران: تعيين الآخر والاحل، ون ذكر الآخر ولم يذكر
لاحل كان دواماً ، ون ذكر لاحل دون الآخر فقد انعقد
وصفته أن يقول مريده لمن يريد التمتع به ويصح ولا يها في نفسه
والعقد عليها سلوعها وكمال عفتها وحلوها من روح وعدة وحمل : أريد أن
تمتعيني نفسك على كتاب الله وسه سبه سبه كذا وكذا يوماً وشهراً وسه
بكدا وكذا درهماً أو ديناراً أو بما يتبع من له قيمه على أن لا يرثني ولا
أرثك وأن أصنع لمان حيث شئت وأنه لا سكي لك ولا نفقة عليك ، انقصت
المدة العدة « فإذا رصيت قال لها: « متعيني نفسك على كتاب الله تعالى وسه
سبه سبه كذا وكذا بكدا وكذا على الشروط المذكورة » فإذا أنهى قوله
فتقل : « قد قلت ورصيت » والاولى أن تقول هي : « قد متعت نفسي كذا
وكذا بكدا وكذا » وتذكر الشروط فيقل عنها .

قد انعقد هذا النكاح على المتمتع تسليم جميع الآخر، ويجوز تأخير
بعضه برضاها وقد استحق بصعها ولا سكي لها ولا عليها ولا اندق ولا تورث
بينهم وإن شرط ذلك، ولا يقع بها إلاء ولا ملاق ، ولا يصح بينهما لعان ،
ويصح الطهار .

فاد انقضت المدة حرمت عليه ، وله أن يستأنف عقداً ثانياً ، وعليها لعدة
 فان جاء بولد وكان قد وطئها في نكاح لزمه الاعتراف به وان عسر
 الماء ، وان كان وطئها دون النكاح لم يحل له الاعتراف به ، وان اعترف به
 لحق بسبه^(١) ، وان أنكره على كل حال فهو أعلم بنفسه .
 ولا يجوز التمتع بالكر إلا بدون أنبها ، ويجوز بالثيب من غير دنه ،
 ويجوز الجمع في هذا النكاح من أكثر من أربع ، ولا يرمي سهن لعدم
 في المبيت ،
 ويجوز التمتع بالهودنة ولصراسته دون من عداهم من صروب الكدر

وأما ملك اليمين

فيكون بأحد أسبب للملك من بيع أو هبة أو صدقة أو عسمة أو ميراث ويحل وطؤ الامة الممتدة والمسيبة - وإن لم تحرح منها الخمس الى أهله - لشيعة مستحقى الخمس وآنائهم دون سائر الفرق لتحليلهم شيعةهم وآنائهم^(١) من ذلك لتطبيب مواليدهم .

ويحل الجمع بين كثير العدد وقبيله من الائمة [في] الملك والوطى . والامة بعد الولد رق على ما كانت قبل وجوده ، تحرى عليها جمع أحكام لرق حيثما كان الولد أو ميتاً ، الا بيعها وولدها حتى في غير ثمنها ، فيه محرم ودامت سيدها وحلف ولدأ معها جعلت في نصيبه وعفت عنه .

ويجوز وطؤ يهوديه والصرايه بملك اليمين دون غيرهم من الكفار وإن أصبح ملكهن .

وإذا ملك الرجل أبويه أو أحد المحرمات بالسب عتقوا عليه ، ولا يعتقون إذا كن كذلك بدراضاع وإن كانوا محرمات .

ولا يحل وطؤ الامة لمنقله الى ملك الرجل بأحد الأسبب حتى تسترى بحصنة ، ولا يحل وطؤ الحامل من غيره حتى تهصى لها أربعة أشهر الا دون الفرج ، وفيه بشرط عزل الماء ، واجتنابها حتى تصح أولى .

(١) في بعض النسخ: من ذلك لطلب أموالهم .

ولو وطئء الحمل لم يحل له بيع ولدها ولا لاعتراف به ولداً، ولكن يجعل له قسماً من ماله لأنه عداء بنطقته .

وإذا كانت الأمة بين شريكين فما رد لم يحل لواحد منهم ، فإن وطئها بمصهم أثم ووجب تأديته ، فإن جاءت بولد لحق به ، وأعزم ما يفصل من قيمته على سهمه لشركائه ، وإن وطئها الجميع ادبوا جميعاً ، فإن جاءت بولد أقرع بينهم فأبهم حصرح اسمه لحق به ، وأعزم ما يفصل من قيمته على سهمه لباقي لشركاء .

الصوب الثاني من الاحكام

ما يقتضي تحریم للمعقود عليها عطفه على صريين أحدهما مصاحب للمعقود
والآخر يقتضي فسحه .

و لأول صريان . بلاء وظهر . والثاني على صروب ثلاثة طلاق ولعن
ارتداد ، لكل حكم نبيته .

فصل في بيان حكم الایلاء

لايلاء حلف الروح بما يعتقد به الانسان من أسماء الله تعالى خاصة
أن لايقرب روحه ، ولا يبرم حكمه إلا بعد لدخول ، فمضى قريبا حيث ولزمته
كفاره بمس . وان استمر عثر له لها . فهي بالحيار بين الصبر عليه ، ومرافعته
الى الحاكم .

فان ترافعا فكان ايلاؤه في صلاحه لمرض يضر به الجماع ، أو في صلاح
الروحة لمرض أو حمل أو رصع ، فعلى الحاكم بطاؤه ، وعلى الروحة
التصبر عليه ، حتى تروى العذر ، وان لم يكن هناك عذر أمره بما يقتضي حثه
و لكفارة عن يمينه ، فان فعل والا أنطره أربعة أشهر . فان فعل والا برمه بالطلاق ،
فان امتنع صبق عليه في المطعم والمشرب حتى يعي إلى أمر الله من ماضيه أو
طلاق .

وان حلف أن لايقرب أمته أو معنه فعليه الوفاء ، فان حث كفر ، وان دم
على مقتضى لا يلاء به لكن لهما عليه حكم على كل حال .

فصل في الظهار

لا يكون الظهار ظهراً شرعياً إلا بقصد من المظاهر إلى المحريم لروحه حره كالتب أو أمة عطه أو متعه ، وصريح قول «أنت على كظهر امي أو أحد لمحرمات» دون ما عداه من الالفاظ ، مطلقاً من الاشتراط ، بمحصر من شاهدي عدل ، في ظهري لا مفسس فيه بحيث يمكن اعتباره ، وإن أحل شرط لم يكن ظهراً ، ود نكحت حرمت على ' المظاهر منها حتى يكثر بعق رقعة ، وإن لم يحد قصيم شهرين معينين ، وإن لم يستطع إطعام سبع مسكيات ، وإن وطئها قبل التكفير فعليه كفارتان .

وإن أصر عني تحريمها فزوجة العطة خاصة حره كانت أو أمة دلحبار بين الصرعليه ومرفعه إلى لحاكم ، وعلى الحاكم أن يأخذه بالتكفير والرجوع إلى مبشرتها ، أو الطلاق ، وإن امتنع أنظره ثلاثة أشهر ، فإن فاء إلى أمر الله تعالى ولا صبق عليه في المطعم والمشرب حتى يعني إلى أمر الله سبحانه من طلاق ، أو رجوع إليها وتكفير .

فإذا طئ لمصهر من التكفير فزوجة المرأة ، ثم طلقها الثاني أو مات

عنها ، وتروح بها ، الاول ، لم يحل له وطؤها حتى يكفر
 وإذا طهر من عدة أرواح حرم ولومه للعزم على وطء كل من كفاة
 ولا يصح الطهار في ملك البعير ، ويلزم العبد لمطاهر من روحته لحره
 أو الامه إذا أراد وطأه أن يكفر بالصوم ، لا أن يبيحه السيد ما معه يكون معقاً
 فيلزمه لعنق ، وفرضه في الصوم كعرض الحر .

فصل في الطلاق واحكامه

صححة الطلاق الشرعي تفقر الى شروط ينسب حكمه بتكاملها ويرتفع باحلال
واحدھا :

منھا كون المطلق ممن يصح تصرفه ، ومنها إثباته الطلاق ، ومنها قصده
اليه ، ومنها تلفظه بصريحه دون كنايةه . ومنها كونه مطلقاً من الشروط ، ومنها
توحيته الى المعقود عليها ^(١) ، ومنها تعيينها ، ومنها الأشهاد ، ومنها ابقاعه
في طهر لا مساس فيه بحيث يمكن اعتباره .

واشترطنا صححة التصرف احترازاً من لصي والمجنون والسكران و
وقد التحصيل بأحد الافات

واشترطنا الايثار احترازاً من المكره .

واشترطنا القصد احترازاً من الحلف واللغو والسهو .
واشترطنا اطلاق اللفظ احترازاً من مقدرة الشروط كقوله : «أنت طالق
د دحت لدار» و «ان دحت الدار فأنت طالق» .

واشترطنا صريح قوله . «أنت طالق» أو «هي فلانة» (كذا) احترازاً من

(١) كذا في بعض نسخ، وفي بعضها الآخر: المعقود عليها .

الكمايت كقوله: «أنت حرام» أو «نفسه» أو «حليته» أو «بريقه» أو «الحقني بأهلك» أو «حملك على عاريت» أو «اعتدتى» أو «لا حاجة لى فيك» وأشبه ذلك .
 واشترطنا تعيين المطلقة حرة من قولها: «روحني طالق» وله عدة أرواح، أو «أحد روحاني طالق» من غير تعيين لها بقول ولا عزم .
 واشترطنا الأشهاد احراراً من وقوعه بغير شهادة واستبرطنا الطهر الخالص احترازاً من الحيض والنفس وما حصل فيه مباشرة .

وفما بحيث يمكن، لصحته ممن لا يمكن ذلك فيها، وهى لتي لم يدخل بها، والى لم يمسح، والائمه^(١)، ولحامل، ولعائسة، لتعذر تعلم به فيها، وقبح التكليف مع التندر .

فإذا تكاملت هذه الشروط فهو على صريين رحمي واثق
 و يثنى على ثلاثة ضرب صلاق العده و طلع والمباراة، ولكل حكم.
 ان الرجعي قصمه ان يطلق واحده ويدعها بعد في سكناه وبقيته، و يحل له نظر اليها، وهو أملت برجعتها ما لم يخرج عن عدة، وإذا أراد من جمعها فشهد عليها، ويجوز من دون الأشهاد وهى روحه بالعقد الأول، و تبقى معه على تطيعين، فان لم يراجع حتى خرج من عدة ملكت نفسها عليه وصار كعض الخطأ، فان تراصيا بالمراعاة فعقد جديد ومهر جديد وهى معه على انفس

وأما طلاق العده فمحض ممن يمكن اعتنا طهرها بكونها مدحولا بها، مستتمه بحيض والمظهر، فإذا عزم على ذلك فببرق طهرها بعد لحيض، فيبطلها بمحضر من شاهدى عدل ثم بر جمعها فيه أى وقت شاء منه بشاهدى

(١) حصلت

(٢) زانية

عدل ويطأها فيه، وإذا حاصت وطهرت طلقها ثابته بشهدي عدل ثم يرجع فيه
 شهدي عدل ويطأها، وإذا حاصب وطهرت الثالثة (كدًا) طلقها ثلثة شهدي
 عدل، فإذا لعط بها حرمت عليه حتى يسكب روحاً غيره ونبي من بعده
 ويسرمه سكاها، ويعمها إلى أن يتعط بالثالثة ويسقط فرضها^(١) عنه، و
 محرم رؤيتها، فإن حملت في بعض المراحعين^(٢) ونسب من الحيض فهو دلحيار
 بين الأقامة عليها وبين تطيقها.

وأما الحلع فهو أن يكره الروحه صحة الرجل وموراعب فيه فتدعوه
 إلى تسريحها، وله احتنتها والامساع، حتى يقول له: لا ن لم نعمس لأعصيس الله
 بيت ولا طيسعه في حفظ نفسي عيبك ولا وطين فر شت عرك، ولا يحسن به
 لداك^(٣) امسكها، ويجوز له ولحدن هذه أن يأخذ منها أصعاف ما أعطاها.
 فإذا أراد حلعه فيقول: «قد حلعتك على كذا فأنت طالق» مع تكامل جميع
 الشروط المذكورة، فإذا قال ذلك بابت منه ولا سكي لها ولا نفقة، ولا يحسن
 له التحير بينها، وأمرها بيدها، فإن احتار مراحعها في العدة ومدها ورصبت
 فمعد جديد ومهر جديد، ولا تحل لغيره حتى يخرج من العدة

وأما الممارة فمن شرطها أن يكره كل واحد من الزوجين صاحبه فيصطلحا
 على إداراه على أن ترد ما حدث منه أو بعضه، ولا تحل له أب بأحد منها أكثر
 مما أعطها، فإذا أراد مزارتها فيقول: «قد مازنت عني كذا وكذا فأنت طالق»
 مع تكامل لشروط، فإذا لعط بذلك بابت منه، وسقط عنه فرض سكاها ونفقتها
 وحرم عليه ما كان حلالا منها، فإن آثر مراحعتها في العدة أو مدها ورصبت
 فمعد جديد ومهر جديد بخلاف غيره (كدًا).

(١) كذا

(٢) اد داك .

وللمحتلعة والمبارزة الرجوع بما فندته^(١) أو بعضه ما دامت في العدة،
وإذا رجعت بشيء منه كان الروح أمث برجعها بالعد الأول ولا خيار لهما
بعد العدة .

وإذا طلق لستة أو جلع أو بارأ ثلاثاً ساوى بطلقه للعدة ثلاثاً ومحرّمها^(٢)
حتى تنكح زوجاً غيره .

وهذا مختص بحرائر النساء سواء كان لمطلق حراً أو عبداً، فأما الأمة
إذا كانت روجه فاقصى^(٣) طلاقها بحر أو عبد تطليقان .

(١) اعدت به

(٢) كذا ، ولعل الصحيح في محرمها .

(٣) كذا في النسخ، ولعل الصحيح: فأقصى .

فصل في اللعان

لعان أن يذوق الرجل حراً كان أو عبداً، روحته بنكاح الغبطة جرة كانت أو ثمة، بعباسه لراً، أو يكر حملها أو يوحده ولدها، فتكر ما قدوه، به، مرض الحاكم بينهما أن يجلس مستدير الفلة، ويوقف الرجل بين يديه ووجهه إلى لفلة، والمرأة عن يمينه كذلك، ويحرفهما الله تعالى، فان رجع الروح عن القذف جتده حد المعزى إلا أن تعرفه الروح عنه، وان أقرت رجما كان كانت حره، وان كانت ثمة جديها حمسين جلدة على كل حال .

وان أصرأ قال له: قل: أشهد بالله أبي فيما ذكرته عن هذه المرأة لم الصدقين، فاذا قلها أعاده عليه حتى يكمل أربع شهادات كذلك، ثم يعطه ويحرفه الله تعالى ويفتظ عليه ويحدره الدحول في لعنة الله، فان رجع عن القذف حلتده وان أصرأ قال له: قل: ان لعنة الله على من كسب من الكاذبين، فاذا قلها أقبل على المرأة فوعظها وحرفها، فان أقرت رجما، وان أصرأ قل لها: قل لي: أشهد بالله أنه فيما رميت به لم الكاذبين، فاذا شهدت كررها حتى تشهد أربع شهادات كذلك، فاذا شهدت أربعاً حوفها الله وقال: ان لعنة الله شديدة وعذاب لديب أيسر من عذاب الآخرة، فان أقرت رجما، وان

أصبرت قال لها: فولي: ان عصب الله على من كان من الصادقين ، فاذا قالها
فرق بينهما، فلا تحل له أبداً .

وإذا قدف الرجل مطلقه بما يوجب للعان وهي في لعدة وكان الطلاق
رجعاً فتلاع، وإن كان ثلثاً حلت مع حد البتة والافر ر حد المعرى .

وإذا قدفها وهي حامل احر اللعان، لي أن نصع .

وإذا قدفها وهي صماء أو حرساه فرق بينهما وحد حد المفترى .

وإذا قل لها: يا رب، أو ربي بك فلا . أو ما يعيد ذلك ولم يدع معية
ولا نسبه به ونكرت فعله حد للمعرى، ولا لعان بينهما .

وإذا قدفها بما يوجب العان وهي حامل، وأعتزف بالحمل، بلاعد ولحق
به الولد . وإذا نكر الحمل أو عن لولد فتلاع لم يحق به ما أصر ، وإن
رجع عن الإنكار ورثه الولد ومن يتعلق بنسبه ونسب الأب، ولا يرثه الأب و
لا من يتعلق بنسبه ولا نسب الولد .

وإذا قدف معه ولم تكن له بيته حد حد المعرى، وإن قدف أمته فهو مارور
ولا لعان بينهما ولا يجب عليه حد، وإن أنكر ولدها لم يلحق به وهو أعم بنفسه،
ولا يحل له مع وطء لامة والشبهة انكاره ، وإذا أنكر الرجل وبدأ قد أقربيه
حد حد المفترى ولم يسمع انكاره .

فصل في احكام الردة

لردة طهر شعر الكفر بعد الاستنساخ يكون معه مكر مدوة النبي ﷺ أو
بشيء من مضموم دمه كالصلاة و لركة و لون وشرب الخمر .
فاما ما يعلم كونه كفرا له ، وسدلال من حبر أو شبهه أو انكار ائمة
الى غير ذلك فليس بردة وان كان كفرا .

واذا رتد المؤمن وكان ولد على الفطرة قل على ردة وان كان ذمياً
أو كافراً غيره أسم بعد كفر عرست عليه التوبة ، فان رجع الى الحق ولا
قتل ، فإن أسم هذا المرتد ثم أرتد ثانية قتل على ردة .
وتعد روحة لمريد عدة الوفاة قتل ثم امت " ودا حرجت من العدة
حللت للارواح .

فان رجع الى الاسلام من بصر ذلك منه وروحته في العدة فهو أحق بها
من كاح لاول ، وان حرجت عن عدة قبل رجوعه الى الاسلام فلا سبيل له عليها
الا أن يحضر مراجعتها فعقد حديد ومهر حديد .

(١) كافراً به . ط

(٢) في بعض نسخ قتل أم ذ .

فصل في العدة واحكامها

سبب لعدته شيئا . طلاق وموت وما يجري مجراه
فأما الطلاق فان وقع من حر أو عد ، بحرة أو أمة ، قبل الدخول ، أو بعده وقبل
أن تبلغ تسع سنين ، أو بعد ما نكحت من الحيض ومثلها لانحيض «الأعدة عليها»
وان كان بحرة بعد الدخول وقبل الحيض^(١) أو بعد رجوعه لعله ومثلها من تحيض
فعدتها ثلاثة أشهر ، وان كانت أمة فخمسة وأربعون يوماً . وان كانت الحرة
من تحيض فعدتها ثلاثة قروء والامة قروءان ، وان اعتقت وهي في العدة فعدتها
عدة الحرة - والقروء الطهر بين الحيضين - .

وان كانت الحرة أو الامة حاملة فعدتها أن تضع ما في بطنها .
وعدة المتمتع بها قروءان وان كانت من لانحيض فخمسة وأربعون يوماً
وعدة الامة الموطوءة اذا اعتقت عدة الحرة .

وحكم المعتدة في الطلاق الرجعي ملازمة سرل «مطهرها» ، ولا تخرج منه
لا بادية ، ولا يجرحها الا أن تؤذيه أو تأتي في سرله ما يوجب لحد فيجرحها
لإقامته ويردها اليه ، ولا تنبت الا فيه ، ويجرعها للذى من غير رد ، وتحل لها
الزينة .

والدثة سكن حيث شاءت، ولا نيت خارجة عن بيت سكناها، وتحل لها الرية .

وبعد عدة الطلاق الرجعي واحده ، ولا يحل لفتن إلا أن تكون حاملا .
واما عدة لحره من لوفاه قبل نسحوه ونعده ومع الحيض وارتفاعه
فاربعة أشهر وعشراً ، فان كانت حاملا فعدتها أربع لالحين ، وتعد الامة بشهرين
وحمسة أيام ، فان كانت حاملا فأبعد الاحلين .

وان طلق لحر أو العمد أمه أو حره فتوفي وهي في العدة وكان الطلاق
رجعياً فعندها أن تعتد بأبعد الاحلين حاملا كانت أم حرة ، وان كانت بئناً
لم يلزمها إلا عدة الطلاق .

وعده ام الولد اوفاة سبده اربعة أشهر وعشراً ، وكذلك حكم لمتنع
بها بوفاة المتنع قبل انقص أمه ، تعد اربعة أشهر وعشراً ، وان توفي بعد
ما انقص أمه وهي في العدة لم يلزمها غير عدة المتعة المذكورة .

وذا اعتقت الامة المتوفى عنها زوجها قبل حروجه من العدد فعندها تكميل
عدة الحرة .

وتعتد المرتدة عنها زوجها عدة الوفاة .

ويبزم المعتدة للوفاة الحد باحساب الرية في الهبة والباس ومن الطيب
وتبيت حيث شاءت .

وإذا كانت المتوفى عنها زوجها حاملا أتق عليها من مال ولدها حتى
تضع .

وحكم جميع لعدد المسع من الارواح

واذا طلق العتق أو مات فعندها أن تعتد لكل منهما من يوم يلعب الطلاق
أو لوفاة ، لكون العدة من عبادات النساء واعتقد العادة الى نية تتعلق بأبدائها .

فصل في احكام الاولاد

السنة في المولود حال وضعه تحميمه بماء الغراب أو بماء فيه عسل ، و
الادان في اذنه البسمي و لاقمه في السرى . فـ إذا كان يوم السابع خلق رأسه و
تصدق برسته ذهباً أو فضة وحنى وعق عن الذكر بذكر وعن الانثى بانثى وتصدق
بلحم لعقيفة على فقراء المؤمنين ، تعطى منها للقاسية^(١) الورك بالرحل (كدا) ، ولا
يعطى منها الحرار شيئاً ، وان طبع لحمها وجمع له فقراء المؤمنين فهو أفضل .
ويسمى في هذا اليوم بأحسن الاسماء ، وهى أسماء الانبياء والاوصياء عليهم السلام
ودراريهم ، وأفضل ذلك أسماء شريعتنا .

وأقل الطهر عشرة أيام ، وأكثره ثلاثة أشهر ، وأفضل الحمل ستة أشهر
وأكثره تسعة أشهر ، والربب ثلاثة أشهر ، فتصير العايله في أكثر الحمل سنة
كاملة .

وإذا طلق لرحل زوجته أو مات عنها فتزوجت وحاءت بولد لسته أشهر
فما رد من يوم دخل الثانی بها فالولد لاحق به ، وان كان لاق من سنة أشهر
لم يلحق به . فان كان لمدته طلاقها أو الوفاة عنها سنة فما ذويهم فهو لاحق

بالاول ، وان كان لاكثر من ذلك لم يلحق به . وكذلك الحكم فيها اذا لم تنروح بعد الطلاق أو الوفاة وحاعت بولد لسه فمدونها ، في لحوقه بالمطلق أو المثنوي ، ولا يلحق به بعد السنة .

وإذا باع الرجل أمة كان يوطأ فحاعت بولد لسته شهر من ملك ، الثاني فما فوقها فهو لاحق به . وان كان لأقل من ذلك فهو لاحق بالأول ، فإن أنكره فهو رقب للثاني .

وان عتقها فتروحت فحابت بولد لسته شهر فهو لروح ، وان كان لأقل منها فهو للمعتق ، وان أنكره فهو حر لاحق بأحد . وان لم تنروح وحابت بولد لسته من يوم عتقها فمدونها ، فهو للمعتق ان اعترف به . وان أنكره أو كان لاكثر من سنة لم يلحق به وكان ماثبة .

وإذا تنروح برجل أو ملك أمة فوطئ في الفرج فحابت بولد حتي لسته أشهر فهو لاحق به وان عزل لسه ، وان كان لأقل من ستة أشهر لم يلحق به . ولم يحل له الاعتراف به فان اعترف به الحق به على الظاهر ، وان أنكره وكانت المدة معلومة فلا يعد بينهما ، وان تعدد العلم به وما يجري مجراه في الحكم تلاعنا .

ولا يحل لروح امرأة ولا سيد أمة أن يعترف بولد يعلم أنه لم يوطأ به مدة سنة أو مند أقل من ستة أشهر حاصر كان أم عائلاً ، وإذا نسب ذلك حكم به وان لم يشت لآخر الحرة دون الأمة ، ولا يلحق بالروح ولد الذي لم يدخل بها حاضرة كانت أم غائبة .

وإذا سح لروحة وفاه الروح أو طلاقه فاعتدت ومروحت ، ثم حصر فأنكر الطلاق ولم يكن له أبية فهي زوجته وعليه اعترافها ان كان الثاني وطئها ثلاثة

قروء فان طهر بها حمل فالى أن تصنع، وان لم تصنع لتسع كملها سنة، فان جاءت بولد لاقل منها وكان لسته شهر فماتوها من يوم دخل بها الثاني فهو لاحق به وان كان لاقل منها فهو لاحق بالاول، وان انكره ثلاثا، وان لم يكن الثاني قربها فليست برثها بحیضة ثم يطأها ان شاء .

وولد المستعة كولد الزوجة في جميع الاحكام المذكورة الا اللعان في انكاره فانه لا لعان بين المتمتعين .

ولا يجوز لاحد أن يمسح أمة موطوءة ولا يطأ متاعه حتى يستبرئها بحیضة ان كانت ممن نجس والا بحمسة وأربعين يوماً .

واذا طلق الزوجة وله منها ولد برصع فهي أحق برصاعه وكفالتها، ولها حر الرصاع، فان طست شظطاً فوجد من يرصعه بالاجر القصد فرضيت به فهي حق به وان ست ستم لى المرصعه، ولها كفالته على كل حال، ولها تسليمه الى أبيه .

فصل فيما يقتضى فسخ الرق

بفسخ ررق ويتحرر لمرفوق بعق أو مكانة أونديير .
فأما العتق فتقتصر صحته الى لفظ مخصوص ، وقصد اليه، مطلق من
الشروط، ممن يصح ذلك منه، لوحه منفرداً الى الله تعالى به .
واللعق قوله : «أنت أوفلان أوفلانة حر لوحه الله تعالى» عن ايثار من
عافل لا يولّى عني مثله، ولا يصح من محجور عليه، ولا مكره، ولا سكران، ولا
ساه، ولا عاقل، ولا حالف، ولا مشروط، ولا لعبر الله، ولا له تعالى مع الجهل
بالوجه، أو مع معرفته وإيقاعه لغيره .

وينقسم الى واجب في حق التكبير ومندى للترغيب ، ومعنوق لقسم
الاول سائبة، لا ولاء عليه لمعتقه ، الا أن يتولاه. والشبي ولاؤه لمن اعتقه و
لعصبته من بعده .

ويجوز عتق الامة مطلقاً، ويصح أن يجعل عتقها صداقها .
وصحته مع تكامل الشروط أن يقول سيدها : «قدأعتقتك وروحتك و
جعلت عتقك صداقتك لوحه الله تعالى» وإذا كان مالك العبد أو الامة واحداً
فأعتق ربه أو ربعها أو ما زاد على ذلك أو بقص عنه عتق الجميع . و كان
مشاركاً فعتق أحد الشركاء لوحه الله تعالى تحرر منه بمقدار حصته وأستسعى

في الباقي .

ومن السنة أن يشهد على العتق . ومادة الله من تكفير أو ترعيب وإن كتب بذلك وأشهد كان أولى .

وإذا عتق عبداً وأمه وله مال يعلم به فهو للمعنى يملكه بباحسه، وإن لم يعلم به أو علم به فاشترطه فهو له دون المعتق .

وإذا عجز المرقوق عن الخدمة لعنى أو رماه أو مرض سقط عنه فرضها . ولا يجوز عتق الكافر، ولا يعتق في الكفارة الاعمى ولا لا عرج ولا أشل ولا المجذوم .

وم الولد رقيقاً كان أم ميب، ويجوز بيعها بدمونه على كل حال، ومع يافته إذا كان ثمنها ديناً خاصاً، ويجوز عتقها في الكفارة، وإذا مات سيدها وولدها حي جعلت في سهمه وعتقت عليه .

وإذا لاء لم أعنى دون النافع وإن اشترطه، وميراث والده المعنى لو يي نعمته سواء كانوا (كذا) قبل العتق أو بعده .

وأما المكاتب فهي بيع للمرقوق منه، وصعبها أن يشترط المالك على عبده أو أمته تأديبه شيء معلوم يعسق بالحروح منه إليه وهي على صريين . أحدهما أن يشترط عليه أنه إن عجز إلى مده معلومه عن حصة الأداء أو بعضه رجع رقاً وسقط أداؤه، والثاني أن تكافه ولا يشترط .

وعلى الوجه الأول متى عجز عن الأداء أو بعضه رجع رقاً، وعلى الوجه الثاني يتحرر منه بحسب ما أدى من مكاتبته .

ويستحب أن يسمح له بشيء من مال المكاتبه ويعبه على الأداء من مال الركاة، ويجوز ذلك لغير مكاتبته .

وانما التدبير فعن تفتقر صحته لى شروط العتق ، وبفارقته من حيث كان العتق محرراً و لتدبير بعد الوفاة ، وصعته أن يقول المالك لعيده أو أمته : « أنت حتر بعد وفاتى » وبشهد بذلك ، فيكون رقاً فى حياته ، فاذا مات صار حراً ، وله الرجوع فى تدبيره ، لانه جار محرى الوصيه .

وليس للورثة حيار على لمدير و ن لم يكن لمديره مال غيره ويحور بيعه في حال تدبيره ، فاذا مات مديره تحرر على مبتاعه ، فان كان عالماً بمديره حل ابتياعه والى أن مات مديره فلا شى له ، وان لم يكن يعلم رجع على التركة بما نقد فيه ، وان كان بيعه بعد ما رجع في تدبيره لم يتحرر بموت مديره .

الصوب الثالث من الاحكام

دكاة السمك والجراد صيد المسلم له خاصة ، وحكم ما يكون في الماء من
لحيوان حكم حيوان الرمي الدكاة ، ودكاة ما يحل من الحيوان ذبح للمسلم
أو بحره ، ويتوب من ذبح ذلك قتل الطير بالشرب خاصة . وقتل ما عداه من صيد
البر سائر السلاح والكلب المعلم بشرط كون المنصب بسلاح ومرسل الكلب
مسلماً .

وإذا استعصى شيء من الانعام جرى مجرى الوحش في صفة دكاته سائر
السلاح ، وكذلك حكمه إذا وقع في رية وتعدر فيه الذبيح والبحر
ولا تنفع الدكاه بشيء من الانعام وغيرها مما تنفع عليه الأمن موسم
وإذا أُرِدَ التدكبه فليستف من دلائل القلة ويعقل إحدى ايدي ويضعها في
لبنه ويسمى ، ويصجع باقي الذبائح تجاه القلة ويسمى ويذبح في الحلق ،
ولا يوصل الرأس حتى يرد الذبيحة ، فإذا وجدت حولها وبردت حل الانتفاع
بها يأكل ما يؤكل منها والتصرف فيما لا يؤكل من الساع ، فإن لم تتحرك
الذبيحة أو تحركت ولم يخرج منها دم فهي مباحة لا يحل الانتفاع بها .
ودكاة ما أشعر وأوبر من الاحنة دكاهه . وكذلك حكم ما يوجد من سمك

في أجواف غيره من السمك .

فإن تعمد توجيهها إلى غير القلة ، أو ترك التسمية فهي ميتة ، وإن كان ساهياً فهي ذكية .

وتصح ذكاة المرأة المسلمة وولد المسلم المراهق ، و لذكاة بالحديد مع إمكانه ، وبما يقوم مقامه في ^(١) البحر وقرى الأوداح عند تعدده .

ويؤكل ما يوجد في صرور ميتة الأعداء وأمثالها من الوحش من اللبن ، وما في أجواف ميتة الطير من البيض ذي القشر دون المانع .

ويجوز الانتفاع من ميتة ما نفع عليه الذكاه بالشعر والصوف والوبر والقرن والظلف ولحم والمخلب ولسن ولبن والامح والريش .

وأذا وجد لحم لا نعلم ذكاته طرح على النار ، فإن نخلص واجتمع فهو ذكي ، وإن أبسط فهو ميتة ، ويعسر ذكي السمك من ميتته بطرحه في الماء فإن رسب فهو ذكي وإن طفا فهو ميتة .

الضرب الرابع من الاحكام

لا يصح التصرف فيما عدا الميث و ائمان الا اذا كان المالك أو سحلة أو مسحة أو صدقة أو هدية أو عارية أو قرض أو شركة أو حارة أو لفظة أو بيع أو قيمة متلف أو أرض حانة أو دبة نفس أو عصو أو عزيمة أو وصه أو سكنى أو رضى أو عمرى أو ميراث ، ولكل حكم

فصل فى الاذن

اد المالك بالقول أو ميعوم مفاده من لعالم بالقصد وجه مبيع للتصرف ، و اناحة القديم تعالى عارى لسبيل الانتفاع بمديته لحرث من الحصر والشمار والزرع من عبر حمل ولافساد بنوب ميث اد المالك فى حسن التصرف .

فصل فى السحلة

السحلة وجه لاناحة التصرف فى المسحول ونمر عنها بالهبة ، وتمنقر صحة تملكها لى قص المسحول أو وليه فيما يصح قبضه و روع الحطر عما لا يصح قبضه ، و لقول له ، وهى على صرس مقصود بها وجه الله تعالى ومقصودها الكرم^(١)

(١) فى بعض النسخ المنكر

أوالتقرب الى المصحول .

القسم الاول محض من يصح التقرب بصفته من أهل الایمان ودوى الارحام دون الاحاب من الكفار وفساق المعطین ، وادا قصص لم يجر الرجوع فيها ولا التعموض عنها .

القسم الثانى على صريين : لدى رحم وحسى ، فمحله دى الرحم مملوكة بالقصص أو ، يقوم مقامه من قصص الولی ، واد كان الموهوب له فى حجر الواهب ومصاؤه لها وعزلها ورفع لحظر عنها بيوت مذب فصفه أو غيره من الاولياء ولايجوز للواهب الرجوع فيها على حال .

وبحالة الاحسنى معاص عنها وغير معاص ، فالمعاص عنها لايجوز الرجوع فيه على وجه ، وغير معاص منه (كذا) على صريين : قائم العن ومسهات ، وثالث لمين يصح الرجوع فيه ، والمسهات لا يصح الرجوع فيه .

فصل فى المنحة

المنحة جهة لاطلاق الانتداع بالميموح ، وصفها أن يسع المرء غيره لشاة أو البقرة أو لاقفة بحسبها مدة معلومة ، فان قصد بذلك وجه الله تعالى مع من يصح التقرب اليه سبحانه بمعونه فعليه الوفاء بالمدة ، وان كان لغير ذلك فله الرجوع أى وقت شاء ، والوفاء أفصل .

وان هلكت المنحة أو نقصت من غير تعدد من الميموح ولا تعريض لم بعض ، وان تعدى وفريط ضمن قيمة هلاكها وأرشد بقصاها .

فصل في الصدقة

الصدقة وحده لحريم الصرف على المتصدق وإباحته للمتصدق عليه، وإنما يكون كذلك بأن يقع بما يصح التصرف فيه بملك أو لاق ، على من تصح القرنة فيه ، بشرط لقبض أو ما يقوم مقامه ، وإيقاعها للوجه الذي له شرعة ، محصاتها لله تعالى .

فإذا تكاملت هذه الشروط فهي صدقة ماضية لا يجوز الرجوع فيها ، وإن احتل شرط فهي على ملك المتصدق .

وهي على ضربين : أحدهما بقتضي بملك لرقبة والثاني بإباحة المصاع فالأول أن يتصدق المرء بما يصح تصرفه من لأراض و لأموال أو الحبون أو الرباع أو الارض وصدأ الى تمليك الرقبة من غير شرط ، فتقص أو يرفع الحظر ويقتل ويحرق عن ملك للمتصدق الى ملك المتصدق عليه ن شاء امسك وان شاء باع أو وهب .

والثاني على ضربين : مشروط ومؤبد .

والمشروط على ضربين :

أحدهما أن يتصدق بمصاع داره أو أرضه أو رقيقه أو دابته على شخص معين مدّة معلومة ثم ذلك راجع الى ملكه أو الى جهة من الجهات ، فهي

على شروطها .

أو تصدق على أقاربه أو غيرهم بذلك مطلقاً ويجعل اليهم سعة الرقعة عند الحاجة أو عند حر بها بالصدقة دون حالتها العا وعمارتها .

أو يتصدق بمسح الدار والأرض على قوم بشرط أن لا ينسقوا في الحملة ، أو مسحاً مخصوصاً ، أو يسمو عن بلد ، أو مذهب ، فمتى حل الشرط رجعت الصدقة مسكاً ، أو تنقلب إلى جهة غير ذلك من وجوه الاشتراط ، فالحكم بإيقاف الصدقة على ما شرط المتصدق .

والمؤيد أن يحبس الرقعة ويجعل مافعها لسوء خور معين من سبه أو غيرهم من الأقارب أو الأحاب وعلى من يتحدد من ولده وولد ولده بدأ ما تناسلوا أو لي عيه معلومه فإذا انقصدوا أو تنهوا إلى العبه فذلك راجع إلى بي علي أو حسين أو حمير عليه السلام أو إلى جهة من أبواب الر .

ويشترط ما شاء من مساواة في المنافع بين أهلها ، أو تفصيل بعض على بعض ، أو ترتيب الأهل على الأدنى أو تساويهم ، ويؤيدها وحرهم بيعها ونقلها عن جهتها وتغيير شروطها .

وإذا وقعت الصدقة على هذا الوجه وجب امساؤها على شروطها ، وحرهم تغيير شيء منها .

وإذا تصدق على أحد أو جود المدكورة وأشهد على نفسه بذلك ومات قبل لتسيم فكانت الصدقة على مسحد أو مصلحة فهي موصية ، وإن كانت على من يصح فمصة أو وليه فهي وصية يحكم فيها بأحكام الوصايا .

وإذا تصدق على من لم يوجد فقال : هذه الدار أو القرية أو الأرض على من يولد لي أو لفلان لم تمص الصدقة ، وإن نطقت بموجود ومن لم يوجد

كقوله : «عنى فلان - وهو حى - و على والده من بعده» مصت الصدقة .
 ولا يحل لمسلم محق أن تصدق على مخالف للإسلام أو معاند للحق إلا
 أن تكون ذرهم ، ولا يوقف على شيء من مصالحهم ، ولا على بعة ولا على
 كنيسة ولا بيت دار إلى غير ذلك من معاند لصلال ومجامعهم ، فإن من لم
 يمس بعمه ووجب على الناظر في مصالح الدين وسخه^(١)
 ويجوز لأهل لتحل العائده من اليهود والنصارى والمجبرة والمشبهة و
 غيرهم أن يصدق بعضهم على بعض وعلى مصالحهم وبيوت عباداتهم .
 وإذا اقتضى شرط صدقة المسم لمحق مصرها إلى من لا يجوز القرية
 بصله ، أو غيرت حال أهلها أو بعضهم عن صفة من تحل معها بشرط^(٢) الصدقة
 أو حكم الله صلته بظل استحفاظه وصار حكمه حكم الميت .
 وإذا تصدق على لافلاق ، أو حسن شيئاً على ولده ولم يحص بالذكر
 درجة من درجة ، ولا ذكراً من أنثى ، فهي على جميع ولد الصلب وولدهم و
 ان سفلوا ، ذكراهم واناثهم بهم بالسوية ، لدخول الكل تحت اسم الولادة و
 السوة لغة وشرعاً ، وإن حص بعضاً من بعض ، أو رتبهم فهي على مشروط .
 وإن تصدق على جيرانه ولا بعض ولا عم قصده^(٣) فهي على من يلي ذره
 من جميع الجهات إلى أربعين ذراعاً .

وإن عرف أهل الصدقة بأب كعلي أو الحسن أو عباس أو ربيعة أو غيره
 (كذ) أو حمير ، أو بلد كمصر أو بغداد ، أو محنة كالكرج و باب الطاق ، أو صفة

(١) في بعض النسخ : نخه .

(٢) كذا في النسخ

(٣) في بعض النسخ - ولا عم قصده فهي من بعض ذريتهم من بني دارة ، وإظهار

كالسحرة^(١) ، أو مذهب كالامنية^(٢) أو الربدية، أو طريقة كالعدالة، أو حفظ القرآن، أو تعلم بشيء مخصوص ، أو ملأه مشهد أو مسجد أو عباده متميزة، وحب صرف صدقه الى من تسوع في الملأه معونه من جميع حوائجهم وبنى الاب و أهل المصر والمحلة وأرباب الصاعه ومسحني المذهب ودوى الطريقة والمتحاوره لسوء النوايا لموجودين من الذكور والاناث بالسوءه ، لا أن يحصى بعضاً من بعض ، أو يعصل بعضاً على بعض ، فيعمل فيها بموجب شرطه

وإذا تصدق على قومه أو عشيرته عمل بالمعلوم من قصد ، فان لم يعرف مقصوده عمل يعرف قومه في ذلك الاطلاق وحسب الصدقة الى من يصح ذلك فيه منهم .

وإذا تصدق على أهل الحمس والركاة فهي لمن يناله من المسحقين لذلك من أهل بلده لأن يشترط صرفها الى غيرهم أو مشاركتهم فيعمل لمقتضى^(٣) شرطه

(١) كالسحرة

(٢) بمقتضى ط

فصل في الهدية

من وكيد السنة وكريم الاحلاق الاهداء .

وقبول الهدية على صروب ثلاثة :

احدها أن يدعو اليها داعي لولاية الدبيه فيقصد بها وجهها قرينة اليه سبحانه ، فيلزم في السنة قبولها ، ويخرج بالقول عن يد المهدى ويحرم الرجوع فيها والعوض عنها ، وان لم يقبلها خالف السنة ، وللمهدى التصرف فيها وان كان قد فصلها عن ماله وليست كالصدقة .

وثانيها أن يدعو اليها داعي المودة الدنيوية والتكريم ، فيحسن قبولها دا عريت من وجوه القبح ، ويقبح القول مع ثبوته ، ويخرج بالقول عن يد المهدى وله الرجوع بها ما لم يتصرف فيها من اهدبت اليه ، وامساؤها أفضل ، ولا تجب لمكافاة عليها ، وفعلها أفضل

و ثالثها ان تدعو اليها الرعه في العوض عنها ، وهي محتصة بهدية الادبي للاعلى في الدنيا ، فهو مجبر في قبولها ، وردّها ، فان قسها لرمه العوض عنها بمثلها ، والريادة أفضل . ولا يحوز له التصرف فيها ولما يعوض عنها أو يعرم على ذلك ، واذا عوض عنها وقبل المهدى العوض لم يكن له الرجوع فيها وان كان دونها ، وان لم يقبل العوض فله الرجوع فيها ما دامت عينها

قائمة و ن يدل له زيادة عليها ، فان تصرف فيها فعليه قيمتها الا ان يتبرع
بالتفصيل .

فصل في العارية

العارية وجه يحس التصرف وهو على صريين . مضمونة ، وغير مضمونة ،
والمضمونة العين والورق على كل حال . وما عداها من الاعيان بشرط التضمين
أو التعدي ، فمضى ههنا " و نقصت الحال هذه فعلى المستعير ضمان مثل ما
هلك من المال وقيمة ما تلف من الاعيان وأرض ما نقص .

فإذا اختلفا في التضمين والتعدي فعلى المالك البينة ، وعلى المستعير
البمين ، وله ردّها مع دعوى التضمين عليه ، وأيهما حلف حكم بمقتضى يمينه .
وان اختلفا في ملعها أو قيمتها أخذ ما أقربه المستعير ، ووقف ما راد
عليه على بينة أو يمين المستعير (كذا) .

وما ليس بمضمون من العواري ما عدا ما ذكرناه من العين والورق و
المضمن والمتعدي به من العواري المطلقة من التضمين العرة من التعدي و
التعريط . وما هذه حاله لا يلزم المستعير به قيمة ولا أرض .

فصل في القرض والدين واحكامهما

القرض أو تأخير الحق (كذا) سب لإباحة التصرف في ملك الغير، وكل مهما في حق المالك احسان وفي حق الغير مكروه مع الغنا عنه، محرم مع فقد القدرة على قصائه وعدم الضرورة اليه، وأحد الركاه مع لحاحه اليه أولى منه، فإن لم يجد لها المحتاج فالقرض أفضل من الطلب بالكف، وليقتصر على ما يحفظ للحياة، وليؤاذه في أول حوال التمكن منه، ويقتصد في الاتفاق مما يكتسه على البلغة ويعزل ما فصل لمديه.

ويكره للمدين المطالبة بالدين مع الغنا عنه وطلب حاحه العريم التي التوسع به، ولا يحل له ذلك مع العلم أو الظن بمحر العريم عن ادائه، و يلزم النظره الي حين لممكن منه. وله الاحتساب به من الركاة إذا كان العريم من أهلها.

وان كان مخالفاً للحق أو متعاقباً ما استدانه في حرام فله حبسه^(١).

وإذا ألح المدين على عريمه بالمطالبة وأحضره مجلس الحكم فحاف من الأقرب الحبس، فسه الإنكار واليمين عليه والتورية فيها مما تخرج به عن

(١) ويقتصر ظ.

(٢) في بعض النسخ، فله حياجه.

الكذب، بشرط العزم على قصائه متى تمكن، و علامه بذلك قبل اليمين وبعدها،
وعنه متى تمكن، لخروج اليه مما احلف عليه

ويكره للمدين الرول على عريته وقول هديته لأهل الدين، وبحرم ذلك
عنه مشروطاً في حال الادانة، و لرول عليه أكثر من ثلاث على كل حال
ولا يجوز بيع لمسكه والعلام وسر نعورة ودانة لجهاد في الدين، و
يباع ماعدا ذلك .

ولا يحل مطالبة العريم في المحرم و مسجد النبي ﷺ و مشهد الأئمة
صلوات الله عليهم .

ويلزم الروح قضاء ما استدانته الروحة وام الولد وغيرهما ممن تحب
عليه نفقته في غيبته بالمعروف .

ويجوز الفرض بشرط أن تروحه أو يحطب له أو يعامله في بيع أو حاره
أو أن يعطيه عوض العلة صحاحاً وعوض المصوغ من الذهب عيباً ومن
العصاة ورقاً وعوض نقد مخصوص من حاصر لذهب والعصاة من العنق من
نقد غيره، ويلزم ذلك مع الشرط، ومع عدمه ليس له الا مثل ما قرص لا أن
يتبرع أحدهما .

ويكره للمدين أن يستحلف العريم لمكره، لان في ذلك تصيباً للحق،
وتعريضاً لبمس الكاذبة، و اذا حلف العريم فتمكن المدين من مدد حقه لم يحل
له أحده محاره، فان أدون له وجاء مستدناً بحقه حل له أحده
وان أنكره فم يستحلفه جار له اذا طهر شيء من ماله أن يأخذ منه بمقدار
حقه، الا أن تكون ودعة فلا يحل اقتصاص الحق منها الا بادن العريم .

و اذا استدان العبد بادن سيده فعليه القضاء عنه، فان عتق فالدين في دمه لا أن

تكون الاستدانة للسيد وثمنه القصاص دون العمد، وإن استدان بغير إذن لسيد فلا ضمان عليه ولا على العمد إلا أن يعق بغيره الخروج إلى مدينه ممّ عليه .
وعن ماب وله وصية وعليه دين يديء بالكس ثم لدس وباقي الصدق منه، ثم الوصية، ثم الميراث، فإن لم يترك ما يوفى بالدين تحاص المرماء فإن وجد بعضهم عين سلعة قائمة فهي له دون المرماء، وهذه حال المقاتس، وإن لم يحلف إلا ما يكفى به فلا شيء للمرماء، ويحور قصاء دينه من مال الركاة وهو أفضل من اعطائها للحى إذا كان المسمى من أهلها، واحتساب لمدى ذلك من ركة ماله أفضل من استيعائه دينه من ركاة غيره على عريمه المتوفى والحى .

ولا يثبت الدين فى تركه المتوفى إلا باقرار جميع الورثة أو بينة المدعى مع يمينه، وإن أقر بعض الورثة لزمه الاداء بمقدار سهمه من الارث ولا تحل لدعوى على الورثة ولا تسمع إلا أن يعلم علمهم بالدين أو يدعى ذلك ودا شهد بفساد من الورثة بدين وكانا عدلين لا يرتاب فى شهادتهما حكم بالدين فى التركة مع يمين المدعى، وإن كانا بخلاف ذلك أو أحدهما بهما مقرر يلزمهما من الدين بحساب سهمهما من الارث .

وإذا قبل العارم عمداً أو خطأ قصى دينه من الدية وورث ما فصل عنه وإذا لم يحلف المقتول عمداً ما بعضى دينه لم يحر لأوليائه القود^(١) حتى تتكفوا بما عليه منه .

وإذا مات حل^(١) ماله من دين مؤجل عليه .

وتكره الادانة بعير رهن ولاينة، والاولى الجمع بينهما فمن لم يفعل لم
يؤجر على ضياع ماله .

و الكفالة والحوالة تسقطان حق المطالبة بالدين وتفصييان براءة دمة
العريم منه . وعجز العارم عن الاداء يسقط حق المطالبة ويوجب التأخير الى
حين اليسر . ويؤوب فعل الوكيل في المطالبة ما لم موكله .

ويحس بذكر أحكام الرهن والوكالة والحوالة والكمالة والتقليس لتعنى
ذلك بأحكام الديون .

(١) في جميع نسخها هكذا . وإذا مات المؤجل ماله . والصحيح ما أثبتناه كما
يظهر من المختلف للامامة فراجع .

فصل في أحكام الرهن

تفتقر صحة الارتهان إلى قبض رهن فيما يصح قبضه أو رفع الخطر فيما لا يصح قبضه وقبول ذلك .

ونمر لشجر الطاهر وولد الحيوان لحامس وسائر الارض المحصل قبل الارتهان خدح عنه ، ومنجدد من ذلك في حالة لاحق للأصل

ولا يجوز للرهن ولا للمرتهن التصرف في رهن ولا الانتفاع به الا على اتفاق قبل عقد الرهن أو في حالها ويجوز للمرتهن اذا كان حيواناً فتكفل بمؤنته أن يستمتع بظهوره أو خدمته أو صوفه أو لسه و إن لم يراضب ، ولا يحل شيء من ذلك من غير تكفل مؤنة ' ' ولا مراضاة ، ولاولى أن تصرف قيمة مفاعه في مؤنته .

وإذا كان للرهن علة يصبح نقاؤه كالخطة و لشعير رهن مع الأصل ، وإن كانت مما لا يصح نقاؤها كالخيار والآنرح فعلى المرتهن بيعه وقبض ثمنه و احتساب به عن ادن الراهن ان أمكن والا فهو رهن مع الأصل

و إذا عثر المرتهن الارض وعرض فيها عن ادن الراهن في حال الارتهان منه علة ذلك ، وإن كان غير ادنه فهو اثم وعليه أحر الارض و نه عسها .

ورهن المشاع حائز كالمقسوم ، وإذا رهن ما يملك بعينه صح الرهن

فيما يملك، وكان رهناً على حملة الدين، وبطل فيما لا يملكه، ولا يصح بيع الرهن إلا عن ترخيص مئهما^(١) متقدماً أو متأخراً، وإن هلك الرهن في مدة السوم لأجله (كذا) وكان البيع سائلاً^(٢) فهو من مال الراهن وعليه الخروج من الحق إلى المرتهن، وإن كان مبيعاً منه فهو من مال المرتهن.

وإذا كان هلك الرهن من غير تعريض فهو من مال الراهن، وعليه الخروج إلى المرتهن مما عليه من الحق، وإن كان عن تعريض فهو من مال المرتهن، فإن احتجاً في الاحتياط والتعريض فكانت لأحدهما بيعة حكم بها والألفا قول المرتهن مع يمينه، وإذا ثبت التعريض وختلف في قيمة الرهن وفقد البيعة فالقول قول الراهن مع يمينه.

وإذا ادعى المرتهن ملأً من الدين فأقر الراهن ببعضه وأبكر لبعض قبل إقراره فيما أقر به وحلف على ما أبكر وإذا اختلف اثنان في شيء فقال أحدهما هو عدي رهن وقال الآخر هو ودبعه، فعلى مدعي الرهن البيعة فإن فقدت حوله لأخر بها، فإن تعذر حلف أسه ودبعه وتسته^(٣)، وإن نكل عن اليمين فهو رهن.

وإذا حلل الدين وتعذر إيدان الراهن في بيعه فالأولى تركه إلى حين تمكن لإيدان، ويحوز بيعه، فإن نقصت قيمته عن الدين لم يكن له غيرها، وإن كان بيعه بأدبه فعليه التقييم بما بقي من الدين عن ثمن الرهن، وإن نقص عن مقدار الدين فهو للراهن. وإذا لم يعلم ما عليه من دين ضمن قيمته فإذا حصر الراهن فالقول قوله مع يمينه.

(١) في بعض النسخ: أو متقدماً أو متأخراً.

(٢) في جميع النسخ: شائلاً والصحيح ما أثبتناه.

(٣) ويسلمه.

وإذا فليس الغريم أو مبد والمربهن أحق بالرهن من باقي العرماء ، فإن فصل عنه شيء كان لهن ، وإن نقص حصتهم فيما عداه .

وإذا رهن عصبيراً فصار حلاً فهو رهس ، وإن صار حمراً بطلت وثيقة الرهن ووجبت اراقته ، وعلى الغريم القيام بالدين . وإن كان مائتاً طاهراً فصار نجساً بفعل المربهن أو تعدّيته فهو من ماله يوم نجسه ، وإن لم يتعد فهو من مال الراهن يهرق ما لا يصح الانتفاع به كالحل ، ويبيع ما يصح الانتفاع به كالدهن ويحتسب بضمنه من مال الدين .

ولا يصح للراهن ولا المربهن وطء الأمة المرهونه ويجوز استئجارها عن تراص من الراهن والمربهن ، وإن وطئها الراهن أثم وعليه التعرير ، وإن وطئها المربهن فهو ران ، وولده ماهرى لسيدها ورهن معها .

فصل في الوكالة واحكامها

صححة الوكالة بمقتضى الى يحاط بالموكل وفنون الوكيل بحصر كان ثم عائناً بحسب شرطه ، نأطبق عميت الوكالة سائر الاشياء الا الاقر ر بما يوجب حداً ، وان حصصت بشيء اقتصت به . واذا انعقدت الوكالة بموكل يبعث حامل له مقام موكله في المقدار وقص الحقوق وسقاطها ، و يفعل ما لم يجعل له لم يمس ، وان كان فيه درك فهو لازم له دون موكله .

و لو كاله في لطلاق حائرة كالنكاح بشرط عمة أحد الزوجين ، وان كان في مصر واحد لم يمس ، ولاولى ان سولى ذلك نفسه حصراً كان ثم عائناً ويرم كل باطري في امور المسلمين أن يوكل لا لاطعاهم وسفهاهم ودوى لفص من ينظر في أموالهم ويطلب حقوقهم ويؤدي ما يجب عنهم منها . ويسعى لدوى المرواة أن يوكلو في مظالمه الحقوق واسقاط بدعوى ، ولا يباشروا الخصومة بأنفسهم

ولا يجوز لمسلم أن يوكل لا المسلم لعافل لامن الحارم المصير سجن لحجه العدم لمواقع الحكم لعارف دالعه التي يجوز بها ، ولا يجل

له أن يوكل كافراً على مسلم ، ويحوز له أن يوكل المسلم والكافر على الكافر ، ولا يتوكل لكافر على مسلم ، ويوكل له على كافر وإن احتسب جهات الكفر ، ولا يحل لأحد أن يتوكل فيه لأعست منه بالقيام به من حق ولا بصره باطل على حال .

وإذا أراد لموكل عزل الوكيل أو نخصص وكأنه فيشهد على ذلك ويعلمه به أن أمكن إعلانه ، فإذا فعل بطلت الوكالة فيما شهد به ولم يمض شيء مما يفعل الوكيل بعد لأشهاد والإعلام مع إمكانه ، ومن دون الإعلام مع تعذره . فإن لم يعلم الوكيل مع الممكن من ذلك لم تنسخ الوكالة وإن أشهد بالفسخ ، وكان ما فعله الوكيل ماصياً حتى يعلم العزل

وإن أحلف فادعى الموكل الإعلام وانكر الوكيل ، فعلى الموكل البينة بإعلانه ، ولم يكن ثبوت عزاله مع مكان إعلانه ، وإن فقدت البينة حلف الوكيل ومضى ما فعله .

وإذا أقام الحاكم فيما للمحذور عليهم مضي عنه المرفق لمعروف لهم وعليهم ، وبطل ما خالف .

فصل في الكفالة والحوالة

صححة الكفالة و لحواله تغتفر الى تعيين الاحل فيما يحباح لى الاحل فيه ،
وكون الكفيل والمحال عيماً ليا في حاله لكفاله والحواله . أو برضى المكفول
له أو لمحال بالكفيل و لمحال عليه بعد العلم بحاله ، ودارضى لعريم وقبل
الكفيل أو لمحال عليه انتقل الحق الى دمه وبرى المكفول عنه والمحيل ،
وكان للكفيل الرجوع به كفته على المكفول عنه ان كان كان مشعوعاً مشعوعاً
ليه في ذلك ، وان كان مشعوعاً لم يرجع عليه بشيء الا ان يكون قد وافقه على
ذلك فيرجع بماله الكفالة عليه .

واد طر لمكفول له أو المحال كون الكفيل ملئاً واكشف أنه غير ملئ
في حال الكفاله أو الحو له رجع الى عريمه الاول بمال الحواله ، وان كان في
لحال مئياً ثم فليس فيما بعد أو كان معلوم الحال ورضى به لم يكن له رجوع
على الاول بشيء .

وصحان احصاء لعريم في وقت معين و أى وقت شاء المصموم له من مدة
معيومه بشرط البقاء صحيح يلزم معه احصاره ، فان طلبه فتم يحصره وهو حي
فعليه الخروج مما ثبت عليه .

وان مات قبل ذلك فلا شيء عليه الا أن يشترط على نفسه أنه ان لم يأت به

وعليه عليه . فلو لم يمس لم يحضره ، القيام ما ثبت عنه حيناً كان أو متاً .
 وصعد المحلول حيناً كالمنعس . كقول الصامس : « كل حق عليه لأرم
 بي » ونبرمه من ذلك ما قام به اليه أو أثر به العريم خاصة
 ومن حلق عريماً من يد غيره بالعمه فعليه الخروج إلى من حلقه منه
 مما ثبت له عنه من حق . وإن حلقه بشيء لم يقسم شيئاً مما عنه لأن
 يصعبه

و إذا لم يبرء لعريم إلى المحال في مال نحو لدورصى ^(١) المحال عليه ^(٢)
 بذلك لم يبرء ذمته منه ويحسب ما قصه من المحال عليه ويرجع على عريمه
 الأول بالحق ، وإن برىء الله ورصى كبل منه بذلك لم يرجع عنه شيء
 من مال الحوالة .

(١) في بعض النسخ ودرصى

(٢) في بعض النسخ هكذا ورصى المحال أو لمحال عنه

فصل في التفليس

عجز العجز عن الاداء بسقط حق المطالبة ودملازمه وانحس ، وبحرم
على مدينه كل من ذلك مع العلم به ، وتلزم الحاكم د قامة الميسرة عده
بذلك أو صدقه بمرم أن يجمع من ملازمه ولا يحسم له ، وب دعى اعساراً
و يُكر لمدين وقعد لبيته في الحال توقف الحاكم حتى نبت له ما يحكم بمقتضاه
ون نبت له عسره بعد ما حسمه أطلقه ، ودا نسب عبد الحاكم لأعسار طالب
الخدم باقامة صميم لمدينه يحفظ عليه ماله معجلاً و مؤجلاً و مقسطاً ، فان
تعدر ذلك نظر في مقدار مكسبه وألزمه بأدبته لفصل منه عن مقدار لحاحه
الى مدينه ، ون لم يكن د مكسب أو كان مكسبه لا فصل فيه مما يحفظ حباته
فلا سبيل عليه .

وسرم بحاكم شهر المجلس لعره الناس بذلك فلا يعمل لا من ودرصي
باسقاط دعواه عليه ، وادا شهرد لم يسمع دعوى أحد علم بتفيسه
وادا وجدت عبد لمعس سلعه لبعض العرماء فهي له دون سائرهم ، وان لم
يعرف صاحبها فهي بينهم .

ون كان له ملك يريد على بيت سكناه وسر عوربه وحادمه ودانه جهده

"أحد الحاكم يبعده" أي حقوق العروة ، فإن منع باع عليه الحاكم وقسم لئس
 بين عزمائه على قدر حقوقهم .
 و قرار لمفلس بعد الحجر محض لكونه عاولا .
 ولا يحل الدين المؤجل بالتفليس .

فصل فى الشركة واحكامها

الشركة جهة لاناحة التصرف ، وصاحبها محتص بالاموال المسحاسة بعد الاحتط لها ، فان احتضعت قوم أحدهما بالآخر وحمل مالا واحداً . فاذا تكامدت هذه الشروط انعقدت شركة وتوحت لكل واحد من الشريكين من الربح بمقدار ماله ومن الوصبة بحسه فان اصطلحوا فى الربح عني أكثر من ذلك حين تداول بروده بالاناحة دون عقد الشركة ، ويحور لمسحها الرجوع بها ما دامت عيها قائمة .

وان شرط فى عقد لشركة تعاضل فى الوصبة صاحب لشركة وبطل شرط وكان الوصبة بحسب الاموال الا أن يتبرع أحد الشريكين عني الآخر وان كان أحد الشريكين عاملا فى الصناعة فحمل له الآخر فصلاً^(١) والربح يار ، عمه لم يمس الشرط وكان للعامل أجر عمله ومن الربح بحسب ماله . وان كانا متساويين فى العمل لم يكن لاحدهما أجر .

ولا يحور لشريك أن يعمل فى مال الشركة مالم يجعله له شريكه ، فان تعدى ضمن وان لم يتعد لم يضمن .

ولا تعقد الشركة بالابدان فى الاعمال والصابع والاسعار ، لكون م

(١) فى الربح ، كذا فى المختلف .

تقع عليه شركة غير مسمى ويحل لكل منهم مداخله عليه ، وبحوز الرجوع
به والحكم لكن منهم بأحر عمله ، وإن لم يسمير عمل كل واحد منهم قصي
ببهم بالصلح .

ولا تأثير لتأجيل في عقد الشركة ، ولكن شريك مدركة شريكه في وقت
شاء وإن كانت مؤجلة .

و إذا مات أحد الشركاء بطلت الشركة ، وإذا أصبحت شركة بموت أو
غيره كان لكن شريك من عس المال والماع بحساب ماله ، ولا يدسم الدين ،
لكن يتقاضوه جميعاً فما حصل قسموه بحسب أموالهم .

وإذا دفع لمرء إلى غيره مالا يسخر به أو ماعاً لبيعه ، وحصل له فسقاً
من الربح ، لم تعقد مسهما شركة ، وما له في الحكم أحر مثله دون مشروعه
ولا أولى لوفاء به ولا ضمان عليه فيما عسك أو نقص إلا أن يتعدى مرسوماً
قبض .

وإذا دفع إليه مالا لماع به ماعاً ، فباعه ثم بدا لصاحب المال ، لم
يكن له إلا المتاع ، وللمصارف أحر مثله . وإذا عس ابتاع متاع معين فابتاع
غيره فهو في دمنه ، ولدى المال ماله من غير ريده ولا نقصان ، إلا أن يرصى
بالمتاع فيكون له .

والشريك المأدود له التصرف مؤتمن على مال الشركة لا يجوز تهمته ،
والقول قوله إلا أن يرتاب به شريكه فيحلف على قوله
وكذا حكم المأدود له في التحرده وبيع السلع واتباعها

فصل في ضروب الاجارة

الاجارة سبب يقع له من التصرف في المثلث . ويسمى بالمسأجر . ويوجب استحقات الاجر له عليه ، ويضمن له صحة ولائها وبغير المسأجر وتسليمه وبغير لاجر ولا حل والمسافة والمقدار والصحة لى غير ذلك مما تتعلق به الاجارة . وان احل شرط بحيث يضمن له لم ينعقد ، وذا انقضت سقطت استحقاق لاجر معطلا الا أن بشرط التأجيل .

وهي على ضروب :

منها اجارة الرباع والارض ، ولابد فيها من تعيين الاجر والمستأجر ووصفه وتحديداه والاجل وتسليمه ، فان منع مانع طألم من التصرف أو هدم لمسكن أو قطع شجر أو حرق سات الارض أو عر لها (كذا) قبل التسليم سقطت الاجارة ، وان كان بعد التسليم فالاجارة ماضية والاجارة مسحقة ، و يرجع بها على المسمى في ذلك أو بعوضها في الاجارة ، وان كان ذلك يعمل لمسأجر فالاجارة لازمة وهو ضامن لما أقصد من بناء أو عرس ، وان كان شيء من قبله تعالى لم يضمن شيئاً وسقطت عند الاجارة حتى يعيد المالك لربيع والارض لى حالها الاولى .

ولا يسقط لاجارة والاجر هلاك ثمرة الارض ولائها بعمله تعالى ولا من

طالب، ويرجع على الطالب يدرك عاجلاً فان وب هي الاحتم
ولا يجوز للمساحر أن يؤخر ما سآخره بأكثر مما سآخره إلا أن
يحدث فيها (كذا) المستأجر شيئاً .

ولا يصح حاره ما لا يصح لذلكه لتصرف فيه بححر أو رهن أو أحاره و
غير ذلك، ولا يجوز رهن المستأجر ويجوز بيعه وهبته والتصدق به ولا تبطل
الأحاره بشيء من ذلك .

وإذا عرس المستأجر أو سى بعير أو دابة لمؤاجر فهو عاصب بضمن ما يعص
ولمؤاجره قلع ما عرس ويقص ما سى، وله تركه وتسليمه لقبضه عنه، وإن كان
بدنه وله شرطه، وإن لم يشترط كان له قلع العرس ويقص الساء، ولا ضمان على
لعرس و سى ما يعص و سدر كه ' و إذا استجفت الأرض بعد عقد لأجارة
تسمى المسحق ورجع للمساحر بما فقد على مؤاجره

ومنها أجارة الدابة والسفينة، وصحها موقوفه على بيان المدة أو المسافة
فإن تعق شرطها بحمل مقدار معلوم أو سلوك طريق مخصوص لم يجر للمستأجر
تجاوزهما، وإن تعدى الشرط في المدة والمسافة أو لمقدر أو سلوك الطريق
ضمن الهلاك ولقصر وأجر الرائد على الشرط، وإن لم يعيّن مقداراً ولا طريقاً
ولامده ولا مسافة لم يضمن إلا أن ينعدي لمعهود في لحمل والتسيير فيضمن،
ولا تعقد هذه الأجارة لحمل محظور كالحرير ولا في المعونة على قبضه وكذلك
حكم جارة السكن والوعاء والانساء في محظور .

ومنها اسمجار الغنم ليعمل عملاً أو يحمل شيئاً أو يقطع مسافة بنفسه
أو دابته أو يبيع له أو يبيع إلى غير ذلك من الاعراض، فلا بد في هذه الأجارة

تعيين ما انعقدت عليه ووصفه بما يبين به ويعيش ^(١) الاجر فان وافق عمل
المسأخر لشرط الاحارة اسحق الاجر ولم يضمن نقصاً ولا هلاكاً الا ما جاء
معرفاً أو مختاراً دون ما هلك من حرره أو عيب عليه

من اختلفا في هلاك ما استوحر لصلاحه كبقصارة والصباغة ولبسجة، و
فقدت الهيئة، فعليه اليمين بصحة دعواه .

و من خالف شرط الاحارة سقط أجره وضمن ما نقص بعده أو تلف .
وأجر ما ابتاعه المرء لغيره أو سمعه بدينه عليه دون من يتناع له منه أو يبيع
عليه، وأجر الكيتال وورن الصبغة على الناعم، وأجر ورن الثمن وناقده على
المبتاع .

والتصاريه خارجة عن باب الاحارة والشركة، ودمماء شرطها، أفصل
فان تمارعا قبل مصدوب آخر مثله ولا ضمان عليه ما لم يتعد مأدوماً فيه .

ولا يجوز استيجار العبد ولا لامة ولا المحجور عليه لسمه أو صغر الا دون
الولي، وضمن ما يفسدونه عليه، ويجوز استيجار العبد والامة المأدون لهما في
التصرف .

ولا يجوز حسن الاجير عن الصلاة والجمعة ولا لعبدتين ولا صلاة لكسوف
ولا الحارة المتعينة، ويجوز معه من الجماعة وايداعه أفصل .

و اد سقطت الدابة بحملها ضمن مؤجرها بفساده من حملها، ولا يضمن
ما يفسد عنه، والملاح ضامن لما يعرف من المساع بتعريضه، ولا يضمن ما يعلب
عليه بعله تعالى أو تعدي غيره .

وأجر رد الصلاة مستحق بحسب ما ندله مالكها لردّها، فان لم يبدل شيئاً
فأجر وحدن العبد أو الامة أو لغير في المصر عشرة دراهم فضة، وفي غير

المصر أربعون درهماً ومعد ذلك يقضى فيه ما يصلح
ومعنا مراعاة الأرض أو مساقاتها، وبمقدار صحة دين (كذا) لا جرميس
الى تعيين المدة وصيغة ما تتعلقان به .

وكل منهما على حرس .

أحدهما أن يشترط المالك المزارع والمساقى ثلث عنه الأرض ومرد
على ذلك وبعض عنه، فيجب له ذلك ما يربح قل أم كثر، وذهبك العلة
بأحد الأسباب السماء به أو الأرضية ولا شيء له .

الثاني أن يحسن له على مزارعه ومساقاته أجرة معلومة، عيماً أو ورقاً، أو
مكلاً أو مورداً، مفصلاً من مقدار عليها، فيجب له ذلك متى وفى بشرط العقد
هذه العلة أم سميت

فإن كان شرط العقد في نوعي المزارعة أو المساقاة بطل المشروط وكان
له أجر عمله إن كان صلاحاً، وإن كان فساداً ضمن ما أثره بتعديده

فإن انقضت مدة المزارعة فلمزارع فسخ ما عرس أو ررع، وإن كان باذن
المالك، وكذلك حكم .

وإذا أراض المزارع والمساقاة وحق لصالح على المالك الآن بشرطه
المزارع والمساقى فسرهما، وإذا أراض الأرض المتعقلة على المتعقل الآن
يشترطه على المالك .

ولا يبطل الإحارة بالموت ويقوم ورثة كل واحد من المالك والمزارع
مقدم موروثه، ويسهر لأبطل الإحارة وإن فسحها المستأجر وحكم بها (كذا)
حكم حور إلا أن يفسحها لمالك .

(١) في بعض النسخ : مما يرفع .

(٢) كذا في النسخ .

و إذا لم يشترط في عهد الاحارة تأخير الاحر أو نفيسته فهو (فهى ح) عا حل
لجميع المدة .

و اذا كان شرط لاحارة كل يوم أو كل جمعة أو كل شهر نفست معوم
بمقدت الاحارة و لم يعس أحر ، لمدة ، واستحق أحر الرمان المذكور
بالدحول فيه ، ويحور المسح بحروجه مالم يدخل في الثاني ولا يجوز الاحاره
لمده قبل دخول مداتها لا فتقر صحتها الى السيم

ولا نصح لاحاره بغير أحر معوم من سكى سكى . أو عمل بعمل ، أو
خدمه بخدمه ، أو على نظر في كتاب . و اطراق وحل ، الى غير ذلك ، ويحل لكن
من هؤلاء التصرف المتراصي دون عهد الاحاره المفتر الى تعيين^(١) الاجر .

فصل في اللفظة

لفظة على وجهين أحدهما يحرم التصاعده والناسي يحسن وبركه أولى .
فالاول الاداوه و لغربه وغيرهما من 'وعيه الماء ، و بحداء ، والسوط ،
والشاه والقره و لحمار في الارض ذات الكلاء والماء ، والغير على كل
حاصل .

والثاني ما عدا ذلك ، وهو على صريين :

أحدهما يصح التصرف فيه من غير تعريف ، وهو على صريين : مضمون
وغير مضمون ، والمضمون ما يحذف فسادا بان تعريف مما يزيد قيمته على درهم
كالاطعمة ، وغير المضمون ما نقصت قيمته عن درهم من جميع اللفظة ، وما يوجد
في الملك المتوارث والمباح والدارس في الدبر المجهولة ^١ من الكور
وشبهها .

والثاني يجب تعريفه وصنائه وهو على صروب : مهأن يكون مما يصح
بقؤه ولا يفسد بطول المكث ^٢ كالذهب والفضة وسائر العروس ، فيجب
تعريفه سنة كاملة في أيام الجمع و لاعداد والمواسم والاسواق ، فان جاء صاحبه

(١) في بعض النسخ . المهجورة المجهولة

(٢) في بعض النسخ هكذا : بطول المكث والوسم .

رده عليه والافلاقطه بالحيار بين أن تصرف فيه ويضمن المثل دون لربح ،
أو يتصدق به عن صاحبه ، أو يعرله انتظاراً للتمكّن منه وهو أحوط لأمرين .
فإن هلث في مدة التعريف من غير تعدد فلا ضمان عليه ، وإن كان هلاكه
تعد أو بعد ما تصرف فيه من غير تعريف فهو صام .

و إذا حصر صاحب اللفظة وقد تصرف فيها المنقط فعليه رد مثله أو قيمتها
إن كان تصرفه بعد التعريف ، وإن كان قبله رد معها ما أفادت من ربح فإن كان
قد تصدق بها فهو بالحذر بين امضاء الصدقة وله ثوابها وبين الرجوع عليه
بها ويكون ثواب الصدقة له دونه .

فإن كاتب اللفظة حيوا عرفها ثلاثاً فإن جاء صاحبها ، والأرفع خسرهما
لئى سلطان الإسلام ليعق عليها من سب المال ، فإن تعدد ذلك فهو بالحيار بين
الانفاق عيها مبرعاً أو محتسباً على صاحبها وبين بيعها وعزل ثمنها لصاحبها .
و إذا ملك الطائر جاحه فهو حل لمن صاده من غير تعريف

ومن وجد شيئاً في دار انتقلت له من غيره سبيع أو غيره فعليه تعريفه منه فإن
عرفه رده عليه والاتصرف فيه .

ومن وجد شيئاً في داره ^(١) أو صدوقه أو بينه لا يعرفه و كان هناك متصرف
عبره في لدر أو البيب أو الصدوق عرفه منه فإن عرفه أعطاه والاتصرف فيه ،
وإن كان التصرف محتسباً به فهو له .

وإذا سبب امرء دانه لجهدها في أرض لا كلاء فيها ، فهي لمن لقطها
وإن كنت في أرض دت ماء وكلاء فهي لأجل التقاطها على مسلف بيانه
وحكمه ^(٢) .

ولفظة العد والامة متعلق بالمالك ، وما يلتقطه المحذور عليه لوليه .

(١) كان في النسخ : في ذلك ، والظاهر ما أثبتناه .

(٢) كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها الآخر : وحكم لقطه السيد .

فصل في عقد البيع وشروط صحته واحكامه

البيع عقد يقتضى متصفين تصرف في المبيع واشتمل على تسليمه ، ويفتقر صحته الى شروط تدبىه صحة الولاية في المتبعين ، وتسلمهما بالصفة أو لمبيع أو بهما ، وتعيين لاحق في المؤجل ، وامكان التسليم ، وقول نقضى ايحداً من البائع وقولاً من المبيع ، وفراق عن مجلس العقد بالامكان ، وحصول ذلك عن اثنان ، ووقوعه على أمر يسوغ .

واعلمنا صحة الولاية بتأثير حصولها شيوع تمت أو الادن وصحة الرأي (كذا) في صحة العقد وعدم ذلك في فساد

واعلمنا تعيين بالوصف و تعداد لفقد العقد على المجهول .

واعلمنا تعيين الاصل لفساده مؤجلاً بما لا يحدد

واعلمنا مكان التسليم لفساد بيعه لا يمكن تسليمه كالطير في الجو والسمك في الماء ومثال ذلك من بيع العرر

واسير طما الانجاب والقول لجروحه من ذوبهما عن حكم البيع

واعلمنا الافتراق بالادن لو قوف مفسد عليه .

واعلمنا الاثارة لفساد بيع الاكره

واعلمنا وقوعه على الوجه المشروع احرازاً من بيع لمحرّم أو بساعه

بالمحرم^(١) والمحل وعقود الرهن والعمود لعنده .

وان احل شرط من هذه لم يعقد البيع ولم يستحق التسليم ، وان جار التصرف مع احتلال بعضها للرصى^(٢) دون عقد البيع . وبصح معه الرجوع ودا تكاملت الشروط صح العقد وان لم يقبضا ، واقتضت صحته تسليم المبيع في الحال ان كان العقد مطلقاً من التأجيل ، وان امتنع النافع من تسليم المبيع حتى هلك فهو من ماله ويرد ما قبضه من الثمن ، وان امتنع المتاع من قبض المبيع أو رصى سر كة عبد النافع فهلاكه من ماله ، فان شفع (كدا) لى النافع في ابطاره بالثمن وفقاً معياً فأحابه فهو من ماله دون النافع . وان لم يعين وقتاً فعلى النافع الصبر عليه ثلاثاً ثم هو بالخيار بعدهن بين الفسخ ومطالبة الثمن ، وان حدث المبيع في مدة الثلاثة الأيام فهو من مال لمتاع وبعدهن من مال البائع .

وان اقرن بالعقد شرط الخيار والعقد صحيح ولمشروط (كدا) الخيار في مدته فان لم يعين مدة فله الخيار ثلاثة أيام حسب

والخيار في جميع الحيوان ثلاثة أيام ، مشروط أولم يشترط ، وفي الامة مدته سنينها ، وان هلك المبيع في مدة الخيار فهو من مال النافع لأن يحدث لمتاع فيه حدثاً يدل على الرصد ، فيبطل الخيار ويكون هلاكه من ماله . ودا تصرف مستحق الخيار في المبيع بغير دن النافع بطل حكم الخيار . واذا وقع العقد بشرط حكم النافع أو المتاع في الثمن والعقد فاسد ، وان تراصيا فحكم المتاع بالقيمة فما فوقها فحكم النافع بالقيمة فما دونه ، مصى ما حكمناه ، وان حكم المتاع بأقل والنافع بأكثرهما لم يمض حكمهما .

(١) في بعض نسخ المحل . بالمحرم أو المحل

(٢) للرصى

وإذا اقترن العقد باستشاه لبعض ما تناوله معيماً كالشاة الرأسها أو جلدها أو رعيها (كذا) ، والشجر إلا الشجرة لقلاية مضي العقد فيما عدا المستثنى ، وإن كان مجهولاً فالبيع فاسد .

وإذا اشترط البائع أو المتناع في العقد شيئاً معلوماً يمكن تسليمه كبيع ثوب على أن يحيطه أو يصعده ، أو عرل على أن يسحه ، أو جلد على أن يعلمه حقاً^(١) أو شرط عليه صفة مخصوصة طول كذا أو عرض كذا أو سلك كذا ، أو شرط أن يبيعه شيئاً أو يتناع منه أو يسلمه أو يستدفع منه فالعقد ماضٍ و الشرط ثابت .

وإن شرط ما لا يمكن تسليمه كالرطب على أن يصير تمراً ، و لحصرم على أن يصير ربيعاً أو عساً ، والزرع على أن يسيل ، وكتوب من عزل امرأة بعيها ، أو حطه من أرض بعيها ، ورث من شجر معين فالعقد فاسد .

وإن وقع العقد على ما تصح فيه الولاية وما لا يصح ، فالبيع ماضٍ فيما يصح بيه وفاسد فيما لا يصح ذلك فيه .

ومن شرط صحة بيع الحاضر أسعار حالها يمكن اعتباره ومعرفة مقداره بكي أو وزن أو عدد أو درع أو شم أو ذوق أو مشاهدة وتقليب ، ولا يصح من دون ذلك ، وإن تعدد الاحتمار إلا بالافساد كالبيض والجوز والبطيخ واشباه ذلك فالبيع ماضٍ بشرط الصحة أو الرأ من العيوب ، فإن خرج مالم يبرأ إليه منه معيماً فله رد الجميع أو أرش المعيب أو الرصد به ، دون رد المعيب^(٢) خاصة وإنه كان المبيع^(٣) عائباً أو مشدوداً فسي وعاء جار بيه موصوفاً بما يختصه ، فإن وجد على الصفة فالبيع ماضٍ ، وإن خالفها فالعقد فاسد .

(١) يعمه حقاً ، ط . (٢) في بعض النسخ : المعيب .

(٣) في النسخ : المعيب ، وانظر ما أثبتناه .

ويصح بيع الحيوان والثمار والعقار والأرضين موصوفاً بشرط خيار الرؤية ويصح بيع ما استحق تسليمه قبل قبضه ويؤبى قصص النبي عن الأول. وإذا انعقد البيع ولم يتقابضا واحتضا في مقدار المبيع أو الثمن وفقدت البينة لزم كلاهما ما أقر به وحلف على ما أنكره ، وفسخ البيع أولى .

ومن ابتاع شيئاً ثمن معلوم غير متعين مفقده من مال حرام فالبيع ماض والمبيع مستحق ، وتصرفه في المال قبض ، ولا حل للثمن مع العلم به قبضه ، وإن علم به بعد قبضه فعليه رده ومطالته بثمان مبيعة من مال حل ، وإن وقع العقد على غير المال المحرم فهو فاسد ، وكذلك القول في لمبيع المحرم وإذا وقع العقد فساداً على وجهه^(١) يحرم معه التصرف حكمه بفسخه والرجوع^(٢) على كل منهما بما قص ، وإن كان مع كون العقد فساداً مما يصح التصرف فيه للتراضي فلكل منهما الرجوع بعين ما رضي بتسليمه خاصة ، فإن هلك العين في يد أحدهما لم يصح الرجوع .

وإذا وقع العقد على متاع متعين فلم يقبضه المبتاع حتى هلك بعضه أو حدث فيه عيب فهو بالخيار بين رد الجميع ، وبين قصص السليم واسترجاع ثمن الهالك بحساب البيع ، وبين مطالته بقيمة يوم طالبه فامتنع من التسليم وبين أرضى لمعيب .

فإن هلك جملة المبيع لم يكن له إلا ما بقى من الثمن ، فإن كان تعدد من البائع أو لمع واجب فالمتناع بالخيار بين المطالبة بما بقى ، وبين قيمة يوم استحق تسليمه . فإن كان تأخيرها من قبل المتناع فهلاكه ونقصه من ماله .

(١) على وجه .

(٢) كذا في بعض النسخ .

ولا يصح البيع على من لا يولي على مثله لا بدنه ، وسكوته ليس بأذن
يعتد به .

ولا يصح بيع الثمار سه واحدة حتى تبدو صلاحها ، ويجوز ذلك
سسين فما زاد ، ولا يجوز بيع الثمرة في رؤوس الشجر بكيل ولا وزن منها ،
ولا بيع لوز بكيل ولا وزن ، ويصح ذلك بالعين والوزن ، ولا يجوز بيع
الصوف على ظهر لعم ولا الس في صرغ الانعم . ويجوز ذلك أرتطالا
مسماه ، ويجوز أن يشتى النافع من الثمرة أرتطالا مسماه

ومن باع محلا قدو برأ وشجرا قد أنثر أو أرتب فيها ررع أو سات ، فحمل
الحمل والشجر والزرع والسات خارج عن البيع إلا أن يشترطه المتاع .
ولا يصح أن يساع المرء من يحرم عليه ما كخته من دوى سسه ومتى يعمل
يعتقوا عليه عند مضي عقد ابتاعهم .

ومن اشاع أنه حامل أو حو با حاملا فحمله خارج عن البيع ، ولا
يصح بيع الابن إلا أن يكون معه شيء آخر . ومن اشاع عبداً أو أمة ومعه
مال فهو للنافع لا أن بشرطه في عقد البيع ويكون له . وكذلك حكم ما يصاحب
مبيع^(١) سائر المحبوبات من الأداة والدثار (الآثار - ح)

ويجوز اشاع ما سسه الطالمون من الرقيق ويحل وطؤه بملك اليمين .
وإذا اشاع رقيقاً من سوى المسميين فدعى الحرية لم تسمع دعواه ، لا أن
تقوم بينة فيفسح العقد ويرجع بالدرك .

ومطلو العقد يقتضي العجيل في المبيع ، والتأجيل موقوف على الاشتراط

(١) المبيع

(٢) مع ط

وهو مختص بمبيع العين والورق ، ويحدد لاجل برمان معين ، ومضى ' لعقد يقتضي تسليم للمحل منهما وتأخير المؤجلين وتسليمه عند حلول أجله سواء كان التأجيل مشروطاً في لمبيع أو لم ، وإذا حل الاجل ولم يكن عنده عين م عقد عليه فعليه احصاءه ، ويصح فمه الموصى عنه من غير حسه ، ولا يجوز له ابياعه من مستحقه عليه بمثل ما باعه منه في لحسن ولا زيادة عنه نقداً ولا نسبة ولا نقله لى سبب آخر ، ويجوز له ابياعه بغير ما قصه منه نقداً ، ويجوز تقديم المؤخر عن ^١ حله بشرط القرض منه ، ولا يجوز تأجيله عنه بشرط الزيادة فيه .

وعلق بيع بأجلين الى مدة كذا بكذا أو لى ما اراد عليها بكذا ، وبأجل واحد غير محدود كقيدوم لحاج وقيدوم القفلة وبلوغ الغلات يقتضى فسادة ودحلول التأجيل في بيع لعروض بعض بعض والعين بالعن والورق بالورق والورق بالعين وسائر ما نكال ويورد يقتضى فساد العقد وتحريم التصرف لكونه ربا .

ولا يجوز لفصل بين مماثل ما يكال ويورد ون اختلفت عليه الاسماء كالس والسمن والحمص ، والعب والربيب ، ولرطب والتمر والسر ، والحظرة والذهيق والجر ، كالذهب بالذهب ولعصه بالعصه والحنس بالحنس والحظرة بالحظرة أو لشعير والار بالار والرب بالرب وأنشاء ذلك ، ويجوز بين محتجبه كالعين بالورق والحظرة بالدره وأمثال ذلك ، وكذلك حكم العروض والحيوان ، بيع الفاصل حائر فيه سواء اتفق الجنس أم اختلف كثنوب بثوبين ودار بدارين وقرس بقرسين .

ولا يجوز بيع ما يكال ويورد في غير السلم الا يد بيد ، ويجوز في غيرهما

من سائر المبيعات بالعين والورق بأحر تسليم المبيع أو الثمن .
ولا يجوز لمن أسلم في مناع إلى حل أن يسهه من مستلمه ولا غيره قبل
حلول أحله ، فإذا حل جاز بيعه به مثل ما عده وأكثر منه من غير حسه ، ومن
غير المستسلم بمثل ذلك وأكثر من ذلك من حسه وغيره .

ومقضى العقد المطلق يوجب تسليم المبيع صحيحاً والتمس جيداً فإن
ظهر عيب واحدهما ^(١) فلهما رد والارش ، فإن كان العيب في بعض المبيع
فله ارشه أو رد الجميع وليس له رد المبيع خاصة ، وإن كان العيب في بعض
التمس أو جميعه فللنازع بدل الردى ^(٢) ، وليس له الفسخ .

و رد بريء احدهما من العيوب إلى الآخر فلا ذلك لغيره لما يوجد من عيب ،
وتعيين العيوب في بيع البر ^(٣) أحوط .

وإذا علم النافع بالعيب في العقد ورصى به لم يكن له بد ^(٤) منه ، وإذا
علم المتناع بالعيب في المبيع جاز له أن يعضي البيع ويطلب الارش ، ولا
يكون تصرفه دلالة الرضا بالعيب ، وما هو دلالة الرضا بالبيع ، وإذا رصى بالبيع
والعيب لم يكن له رد ولا ارش .

وحكم لحيوان في عيوب حكم العروس ، ويرد لعبد والامة بالحيوان
والخدام والرص إلى مدة سه ، فإن وطئ الامة لم يجز ردّها بشيء من العيوب
وله الارش الا الحمل فانها ترد بعد الوطء ويرد معها عشر قيمتها ، فإن كان
الوطء بعد علمه بالحمل ورصاه بالبيع لم يكن له رد وله الارش .

ويجوز ابتاع أعضاص الحيوان كسائر العروس وإذا ابتاع اثنان أو أكثر
من ذلك حيواناً أو ماعاً فظهر به عيب فإراد أحدهما الرد والآخر الارش

(١) في أحدهما . ظ . (٢) البرء .

(٣) بدله . ظ .

لم يكن لهما الا واحد الامرين .

وبيع المراجعة معتقرا الى ثبوت العقد وتعيين ما وقع عليه من الثمن بصفته وتعليق الربح بعين المبيع دون ثمنه ، فان كان العقد بمن لم يجر له أن يجر بورق و ن نقد ورق ، وان كان بورق لم يجر له ان يجر بعين و ن كان ما نقده عيباً ، واذا قوم التاجر المتاع على الوسطة ان كان بيعاً محزاً حارله تحبير لشري وان كان موقوفا لم يجر له تحبير ^٢ الشري

ولايجوز بيع المراجعة بالنسيئة الى الثمن كقوله : أبيع عليك في كل عشرة دراهم من ثمنه درهماً و درهماين ، وانما يصح بيع المراجعة بأن يجر بحملة الثمن و يربح في عين ^٣ المبيع . ومن اتاع متاعاً لمن مؤجل لم يجر بيعه مراجعة حتى يبين كيفية ما وقع العقد به .

ومن حفر ثراً أو قفناً أو بهراً أو كان شريكاً في شيء من ذلك جازله بيع ما يستحقه منه وبعضه كسائر المملوكات ، وكذلك حكم ما يتناوله من الماء المباح وغيره ، لانه بالحجارة صار ملكاً . ويصح بيع ما تسته أرضه من لكلاء واحدة لغير التصرف فيه نفسه أو أبنائه كل شهر أو كل سنة بشيء معلوم .

ويصح بيع ما ليس عند لئاع ويلزم بعد مضي العقد احصاؤه . ومن ابتاع عصاً يعلمه كذلك فعليه رده الى المالك ولادرك له على العاصب ، وان لم يعلمه قبل ملكه اشتراعه منه ويرجع هو بالدرك على من باع ، فان هلك قبل ثبوت استحقاقه رجع على العاصب بقبضته ، وان كان المفصوب أرضاً أو داراً فمضى المتاع فيها أو عرس فله أعيان ما وقع الساء منه من الآلات ونحوه

(١ و ٢) تحبير

(٣) في المختلف : في غير المبيع .

العرس ، وان كان ذلك من جملة المعصوبات لم يرجع على المالك شيء منه ، ويرجع على العصب مما لزمه من عرامة النساء والعرس وثمن المبيع ان كان جاهلا بالعصب ، وان كان عالما لم يرجع شيء ، وعليه أحر المسكن والارض لمدة تصرفه وما يقص بالنساء والعرس من قيمة المسكن والارض .

ومن قال لعبره : ابتع لي متاعاً أو حبوا بأعلى أن أربحك فيه كد وارصيت في الربح وتبع مأسأله فله لم ينفذ بينهما بيع ، وكان له بيعه به مباشرة وهو أفصله ويبيعه من غيره .

ويكره لمن سأله غيره ان يساع له متاعاً أن يبيعه من عبده ، أو يتاع منه مأسأله يبيعه له ، وليس بمحرم .

ويكره تلقى لركبان لاسباع ما يحملونه الى لمصر خارج المصر الى مسافة أربعة فراسخ مما دونها ، ولاتلقى فيما زاد عليها ، وليس بمحرم .

ولا يحل لأحد أن يحتكر شيئاً من أقوات الناس مع الحاجة الظاهرة اليها ، وإذا فعل حوطب (كذا) في إحراجها الى أسواق المسلمين ، وإن امتنع أكره على ذلك ، وإن كانت الغلاة كثيرة جاز حرسها رجاء للربح فيها وإن كان الأولى تجنب ذلك .

ويكره حتكاز ما عدا الأقوات من المطعومات .

ويستحب لدوى الأقوات في زمان القحط إحراجها الى أسواق المسلمين ومشاركتهم في الاقتيات مما يقتاتونه .

فصل في الشفعة

الشفعة استحقاق الشريك في المبيع بسببه على المتاع مثل ما بعد ، وانما يشترط فيها بشروط :

مها كون المبيع سهماً من نس ، ومشاعاً بالاحلاط أو الشرب أو الطريق .
وان يكون الشفع مسلاً ، أو يساوى رضى الشفع والمتاع ، ولا يسقط حق المطالبة إلا أن ' ' سحر الشفع عن نس ، ون يكون حمله السهم مبيعاً ، ون نس معدوم القدر أو فقيمة ، ون بمضي لعدد .

فمضى احتل شرط لم تشت شفعته ، ون كان السهم المسع سهم شريك من ثلاثة فما زاد فلا شفعة لواحد منهم ولا جميعهم ، ون انتقل سهم الشريك عن ملكه بهمة أو صدقة أو مهر روح الى غير ذلك مما ليس بيع فلا شفعة فيه ، وان كان المتاع مسلماً أو شريك كافرأ فلا شفعه له عيه ، وان علم بالبيع وأسقط حق المطالبة بطلت الشفعة ، وان طاله لمتاع باحصار مثل ما نقد فصحت ثلاثة أيام ولم يحصره من المصير بطلت الشفعة ، وان ادعى احصاءه من غير لمصير وحب المصير عليه بمقدار مصيه اليه وعوده وزيادة ثلاثة أيام ثم لاشفعة له ، وان وهبه بعض السهم أو صدق به أو مهره ودعه الباقي بطلت فيه لشفعة ،

وان وقع البيع على غير معلوم القيمة كالسيف والقص^(١) والفرس المعقودي
المين مضي البيع وبطلت الشفعة .

والشفعة مستحقة على المبتاع دون البائع ، وعلى الشميع أن يفده مثل ما
نقد البائع ويكتب عليه^(٢) ويصمه الدرك ويضمن هو للبائع .

وإذا اختلف المتبايعان والشميع في مبلغ الثمن وفقدت البيعة بالقول قول
المبتاع مع يمينه .

وإذا كان الشريك غائباً فله المطالبة بالشفعة متى حصر ، وإن كان صغيراً
أو مأوفاً العقل فلوليه أو الباطر في أمور المسلمين المطالبة ، وإن لم يعص
فيلصق به إذا بلغ والمأوف إذا عقل المطالبة بالشفعة .

وإذا استهدم المبيع أو هدمه المبتاع من غير علم بالمطالبة فليس للشميع
إلا الأرض والآلات ، وإن هدمه بعد المطالبة فعليه رده إلى أصله ، وإن أحدث
فيه شيئاً يريد في قيمته فهو له يأخذه بعينه أو قيمته .

والشفعة مستحقة في جميع المبيعات من العروس والحيوان كالرباع و
الأرضين .

(١) كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها الآخر : القص .

(٢) كذا في النسخ .

فصل في القيمة والارش والدية والغنيمة

قيمة المتلف وأرش لجذاة ودنة النفس والعصو والحراح وعم من بحق جهده جهات لاستحقاق الصروف ، فأما المعم فقد سلف بياته ، واد القيمة و الارش والديه فسيرد بيان أحكامها وجهات استحقاقها وكيفية في نواها

فصل في السكنى والرقبى والعمرى

اسكان المرء غيره ورقاه ونعميره وحوه بحسب لها التصرف . وكل من ذلك على صريس : أحدهما يصح لرحوع فيه وهو ما يفعل تكراً أو لبعض الاغراض الديونية ، والثاني لا يصح الرحوع فيه وهو ما يفعل لوجه الله تعالى . والسكنى أن يسكن المالك غيره فهي داره مدة معلومة بغير آخر فإذا انقضت المدة رجعت الدار اليه .

و لرقبى أن يسكنه فيها مدة حياته ، فإذا مات المالك انتقلت الي ورثته ، فان شاؤوا أقروا المراقب على الرقبى وان شاؤوا مسحوا .

والعمرى أن يسكنه فيها بغير أجر طول عمره ، فإذا مات المعمور والمالك حي رجعت اليه ، وان مات قبل المعمور لم يصح التعمير حتى يموت هو ،

فرجع الدار الى ورثة المعتمر .

وهذا الحكم في السكى والرعى و لعمري مختص بما يقصد به وجه الله تعالى ، ومن شرطه أن يعلو بذي رحم أو من يصح لقرنة معوس من مسلمين . وماعد ذلك يحوز مسحه أي وقت شاء المالك أو من يقوم مقامه من لورثه . ويصح من ذلك في الاراضي وكل ما يصح لانفعا به من العروس و الحيوان تكرماً ولبعض الاعراض الديونة ، ولو جه الله تعالى ، بحيث يصح ذلك فيه ، وحكم المسح والامضاء ما تقدم في المساكن .

فصل في الوصية

قد بينا في كتاب العادات ^(١) وجوب الوصية ودحو لها في حمة ما يتد الله تعالى البعد به كغيره ، وكسبة الوصية ، وما ينظر فيه من اشهاد وقيم بها ، وما يجب أن تكون عليه من الصفة ، وما معه تصح وتفسد ، لدحو لها في العادات وذكرها هاهنا لكونها سبباً مباحاً للتصرف بساهاي وصية به من مال الموصي . وهي ماضية في الصحة والمرص مع سلامه الرأي ، لو ارث وغيره ، ولا تمضي من وصية من لم يبلغ عشرين والمحتور عليه الامتنع بأبواب لير ، واد أوصى لكافر لا رحم بينه وبينه على جهه الصدقة الواحه ^(٢) والمسمونة لم تمض لو وصيه ، وان كان ذا رحم مضت اد كان ثرعاً ^(٣) بفسه ، ولا تمضي الواحه بحال ، وان ^(٤) ظني الوصية للكافر الاحسبي ولم يجعلها صدقة أو صرح بكونها مكافاة عبي مكفرة دسوية ^(٥) ومستدنا بها فهي ماضية . ولا تمضي وصية من جرح نفسه أو فعل بها ما يلف لاجله بعد حدثه ، وتمضي

(١) راجع من ٢٣٤ : فصل في الوصايا .

(٢) كذا في النسخ ، والظاهر : متبرعاً .

دا كانت قبل لحدث .

وإذا أوصى بغيره بصدوق مقل أو جراب مشدود أو كيس محصوم^(١) وسعية فيها عنة ونوعاء وما فيه للموصى له الآن يستثيه ويريد فيه على الثلث فتكون الزبدة ميراثاً .

وتمضى الوصة للحصن وللدخيا فهي له ، وإن مات بعد الاستهلال فلورثته ، وإن ولد ميتاً فهي ميراث .

وإذا أوصى بعنق عبده بعد موته أو أوصى له بثلث ماله وكانت قيمة العبد ثلث مما دونه عتق واعطى ما يعصّل له عن قيمته من الثلث ، وإن كانت قيمته أكثر عتق منه بحساب ثلث التركة واستسمى في الباقي .

وإذا أوصى بعنق واحد من عبده أو اثنين أو أكثر من ذلك أو بعضهم^(٢) ونسبهم ولم يعين اعتق المبلغ المذكور في الوصية بالقرعة .

وإذا أوصى بحقة أو دين أو كفارة أو مال ركوة أو خمس أو بعل أو غير ذلك من لحقوق الوجه عليه في حياته فهي من أصل التركة ، وإن كان مشرعاً بشيء من ذلك فهي من الثلث .

وإذا أوصى بثلث ماله في عبده أبواب من الرافل لكل باب منها مثل مال الأحرار الآن يشترط ترجيحاً فيحكم به .

وإذا أوصى بجماعة بأقساط مسماه لكل منهم فلم يبق الثلث مما سمي به^(٣) وكان قدرتهم في السمية فليبدأ بالاول ثم الثاني حتى ينتهي الى تكميل الثلث فإن لم يربتهم كان قال . عطا لكل واحد من هؤلاء . وأشار الى جماعة معينة مائة درهم فهم متساوون في الثلث .

وإذا أوصى الى غيره وهو حصر صهل الوصية لم يجز له الرجوع ، وإن

(١) في بعض النسخ : بما يسمى

أباه لم يلزمه القيام بها ، وإن كان عاثياً فله امتدادها إليه والموصى حي فهو بالختيار في قولها وردّها ، وإن لم يلزمه حتى مات الموصى أو أناها في حياته ولم يبلغ الموصى بالقيام بها لازم له .

وإذا كان الوصى صحيحاً فعلى الناطق في مصالح لمسلمين أن يعصده بمأمون قوي ولا يعرله ، وإن كانا ثنين فما راد لم يجز لأحدهم التردد بشيء من النظر إلا أن يجعل ذلك له لموصى ، فإن تشاحوا رد لاطر في المصالح الأمر في السعيد إلى أعلمهم به وقواهم منه وحمل الناجس تبعاً له

ولا يجوز للوصي أن يوصي إلى غيره إلا أن يجعل له الموصى ، فإن مات الوصي فعلى الناطق في لمصالح رد القيام بما كان إليه إلى من يراه أهلاً لذلك

وإذا مات الموصى له والموصى حي لم يعتبر الوصية ثم مات بعده لم تستفص الوصية ، وإن رجع الموصى فيها بعد موت الموصى له بطلت .
وللموصى مادام حياً تعبير الوصية بالزيادة والنقصان وتعبير الشروط والأوصياء ، ولا يجوز ذلك لأحد بعد وفاته ، وإذا فقد الناطق العدل فمقتضى الحق العام بين النظر في ذلك إذا تمكنوا ، وإذا فقد التمكن سقط فرض ذلك عنهم .

فصل فى الارث

الارث سبب لاستحقاق الوارث مال الموروث، وهذا التكليف يقتضي العلم بمسائل ستة : اولها الاسباب التي يستحق بها الارث ، وثانيها الاسباب المانعة منه، وثالثها مقادير سهامه، ورابعها مراتب التوريث، وخامسها كيفية سهام الوارث، وسادسها قسمة سهامهم .

الباب الاول

الاسباب التي يستحق بها الارث سبب وروية وولاء وفرض طاعة .
وأصل النسب وان تفرع (كذا) الابوان، والمستحق به مفصل ومجمل،
ويترتب بحسبه في القرب والبعد .
والزوجة محتص بكاح العطة، وما يستحق بها مفصل بالنص وان يترتب
بوجود الولد وفقده .
والولاء موجب عن المتق تبرعاً، أو قبوله عن الحر .
وفرض الطاعة محتص بامام الملة عليه السلام .

الباب الثانى

الاسباب المانعة من الارث : كقر وان اختلفت جهاته بوثنية أو مجوسية

أوصائة أويهودية ونصرسة وثوبت أوتشبه أوحمر أوكمر بمرض نعم ، أو
رو ، أوقتل الموروث عمداً

الباب الثالث

سهم الستة .

لثلاث وهو سهم الأب مع الأم ، والأبليس ، و الأختين اللاب فماراد
عليهما .

و نصف وهو سهم الروح مع عدم الولد ، والست ، والاحب للاب .
والثالث وهو سهم الأم مع عدم الولد والاحوة ، والأختين فماراد من كلاله
لام .

والربع وهو سهم الروح مع وجود الولد ، ولزوجة مع عدمه .
والسدس وهو سهم كل واحد من الابوين مع الولد ، ووحد الاخوة و
الاجداد من قبل الأم .
والثمن وهو سهم الزوجة مع الولد .

الباب الرابع

رتب التوريث وهي خمس :

أولها الاخوان والولد ، لايرث مع جميعهم ولا واحد منهم أحد من عدمهم
من ذوي الاسباب ، ويقوم ولد الولد وان هبطوا مع أمائهم وامهاتهم الأديين
في استحقاق كل منهم ميراث من تهرت به ومشاركته للأباء في لارث وحبهم
عن أعلى السهمين الى ادناهما ومع من عداهم من الأقارب .
والترتبة الثانية الاحوة والاحوات والاجداد والجدات ، واستحقاقهم

الارث موقوف على عدم لترتبة الاولى حملة، ولا يرث مع جميعهم ولا وحدهم
 أحد ممن عداهم من ذوي الاسباب، وعموم ولد الاحوة وان هبطوا مقام آبائهم
 وامهاتهم في ستندى كل منهم ميراث من نفرت به ومشاركة الاحد د ومنع من
 حجبهم آبائهم الادبون عن الارث .

والترتبة الثالثة الاعمام والعمات والاحوال والاحالات ، واستحقاقهم
 موقوف على عدم ذوي لترتبتين لاولة والثانية وآحادهم ، ويقوم أولاد كل
 منهم مقام أبيه وامه ، والاقرن من أهل هذه الرتب الثلاث أولى بالارث ممن
 بعد (كذا) ، فالولد الادبى أحق من ولد الولد وان كان لادبى سناً ولا بعد ابن ابن ،
 وست السب أولى بالارث من ابن ابن الابن ، والاحت للام حق من ابن الاح
 للاب والام ، وابن الاحت للام أحق من بن ابن الاح للاب والام ، ولعمة
 والخالة أحق من ابن العم ، وست العمة والخالة حق من بن بن لعم وبس
 بست العمة .

ثم على هذا السرب لا يختلف حد توريت الا في ابن عم لاب وام وعم
 لاب في توريت ابن العم دونه .

والارث بالزوجه ثابت مع جميع الرتب فلذلك لم يفرده ترتيب
 والترتبة الرابعة ميراث المولى وهو مستحق بشرط عدم ذوي الاسباب
 الدانية والقاصية ، أو ما يفصل عن رث الروحنة وهو محتص بذوي لولاء و
 عصته .

والترتبة الخامسة ميراث سلطان الاسلام وهو مستحق بشرط عدم ذوي
 لاسباب والولاء و (كذا) ما يفصل عن حق الروحنة .

الباب الخامس

أول المستحقين الأموال ولولد:

للأموال مفرد من المال كله ، للأول والثلاث والاثني عشر ، ولأحدهما المال كله بالتسمية والرد ، وإن كان معهما روح أو روح فلروح المصنف ولروحه لربع والناقي له . وإن كان معاً فلروح سهمه ولروحه فرضه وللأول والثلاث من الأصل والناقي للأول ، وإن كان هناك أخوان أو أربع أخوات أو أخ واختان للأول أو لأول وام فلام السدس ولروحه أو لروح فرضه والناقي للأول وإن لم يكن هناك روحه^١ والناقي للأول ، وإن كان معهما أو أحدهما ولد ذكر أو أنثى واحداً وجمعه فلهما السدس ولأحدهما السدس والناقي لواحد الولد لذكر أو جماعهم . أو ولدان سفل ، وإن كانت سناً فيها المصنف والناقي رد عليها وعلى الأبوين أو أحدهما بحساب السهام ، وإن كانت أسنان فما زاد فيها الثنتان والأبوين السدسان ولأحدهما السدس والناقي رد عليهم بحسب سهام ، وإن كان مع أبوين ولست أخوه بمحدود الأم حصص الرد بالأول والنسب ، وإن كان مع الأبوين أو أحدهما والولد روح أو روح فروح الربع ولروحه الثمن وللأبوين السدسان ولأحدهما السدس وللولد الذكر والأنثيين فما زاد عليهما ما ينهي والنسب المصنف فإن فصل شيء فهو رد عليهما^٢ وعلى الأبوين أو أحدهما وإن لم يبق الناقص بالمسمى للنسب أو الأنثيين لم يكن لهن غيره .

(١) كذا في النسخ .

(٢) كذا

(٣) كذا

وللولد اد انفر من الابوين ذكرأ كان أو انثى واحداً ثم جماعة المال كله يسوى لذكر فيه والارث ، فان كانوا ذكوراً و نثاً فليذكر مثل حيط الانثيين ، و ن كان مع تولد روح و روحه فيه الربع ولها الثمن و لباقي لتولد بحسب نصهم .

وولد الصلب لادبي أحق بالارث من ولد التولد و ن كان لادبي بنتاً والابعد من بن

وذا فقد الولد لادبي قام ولد تولد مقدمه في حجب الابوين والروحين عن علي بفرصين الى أدياه ، وورث كل منهم ميراث من بقرب به كاس بنت و بنت من لست لاس اثنتان ميراث أبيها ولان السب لثلاث ميراث امه . فان كان ولد السب أو لاس جماعة فكل منهم ميراث من بقرب به بينهم بالسوية ان كانوا ذكراً أو نثاً ، و ن كانوا ذكراً و نثاً فليذكر مثل حصص الانثيين .

ولا يرث من بعد عن الموروث من أهل هذه الرتب الثلاث برتسبين مع من هو أدنى منه برتبه ولا دو الرب الثلاث مع دي الرتسبين ، هكذا أبداً لا يختلف الحكم فيه .

وعن السفة ن يحيى الاكر من ولد الموروث سيقه ومصحفه وحاتم و ثبات مصتلاه دون سائر ثورثه ونقسم الباقي .

وثاني المسحتس لاحوة والاحوات والاحداد والحداد ، فلو احدثهم اذا انفرد المال كله .

وان انفرد بالارث احوة الام والحد والحد له فلهم جميع الارث بينهم بالسوية الذكر والانثى فيه سو .

وحكم الحد والجدة معهم كحكمهم في الاستحقاق وكيفية .

و ن كان معهم أخ لآب وام أو اخت أو جماعة لهما أو لآل خاصة أو وحد

أوجدته لآب ثلاثين من كلاله الأم فصار د عليهما ثلث سهم بالسوية و
لواحدهم السدس أحاً كان أم حناً جداً ثم جده و باقي لكاله لآب أو لآب
والأم واحداً كن منهم أحاً أم حناً. جداً ثم جده . وجماعه بينهم للذكر مثل
خط الانثيين . والحد كالآح والجدة كالآحت .

ولا يرث أحد من أخوه لآب خاصة مع واحد أخوه لآب و لام أحاً كان
ثم أحاً أم جماعه ، كان هناك كلاله ام ثم لم يكن ، وإنما يرثون مع كلاله الأم
ومع مقدمهم إذ يوردوا من واحد الأخوة للآب و لام وجميعهم
و يقوم ولد الأخوة بعد فقد آباءهم وإن هبطوا في استحقاق الارث و
مقاسمة لأجداد وبيع من معه الأخوة معهم ، يرث الواحد من ولد لآح أو
الآحت أو الجماعة ميراث نبيه أو أمه ، للواحد جميع السهم وللجماعة من قبل
الآب أو لآب والأم للذكر مثل خط الانثيين . ومن قبل الأم خاصة الذكر و
الانثى سواء كآباءهم .

ولا يرث أحد من ولد لأخوه مع وحد الأخوة ولا جميعهم ، لا يرث ابن
الآح للآب والأم مع لآحت للآم وولد الأخوة الأدبون أحق بالارث ممن
عبط عنهم بدرجة ، ثم هكذا دو الرئيس أولى من ذوي الثلث ودو الثلث
أولى من ذي الأربع ، وإن كان الأدبي من آحت لآم والامع ابن ابن آح
لآب ولام .

من كان مع أحد الكلالين روح أو زوجة منه النصف وله الربع و
الباقى للكلالة بحسب فرائضهم الميتة ، وإن اجمع الكلالان فلروح أو
لزوجته فرضه ولو حد كلاله لآم السدس ولثلاثين فصار د عليهما الثلث كاملاً
وما يسمى لكلاله الآب أو لآب والأم واحداً كنوا أم جماعة يقسم بينهم بحسب
ما فرض لهم .

وحكم ولد لآخوه مع لأرواح حكم آبائهم، وحكم الأجداد وحدث
 وان عروا مع لآخوه حكم لأحد لأدس شرط فقدم، ويترتبون في
 دوريت مرتب ولد الولد، فلأرب من علا بدرجس مع لجد الأدي ولأدو
 اثلاث درج مع دي لدرجس هكذا بدأ دا كانوا متساوين في الكلاله،
 وداحتلغو لم يحجب بعضهم بعضاً [كما] لأحجب لجد الأدي من قبل الأب
 والام لأعلى من قبل الام أو لأب

وثالث المسحضي لأعمام والعمات و لأخوة و لأخوات، لو حكم دا
 امرد جميع المال عما كان أم عمته حالاً أو حالة، فان امرد لأرب أحد
 الكلالتين فلهم جميع المال فيه كلاله لأم الذكر والأشئ سواء و كلاله الأب
 للذكر سهران وللأشئ سهم، وان حتمس لكلالان فلو حد كلاله الام حالاً
 كن أوحاه وجميعهم اثنت يساويون فيه والبقى لكلاله الأب واحداً كان
 منها، عما أو عمة أو جماعة للذكر سهران وللأشئ سهم

فان اختلف جهات أحد الكلالين كمم أو عمة أو أعمام لأب، وعم أو عمة
 أو أعمام لأم، وعم أو عمة أو أعمام لأب وام فلو حد الأعمام للأم السدس و
 لجميعهم ثلث والباقي لأعمام لأب والام واحداً كانوا أم جماعة دون أعمام
 الأب خاصة، وكذلك القول في الأحوال المتفرقة.

فان اختلفت لأعمام المتفرقون مع الأحوال المتفرقين فبالأحوال الثلث
 لأحوال لأم منه السدس والباقي لأحوال الأب والام دون أحوال الأب، و
 بالأعمام الثثن لأعمام الأب منه السدس والباقي لأعمام لأب والام دون أعمام
 لأب.

وبقوى الأعمام أخوه لأب لأبيه خاصة مقام الأعمام أخوه الأب لأبيه وامه

في مقدسه لأعمام أخوه لأب لأمه، وكذلك القول في الأخوان وأي واحد
 واحد من الأعمام المحضين الجهات قام مع أي عم واحد في مقاسمة أي واحد
 واحد من الأخوال لمحضي الجهات .

و يرث الواحد من ولد نعم أو العمه أو لخال أو لخاله والجماعة منهم
 ميراث أمه أو أمه بشرط فقدهم بمواسمهم بمواسمهم، ذكرور ولد لأخوال
 كأنهم، وذكرور ولد الأعمام كالأعمام وأماهم كالعمات، ولا يرث أحد منهم
 مع وجود من هو أقرب منه، لا يرث ابن العم مع الحاله ولا العمه ولا ذو
 الدرختين مع ذي الدرجه الدنيا ولا ذو الثلاث درج مع ذي درختين لا
 بحث ذكره في مسأله ابن عم لأب وأم مع عم لأب .

ورابع المستحقين موالى لعمه وفرصهم محضين بوليها وعصته من
 بعده بشرط فقد ذوي الأنساب، فإن كان معه روح أو روحه فللروح النصف
 بالنسبة والباقي رد عليه دون مولى السعمه، وللروحه الربع و الباقي لمولى
 لعمه أو لعصته، وأولاهم الولد ثم الأخوة ثم الأعمام ثم سوا العم المذكور
 منهم دون الأناث .

وحامس المستحقين سلطان الاسلام المترص الطاعة على الأمام وفرصه
 ثلث بشرط عدم ذوي الأنساب والروح ومولى العمه، وهو من جملة الأبناء
 فإن كتب هناك روجه فلها الربع والباقي للأمام فإن لم تكن روحه فله المال
 كله .

ولا يرث الزوجه من رقاب الرضاع والأرضين شيئاً وترث من قيمه آلات
 الرضاع من خشب وآجر كمائر الأرض .

ولا يرث الكافر المسلم وإن احتلقت جهات كبره وقرب نسبه، ويرث
 لمسلم الكافر وإن بعد نسبه كإن حال مسلم لموروث مسلم أو (كذا) كافر له ولد

كافر يهودية أو نصرانية أو حبر أو تشبيه أو جحد ببتوة أو امامة ، ميراثه لابن خاله المسلم دون ولده كافر ، فان كان جميع ورثة المسلم كفاراً بأحد أسباب الكفر وميراثه لسولي نعمه المسلم . فان لم يكن له ولي نعمه فتركته بسبطان الاسلام .

وان كان للموروث كافراً ولا قرابة له من المسلمين وله قرابة وموولي نعمه بصارعه في الكفر ورثوه ، وان كان للكافر أولاد صغار وفر به مسلم اذفق عليهم من تركه حتى يسعوا فان أسلموا فلهم الميراث وان داموا بالكفر فميراثه لفر به لمسلم ذويهم .
ويرث الكفار بعضهم بعضا وان اختلف جهات كفرهم ماعدا كفار متبذرينهم يرثون غيرهم من الكفار ولا يرثونهم

والأب يرث القاتل مقوله عمدأ ، ويرثه ان كان النفس خطاء ما حرج عن الدية لمسحقه عليه ، ويرثه ان كان قتله ياه بحق فصاح أو جهاد أو غير ذلك .
ولا يرث ولد الملاحنة ملاعن منه المصر عني بغيه ولا من يتعلق بسبه ولا يرثونه ومن يتعلق بسبه ويرثه بعد الاعتراف به والرجوع عن بغيه ومن يتعنت بسبه ، ولا يرثه الاب ولا من يتعلق بسبه ، وترثه امه ومن يتعلق بسبه ، ويرثهم على كل حال .

ويرث الخشبي وهو ذو لفرحين بحسب المال ومن لا فرح له بالقرعة . ويرث المكاتب بحسب ما عتق منه ، واد غنق الممموك أو أسلم الكافر قل انقصة ورث ، ويعدله لا يرث واد لم يكن للموروث الاوارث مموك يتبع من الارث وعتق وورث الباقي .

وذك كان لثورث أب أو ام رقي لموروثه حصل في سهمه وعتق عليه وادا أقر بعض الورثة بوارث وأنكره الباقيون لزمه حكم لاقرار في سهمه ذويهم ، مثال ذلك حواء أو ولدان أقر أحدهما بثالث في البتوة أو الاحوة وأنكره

لاخر ، فعلى المقر أن يعطيه ثلث سهمه .

و ن شهد اثنان من الورثة بوارث وكذا عدلين ثلث سبه ولحق بالوارث و دام يكونا كذلك فهم مقران بسبه بلزمهم اعطاء ما يستحقه من ارنهما حسب ما تقدم بيانه .

ولا يرث من الدية أحد من كلاله الام وبزنها من عداهم من دوى الاساب والاساب فان لم يكن للمفول و رث سب ولا روحه فهي لمولى بعمته ، فان لم يكن له مولى بعمه فميراثه من الاعمال .

واذا مات جماعة في وقت واحد ورث كلامهم مستحقو ميراثه ، و ن علم ترتب موتهم حكم في بركانهم بحسه ، وان لم يعلم ذلك من حالهم لهدم أو عرق أو فليس معركة أو غير ذلك ورث بعضهم من بعض ما كان له قبل الموت بالهدم و لعرق دون ماورثه من صاحبه ، والاولى بعدهم لاصعب في توريث مثال ذلك ب و ن عرفا جميعاً ولكل منهم و رث غير صاحبه و بركة ، فالحكم أن يعرض أن الابن مات أولاً اذ كان هو د السهم الاوخر وبورث منه الاب فرصة ثم يعرض أن الاب مات بمورث منه الابن ما كان يملكه من الموت دون ما ورثه منه فيكون ما ورثه الاب من الابن وما بقى من ماله بعد توريث الابن منه بين ورثته على فر نصهم وماورثه الابن من الاب وما بقى من ماله بعد توريث الاب منه بين ورثته على فر انصهم بحسب استحقاقهم .

وأهل الملل المحللة في الكفر اذ تحاكموا الى أهل الاسلام ورثوا على الاساب والاساب الثامنة في ملة الاسلام بحسب ما قررته من نصهم لدوي الاساب والاساب الصحيحة دون ما يرويه في ملتهم بساً وسأ لا يصح مثلها فيها ودون ما شتبه من سهم المستحقين ، مثال ذلك ابن وبنت يهوديان تحاكما الى أهل الاسلام في ميراث أبيهما فالحكم أن يعطي الابن الثلثان والست الثلث

دون ما يرون في منهم من المساواة إلى غير ذلك مما يخالف فيه أحكامهم لأحكام الإسلام ، أو محوسبان بحاكمات أئيب أحدهما ابن وروح لموروثه ولاحتراب وأخ ولحكم أن يظل ميراث الأبوة والأخوة . لأن الأب هاهنا روح بامه فأولدها هذه الموروثه فهي بنته وأخته لأمه وكلا السنين باطل في ملتنا بغير شبهه ومظن من الاحترق الزوجية لفساد عقد الأس على لام في ملتنا ، و تورثه بالمسوة خاصة ان كانت صحيحة في ملتنا وان كانت باطلة لكونه ابنها من أخته الذي هو بها أو بغير ذلك من النكاح الفاسد بطلناه أيضاً وورث من بعد بسه لصحيح ونسبته أو ولانته ، فان فقد جميع السحقيق فميراثها من الاعمال ، ثم على هذا يجري الحكم في تورثهم عند الحكم بالسبا و بأمصو الأحكام بينهم على ما يرويه شرعهم لم يجر الاعتراض عليهم لحق ذمهم .

وميراث المرنند للأولى به من ذوي بسه و ، ان كانوا أصغر وإذا كان العقد على الصبيس أئوبهما نورث . و ان كان العقد عرهما لم يتوارث حتى يسعا ويمصيا العقد ، و ان كان الروح عاقلا والمفقود عليها صغيرة وأبها أئوها نورثا ، و ان كان غير الأب فمات الروح قبل بلوغها ترص بالميراث بلوغها فان أب لعقد فلاميراث لها وان أمصه حلقت ابها لم ترص به للأثر وان حلقت ورثت وان امتعت فلاميراث لها .

والمطلقة في لصحة طلاقاً رجعيّاً ترث المطلق ما لم تحرج عن عدها ، و ان كان بائناً لم ترثه [و] في المرض ترث مطلقها ما لم يتروح أو يمصي لطلاقها سنة أو يراً قيمصى الطلاق فلا ترثه .

وولد لربنا يرث أمه ومن يتعلق بسبها ويرثوه ، ولا يرث المحل ومن يتعلق بسبه ولا يرثوه ، ولا يحل لأحد أن ينفرد بسب لا يشترط مثله في ملتنا و

لا يورثه .

ومن السنة اطلاق العدة أو الحد ثلاث لئلا يندس من نصيباتها إذا كان حياً وسهمه الأوفر، فإن وحداً معاً فالندس سهمها نصفاً، و نصفاً الاثنان أو كان سهمه الأقل فلاطعمة لهما ولاطعمة لأحداد الأم .

وإذا فقد أحد الورثة عزل سهمه حتى يكشف السلطان حرره أربع سنين فإن عرفت حياته فهو له والأقسام بين الورثة ، وإن كان لمفقود أولى بالميراث ممن وجد عزل حممه لأثر المدة المذكورة لئلا يكشف العزل فيه فيحكم بما شرع في أمره .

ويورث المولود والأسهلال وبالحر كة الكبيرة لئلا تكون لأمس حي لأنه ربما كان آخرس .

الباب السادس

قصة الرباع والأرضين بين ورانها تفقر إلى تصحيح سهام لاستثناء معدتهما من التركات عن ذلك . وطريق إحراج السهم صحيحاً أن يظهر مرئيد ذلك في مريضه أهل الأرض فإنها لا تحلو أن يكون فيها ذو نصف أو ثلث أو ربع أو سدس أو ثمن معه غيره فمريضها من عدد يخرج منه ذلك السهم صحيحاً ثم ينظر في التوصل إليه وسهم من عدداً مستحقه وان ينقسم عليهم من غير انكسار ولا صرب سهمهم في أصل القربصه فما انتهت إليه سهام الكل تحرج منه صحاحاً بغير انكسار . وفهم هذه الجملة كاف وبعضها ليقع العم بأعيان مسائلها :

(١) في التعاصيل ، كذا في بعض نسخ . ولعل لتصحيح في الناصب عنه

فمن ذلك فريضة لنصف ، أصلها من اثنين ، لدي النصف سهم و يبقى سهم ، فان كان الوارث معه واحد فهو له من غير انكسار ، و كان كذا ، ثنين بتساوي كاح واحد من قبل الام و أخوين أو اخن من قبل الاب انكسر لداقي عليهم ، ولو حة أن نصرب سهامهم وهي اثنان في أصل لفريضة فتصير أربعة لدي النصف سهمان ولكل واحد من هذين سهم ، وان كانوا ثلاثة يتساوون في السهم كأخوة الام أو اثنين بحدن كاح واحد لاب فتصرب سهامهم و هي ثلاثة في أصل لفريضة فتصير ستة للروح ثلاثة ولكل واحد من الثلاثة المتساويين سهم ولو احدى الانس سهمان وللانثى سهم ، و كان كذا ذو السهام خمسة متساويين كأخوة ام أو أخوة أب مفردين أو أخوات له و أخوان لاب واحد له فان لفصل ينكسر عندهم فتصرب سهامهم وهي خمسة في أصل لفريضة فتصير عشرة ، لدي النصف خمسة أسهم ولكل واحد من الخمسة المتساويين سهم ولكل واحد الاخوين مع لاحت سهمان و لاحت سهم .

ثم على هذ يجرى لحساب في جميع من هذه الفريضة وان كثروا .

ومن ذلك فريضة الثلث ، أصلها من ثلاثة ، لدي ثلث سهمه وهو واحد وهو سهم لام مع الاب و لداقي له ، فان كان معهما روح أو روح فأصل الفريضة من عدد له ثلث صحيح وربع صحيح ، فعطى الام منه الثلث والروح نصف و لروجه الربع و لداقي للاب ، و كان الروحاح حصعة ينكسر عليهم الربع صررت سهامهم في أصل الفريضة فما اسبب له اخرجت منه السهم صحاحا وان كانت فريضة أخوة أم وأخوة أب و كان الفاصل عن فريضة أخوة الام و هو اثنان ينكسر على من معهم من أخوة الاب فتصرب سهام المنكسر عليهم في أصل الفريضة فما بدعت اخرجت منه السهام صحاح كانهم كانوا أربعة متساويين أو أحاداً^(١)

اثنين فسهمهم أربعة تصرف في ثلاثة فتصير ثلث عشر سهماً ، لاحوة الام الثلث
أربعة ونعني ثمانية أسهم للاح أربعة منها ، ولكل אחת سهمان ، ثم عني الحساب ،
و من ذلك فريضة الربيع أصلها من أربعة ، لدى الربيع حقه و حد و
الباقي لمشاركه ان كانوا ثلاثة يتساوون لكل واحد منهم سهماً ، و واحتلوا
فرادى و يقصروا صيرت سهامهم في أصل الفريضة فما انتهت له اخرجت منه
السهم صحاحاً ، مثال ذلك ثلاثة بين وبينك مع روح ، أو ثلاثة احوة لآب
واختان مع روحه ، فسهام كل مع ذى الربيع ثمانية تصرف في أصل الفريضة
وهي أربعة تصير بين وثلاثين سهماً ، لدى الربيع ثمانية أسهم ولكل ذكر من
الولد أو الاحوة ستة أسهم ولكل انثى ثلاثة أسهم .

ثم على هذا بحرى الحكم في حساب سهام جميع من يرث معه ذو الربيع .
وعن ذلك فريضة السدس وأصلها من ستة ، لدى السدس سهم ولمشاركه
ان كانوا خمسة يتساوون لكل واحد سهم ، وان كانوا أخوين لآب واحث أو
بين وست فلكل ذكر سهمان والانثى سهم ، و ن رادت السهم عليهم أو
نقصت صيرت سهامهم في أصل الفريضة فما بلغت اخرجت منه صحاحاً ، مثال
ذلك ثلاثة حوة لآب وأربع أخوات له مع أح لأم ، أو ثلاثة بين وأربع
بنات مع أحد الابوين فسهامهم عشرة تصرف في الاصل فتصير بين سهماً ،
لدى لصدس عشرة سهم ، ولكن و حد من الذكور عشرة أسهم ، ولكل انثى
خمس أسهم ثم على هذا بحرى حساب هذه الفريضة دليلاً ، بلع أهلها .

ومن ذلك فريضة الشمس وأصلها من ثمانية ، لدى الشمس واحد ونعني
سبعة وان كان مشار كوه ممن تصح قسمتها عليهم صحاحاً قسمت ، وان مكسرت
عليهم صيرت سهامهم في أصل الفريضة فما بلغت اخرجت منها السهم صحاحاً

مثال ذلك خمس سبب ، أو اثنان وست . أو من وثلاث مائة ، سهامهم خمسة تصرف في العريضة وهي ثمانية فتصير أربعين سهماً ، لدى الخمس خمسة و يبقى خمسة وثلاثون سهماً لكل واحد من السبب الخمس سبعة أسهم ولكن واحد من الأثنين مع اثنتي عشرة سهماً وليس سبعة أسهم ، وللأثنى أربعة عشر سهماً ولكن سبب من ثلاث سبعة أسهم .

ثم عني هذا تحري القسمة في هذه العريضة بدلاً ما بلغت سهام أهلها .
فإن اجمع في العريضة ربع و سبب وهي قرينة الزوجة مع واحد الاحوة من الام و حوة لاب فأصفا من اثني عشر ، للزوجة ثلاثة وللأم سبباً و يبقى سبعة لكلالة الاب ، فإن أمكبت قسمتها عليهم صحاحاً و الا صربت سهامهم في أصل العريضة فما بلغت اخرجت منه السهام صحاحاً ، وكذلك القول في عريضة احوه لام والروحه أو الروح عمدتها كالاول ، فإن كان ما يسحقه كل واحد من الكلالين يكسر عليهم صربت سهام كل واحد من أهل الكلالين في سهم الاخرى فمبلغ صرب في أصل العريضة فمبلغ اخرجت منه السهام صحاحاً .
فإن كان في عريضة دوا سهم مسمة ورد يكسر كروح و أحد الابوين وست فأصل العريضة من اثني عشر ، للروح الربع ثلاثة و لأحد الابوين السدس سبباً و ليست النصف ستة أسهم ، يبقى سهم يكسر في الرد على الست و لاب و لوجه أن تصرف سهامهما وهي أربعة في أصل العريضة وهي اثنا عشر فتصير ثمانية و أربعين سهماً ، للروح الربع اثني عشر سهماً و لأحد الابوين السدس ثمانية أسهم و ليست النصف أربعة و عشرون سهماً و يبقى أربعة أسهم وليست ثلاثة أسهم و لأحد الابوين سهم .

ثم على هذا الوجه يجري حكم حساب جميع الفرائض فليعمل بحسبه .
واستقصاء مسائل جميع الفرائض في القسمة وما يتفرع منها و يتناسخ يحرج عن تعرض بهذا المختصر و بما ذكرناه عنه لمن فهم .

الصرع الخامس من الاحكام

الفصل واحد على كل عاقل قصد الحياة على غيره من الناس في نفسه، وهو على ضربين - فود عن من - والثاني قصاص عن جروح - وما يكون القتل فائلاً فلا يوجب القود منه ما أن يفصد الى قتل غيره فيقع مقصوده أو يعمل به ما حرت العدة باستقاء الحية معه من صرع في مقتل أو حتى يحصل أو تعريق أو تحريق أو ترديه من علو أو طرح بعض الاحكام لثقل عليه وشاه ذلك مما حرت لعدة بانتفاء الحياة معه، من غير استحقاق.

وانما يكون حارحاً ما يوجب القصاص مع تكامل الشروط المذكورة في القود كانه ما قصده من لا يرحى صلاحه كقطع اليد والرجل ولا يصح في غير ذلك ولا يخاف منه تفاد لمقتضى منه، وأما الكسر ولعث المحض والجرح الملتئم والمأمومة في الشجاج والحائفة في الحوف وما يجرى مجراها فلا قصاص في شيء منه، والمسلمون الاحرار تنكافاً دماؤهم في القتل والجرح. ولا يقتص لعنه من حر ولا لدمي من مسلم ولا لمبطل من محق. ويقص للعنه من العنه وللدمي من الدمى وللصال عن الحق من الصال - فاد قتل

(١) في بعض النسخ - في قتل

(٢) في بعض نسخ - أو تعريق وفي بعض - وتعريق.

الحر المسلم مسلماً فولى لدم محير بين قتله وأحد الدية ان اقتدى بها نفسه و
 نعموه ، و إذا أراد القود بولي ذلك منه سلطان الاسلام أو من يأذن له في
 نيابة عنه ، فإن سقى الولي الى قتله فعنى لسلطان المصلحة في عقوبته ولاحق
 له ولا عليه غير ذلك .

فان كان لأولياء جماعة و حذر بعضهم النفس والمصالح الدية أو العقول لم
 يجر لمريد قتله ذلك لا بعد أن يؤدي أقساط مريدي الدية اليهم أو الى ورثة
 لمقاد منه اقساط من عه ، و كذلك الحكم ان كان بعض لأولياء صغيراً أو مأوفاً
 لعقل وأراد العاقل القتل .

وان قتل ثنين حرين مسلمين وماراد عليهما فأولياء الدم بالخيار ، ان
 رصوا جميعاً فقتله قتلهم ولا شيء لهم غير ذلك ، وان عفووا جميعاً فهو سائبة ، و
 ان أرادوا الدية فعليه أن يؤدي بعدد من قتل دية كاملة الى أوليائهم ، وان
 أراد بعض قتل وبعض الدية أدى الى مريد لديه ما طلب منها وقتل مريضاً
 من رضى منه بدينه ، وان عه أولياء بعض المقتولين سقط حقهم وبقي حق من
 لم يرض على مراده أن قتلًا هبلاً أو دية ودية .

وان كان القاتلون جماعة والمقتول واحداً فأولياءه محبسون ان شاؤوا
 عفو وان شاؤوا حادوا بالدية فهي وحده على كل منهم ، العا ما لعوا ، و ان شاؤوا
 قتلوا الجميع وأدوا ديات من يريد على واحد الى ورثة الجميع وبين (١)
 أن يقتلوا واحداً ويؤدي الباقي ما يجب عليهم من أوساط دية الى ورثته .
 وإذا اشتراك جماعة من "حرار لمسلمين في قتل جماعة منهم والحكم
 فيهم ما يشاء .

وإذا قتل الحر المسلم امرأة حرة مسلمة فأولياؤها محبسون بين قتله و

رد ما يعص من دينه عن دينه لى ورثته و بين أخذ الديسة وهي نصف دية الرجل، وان قتل المرأة رجلاً مسلماً فأولياؤه محضرون بين قتلها ولا شيء لهم غيره و بين أحد لديه كامنه. وحكم لو اُخذ فماد إذا قتل أو قتلوا امرأة أو جماعة رجال ما تقدم شرحه .

وحكم الحرية بمسلمة مع مثلها حكم الحر المسلم مع مثله وحكم العبد مع لعم والدمي مع الدمي حكم الحر المسمم مع مثله وحكم الامه مع الامة والدمية مع الدمية حكم لحرود المسلمة مع نفسها وحكم الامه مع العبد و الدمية مع الدمي حكم حر المسلم مع الحرية ' ' .

ون قتل الحر لمسلم عبداً أو ممة فعليه قيمه كل منهم ما لم يتجاوز قيمة العبد دية الحر وقيمة الامة دية لحرود فرد اليها ، وبهك عقوبة ، ون كان المقتول من رقيقه عرمة السطان قيمه ويصدق بها ويدفع في نأديه وتلزمه الكفاية على كل حال .

ون كان معتداً لقتل لرفيق صرباً عليه فن لفساده في الارض ، وان كان لقاتلون جماعة فهم شركاء في دم من قتلوه ، وان كان المقتول صغيراً أو مجنوناً فعلى القاتل الدية دون القود ، وان كان قاتلوا الاصغر و لمحابين جماعة أو لمقتولين منهم جماعة فالحكم على ما تقدم .

ون قتل دميأ أو دمة فعليه الدية ، ون كان معتداً لقتل أهل الدمة صرحت عنه لفساده في الارض لا على جهة القصاص وحكم لمرأة الحرية المسددة في قتل العبد أو الامة أو لدمي أو الدمية أو لصغير أو المأوى حكم لحر المسم .

فإذا قتل الصغير أو المأوى العقل حراً أو عبداً مسلماً أو دميأ أو دكرأ أو انثى

وعلى وليهما الدية ، فان كان مقتول المأوف العقل يعرض له بأديه فدفعه عن نفسه فقتله فلا دية له .

وإذا قتل الدمي أو الدمية حراً مسلماً أو عبداً أو حره أو أمة مسلمة بمعددين بدلت أو مشاركتين فيه وجب قتل الدمي ، لحروجه بقتل المسلم عن الدمة ، ولإرجوع على تركته أو أهله بدية الحر وقيمة الرق أو ما يلحقه من قسط ذلك .

وان كان القاتل من أهل لدمه صغيراً أو مأوفاً فعلى وليهما دية ماحبيه . وان كان لقاتل عبداً دميّاً أو أمة قتلاً ورجع على مولاها ما لدية . وإذا قتل الواحد من أهل لدمه جماعة من المسلمين قتل ورجع على تركته بدياتهم . ون كان القاتلون جماعة و لمقتول من المسلمين واحداً قتلوا جميعاً لحروجه عن الدمة ورجع على مواريتهم أو أولياتهم بدية المسلم .

وإذا قتل لعد أو الأمة حراً مسلماً أو حره وجب تسليم كل منهما إلى ولي الدم برمته ^(١) ان شأوا قتلوا أو ^(٢) نسلخوا ما معه من مال وولد . وان شأوا اشترقوه وولده وتصرفوا في ماله ^(٣) .

ول لعد يكافيء العبد والأمة الأمة في القود والدية ، فان قتل العبد أمة أو الأمة عبداً فولي ^(٤) المقتول محير بين القتل أو أحد قيمة الأمة أو العبد من السيد . وحكم جماعة العبيد أو الاماء اذا قتلوا واحداً أو جماعة من الاحرار أو العبيد أو أهل لدمه أو كان قتل الواحد منهم أو الجماعة واحداً أو جماعة

(١) في بعض النسخ : بدعته .

(٢) وتسلخوا . ظ .

(٣) في المختلف . في ملكه

(٤) كان في النسخ مولى المقتول ، وانظر ما أتينا به .

ما تقدم بيان حكمه .

وإذا اشترك العبد والحر والامه و لحره والحشى الذي لم يس أمره في قتل فأراد ولي الدم الدية فهم مساوون في استحقاقها ، وإن أراد قتل أحدهم رد الباقر ما يجب عليه من أقساط الدية على ورثته ، وإن أراد قتل الجميع رد ولي لدم ما يوصل عن ديه وليه على ورنهم .

وإذا قتل الحشى الذي لم يس أمره فأراد وليه الدية منه نصف دية لرحل ونصف دية المرأة حراً أو عبداً .

وإن أراد العود بحيث يصح فكانت دية قاتله تريد على دية لم يجر له ذلك حتى يرد الفضل على ولي المقاد منه .

وتفاد أولو الارحام بعض بعض الا لا بالابى .

وإذا قتل الحر والعبد حراً أو عبداً فاحتر وليه الدية وعلى الحر النصف وعلى سيد العبد النصف ، وإن احتار قتلها رد قيمة العبد على سيده وورثة لحر ، وإن احتار قتل الحر فعلى سيد العبد نصف دية لورثته ، وإن احتار قتل العبد قتله ويؤدى لحر الى سيده نصف قيمه

ومن هدم على قوم داراً أو أضرم عليهم فيها ساراً أو نبق عليها ماء فهو قاتل عمداً لمن يهلك بعمله ، واحداً كان أو جماعة .

وإذا اشترك ثلاثة في قتل مسك أحدهم وصرب الآخر والثالث عين لهم ، ولحكم أن يقتل القاتل ويحتلد المسك الحسن حتى يموت وتكمل عين الرقيب .

وإذا أقر من يعمد باقراره فعلى يوجب القود وأقر آخر بأمره أنه خطأ فأولياء المقتول بالخيار أن شاءوا قتلوا المقتل بالعمد ولا مبيح لهم على المقتل

بالخطاء ، و ن شؤوا طالموهما بالدية بصعين ، و ن كان المقر بلمعد من
لايقاد بالمقتول لكونه صعباً أو مأوفاً أو دميأ أو عدأ فعليهما جميعاً الدية .
و اذا قامت اليه على قاتل وأقر آخر بذلك القتل ويرأ المشهود عليه من
قتله ، فأولياؤه محبسون ان شؤوا قبوا الدية منهما بصعين و ان شؤوا قتلوهما
ورد ونصف الدية على ورثة المشهود عليه دون المقر بمرأة لأحرمها و ن شؤوا
قتلو المشهود عليه وأدنى المقر الى ورثته نصف دية و ن شؤوا قتلوا المقر
ولا شيء لورثته على المشهود عليه [هد اذا بره المقر المشهود عليه من قتله]^(١)
و ن لم يرأ المقر المشهود عنه فهم شريكان في القتل متساويان فيما يقتضيه .
ومن قتل أو جرح غيره بعير حتى لا امر أو امر أو اكرأه فالقود والفصاح
مستحق عليه دون الامر والمكره لما يباه من عدم تأثير الامر ولا كره في العلم
ويحسد الامر والمكره لحسن حتى يموت ، و اذا كان الامر سيد العبد معتداً
لسلوك قبل السيد وحل العبد الحسن ، و اذا كان نادراً قتل العبد وحل السيد
الحسن .
و اذا قامت لينة عني عاقل بقتل أو أقر به ثم حولط قتل من قتل و ن قامت
الشهادة به في حال احتلاطه بالدية من ماله ان كان له مال والا فعلى عاقلته ولا يعتد
بأقراره في حال الاختلاط .
ويقاد الكمار بعض ببعض و ان اختلف جهات كفرهم ، ولا يقاد كمار
التأويل من المجرة والمشيئة وغيرهم بدمي ولا وثني ، ويستفاد لهم من أهل
الايما و يستفاد لهم منهم .

وأما القصاص في الجروح فيمن الحر المسلم والحر المسلم^(١) والحره المسلمة فيما كان من أعضائها وجراحها^(٢) مقابلاً لديه أعضاء الرجل وجرحه وبين العبد وللعبد والامة والامة والعبد والامة كالحر والحر والحر والحره وبين الدمي والدمي و لدميه والدمية والدمي والدمية كالمسلم والمسلمة بشرط انفصال العصور من الحمله كاليد أو ثبوت فساد كالشلل والعماء .

ولا يجوز لقصاص بجرح ولا قطع ولا كسر ولا جلع حتى يحصل اليأس من صلاحه فان اقتصر بجرح فبرأ المجروح والمقتص منه أو لم يبرأ فلا شيء لاحدهما على صاحبه وان يبرأ أحدهما والنأم خرحه أعيد لقصاص من لآخر ان كان القصاص ماله وان كان يبرأ اذنه رجع المقتص منه على المعتدي دون المجنى عليه .

وان كان الجرح مما يهدف للاقتصاص منه تلف لمقتص منه كالحائض والمأمومة وما يجري مجراهما لم يجر لاقتصاص به واذا وقع القصاص موقعه من غير تعد فيه فمات المقتص منه والمقتص له حتي فلا تنفع على المقتص له وان تعدى فيه وكن هو مولى لقصاص رجع اولياؤه عليه بما يعصل من دينه عن أرض الجرح ، وان كان مولى له غيره رجع عليه بذلك دونه ، الا أن يقصد المقتص مهما^(٣) بعديه فعل ما جرت العادة بانتفاء الحية معه كالقصاص للموصحة بالمأمومة وللجرح في الحلق بالديح فيموت المقتص منه والمقتص له حتي فيكون لاولياته القود من مولى ذلك بعد رد أرض ما أتاه صاحبهم عني

(١) كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: «وسن لحر لمسلم و لحره لمسلم» يهدف جملة: «والحر المسلم» .

(٢) في بعض النسخ: وجرحها

(٣) كذا

ورثة المستعاد منه .

وإذا قطع الأعور عين سقيم قطع عنه وإن عمى

وإن قطع لأشل يذعيه قطعت يده الصحيحة ، ومن قطع يده غيره النسي ولا يمسى له قطعت يده اليسرى ، وإن لم يكن له يد قطعت رجله ، وإن قطع يديه وليس له إلا يد واحدة قطعت واحدة رجله ، وإن قطع يمينه ولبست له يمين قطعت اليسرى . وإن لم يكن له رجل قطعت يده .

وكذلك نقول في أصابع اليدين والرجلين والاسنان ومن قطع يذعيه ولا يد له أو رجله ولا رجل له أو قطع عنه ولاهين له إلى غير ذلك ، فليس للمجروح إلا الدية

وإذا قطع أصابع غيره أو واحدة منها وقطع آخر يده من الريد أو المرفق أو الأبط أو أصبعاً من رجله أو أصابعها وقطع آخر رجله من المفصل أو الركبة أو من أصل الورك ، فأراد الدية ، فعلى الأول دية ماحاه ، وعلى الثاني دية ما بقي عنه ، وإن اقتصر اقتصر من الأول والثاني ورد دية ماحناه لأول ، وإن اقتصر أحد الدية من الأول عن جانيته فدفعها إلى الثاني ، وكذلك الحكم في سائر الأعضاء .

والمجروح ولي القصاص له المطالبة به أو الدية أو لعوه ، وهذا حكم أولياء المقتول وهم من عدا كلاله الأم من الأحوال والأولادهم ، وأولاهم بذلك أولاهم بالميراث

فإن كان أولاده كدرأ فأسلم أحدهم فهو وليه ، وإن لم يسلم منهم أحد أولم يكن له ولي فوليّه سلطان الإسلام وهو محير في قتل العمد بين أحد الدية والقود ، وفي قتل الخطأ يأخذ الدية وليس له العفو على حال .
وإن اقتصر ولي الدم من القاتل بصرية أو ضربات ثم عاش بعد ذلك كان

له قتله بعد تمكنه من لاقصص منه بماتاه اليه من الجراح ، ولاقود الانصب
 العنق وان كان القاتل قد نكل بالمقتول أو عرقه^(١) أو حنقه أو غير ذلك من صروب
 القتل ، مصرية واحدة و تترتب فعله ففطع يديه^٢ ورحليه أو فلع عينيه الى غير
 ذلك ثم قتله بفعل آخر فليقتص منه ثم يقتل

ولا يقتاص بين الاحرار والعبيد ، ولا بين المسلمين والكفار ، ولا بين الصغار
 والكبار ، ولا المأوفين والعقلاء ، ولا قصاص فيما لم يكن^٣ تمبزه كقص السمع
 أو النضر أو الثشم أو العقل أو المطق أو دهاب حملته بعض الحبايات .
 و اذا قطع يسي يدي رحلين فبده المسمى للمقطوع الاول والثاني بالخياب
 بين قطع يده اليسرى واليدى ، و اذا قطع بعض عصبو كالاصبع والساعد والعضد
 والساق والقدم واللسان فيسر الى مثله^(٤) واقتص^(٥) من القاطع كذلك .

(١) في بعض النسخ: عرقه .

(٢) لم يكن . ظ .

(٣) هذه البيارة سقيمة ظاهراً .

(٤) في بعض النسخ: واقتص .

الضرب السادس من الاحكام

ديت الابعس والحوارج والجراح مستحقة بالحصا كالعمد، فدية قتل الحر المسلم ألف دينار أو عشرة آلاف درهم قصة جياداً أو مائة من الابل أو مائة بقرة أو مائتا حلة أو ألف شاه بحسب ما يمدت من تحب عليه الدية، ودية الحرية لمسممة النصف من جميع دنات الحر المسلم، ودية رقيق المسممين قيمته ما لم تتجاوز قيمة، لعد دية الحر والامه دية لحره فرد اليهما، ودية الحر الدمى ثمانمائة درهم وصحفاً، ودية الحرية الدمية نصف دية لحر لدمى، ودية رقيقهم قيمته ما لم تتجاوز قيمة العد دية لحر الدمى والامه دية الحرية فرد اليهما، وحال الصغار ودوى النقص حال العقلاء البالغين

وان كان القتل عمداً في لحد فالدية ملطمة على القاتل بمعه ان كان حراً عاقلاً مائة من معدن الابل تستأدى منه في مدة الحول، وان كان القتل في الحرم أو في شهر حرم فقد روى: «أن عليه دية وثلاثاً»^(١) وان كان لقاتل عبداً والدية على سيده ان احتار فداءه، وان كان صغيراً أو ماؤفاً فالدية على وليه فان امتنع من أدائها في الحول احدث قسراً ان كان القاتل أو وليه عبداً، وان كان فقيراً لم يكن للاولياء الا القود من العاقل الحر أو العمد أو البطرة بالدية

(١) راجع الوسائل أبواب ديات التعيين الباب الثالث .

أو العمو ، وكذلك الحكم فيما لا يصح منه القود .

وان كان القاتل دميّاً لمسلم قتل وأحمد الذية من ورثته ولايجوز العمو
عه

ودية الخطأ على العاقلة وعاقلة الحر المسلم عصمه ، وعاقلة الرقيق ماله ،
وعاقلة الدمي الفقير الامام ، فان كان الخطأ حالصاً وهو أن يرمى عرساً أو طائراً فيصيب
إنساناً واشهد ذلك فدبته على أهل الأبل ثلاثون حقة وثلاثون ست لئون وعشرون
ست محاص وعشرون ابن لئون وتسأدي في ثلاث سن .

وان كان الخطأ شبه العمد وهو أن يضرب غيره ضرباً لم تجز العادة ناشئاً
لحياة معه عن قصد أو خطأ أو بعالمجه بدواء أو بمقصده أو بقطع بعض أعضائه
مداوياً فيموت عند ذلك أو يحد من شدة عذبه عمله نفسه أو دابته متعمداً فدبته
ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون حدة واربعة وثلاثون شبة وتسأدي منه
في سنتين ، ومن القر والعنم في هذه الديات مثل أسان الأبل .

وان لم يكن من وحث عليه لعمد أو خطأ من أهل الأيمان فماعداهما من العين
أو الورق أو الحبل .

ومن أخرج غيره من منزله ليلاً ضمن دينه من ماله دون عاقلته حتى يردّه
ليه أو يقيم البينة بسلامته أو موته حنط أنه أوقتل غيره له .

والظئر الخاصة^(١) صامة لديه النصبي في مالها حتى يقيم البينة ببراعتها
من هلكه .

واذا عرل عن روحته الحره بعير اذبه فعليه لهاديه النطقة عشرة دابير ،
وان كان بافراع غيره له فالدبة عليه لهما ، وان ضربها غيره فألقت بطقة فدبته
عشرون دياراً ، وان ألقت علقه وهي قطعة دم كالبحجمة فأربعون دياراً ، وان

(١) في بعض نسخ الخاصة ، وهو تصحيف

أُلقت مصعنه وهي مصعة من لحم فسون دياراً ، وإن أُلقت عظماً وهو أن يصير في المصعة سبع ' ' عمد فثمايون دياراً ، وإن أُلقت حبياً قد كملت صورته قبل أن ينحه الروح فمائه دينار ، وإن أُلقت حبياً فاستهل أو تحركت تحركاً يدل على نحيه ثم مات فدينه كاملة ، ن ذكرأ فدية الذكر وإن أنثى فدية الأنثى .

وإن مات بحبين المعلوم كماله وحبانه من الصرب في بعدها فصعب فدية فإن كان الروح هو الصارب فالدية للام حصة ، وإن كانت المرأة هي التي أسقطته بدوء وعبره فالدية واجبه عليها للزوج ، وأن كان الحمل له أحكام الرق أو أهل الذمة فبحساب ديانتهم .

ودية قطع رأس الميت عشر دينه ، وفي قطع عصبه بحساب ذلك ، يتصدق بها عنه ولأنورث ، وهذه الدية محتصة بالجاني دون عاقلته .

ودية القتل الموحود في القرية أو المحلة الممبيرة أو الدرب أو لد رأس القبيلة ولا يعرف له قاتل ما فرار أو بيّنة على أهل المحل الذي وجد فيه ، فإن وجد بين قريتين أو بدارين أو المحلّتين أو لقيلتين فدينه على أقربهما إليه وإن كان وسطاً فالدية نصفان .

وإذا وحدصي في شر لقوم فكأوا متهمين على أهله فعليهم الدية وإن كانوا مأموتين فلا شيء عليهم .

ودية قتل الرحيم على الحسور وأبواب الجوامع وفي موسم الحج لا يعرف قاتله وبكل أرض لا مالك لها كالحال و لرازي وبحيث لا يمكن اصافته إلى أحد على بيت المال .

ودية كل قتل يحصل بفعل القاتل وعند فعله عن تعد وخطأ واجبه عليه

كوقوعه من علو عنى غيره وهدمه حائطه ' ' عيه من غير قصد لى ذلك و
جذائه في طريق المسلمين ' وملك العبر ما يحصل التلف عنده وما يقتضى تصممه
من جناية دابته الى غير ذلك .

وإذا شترك جماعة فيما يوجب الدية فهم "وعاقلتهم مشتركون فيها .

وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في ستة نفر كانوا يسحون في الفرات فغرق أحدهم
شهد ثلاثة منهم على اثنين نهما عرقاه وشهد الاثنان على الثلاثة نهما غرقوه : " أن
على الاثنين ثلاثة أحماس الدية وعلى الثلاثة حمس الدية " .

وقضى عليه السلام في أربعة نفرين عجزوا بالسكاكين فمات اثنان ونفى اثنان
مجرورين : أن على الباقيين دبنى المفتولين بقضائيهما بأرشي لجراح " .

وقضى عليه السلام في امرأة ركبت عنى أخرى فحادثت حرى فقصت المراكبة
فقصت ووقعت الراكبة فاندق عنقها : بأن على الفارصة ثلاث الدية وعلى المراكبة
ثلاث وأسقط الثمن لو كويها [عناً] ولو كانت راكبة بأجر لكنت الدية على
الفارصة والقامصة كاملة وإنما كانت لاعة (لاعة ح) " .

وإذا قتل لمسلم دميماً عبداً ولدية في ماله وحطاه عنى عاقلته ، ودية قتل
العبد على سيده ، والصغير والمحجور عليه على وليه ، فإن كان حطاه على
عاقلتهما .

(١) في بعض النسخ: حائطة .

(٢) راجع الوسائل ، كتاب الدماء أبواب موحيات لضمان ، كتاب الدماء ،
والمقدمة للمفيد ص ١١٨ .

(٣) راجع الوسائل ، كتاب الدماء ، أبواب موحيات لضمان الدماء الأولى ، و
المقدمة للمفيد ص ١١٨ .

(٤) راجع الوسائل ، كتاب الدماء ، أبواب موحيات لضمان ، كتاب الدماء ،
والمقدمة للمفيد ص ١١٨ .

وإذا قتل الدمي مسلماً خطأً وعدته عليه ، فإن لم يكن له مال ولا يستطيع
السعى فيها فعلى بيت مال المسلمين .

وحكم المذنب والمكاتب لدى لم يحرر منه شيء . حكم العبد فإن كان قد
تحرر بعض المكاتب فعليه من لدية بحسب ما يحرر منه وعلى مكاتبه منها
ما بقى .

وإذا جرى العبد على حر حيازة توفي بقيمة فعلى سيده تسليمه أو فداؤه ،
وإن كانت أقل من قيمته فعليه فداؤه أو تسليمه وأحد الماصل من قيمته عن أرض
الحيازة . وإن جرى لحر على العبد ما يوجب اللدية كقطع الألف أو اليدين فعليه
قيمتهم لسيده وأخذة إليه .

وإذا قامت السبه على واحد بقتل خطأ ودمت به أخرى على صفة ذلك
القتل لم يغيره خطأ والدية على المشهود عليهما بصفان
وإذا هرب قاتل العمد دعت من أن يعذر عليه والدية من ماله ، وإن لم يكن
مال فعلى عاقلة .

ومن حلت قاتل عمد من أولياء مقتوله قسراً^(١) أحد ما حصره فإن أحصره
ولا حصر حتى يحصره وإن مات لقتل فعليه الدية .

ومن طهر من علو على فوق غيره قاصداً نفسه فهو قاتل عمد وإن كان لغيره^(٢)
ذلك موقع عليه من غير قصد ليه والدية على عاقلة ، وإن كان يدفع عره والدية
على لدفع ، وإن كان بهبوب الريح فالدية من بيت المال .

وإذا لم تكن لقتل لحطاً عاقلة وله مال فالدية من ماله ، وإن لم يكن دامال
فالدية من بيت المال .

ولا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا إقراراً ولا ما وقع عن بعد كحدث الطريق

(١) من بعض النسخ . قهراً

(٢) من بعض النسخ لغيره غير ذلك

والدانة وكل مصموم ولامادون الموصحة .

فعلى هذا التحريم يسوع القتل سنة أنواع . عمد بوجوب القود ، وخطأ محض ، وخطأ شبه العمد بوجوب الدية على العقلة ، ومصموم بالتعدي وهو ماعدا الأنواع الثلاثة المعلوم اصافته ودينه لارمة للمتعدى في ماله ، وقتل لا يعرف فاعيه ونصح اصافه الى محل وجوده كالقرية والمحطة وشههما ، وقتل لا يعرف ولا تصح اصافته كقتيل الزحام وبطائره فدينه على بيت المال

فأما ذهاب لحواس والحوارج والحروح :

ففي ذهاب العقل الدية كاملة .

وفي ذهاب شعر الرأس أو اللحية لا يست^(١) الدية الكاملة ، فان يست ففي شعر رأس الرجل أو لحيته عشر دينه وفي شعر المرأة مهر مثلها .

وفي ذهاب النضر الدية كاملة ، وفي دهاه من إحدى العيين نصف الدية ، ويعتبر بفتح العين مقابل عين الشمس فان لم تطرف فهو أعمى وان أطرف فهو بصير وان أطرف إحدىهما فالأخرى داهية النور ، وفي بقصه منهما أو من إحدىهما بحسب ذلك ، ويعتبر بالجسم الظاهر اللون في المسافة ، وفي قلع العيين الدية كاملة ، وفي قلع إحدىهما نصف الدية ، وفي ذهاب بصر الأعور حقة أو قنع عيه الدية كاملة وان كان ذهاب الأخرى لتمد عليه في حرب أو بحق لجناية على نفسه ف نصف دينها^(٢) وفي شعر العين الأعلى ثلث دية العين وفي الأسفل نصف دينها . وفي حسف العين الواقعة العمياء ثلث دينها ، وفي طلق^(٣) المغنوحة أو دهاه سوادها مع تقدم العمى ربع دينها .

(١) في بعض النسخ: إذا لم يست

(٢) في بعض النسخ: فنصف دية .

(٣) طبقها . ظ .

وفي دهاب شعر الحاجبين نصف الدية ، وفي أحدهما ربع الدية ، فان
بنت فالارش .

وفي دهاب السمع جملة الدية كاملة ، وفي دهايه من حدى الاديس نصف
الدية ، ويعتبر بالصوت الرقيق من حيث لا يعلم من ارتاع فهو سميع وان لم
يرتع فهو أصم ، وفي بعضاهيهما ^(١) باعتبار التصويب بالطنس في المسافة
وقيس ذلك الى مماثلة في السن ، وفي احديهما سد السليمة بالقطن واعتبار
حال الماقصة بالتصويت في الجهة وقياس ذلك بالسليمة ، وفي قطع الاديس
الدية كاملة ، وفي قطع احديهما نصف الدية ، وفي شحمة لادن ثلث ديتها ،
وفي بعض الاذن بحسب ديتها ، يقاس بالحيط (كدا).

وفي دهاب الشم الدية كاملة ، ويعتبر بتقريب الحراق الى الالف من دعت
عنه فهو سليم وان لم تدمع فقد دعت حاسه شمه ، وفي استيصال الالف لدية
كاملة ، وفي الاربة نصف الدية ، وفي احدى المسحرين ربع الدية ، وفي النافذة
فيهما نصف الدية ، فان صلحت والتأمت فحسب لدية ، وفي النافذة في احدى
المسحرين سدس الدية ، فان التأمت فحسب الدية ، وفي كسره وجبره من غير عيب
ولا عنم عشر الدية .

وفي دهاب النطق لدية كاملة ، ويعبر بالابرة فان حرق الدم أسود أو لم
يحرج دم فهو أحرس وان حسرح أحمر فهو سيم ، وفي بعضه ^(٢) بحساب
حروف المعجم ، يلزم لحابي من أقساط الدية بعدد ما يحتل لطق به منها ،
وفي اللسان الدية كاملة ، وفي بعضه بحساب ذلك يقاس بالميل ، وفي قطع
لسان لأحرس ثلث ديته ، وفي بعضه بحساب ذلك

(١) كدا في السح

(٢) وفي نقصه .

وفي الشعين الدية كاملة ، وفي العليهما ثلث الدية ، وفي السعي ثلثا الدية ، وفي بعضها بحساب ذلك ، وفي شو احديهما ثلث الدية ، فان التأمّت فخمس ديتها .

وفي الاسان وهي ثمانية وعشرون ساً الدية كاملة ، وفي كل من من مقدمي العلم وهي اثنا عشر ساً نصف عشر الدية ، وفي كل من من مآجير العلم وهي ستة عشر ساً ربع عشر الدية ، وفيما زاد على هذا العدد من الروايد الارش ، وفي من الصبي قبل أن ينغر عشر دية ، وفي كسر بعض السن بحساب ديتها ، يقاس ذلك بنظيره لسانه ، وفي صدعها أو سوادها ثلثا ديتها .

وفي ليدى الدية كاملة ، وفي احديهما نصف دية ، وفي كل اصبع عشر دية الا الانهام وديتها ثلث الدية ^١ ، وفي مفصلها نصف ديتها ، وفي مفصل الطرف من كل اصبع عدا الانهام ثلث ديتها ، وفي الثدي ^٢ ثلثا ديتها ، وفي الاصبع الزائدة ثلث اصبع الحلقة المنقصة ، وفي شلل اليد والاصبع ثلثا ديتها ، وفي قطعها شلاء ثلث ديتها .

وفي السعدين الدية وفي احديهما نصف .

وفي العصدين الدية وفي احديهما نصف الدية ، وفي بعض ذلك بحسابه ، يقاس ويؤخذ دية ما قطع بحساب دية الساعد او العصد .

وفي الرجيين الدية كاملة ، وفي احديهما نصف الدية ، وفي كل اصبع من صانعها عشر دية ^٣ ، وفي مفصلها نصف ديتها ، وفي الاصبع الزائدة ثلث

(١) عشر عشر الدية

(٢) في بعض النسخ ثلث دية ليد .

(٣) في المختلف: وفي الباقي .

(٤) في بعض النسخ: دية .

الاصبع المعتادة .

- وفي لسافين الدية ، وفي حديهما نصف الدية .
 وفي المحدثين الدية وفي احديهما نصف الدية .
 وفي بعض هذه الاعضاء بمقدار المقطوع من العصب .
 وفي كسر الصليب الدية كاملة ، فان جبر وصلح من غير عيب فعشر الدية .
 وفي قطع الحشفة وفي لكفرة من الذكر فما زاد الدية كاملة
 وفي لحصين الدية كاملة ، وفي حديهما نصف الدية .
 وفي فرج المرأة الدية كاملة ، وفي دهاب حبصها ثلث ديتها
 وفي اقصاء الحرة ديتها وفي لامة فيمنها
 وفيما ولد كون امحى عليه ادرا^١ حمسا الدية .
 وفي الفحاح الذي لا يقدر معه على المشي أو يستطيع منه ما لا يسع به في
 التكسب أربعة أخماس الدية .
 وفي كسر عظم عضو خمس دية العصب ، فان جبر فصلح من غير عيب فاربعة
 أخماس كسره ، ود بطل لعصوه فثلثا دية
 وفي موضحة العصب ربع دية كسره .
 وفي رصه ثلث دية فان جبر فصلح من غير عيب فاربعة أخماس رصه .
 وفي فك العصب وبطلانه له ثلثا دية فان جبر فصلح من غير عيب فاربعة
 أخماس فكه .
 وفي الطلع النافذة في لعصو عشر دية ، وفي النافذة في الجسد ثلث دية
 العصب .
 وحكم الشجاح في الوجه حكمه في الرأس وهسي ثمان : أولها الدامية
 (١) آدرا .

وهي الحنث لدى يقشر الجلد وسيل لدم فيها عشر عشريه المشحوج ،
ثم الباصعه وهي التي تصنع اللحم فيها خمس عشريته ، ثم لدوده وهي التي
تعد في اللحم وتريد على الباصعه وتسمى المتلاحمة فيها خمس عشرو عشر
عشر ، ثم السمحاق وهي التي تلح إلى القشره الحبيبة الرقيقة المتعشبة للعظم
فيها خمس عشريه ، ثم الموصحه وهي التي توصح إلى العظم فيها نصف
العشر ، ثم الهاشمة وهي التي تهشم بعظم فيها عشرا لدية ، ثم الدفلة التي تكسر
العظم وتريد على الهاشمة ويحتاج معها إلى نقل العظام من موضع إلى آخر فيها
عشر ونصف عشريه . ثم لأمومة التي تصل إلى أم لدماغ فيها ثلث الدية .
وفي لطمه وجه الحر المسم إذا احمر موضعها دينار ونصف ، فإذا احصر
أو اسود ثلثه دينار . وفي لطمه لحنك الصف من لطمه لوجه ، وفيمن عذاه
بحساب دينه .

وفي الحنثه تصل إلى الحوف ثلث الدية .

وفيما بيده من دباب الاعضاء والحراح والشحاح يحسب ذبة المحروح .

الضروب السابعة من الاحكام

وبصم البحر العاقل قيمة ما أفسده وأرش ما حاد عن عمد أو خطأ عن قصد أو سهو ، وما يحصل عند فعله ، أو ممن نهي عليه .

فالاول أن يقتل ما يملكه غيره من حيوان أو بحرحة أو بكسر آله أو يحرق ثوبه أو يفسد حرثه أو يهدم بناءه إلى غير ذلك عن عمد أو خطأ أو سهو فتلزمه في ماله قيمة ما هلك وأرش ما نقص .

والثاني على صروب ، منها أن يحدث في طريق المسممين أو في الملك المشترك بغير دن الشركاء أو في ملك الغير بغير اذنه فصم ما أثر ذلك من فساد أو حصل عنده من تلف أو نقص .

و من ذلك أن يرسل كلباً عقوراً أو حملاً هائجاً أو دبه مفسده فصم ما يجنونه ، ون ربط واحررت فاقلت من غير تعريضه لم يصم .

ومن ذلك أن يرسل عنه ليلاً فصم ما تحببه على كل حال ، ولا يصم ما تجنيه نهائياً إلا أن يرسلها في ملك غيره .

ومن ذلك ما تحببه دبه^١ المركوبة بيديها على كل حال ، وكذلك حكمه ان كان قائداً ، ويبيدها ورجليها ان كان سائقاً ولم يحذر ، أو موقوفاً لها في غير ملكه

والمباح عدا الطريق عني كل حال ، وحاملا عليها من لا يعقل ^(١) على كل حال ،
ومعرا لها كذلك ، إلا أن يعرفها عن أدبه ومن تجري مجراه وعمد بملكه من
حرث فلا يصمن ^(٢) .

ومها أن يقصد غيره أو يحجمه أو يسقيه دواءً أو يقطع له عصواً معالجاً
أو يعالج له دابة ولا يبرأ إليه أو إلى وليه من نعة ذلك ، فانه يصمن جميع ما يحدث
عنه فعلة من موت أو فساد عصو أو نقص ، وإن برء إليه لم يصمن .

والثالث ما يقع من الرقيق أو المصنوع الجريرة والمحجور عليه من
قتل خطأ أو فساد عن ^(٣) مقصود أو عمد ممن لا يعقل فليرم لسوئي دية لنفس
وقيمة المتلف وأرض الجناية .

ولا دية ولا قيمة ولا أرض لما يحدث من الهيمة في ملك صاحبها ، أو
المباح كالحد والبراري ، ولا الشر في الملك ، وللانتفاع بها في غيره ، ولا
انهدم السيان سداً ولا يهلك ^(٤) ، وتصمن ما يحصل ^(٥) من ذلك إلى
ملك غيره أو طريق المسلمين .

ولا دية للطريق يثاره لساحه وللهالك شرب الدواء أو السم أو قطع
لعصو بختباره أو وليه مع الشري إليه من جريرته .
ولاديه للمتردى من غوبه أو تعريظه أو بهبوب الرياح .
ولا دية للمستأجر فيما يحدث عليه في حارته فعلة أو عمد ديه في نفسه
ولأعصائه ولا آله ولأدائه إلى غير ذلك .

ولا دية للمتص والمعد المدافع عن النفس والمال .

(١) من لا يعقل - خ .

(٢) في بعض نسخ فلا يصمن بدونها

(٣) في بعض النسخ: أو مقصود ، وفي المختلف: غير مقصود .

(٤) كذا

(٥) كذا ، ولعل الصحيح : يحمل .

ولا دية للمحمول على لواحظ والممروع من لقيح بالامر و ليهي في
حقه كشرب الخمر وترك الصلوة وحق غيره كمريرة المرأة على نفسها^١ والعلام
عنه^٢ .

ولا دية للهاجم دار غيره أو المطلق عنى عورته .
ولا دية لمفتون الحدود أو الادب المشروعة^٣ أو الفصاص من غير تعد و
المقابل مثل عتدائه

وكن موضع تسقط فيه الدية بسقط فيه قيمة المتلف وارش الجناية ، ولا ضمان
عنى من حذر ، ولا دية ولا قيمة ولا أرش لما يهتك بعد محديره ، ولا دية ولا
فود لمن قتل على سب^٤ رسول الله ﷺ أو أحد الانمة^٥ والنجارة بالسحر
و يلزم من سماع سائبا لبعض^٦ لبحح^٧ والنجارة^٨ أو رأى مجاهراً بالسحر أو يرفع
حجره لى السلطان ليقله ، وان سقى عليه نفسه لم يكن لأحد عنه سبيل اذا ثبت
أنه قتله لذلك .

(١) فى بعض نسخ: عنه

الصرب الثامن من الاحكام

قد بينا انقسام القبائح العقلية والسمعية الى فعل كالظلم والكذب والربا والربا وشرب الخمر ، والاحلال سواحب كالصدق والانصاف والصلاة والركوه .

وايثار القبائح و لاحلال بالواجب على صربين : احدهما يوجب الحد ، والثاني يوجب التميزر ، فالاول : الكفر والقتل والحرب - وقد بينا احكام ما يقتضونه^(١) - والربا واللواط و لسحق والقيادة والسرقة وشرب الخمر وشرب لعقاق ، ونحن نذكر ما يقتضيه كل واحد من هذه القبائح ، و لصرب الثاني : ماعدا ما ذكرناه من القبائح فعلا واخلالا .

فصل في حد الزنا

انما يكون المرء رايياً في الشريعة بان يقتر به أربع مرات عقلاً مختاراً ، أو يشهد به أربعة رجال عدول في وقت واحد ولفظ واحد متفق المعنى بمعانيه ، يعرج في الفرج كالميل في العين ،^(٢) أو يعلمه سلطان الحد رايياً ، وهو ممن يصح منه الفصد اليه سواء كان مختاراً أو مكرهاً ، صاحباً أم سكران ، صحيحاً

أو مريضاً أو دأ عمى أو عرج .

فإن كان حراً مسلماً محصياً بزوجه عتقة حرة أو أمة أو ملك يمين حاصرة
يتمكن من الوصول إليها وكان شيئاً حلد مائة سوط وامهن حتى يقرأ الصرغ
ثم رجم حتى يموت ، وإن كان شاباً رجس حسب ، وإن كان أحدهما محصياً
بغايه عنه أو حاصرة لا يمكن من الوصول اليها حلد مائة سوط وعرب عمداً ،
وإن لم يكن محصياً حلد مائة سوط ، سواء كانت المرتضى بها حرة أو أمة ،
مسلمة أو ذمية ، صغيرة أو كبيرة أو مفقوداً عليها عقداً لانتحل معولسب أو رصاع
أو سبب ، عاقلة أو مجنونة ، حية أو ميتة .

وإن كانت لربيه حرة مسلمة عاقلة مؤثرة فعليها أن كانت محصية بروح
حاصر يصل إليها الرحم ، وإن كانت بكرأ أو محصية بروح لا يصل إليها حلدت
مائة ولا تعريب عيها ، سواء كان الرابي بها حراً أو عبداً ، مسلماً أو كافراً ،
صغيراً أو كبيراً ، عاقلاً أو مجنوناً .

وإن كان لربي عبداً أو الربية أمة فعلي كل واحد منهم نصف الحد
نعمسون سوطاً على كل حال .

وإن كانت ذمية فولي الحد محيتر بين أن يحكم فيها بحكم الاسلام وبين
أن يسلمها الى أهل دينها ليحكمو فيها بحكمهم .

وإن كانت مجنونة لا تفيق فلا شيء عليها ، وإن كانت ممن تفيق واقربت
بالرب أو قدمت به اليه أو حصل العلم به في حال ادتها ، فعليها ما على
العاقلة .

وإن كانت صغيرة مجنونة .

وإن كانت من المحرمات بالنسب قتلاً جميعاً محصيين كانا أو يكون ،

حريين أم عتدين .

وان كان الراي عداً أو مكناً لم يحرر منه شيء أو مديراً أحد حمسين
سوطاً ، محصاً كن أو غير محص ، وان كان مكاناً قد تحرر منه بعضه جلد
من حد لحرية بحسب ما تحرر منه ومن حد العبودية بحسب ما رق منه .

وان كان ذمياً بدمية فولي الحد مجبر بين ما ذكرناه في أهل الدمه ، و
كان بمسلمه حره أو أمة صغيرة أو كبيرة ، عاقبة أو محبوبة ، حية أو ميتة قتل
لخروجه عن حرمة الدمه ، وعظمت الحد على المسلمه ، وان أسدم قبل سلامه
واحررت عليه أحكامه ولم يدر ذلك عنه الحد .

وان كان مجنوناً مطلقاً لا يتيق ولا يهتدى شيئاً فلا شيء عليه ، وان كان ممن
يصح منه الفصد لى الرما وقامت بفعله السنة أو علمه الامام أحد مائة حدة
محصاً كان أو غير محص ، ولا يند بياقره ، وان كان ممن يتيق شيئاً
اقراره به في حال افاقته أو قامت به ليلة أو حصل العلم للامام رجم ان كان
محصاً ، وجد ان كان بكراً ، وان كان ذلك في حال حموه ولا شيء عليه .
وان كان عاصياً معادلاً للمرأة على نفسها قبل صراً ، حرأ كان أم عبداً ،
مسلياً كان أم كافراً ، ولا شيء عليها .

والصبي دا فعل بالصبي أو فعل ببالغ أو فعل بها بالغ دبا بحسب سهم .
فان رجع لمقر داره عن اقراره قبل قيمة الحد عليه أو في حاله لم
يعرض له .

وان رجع الشهود أو بعضهم عن الشهادة أو اختلفت أقوالهم جلدوا جميعاً
حد المفترى ودرى الحد عن المشهود عليه ، فان كان ذلك بعد اقامته فليقتص
من رجع منهم بما وقع بالمشهود عليه من قبل أو رحم أو جلد .
فاذا أروى الامر اقامه الحد على الرايين أو أحدهما فليكن ذلك
بمحضر من جماعة المسلمين ، وان كان أحدهما أو أحدهما رجماً فليحضر رية

ويجعل فيها لمرحوم ويرد (كد) التراب عليه الى صدره ان كانت قمة الحد تعلم
 الامام أو بيته ، وان كاتب اقرار لم يرد عليهما التراب ، ثم يرحمهما ، ويبدء
 بالرحم الامام فيما علم والشهود فيما يعلم بشهادتهم ، ثم ولي الامر ، ثم من
 حضر من أئمة المسلمين وعدولهم دون العقد حتى يموت المرحوم ، فان
 فر من عذاب رد اليه ويرحم حتى يموت ، ويبدأ فيما تقدم بالاقرار الامام ثم
 تُبرر الامة ، فان فر المقر من لعذاب لم يعرض له لان قراره رجوع عن
 الاقرار .

وان كان حدهما او حدهما جلداً ورحمةً بدىء بالحد ، فان برىء الصرب
 اوقع الرحم وان كان الحد جلداً فقط وجب عن بيته تولى اقامه لشهود ، وان كان
 عن قرار أو علم تولاه ولي الامر أو من يأذن له .

وان قمت البسة أو حصل العلم والأقرار بعله عارياً جلداً عرياناً ، وان كان
 في ثيابه جلدها ، ويصرب سائر بدنه أشد الصرب ما عدا رأسه وفرجه ، ويجلد
 الرجل قائماً والمرأة جالسة قد شدت عليها ثيابها لئلا تندو عورتها ، ولا يجلد
 في رمان القط في الهوجر ولا في رمان القر في السوار ، وان كان المجرم
 مريضاً ضعف صبره فان مات فلا يؤد له ولأبيه .

فان تاب لربى أو رابيه قل قيم البسة عليه وطهرت نوبه وحمدت طريقته
 سقط عند الحد ، وان تاب بعد قيام لبسة فالامام العادل محير بين العقوب والاقامة
 وليس ذلك لغيره الا بأذنه ، ونوبه المرء سراً أفصل من اقراره ليحد .

واذا جلد لحر أو لحره في المرة ثلاث مرات قتل في الرابعة ، ويقتل
 العمد والامة في الثامنة بعد قيام الحد سبع مرات .

فصل في اللواط وحده .

الواط . يثبت في الشريعة بما يثبت به الرد من قرار أربع مرات أو شهاده
ربعة نقرأ أو علم الامام على لشروط المعصية في الرد وهو على صريين : يقاب
وهو الايلاج والثاني مادونه من المعجذ ، هي الايقاب قبل الفاعل والمفعول به
ان كانا كاملي العقل ، ويقتل الفاعل اذا كان عقلاً ، محصياً كان وغير محصن ،
حري كان أو عديدين مسلمين أو دميماً أو مسلماً أو دميماً^(١) أو حراً أو عديداً^(٢) وفيما
دونه حلد مائة سوط للفعل^(٣) والمفعول به .

وحكم العصى والمجنون في التلوط أو التلوط به ما يشبه في الزنا .
واذا تلوط الدمى بمسلم صغير أو كبير ، حراً أو عبد ، قتل على كل حال .
واذا رادولي الحد اقامته فليقمه بمحصر من جماعة أهل المصر من المسلمين
فان كان الواجب منه قتلاً فهو محير بين فله صبراً^(٤) صبر العتق وبين الرجم .
وبين الدهد^(٥) من تلوجي بهلك أو طرح الحائط عليه حتى بهلك تحته
و ان كان مما يوجب الحلد حلد أشد الصبر كالربا وفي وقته وعلى صفته .
فان كان عن شهادة ، نداه الشهود بالرحم وتولوا الحلد ، وان كان باقرار
أو علم تولاه ، ولي الامر أو من يأمره ، وان قرأ أو أحدهما فكأنت^(٦) أقدمته
سيرة أو عزم رد الفار و كمل اقامه الحد عليه وان كان باقرار لم يعرض له ، لان

(١) وديماً ، ظ .

(٢) وعدداً ، ظ .

(٣) كذا .

(٤) في بعض النسخ : وضرب .

(٥) في بعض النسخ : الدهرجة .

(٦) وكأنت ط .

فراذه رجوع عن الإقرار .

وإذا نانا أو أحدهما قبل قيام البينة والإقرار توبه طاهرة ظهر معها صلاحهما سقط عن لئائب الحد ، وإن كانت التوبة بعد الإقرار أو العلم أو البينة فالإمام العادل محسب العفو والإقامة ، وإن كانت التوبة بعد الإقرار فلا خيار لغيره في العفو ^(١) .

وإذا حلد المرأة العفل في اللواط ثلاث مرات قتل في الرابعة صبراً أو رحماً أو ذهبة حراً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً أو ذمياً .

ومن عصّب علماً عني نفسه قتل عني كل حال ولا شيء على العلام .
وإذا تفاعل الصبيان أو أنى ذلك أحدهما أو أنى الله وحب التأديب بحسب السن .

وإذا تربت الذكر بربى المرأة وشتهر بالتمكين من نفسه وهو لمحض في عرف العدة قبل صبراً وإن فقد البينة والإقرار بايقاع لعقل به ، لبينة الشهرة منهاهما .

فصل في السحق وحده

ينسب السحق في الشريعة بما ينسب به الرمان الإقرار أو السه وبشرطه ، ويجب حده بحيث يجب حد الرابا وسقط بحيث يسقط وهو مائة حلده ، محصتين كانت المتاعلتان أو حنتين ، حرتين أو أمسن ، وحره وأمه ، مسلمتين أو ذميتين

(١) كند في النح ، ومي المجلد قال أبو الصلاح وإذا نانا أو أحدهما قبل قيام البينة والإقرار توبه طاهرة ظهر معها صلاح عطف سقط عن لئائب الحد وإن تاب بعد الإقرار أو العلم أو البينة فالإمام العادل محسب في العفو والإقامة ولا خيار لغيره في العفو

أو مسلمة وذمية .

وإذا أراد ولي لامرأته فمحصرة جماعة النساء مشدودتا الثياب في طرفي
نهار القطر ووسط نهار القفر .

وحكمهما أو أحدهما في الرجوع عن الإقرار وطهور لتوبة قبل البتة
والإقرار وبعدهما ما سلف مثله في حد الزنا واللواط
فإذا حدث لمرأه في السحق ثلاثاً قتلت في الرابعة حرة كانت أو أمية ، مسلمة
أو ذمية .

فصل في القيادة وحدها

أما ثبت هذا الحكم يشهدى عدل أو بإقرار من يعتد بإقراره مرتين بالجمع
بين الرجال والنساء والعلماء ، والنساء والنساء ، فيه حلد خمسة وسبعين سوطاً
ويحرق رأس الرجل ويشهر في المصر ولا يحلق رأس المرأة ولا تشهر .
وحكم المقر والمعلوم والمشهود عليه بهذا العمل في إقامة حده والتوبة
فيه قبل ذلك وبعده والفرار والرجوع عن الإقرار ما تقدم في الحدود المدنية
فإن عادت امرأة حلد وبقي عن المصر ، فإن عادت لثالثه حلد ، فإن عادت رابعة استتيب
فإن تاب قتلت توبته وحده ، وإن أبى التوبة قتل ، وإن تاب ثم أحدث بعد
التوبة خامسة قتل على كل حال .
وحد القيادة للمرفوق كالحرة والذمي (١) كالمسلم وللمرأة كالرجل .

فصل في السرقة وحده

سرقة للموجب للقطع مشروط بكون لما روى عافلاً ، محتاراً له لا حظ له في المسروق ، ولا شبهة عليه فيه ، ما مقداره ربع دينار فمأخذ ، من حرر لا يجوز له دحوله إلا نادراً و جراحه عنه ، بقرار من يعتد باقراره من الأحرار مرتين ، أو شهادة عدلين بذلك على كل حال

فإذا تكاملت هذه الشروط وحب قطع أصابع السرقة الأربع من اليد ليمس من أصولها دون الراحة والابهام ، حرأكان أو عبداً ، مسلماً أو ذمياً ، قريباً أو نجسباً الأسرى والوالدين من ولدهما على كل حال ، أو الولد منهما بشرط الحاجة واختلالهما بعرصه ، فإن سرقة ثلثة قطع مشط رحله اليسرى من المفضل دون مؤخر القدم والعقب ، وإن سرقة ثلثة حلد لحسن ، فإن سرقة في الحسن قتل صبراً .

فإن كان السرقة جماعة مشتركة في المسروق قطعوا جميعاً ربع دينار فب راد ، وإن كانوا من مرددين كل منهم يسرق لنفسه قطع منهم من ربع مائة ربه ربع دينار فمأفوقه ، ولا يقطع من نقصت سرقته عن ذلك .

وإذا نبت سرقة الصبي هدد في الأولى ، وحكمت أصابعه بالارض حتى تدمى في الثانية ، وقطعت أطراف أمانه الأربع من المفضل لأول في الثالثة ومن المفضل لثاني في الرابعة ، ومن أصول لأصابع في الخامسة ولا يعتد باقرار العبد فيما يوجب قطعه ، ولا الرجوع بما أقره على سيده لأنه أقر في مال غيره لكن يؤدب .

ولا يقبل اقرار الصبي ولا للمؤلف لعقل ويؤدب ، ولا يعتد باقرار المكره

ولا الملجأ اليه بالضرب .

والعزم لازم للسارق الحر وإن كان المسروق يقص عما يوجب القلع ،
وإذا رجع المقر بالسرق عن إقراره أعزم ما قبله ولم يقطع
ويقطع السارق إذا أهدم الأكام ما يجب في منه لقطع ويقطع الطر من
الحبس والكم الباطن ويؤدب طرار الكم الطاهر .

وإذا سرق ولم يجرح السرق من الحرر ، أو احتل بعض لشروط إعدامه
ما أهدوا نهث عقوبة ولم يقطع وإذا أقر سرقات كثيرة أو قامت بذلك بيه قطع
لأولها أعزم جميعاً^(١) .

ويجوز لمن طهر بالسارق إطلاقه قبل أن يرفعه إلى ولي الأمر فإذا رفعه
وجب على ولي الحد قطعه ولم يجرله العقوبة ، فإن تاب السارق وطهر صلاحه
قبل أن يرفع حبره إلى السلطان سقط عنه القلع ، وعنه عزم ما سرق ، وإن
تاب بعد رفعه إليه فالأمام خاصة مخبرين قطعه والعفو عنه ، ولا خيار لغيره .
ومن دعى حرة زوجة أو حنينة قطع^(٢) لفساده في الأرض ، وقرق بين المبتاع
وبسها^(٣) وإن كان فدوطنيها مع^(٤) العلم بحالها حد حد الرامي وحدت إن
صدعته ، وإن عصها نفسها قتل ولا شيء عليها ، ولا يرجع على بايعها بشيء ، بل
يؤخذ الثمن فيسلم إلى المعلوبة على نفسها ، ويتصدق به في المطاوعة ، وإن لم
يكن يعلم بحالها فلا شيء عليه ويرجع على البائع بما أحده فيعطى للمعلوبة
ويتصدق به مع المطاوعة^(٥) .

(١) جميعها .

(٢) كذا .

(٣) في بعض نسخ : وبسها .

(٤) بدل العزم .

(٥) رجع لمختص كتاب الحدود ص ٢٢٤ .

وقد تقدم أحكام فاطم الطريق ومحيط السيل في كتاب الجهاد فلا وجه لأحدته .

فصل في حد الحمر والمقاع

يجب على من أقر مرتين أو قامت لبيبة عليه بشاهدين بشرب قليل لمسكر وإن احتلت أجاس ما يعتصم منه ، صرفاً أو محتلطاً بماء أو دواء أو غيرهما ، أو بقيته وحصول السكر منه أن يجرد ثمايين جدة عرياناً على ظهره وكتفيه من اشد الصرب ، فإن عاد حلد ثبته من عاد فقتل في الثالثة .

وحكم شارب المقاع محرماً له ، صرفاً أو ممرحاً (١) بغيره حكم شارب المسكر (٢) في الحد ، وإن كان مستحلاً فهو كافر يجب قتله . وإن تاب شربه أو أحدهما قبل الإقرار (٣) والبيبة توبة بظهر صلاح الثائب معها درت عنه الحد وإن تاب بعد ذلك فالإمام محير بين الاستيعاء ولعمرو .

فصل في القذف وحده

القذف قول يعيد بصر يجه ودلالة عرف فأنه كقول المقدوف رانياً أو لاطياً (٤) أو متلو طأ به ، سواء قصد السب أو شهد بمعاها أو أجبر عنه ، بشرط توجهه الى حر أو حرة من حر أو عبد مسلم أو ذمي .

فمتمى تكاملت هذه الشروط فالقاتل قاذف بقرار مرتين أو شهادة عدلين ، وللمقول فيه مقدوف يستحق مطالبة بحق القذف حلد السلطان ثمانين جلدة .

(١) ممرحاً .

(٢) في المحتل : شارب الحمر .

(٣) أو البيبة . (٤) لاطياً .

وله العفو عنه ، وان احتل شرط فهو يعرض يوجب التأديب وان كان لقادف
عبداً أو حرّة أو أمة حلد كل منهم حد لرجل الحر ، وان كان القادف ذمياً لدمي
أو ذميه برافدا لى حاكم لمسممين فعليه أن يحدّه كما يحد للمسلم للمسلم ،
وان كان المقدوف منه مسلماً أو مسلمة حرّاً أو رقيقاً قتل لحروجه عن الدمة
بسبب أهل الايمان .

والصريح يرن ، أورابه وقد ربيب ، وقد ربتك فلان ، أو قد ربيت
بفلانه ، أو بلاط ، أولطت بفلان ، أولبط بك أو فلان لانتد .
والكناية المعيدة يوجه أو يا حره أو يا عاهرة أو يا فاجر أو يا عاهر أو
يوسف أو يوسفه أو بامواحر ^(١) أو يعلق ^(٢) أو يمايون أو يا قربان أو يا كشجان
أودبوت الى غير ذلك من الالفاظ الموصوعة لكون الموصوف بهارابياً ولانطاً
أو متوسطاً به .

والتمس في كتابات القذف عرف القادف دون المعدوف .
وان قال لعيره ربيب بفلانه أو ربتك فلان أو لطت بفلان أو لاط بك فلان
فهو قذوف للانيس بحد لكل منهما حد . وان قذف جماعة بلفظ واحد فقال
يا رباة أو يا لاطة ^(٣) أو يا أولاد الرسا أو ما يعد ذلك فهو قذوف لجميعهم
فان جرؤوا به مجتمعاً حلد حد و حدا وان جاء به كل واحد منهم معزداً حلد له
حداً معزداً ، وان قذف كل واحد من جماعة بلفظ معزداً فقال لكل منهم يران
أو فلان رن وفلان ران فعليه لكل واحد منهم حد ، جرؤوا به مجتمعين أو متفرقين

(١) في الاصل قد رسا

(٢) كذا

(٣) في بعض نسخ - رعى

(٤) في بعض نسخ - بالاطة

وان قذف جماعه لجماعه فعلى كل واحد منهم حد
وقذف الرجل زوجته بالربا يوجب الجلد ، وبالمعاينة أو انكار الحمل أو
الوليد يوجب للعان مع الاصرار ، والحد للرجوع عنه ، وشهادة الواحد
والاثنين والثلاثة بالربا أو اللواطه يوجب جلد كل منهم حد للمعتري وشهادة
الاربعة بالربا أو اللواطه أو قذفهم أو احيارهم من غير شهادته بمعايينة المرح في
المرج تقتضى جلد جميعهم حد المعتري .

وكذلك حكمهم اذا احتسروا في الشهادة أو حاؤوا بها متعريقين ، وان كان
أحد الشهود الروح حد^(١) الثلاثة حد المعتري ولا عن الزوج .

وإذا أقر الرجل بالربا امرأة معها أو عدة ساء معيبت ، أو أقرت المرأة
بذنب مع رجل بعينه أو رجال معيين ، وأنكر لمدعى عليهم ، فعلى كل واحد
منهما حد الربا لأقراره وعدد^(٢) المقدوفات أو المدوفين من حدود لأقترائه .
ومن قال لولد ملاءته أو لفيط أو ولد أمه أو دمية من حر مسلم ياولد
زنا فهو قاذف يجب عليه الحد .

فان كان القذف مختصا بالمقدوف صريحا أو كناية كقوله ياران أو يارابية
أو بعاقر أو بعاهرة أو بالأنط أو ليط بك ، فالولاية فيه للمقدوف ، ان شاء
صدب بالحد وان شاء عفا عن القذف مادام حيا ، ويقوم ورثته في ذلك
مقامه .

وان كان القذف مقصودا به سحقا للمحاطب وسب غيره صريحا^(٣)
أو كناية كقوله يابن الرابية أو أبا الرابية أو روح لسياربه أو أنا الرابية أو

(١) حدودا . كذلك في المختلف .

(٢) في بعض النسخ : تعدد

(٣) في بعض النسخ : صريح

ياقربن أو يا كشحان في كود^(١) ذلك استحقاق بالمحاطب وسأ لأمه أو ابنه أو بنته أو زوجته فالولاية لهما ، فان مات أحدهما قام ورثته في ذلك بمقامه . وإذا كانت الولاية في القدوف لائيس فما زاد عبيهما فلكل واحد منهما المطالبة بالحد ، فإذا اقيم له سقط حقت الباقيين ، وان عفا بعضهم سقط حقه وكان لمن لم يعف لمطالبة بالحد واستيعاؤه والمعفو عنه ، فان مات المقدوف وليس له ولي فعنى سلطان لاسلام الاحد بحقه وليس له المعفو .

وتوبه القدوف قبل رفعه الى السلطان وبعده لانقطع عنه حد القادوف ولا يسقط ذلك الا بعد المقدوف أو وليته من دوى الاسباب .

ومن سب رسول الله ﷺ أو أحد الانمه من آل أو بعض الانبياء ﷺ فعنى السلطان قتله ، وان قتله من سمعه من أهل الايمان لم يكن للسلطان سبيل عليه ، وان أضاف الى بعضهم قبيحا حلد معطالحر منهم ﷺ وثبوت عصمتهم ، وقد روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : « لاوتي برجل يرغم أن داود عشق امرأة «أورياه» الا جلدته حتى جلد لاسلام وحدا لسوة^(٢) » .

فصل فيما يوجب التعزير

التعزير نأذبت تعدا لله سبحانه به لردع المعرر وغيره من المكلفين ، و هو مستحق للاخلال بكل واحد وايتار كل قبيح لم يرد الشرع بتوطيف الحد

(١) كذا في نسخ ، ولعل الصحيح - فكون ذلك

(٢) رواه في لمسوط بهذه العبارة : روى عن علي عليه السلام انه قال . لاوتي

برجل يدكر أن داود صادق المرأة الا جلدته مائة وسين ، فان جلد الناس ثمانون ووجد الانبياء مائة وسون

عليه ، وحكمه يلزم بإقرار مرتين أو شهادته عدلين .

فمن ذلك أن يحل بعض الوجبات العقلية كرد الودعة وقصه الدين ، أو الفرائض الشرعية كالصلاة والركاة والصوم والحج التي غير ذلك من الواجبات والفرائض المستدثة والمسته والمشتترطه ، فلم يسلط الاسلام تأديبه بما يردعه وغيره عن الاحلال بالواجب ويحمله وسواه على فعله

ومن ذلك أن يعمل بعض الفدائح وهي على صروب . منها وجود الرجل والمرأة لأعصمة يسهم في اراز واحد ، أو بيت واحد ، الى غير ذلك من صم أو يقين مما فوقهم ، ويعرر بحسب مبراه ولي التأديب من عشرة أسواط لي تسعة وتسعين سوطاً ، وكذلك حكم لرحبين في شعار واحد مجردين ، و لمرأتين كذلك ، والرجل و لعلام في بيت واحد وفي شعار واحد مع الزينة على كل حال ، الى غير ذلك مع صم وتغيبيل بوجوب التعرير .

ويعرر الصبي المتلوط به ، والناقص العقل ، والصبيان السلاوطن ، والصغيرتان المتفاعلتان ، و لصبي العاشت بالمرأة ،^(١) والصغير و لصبية والمأوفة المفعول بها ، والامه اذا ادعت اكراه السيد لها على السحق ، والعبد للمفعول به ان ادعى اكراه السيد له على اللوط به ، ويعرر مالك الامة اذا اكراهها على العناء ويحد هي

ويعرر من ثمر على نفسه برأ أو لواط أو سحق أقل من أربع مرات مع الاقامة عليه ، ويعرر من ثمر مرتين أو شهد عليه شاهدان بوطء دون الفرح . ويعرر واطي الامة لمشركه بالاتباع أو العبيمة ، والامة المكاثرة اذا انحدر بعضها . وكذلك حكم من عقد نكاح شبهة ووطيء معه ، ويعرر من اقتص نكراً

(١) كذا في النسخ ، و لظاهره من صم

(٢) في بعض النسخ : أو الصغير والصبية و ...

بأصبعه ويقوم مهر مثلها .

ويعزر من أسمى بكفه أو أتى بهيمة أو جامع بعض حلائله بعد الموت أو بعض المحرمات بعد الحد .

ويعزر من عرض غيره بما عيب القذف بالزنا^(١) أو اللواط كقوله يدود حنت ، أو حملت منك بك في حبسها ، أو أثبتت بهيمة ، أو استميت ، أو سرق ، أو قذت ، أو شرب حمرا ، أو أكلت محرماً أو كذبت ، والمرأه بأسحفة .

أو برة بما يقتضي القصاص كقوله يأسعه ، أو بأسأط ، أو يأسفيه ، أو بأحمق ، أو فاسق ، أو محرم ، أو كافر ، أو ترك الصلاة ، أو الصوم ، وهو غير مشهور بما يقتضي ذلك ، فإن كان مشهوراً به لم يعزر من قرينه فعله أو وصفه يقتضيه كالمتجاهرين بشرب الخمر أو القناع أو بيعهما ، أو ضرب العود وغيره من لملاهي ، أو ترك الصلوة والافطار في الصوم ، لا تأديب على من قال لمن هذه حاله يوسق أو سافط أو مجرم أو عاص ، كما لا حد على من قال لمعترف بالزنا ياران وباللهوط يا لاثط .

وإذا تفاذى العاقلان عراً جميعاً ، وإذا قذف الحر لمسلم أو المسلمة بحرة عبداً أو أمة أو دمية أو صبية أو محبواً أو مجنونه عرر . ويعزر العبد والاماء وأهل الذمة إذا تفاذقوا .

وإذا قذف المسلم أو الكافر غيره بما هو مشهور به ومعترف بمعه من كفر أو فسق فلا شيء عليه ، بل لمسلم عائد (كذا) بذلك .

وإذا عير المسلم ببعض الآفات كالعمى والمرض والجنون والجدام والنصر

(١) في بعض نسخ: والزن .

عزر ، وان عيَّره بذلك كافر ابهك ^١ عفوية ، وان كان المعير كذراً من مسلم فلا شيء عليه .

وحكم تعريض الواحد بالجماعة بما يوجب التعريض بلفظ واحد أو لكل منهم تعريض يحضه ^٢ ما قدمناه في القذف .

واذا قذف المرأة ولده أو عبده أو أمته عزر .

ويعزر من سرق ما لا يوجب القطع لاحتلال بعض لشروط ، كسرقة لعمد من سيده ، والوالد ^٣ من ولده ، ومن تحب نفقة من تحب عليه ، و لشريك من شريكه ، ولتناول ^٤ ، ومن نفق عن ربيع دسار ، وما يبلغه مما فوقه من غير حرر مأذون فيه ^٥ ، أو منه ولما يخرجه عنه ، أو من مال مشترك كالمنعم ، أو احتلس ، أو مكر ، أو سح غيره ، أو طلع ^٦ عبه ويرجع عليه بما أخذه .

ويعزر من أكل أو شرب أو باع أو انتاع أو تعلم أو علم أو نظر أو سعى أو بطش أو أصمى ^٧ أو آجر ^٨ ، أو أسأحر أو امر أو بهى عني وجه قبيح ^٩ . فان كان من نهي ما يوجب التعريض عاقلاً في يوم أو ليلة معطمان كيوم

(١) بهك

(٢) في بعض النسخ : بحضة ، والظاهر ما أثبتناه .

(٣) في بعض النسخ «والولد من ولده» مكان هذه الجملة و لصحيح ما أثبتناه .

(٤) كذا .

(٥) كذا في النسخ ، والصحيح هكذا : من غير حرر مأذون فيه

(٦) كذا في بعض النسخ . وفي السرائر : طلع في كيل .

(٧) في بعض النسخ : أصمى . وهو تصحيف ظاهر .

(٨) في بعض النسخ : آخر ، وهو تصحيف ظاهر .

(٩) يقيح .

الجمعة والعيد ورمضان الصوم أو لبلته أو مكان معظم كالمسجد الحرام أو مسجد
لرسول ﷺ ومسجد الكوفة أو بعض مشاهد الأئمة عليهم السلام أو مسجد الجامع
أو المحلة غلظت عليه العقوبة .

وإن كان ذلك مما يوجب الحد أصف له لحرمة الرمان أو المكان تعزير
مغلط .

فإن رجع من وجب عليه التأديب بإقراره عنه ، و تاب قبل رفعه إلى
السلطان وكان من حقوق الله سقط عنه فرض اقامته، وإن كان من حقوق الأديبين
لم تؤثر النوبة ولا الرجوع عن الأقرار في إسقاطه ، وكذا ذلك إلى ولي
الاستيعاء والعهو .

والتعزير لما يناسب لهدف من التعريض والنشر والتفتيق ^(١) من ثلاثه
أسواط إلى تسعة وسبعين ^(٢) سوطاً ولما عدا ذلك من ثلاثة إلى تسعة وتسعين
سوطاً .

وحكمه يرم القاصد العالم والمنمكر من العمودون الساهي بفعله و لظلم
الذي لا يصح منه القصد والمحذور المطلق .

وإذا عود الممرز إلى ما يوحى به ، غرر ذنبه وثلاثه ورابعه واستتيب ، فإن
أصر وعاد بعد التوبة قتل ^(٣) صبراً .

(١) في بعض النسخ : والتفتيق .

(٢) كان في بعض نسخ «تسعين» ، و لصحح ما أنشأه

(٣) في بعض النسخ : حتم صبراً ، وهو تصحيف ظاهر .

فصل في تنفيذ الاحكام

المقصود في الاحكام المعتمد بها تنفيذها. وصحة التنفيذ يعترف اليه :
معرفة من يصح حكمه وبمضي تنفيذه من لا يصح ذلك منه
الثاني بيان ما يصح الحكم به وتوقيته .
الثالث كيفية ايقاعه

العصل الاول من التنفيذ

تنفيذ الاحكام الشرعي والحكم بمقتضى التعبد فيها من فروض الائمة عليهم السلام
المحتصه بهم دون من عداهم ممن لم يؤهلوه لذلك ، وان تعدد تنفيذهما بهم
عليهم السلام وبالمأهول بها من قبلهم لاحد الاسباب لم يحر لغير شيعتهم تولي
ذلك ولا لمحاكم اليه ولا لتوصل بحكمه الى الحق ولانقلابه لحكم مع
الاحتياط ، ولان لم يتكامل له شروط لائب عن الامام في الحكم من شيعته ،
وهي .

العلم بالحق في الحكم المردود اليه ، والتمكن من مصائنه على وجهه ،
وجتهد العقل والرأى ، وسعة الحلم ، والصبر بالوضع ، وظهور العدالة ،
والورع ، والتدين بالحكم . ولقوة على القيام به ووضع مواضعه .

ومعها من صحة الحكم تعبر أهل الحق لصلالهم عنه ، وتعدر لعلم عليهم بشيء منه لاجله وتديتهم ^(١) بالباطل وتعمده ، وفقد الأدب من ولي الحكم بالحق فيما يحكمون به منه ، وذلك مقتضى لاحتلال معظم الشروط فيهم ، وبعض ذلك حرم عني من لم يتكامل شروط الحكم فيه من أولياتهم البينة في تعيد الاحكام وتقليده ذلك والحاكم الله .

واعتمدنا العلم بالحكم لمايتناه من وقوف صحة الحكم على العلم ، تكون الحاكم محيراً بالحكم عن الله سبحانه وتعالى وبائناً في الراسه عن رسول الله ﷺ ، وقبح الامر من دون العلم .

واعتمدنا السك من امصاته على وجهه من حيث كان تقلد الحكم بين الناس مع تعدر تعيد الحق يقتضى الحكم بالجور ، وفيه مع كونه كذلك بماي الحكم يعبر علم ^(٢) .

واعتمدنا اجتماع العقل والرأي ، لشديد ^(٣) حاجة الحكم اليهما وتعدره صاحباً من دونهما .

واعتمدنا سعة الحكم ، لتعرضه بالحكم بين الناس للسلوى سفيانهم ليسهم بحكمه .

واعتمدنا البصيرة بالوضع ، من حيث كان الجهل بلغة المتحاكمين اليه يسد طريق العلم بالحكم عنه ، ويمنع من وضعه موضعه .

واعتمدنا نورع ، من حيث كان انقاؤه لا يؤمن معه الحيف في الحكم

(١) في بعض النسخ وفي السرائر : واقدامهم بالباطل .

(٢) في بعض النسخ وفي السرائر هكذا . وعسر مع كونه كذلك بماي الحكم

يعبر علم

(٣) لشدة

لعاجل رجاء أو خوف من غيره سبحانه .
 واعلمونا لرهده ، لأن لا نطمح بنفسه الى ما لم يؤت به سبحانه وسعته ذلك
 الى تدول أموال الناس لقدرته عليها واساط يده بالحكم فيها
 واعلمونا التدبیر ، من حيث كان تقلد الحكم رئاسة ديبويه ، أو لاستعلاء
 على النظراء ، أو للمعيشة لا يؤمن معه جوره ولا ينفي^(١) أضرره ،
 واعلمونا القوة وصدق العزيمة في تنفيذ الأحكام ، من حيث كان الصعف
 مانعاً من تنفيذ الحكم على موجهه ومقتضراً بصاحبه عن القيام بالحق لصعوبته
 وعظم المشقة في تحمله .

فمننى تكاملت هذه الشروط فقد أدن له في تقلد الحكم وان كان مقتده
 طامعاً متعسلاً ، وعنه متى عرص لذلك أن يتولاه ، لكون هذه الولاية أمراً
 معروف وبهياً عن مكر نعتين فرضها بالتعريض للولاية عليه ، وإن كان في
 الظاهر من قبل المتعصب ، فهو بائس عن ولي الأمر ^{بلا} في الحكم ومأهول
 له نشوت الأدب منه وآثانهم ^{بلا} لئس كان بصعته في ذلك ، ولا يحل له
 القعود عنه .

وان لم يقلد من هذه حاله ، لنظر بين الناس فهو في الحقيقة مأهول لذلك
 بادن ولأه الأمر ، وأحواله في الدين مأمورون بالتحاكم وحمل حقوق الأموال
 اليه ولتمكين من أنفسهم لحد أو تأديب نعتين عليهم . لا يحل لهم لرعة
 عنه ولا الحروح عن حكمه ، وأهل الباطل محجوجون بوجود من هذه صعته
 مكلتهم لرحوع اليه وان جهلوا حقه لتمكنهم من العلم^(٢) لكون ذلك

(١) ارهد لم يشتر من قل إلا أن يكون هو المقصود من ظهور العدالة .

(٢) ولا ينفي

(٣) من الظلم به . كذا في السرائر .

حكم الله سبحانه وتعالى الذي تعدد (يعتدح) بقوله وحظر خلافه
ولا يحل له مع الاحتيال وحصول الامن من مرة أهل الماطل الامساع
من ذلك، فمن رغب عنه ولم يقل حكمه من لغزيبين فمن دين الله رغب،
ولحكمه سبحانه رد، ولرسول الله ﷺ حلف، واحكم الحاهليه اتقى، و
لى الطاعوت تحاكم

وقد نصرت لروى عن الصادقين عليهما السلام بمعنى ما ذكره :
فروى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «يما رجل كان به وبين اح له
ممازة في حق فدعاه الى رجل من احواله لحكم بينه وبينه فأبى الا أن
يرافعه الى هؤلاء ، كان يمر له الدين قال الله عز وجل ^{١٠} «لم تر الى الذين
يرغمون أنهم آمنوا بما نزل اليك وما نزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا
الى الطاعوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا
بعيدا» (٢).

وعنه عليه السلام ^{١١} انه قال : اناكم أن يحصم بعضكم بعضاً الى أهل الجور
ولكن انظروا الى رجل مكم يعلم شيئاً من قصايها فاحلوه بكم فاتي قد
جعلته ^{١٢} افاضياً فتحاكموا اليه ^{١٣}

وروى عن عمر بن حفصه قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من

(١) مضمرة .

(٢) سورة النساء ، الآية ٦٠ .

(٣) الوسائل ، كتاب القضاة ، أبواب صواب القاضى ، الباب الاول ، الحديث

الثانى .

(٤) كذا (٥) في بعض النسخ . حصه عيكم فاصم

(٦) الوسائل ، أبواب صواب القاضى . الباب الاول ، الحديث الخامس ، وفيه

«يحكم» مكان «يخاصم» .

أصبحت تكون بينهما مازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القاضي^١ يحل ذلك؟ قال من تحاكم إلى الطاعوت فحكم له فإما بأحد سحناً وإن كان حقه ثابتاً، لأنه أحد بحكم الطاعوت وقد أمر الله عروحل أن يكفر بها قتل^٢ كيف يصعبان؟ قال^٣ : "نظروا إلى من كان معكم قد روى حديثاً وبظر في حلالها وحرامها فليبر تصوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً فدا حكم بحكم فلم يقله منه فإما بحكم الله اسحب وعلينا رد و إراد عبد الراد على الله وهو على حد الشراء بالله^(١) .

و عسى أن فرص هذا التحكم مشروط بوجود عارف من أهل الحق و كون لمتدربين من أهله، فأما إن فقد العارف وكان الخصم الدافع للحق^٢ حار الوصول بحكم المصوب من من الظالم إلى المستحق ، ولا يحل ذلك بين أهل الحق ، فإن فقد العارف بالحق من احوالهما في مصرهما فليبر حلاً^٣ له أو يصطلحا .

وروى عن أمير المؤمنين عليه السلام^١ لشرع قد حلت محلاً لا يجلسه لا نبي أو وصي نبي أو شفي^(٢) .

يعنى بالشقي من جلس بغير إذن من الله ورسوله وولي الأمر، لأن لمأدود له في الحكم، بحكم الله يحكم فجلس في الحكم محلهما^٣ .
وروى عن أبي حمزة عليه السلام^١ أنه قال ، الحكم حكمان : حكم الله وحكم

(١) لوسائل . أبواب صفات القاضي ، الباب الأول ، الحديث الرابع ، و قد ١١

الحديث الأول ، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ .

(٢) في السرائر : الحق محاقاً .

(٣) لوسائل ، أبواب صفات القاضي ، باب ثالث ، الحديث الثاني

(٤) في السرائر محله في الحكم محلهما

لجاهلية، وقد قال الله تعالى: «ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون» وأشهد على ريد بن ثابت لقد حكم في العرائض بحكم الجاهلية^(١).

وروى عن أبي عبد الله أنه قال: الحكم حكمان حكم الله وحكم الجاهلية فمن أخطأ حكم الله فقد حكم بحكم الجاهلية^(٢).

وروى عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: من أفتى الناس بغير علم ولا هدى لعنة ملائكة الرضا وملائكة العذاب فبلحقه ورره وورر من يعمل بغيره^(٣).

وروى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: من حكم في درهمين بغير ما أنزل الله فهو كافر بالله العظيم^(٤) وقد قال الله تعالى: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون.

وروى عنه عليه السلام أنه قال: إذا كان لحاكم يقول لمن عن يمينه وعن يساره ما نرى؟ ما نقول؟ وعلى ذلك لعنه الله والملائكة والناس أجمعين إلا يقوم من مجلسه ويجلسهما مكانه^(٥).

مقتضى هذا الحديث ظاهر، لأن الحاكم إذا كان معتمداً إلى مسألة غيره كان جاهلاً بالحكم، وقد ثبتا قبح الحكم بغير علم، وجواب من يسأله لا يقتضي حصول العلم له بالحكم بغير شبهة، فلهذا حقت عليه اللعنة، ولأنه عند محاليفه إن كان من أهل الاحتياط فهو مستغن عن غيره ولا يحل له تقليده، وإن

(١) الوسائل، أبواب صفات القاضي، كتاب الرابع، الحديث الثامن، والامانة

في سورة المائدة ٥٠

(٢) الوسائل، أبواب صفات القاضي، كتاب الرابع، الحديث السابع

(٣) الوسائل، أبواب صفات القاضي، كتاب الرابع، الحديث الأول مع

اختلاف يور.

(٤) الوسائل، أبواب صفات القاضي، كتاب الخامس، الحديث الثاني.

(٥) الوسائل، أبواب آداب القاضي، كتاب الرابع، الحديث الأول

كان عاماً لم يحل له تقليد الحكم من الناس، فقد حقت لعنة باجماع وروى عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : القضاء أربعة ثلاثة في البار وواحد في لجة : رجل قصي بحور وهو لا يعلم أنه جور فهو في البار، ورجل قصي بالحق وهو لا يعلم انه حق فهو من أهل البار، ورجل قصي بالجور وهو يعلم انه جور فهو في البار، ورجل قصي بالحق وهو يعلم أنه حق فهو في الجنة^(١). وهذا صريح بوقوف الحكم على العلم ووجوده واستحقاق الحاكم به الثواب، ومصادره من دونه واستحقاق الحاكم من دونه الدار . وقد تناور لتحريم الحكم بالجور والتحاكم الى حكّامه الى تحريم محالسة أهله .

فروى عن محمد بن مسلم الثقفى به قال : مرّ بي أبو حمزة عليه السلام أو أبو عبد الله عليه السلام وأنا حابس عند قاضي المدينة، فدخلت عليه من الدار فقال لي : ما مجلس ربّك فيه أمس ؟ فقلت : جعلت فداك ان هذا القاضي لي مكرم فربما جلست اليه، فقال عليه السلام لي : وما يؤمك أن تنزل اللعنة فتعم من في المجلس^(٢) . لفظ الحديث ومعناه مطابق لما تقرّر الشرع به من وجوب انكار المسكر وفتح لرمسه به ، والحكم بالجور من أعظم المسكرات ، ومحالس لحكام به لغير الانكار والتعبد راض بما يجب انكاره من الجور واستحقاق للعنة^(٣) معاً وذا كانت هذه حال المجلس فحال الحاكم بالجور ومقتنذه الطر والتحاكم اليه والاحد بحكمه غلط، لا يرتفع الريب في رضا هؤلاء بالقبيح

(١) في الرئر بهذا حقت عليه اللعنة .

(٢) لوسائل ، أبواب صعد القاضي . باب الرابع ، الحديث ليدس

(٣) أبواب صعد القاضي . باب الاول . الحديث لما شر

(٤) كذا في كثير النسخ وفي لرائر وفي بعض النسخ واستحقاق للعنة معاً وهو

الفصل الثاني من تنفيذ الاحكام

لا يصح الحكم انحاً ولا حظراً ولا مطلقاً ولا مأمراً ولا اسقاطاً ولا امضاءً ولا مسحاً الا عن علم بما يقتضي ذلك أو اقرار المدعي عليه، وثبوت البينة بالدعوى، أو يمين المدعي عليه، أو المدعى، دون ما عدا ذلك، ولكل حكم.

فصل في العلم بما يقتضي الحكم

علم لحاكم بما يقتضي تنفيذ الحكم كاف في صحته ومعنى عن اقرار وبيته ويمين، سواء علم ذلك في حال تنفيذ الحكم أو قبلها، لسكون نفس الحاكم العلم لي ما علمه في حال حكمه بمقتضاه، سواء كان علمه حادثاً في حال^١ أو قبلاً^٢ لها^٣ أو متولداً عن أمثاله الماضية أو حادثاً حالاً بعد حال في كيفية تعلقه^٤ بالمعلوم على حد واحد وانقضاء الشبهة عنه في صحته، وعدم السكون لصحة^٥ الدعوى مع الاقرار واليمين و^٦ انتهاء الثقة بشيء من ذلك، وإنما يعلم الحاكم مع الاقرار أو الشهادة أو اليمين صحة التنفيذ متى علم الاعتماد دون صدق المدعي مع ذلك أو المدعى عليه مع يمينه، وهو مع ذلك العلم عالم بالامرين صدق لمدعى في الدعوى وصحة الحكم بها، ولا

(١) في بعض النسخ : حادثاً في الحال ثابتاً أو .

(٢) في السرائر المطبوع ومتولداً .

(٣) في بعض النسخ : في كيفية التعلق بالمعلوم .

(٤) بصحة

(٥) في بعض النسخ : أو اقراراً .

شبهه على منأمل في أن الظن لاحكم له مع إمكان العلم فكيف نشوته .
وكيف يتوهم عقل صحة الحكم مع صحة الظن^(١) وفساده مع العلم به
وهو يفرق بين حالتي العالم والظان .

وأيضاً فصحة الحكم بالافرار أو لبينة ، واليمين فرع للعلم بالافرار و
قيام لبينة وحصول اليمين وثبوت التعبد ، ولو كان العلم بصحة الدعوى^(٢) و
لانكار غير متعبد به لم يصح حكم بقرار ولا بینه ولا يمين ، لو فوف صحة
عنى العلم الذي لا يبعد بمثله ، لأن لعلم بلشيء أن اعد به في موضع فهذا
حكمه في كل موضع^(٣) وفي هذا خروج عن لحق جملة ادلارها ان عليه
له يميز من الباطل غير العلم^(٤) .

وايضاً ولو لم يلزم الحاكم الحكم بما علمه من غير توقف على اقرار او
بینه او يمين ، لاقتضى ذلك الحكم بما يعلم خلافه اد حصل به اقرار وبینه
او يمين ، من تسليم ما يجب المسع منه ، والمسع مما يجب تسليمه ، وقتل وقطع
من علم عدم مسحقاقه لهما ، و لحاق نسب من يعلم برأته منه الى غير ذلك
مما لاشبهة في فساد .

وايضاً ولو لم يكن الحكم بالعلم معتبراً لم يصح للحاكم تعبد ما تقدم
لاقرار به^(٥) والشهادة لزمان التعبد ، لانه ان حكم في هذه الحال فبما يحكم
لعلمه بمصداق الاقرار أو البينة ، فاذا كان الحكم بالعلم لا يصح ماها^(٦) وللمعوم
خلاف ذلك ، اد لافرق بين أن يحكم للعلم بالافرار ولبينة وبين لعلم بصحة

(١) في السرائر : مع ظن الصدق

(٢) في السرائر : وان الى حكمه في موضع فهذا حاله في كل موضع

(٣) في بعض النسخ : عن العلم وهو تصحيح .

(٤) في السرائر لا يصح م يصح هذا

الدعوى أو الإنكار ، بل الثاني أظهر .

وايضاً فلو كان نعر في لحكم بالاقرار ' والنية واليمين دون العلم لم
يجز ابطال ذلك متى علم الحاكم كذب المعر أو الشهود أو الحالف ، والاجماع
بخلاف ذلك ، ثبت كون العلم أصلاً في الاحكام ، وسقط قول من مع من
تنهيدها له (٦) .

وليس لاحد أن يمسح من الحكم بالعلم للنهي عنه أو فقد تعدد بمقتضاه ،
من (٦) حيث كان ماقدماه من الأدلة على صحة الحكم به وكونه غير مستند
الى علم أصلاً فيها وتعدر الحكم به من دونه مسقطاً لهاتين الدعويتين ، وكيف
يشته فسادهما على عاروف بالكلية الموقوف صحته في الاصول والعروع على
لعلم وحصول اليقين بمعاد (٦) الظن بهما مع امكان العلم وبطلان مع تعدر
العلم والمطلوب غير مستند الى علم .

وكيف يجتمع له اعتقاد ذلك مع علمه بصحة لحكم مع طعن صدق المدعى
أو المسكر وبقي الحكم مع العلم بصدق أحدهما لولا جهل لذهب الى ذلك
بمقتضى التكليف وطريق صحة العمل فيه وتعميله على استحسان فاسد ورأى
قائل .

وليس (٥) لعلم حاصل لكل سماع للاخبار بامضاء رسول الله ﷺ الحكم
لحرمة بن ثابت وسماء لذلك دا الشهادتين (٦) ، وامضاء ما حكم به أمير

(١) في السرائر في الاقرار ولعل الصحيح : لاقرار ، بدون الودودي

(٢) في السرائر : به

(٣) العبادة لا تحلوم سقم فلا تغفل

(٤) في السرائر : وماد .

(٥) في بعض النسخ : اذليس ، ولعل الصحيح : أو .

(٦) راجع الوسائل ج ١٨ ص ٢٠١ .

المؤمنين عليهم السلام في قصة الاعرابي والناقبة^(١) لعلهما بصدقه عليه السلام ، مع ما يضاف الى ذلك من مشهور انكار أمير المؤمنين علي شريح لما طأله بالبيئة على ما ادعاه في درع طلحة : وبلك خالفت السنة بمطالبة امام المسلمين بینه وهو مؤتمس على أكثر من ذلك^(٢) ، فأضاف الحكم بالعلم الى السنة على رؤوس الجميع^(٣) من الصحابة والتابعين ، فلم ينكر عليه سكر ، وهذا مع ما تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم يرهان واصح على جهل طالب البينة مع العلم وكونه مقدماً عليها .

وليس للمخالف فيه بصرياه أن يسمع منه لعله أن الحكم بالعلم يقتضي تهمة الحاكم به ، لأن ذلك رجوع عن مقتضى الادلة استحساناً ولاشبهة في صاده ، على أن ذلك لو سمع من الحكم بالعلم لسمع من الحكم بالشهادة والاقرار المصين ، اذا كان الحكم في المجلس الثاني بالاقرار الحاصل في المجلس الاول أو لبنة مسنداً الى العلم واذا لم تسمع التهمة هبها من الحكم بالعلم وكذلك هناك .

وبعد فحسن الظن بالحاكم المتقابل^(٤) الشروط يقتضي الرجوع الى^(٥) حكمه بالعلم ، وبمع من تهمة ، بالاقرار^(٦) أو البينة ، لولا ذلك لم يستقر له حكم ولم يسمع قوله أقر عدي بكذا أو قامت البينة بكذا أو نلت عدي كذا أو صح عدي ، إلا أن يكون حصول الاقرار والبينة بمحضر من لا يجوز الكذب عليه وهذا يقتضي نقص نظام الاحكام بغير اشكال .

(١) راجع الوسائل ج ١٨ ص ٢٠٠ .

(٢) راجع الوسائل ج ١٨ ص ١٩٤ .

(٣) جمع

(٤) في السرائر : المتكامل للشروط .

(٥) في السرائر : لحكمه .

(٦) كذا في النسخ

وإذا كان علمه بالمدعى عنه ^(١) مقراً أو مشهوداً عليه ^(٢) أو حالفاً أو مخلوفاً له موحياً عليه الحكم وإن لم يعلم ذلك أحد سواه ولا يحل له ^(٣) الامتناع لحوف التهمة ، فكذلك يجب أن يحكم متى علم صدق المدعى أو لمنكر بأحد أسباب العلم من مشاهدته أو تواتر أو تنص صادق أو ثبوت عصمة السلي غير ذلك من طرق العلم لعدم العرق ، بل ما تورد ^(٤) فيه أولى .

إن قيل . فلو شاهد الإمام ^(٥) و الحاكم رجلاً يربى ^(٦) و يوطأ أو سمعه يقذف غيره ^(٧) و يطلق روحه أو يطاهر منها أو يعنى علامه أو يبيع غيره شيئاً أكن يحكم بعلمه أو يبطل ذلك ؟

قيل : إن كان معصية الإمام عهداً أو إيقاعاً شرعياً حكم بعصمه ، وإن كان بخلاف ذلك لاحتلال بعض الشروط كعصمه بغيره مطلقاً بكليات الإطلاق أو صريحه ^(٨) في التحصن أو بغير شهادته ، أو طهار بغير لعنه ^(٩) أو بغير شهادته أو قصد ، أو بيع من غير إقرار إلى غير ذلك ، لم يحكم ، لفقد ما معه يصح لحكم من صحة العقد ^(١٠) و الإيقاع ، فأما ما يوجب الحد فإن كان العلم بما يوجب الإمام فعليه الحكم بعلمه ، لكونه معصوماً مأموراً . فإن كان غيره من الأحكام الدين يجوز عليهم الكذب لم يحرم له الحكم بمقتضاه ، لأن قامة الحد أولاً ليست من فرضه ، ولأنه بذلك شاهد على غيره بالرنا واللائط وغيرهما وهو وحد . وشهادة الواحد بذلك قدف بوجب الحد وإن كان عدلاً ، يوضح ذلك أنه إذا علم ثلاثة بغير غيرهم رايياً لم يجر لهم الشهادة عليه ، فالواحد أخرى ^(١١) أن لا يشهد عليه ، وليست هذه حال الإمام المعصوم ولا تعيد الأحكام بالعلم على من مل ذلك .

(١) في السرائر : يكون المدعى عليه .

(٢) كان في الأصل : سواه دلالة الامتناع

(٣) كذا يقرأ ما في بعض النسخ .

(٤) في بعض النسخ : صريحة .

فصل في الاقرار

لاقرار منقضى لسقوط حق المعترف بما أقربه لغيره . اذا كان من حر كامل العقل سليم الرأي مريضاً كان أو صحيحاً .

فان كان مسدداً مريضاً حاله كقوله هذه الدار لفلان ، أو هذا الثوب أو المال لفلان ، أو لفلان عني كذا ، وكان غير مأموون لم يصح اقراره ، وان كان مأموياً مصحياً اقراره واستحق للمقر له تسليم ما أقربه مالم يسع ماسع من يد أو يده أو وثيقه أو رهن أو دين فبطل الاقرار ، وان سلم المقر له ما حصل الاقرار به واستحق بعض وجوه الاستحقاق برع من يده ورد الى مستحقه ولادرك له على المقر لاحتصاص فائده الاقرار بسقاط حق المقر حسب فان اقرن اقراره بصمدان الدرك فمسح المانع من التسليم أو اسحق بعده فعله دركه من حيث كان صمدان المقر للدرك دلالة للحكم عني أن الاقرار حصل عن استحقاق يعقضي صمدان الدرك .

وان كان الاقرار بعد تعدد دعوى بقائم العين كدروانفرس ، أو معين في الدمة كالدبين وثنس المبيع والاحروالارش ومثال ذلك ، فعني ابحاكم الرمه بالحروح الى المقر له مما تعلق بدمته وتسيم ما في يده من لاعيان لقائمة ، فان قامت سنة بعد لتسيم باستحقاق عين المقر له بالصمدان أو تكون من حقوق

الذمم كالديون وغيرها فيضمن على كل حال .

ولا يعتد باقرار الصبي ولا المأوف العقل والسعه ولا العبد ولا الامه فيما يعتد
صرره الى المائت كالمال والحراج والقتل ولا بما يعلم كذب المقر فيه .
واذا اشبه الامر عني المحاكم في صفة المقر وتدل اقراره ثم يكشف له
كونه ممن لا يعتد باقراره لا حل مدكرنا لفظ حكمه ورجع بما حكم به
على المحكوم له به .

واذا اقر بعض الورثة بوث لزمه في حق ارثه، وان كانا اثنين وكانا
عدلين قلت شهدتهما وثبتت بسبه الى الموروث، وان لم يكونا كذلك فهما
مقران يلزمهما حكم سبه في حقهما دون سائر الورثة

واذا رجع الامر بحق غيره عليه لم يؤثر رجوعه عنه في صحته الحكم به .
وقد سلف بيان حكم الاقرار بما يوجب العصاص والحد والتأديب بصفة
الامر وبين يعتد باقراره ويعد رجوعه عنه وبين لا يعتد بذلك بما عني عن
تكراره هاهنا .

فصل في الشهادات

تعيد لأحكام بالشهادة يتعلق بكيف حمسة : "وبها العلم بما معه ثقل،
وثانيهما ما يبرم محملها ومؤديها، وثالثها معرفة كميته "عياها" ، ورابعها الحكم
بها في بعض صفت، وخامسها معرفة ما يطلها.

التكليف الاول من الشهادات

العدالة شرط في صحة الشهادة على المسم وشب حكمها بالبلوغ و
كمال العقل والأيمان واجتناب الفسح أجمع وبقاء بطنه بالعدوه "والحسد
أو لمدافعة" أو المملكة أو شركة، و تعلم يكمل هذه الشروط بالشاهد من
فروض لمشهود عنده في حال اقامتها دون تحميم،
قد تكاملت نيت العدالة ولم لعبول حراً كان الشاهد أو عبداً قريباً
أو أحسباً رجلاً أم امرأة بحيث يصبح شهادتهما ، وان احتل شرط لم نفس
الشهادة .

ولا تقبل شهادته لعبد على سيده ولا الولد على والده فيما يكرهه و
تقبل شهادتهما عنهما بعد الوفاة ، ولا تقبل شهادة العبد بسده على كل حال،

ولا تفصل شهادة الشريك مما هو شريك فيه ولا لاجير لمستأجره ولا دمي على مسلم ولا مسطل على محض وتقتل شهادته بعضهم على بعض ولاهل الحق عليهم .

ولا تفصل شهادة النساء فيما يوجب الحد الا شهادته امرأتان مع ثلاثة رجال في الزنا خاصة ولا الطلاق ولا رؤية الهلال، ويقبل فيما عد ذلك امرأتان برحل ، ولا يقتض بشهادتهن ويؤخذ بها الدية ، ولا يقبل شهادته أحد من أهل الصلابة على مسلم الا عدول^١ الدية في نوصيه في سمر خاصة بشرط عدم أهل الايمان .

وتقتل شهادة الصبيان فيما يحرى بينهم بعض على بعض فيما دون القتل ويؤخذ بأول كلامهم قبل أن يعرفوا دون ما عد ذلك وتقتل شهادة ذوي الارحام بعض لبعض وعلمهم والاحباب ، ولروح بروحه وعيها، والروحه له وعيه، وتقتل شهادة الاعمي والحصي والحنسي^٢ اذا تكاملت شروط العدالة فيهم .

التكليف الثاني من الشهادات

يلزم من دعي من الشهادة أو بحمله أو (الى ط) اقامة ما تحمله منها الاحابة الى ذلك اذا كان بحمله عن شاهد، ولا يجوز له أن يشهد لا ان يستشهد ، وهو محبّر فيما يسمعه ويشهده بين تحمله واقدمته وتركه، ولا يحل له أن يتحمل ولا يفيم شهادته لا يعلم معتصاه من أحد طرق العلم وان رأى خطه .

(١) في بعض النسخ : مسلم ، والظاهر ما أنبتاه .

(٢) أهل النسبة . ظ .

(٣) والاصم ، كذا في المختلف نقلا عن أبي الصلاح .

فان كانت شهادة بما يوجب حداً أو تعزيراً لم يحل له أن يشهد بما لا يعنيه مشهده على لوجه لدي فدرته الشريعة وسلف سابه، وعلى اقرار الفعل أو الميعول به، وان كانت باقرار بحق أو وصبه أو به أو صدقة أو غير ذلك فبعد لعلم بعين لمقر والموصي وللمصدق والوهاب واسمه ونسبه وتميزه من غيره وصحة رأيه وولايته وإبناؤه للأقرار.

وان كانت بملك فبعد لعلم بنسبه من بيع أو ميراث وغيرهما من أسباب التملك أو طاهر تصرف لادبع منه، وعن المستحق

وان كان بعد أو ايقاع أو اسقاط أو فسخ أو ما من ذلك، فبعد العلم بعين العقد أو الايقاع أو الاسقاط أو الفسخ وما من ذلك وموافقته للمشروع فيه ومعرفة المدعويين والموقع والمسقط والفاسخ ومن يصدق به ذلك

ولا يجزئه في ذلك شهادة المشهود له أو عليه ولا تحلته ولا وجود خطه وما يعلم ما تضمنه، ولا شهادته من لا يوجب حرمه العلم من العدد وان كان عدولاً، لانه محرم بما شهد به ولا يجوز الاحكام بما لا يعلمه المحرم.

واذا أشهد على تملك ما يصح تملكه وما لا يصح وعلى ما يسوغ في الشريعة وما لا يسوغ فليشهد بما يصح تملكه وما يسوغ في الشريعة دون ما لا يصح ويسوغ.

ولا يجوز لاحد أن يقيم شهادة سئل حفاً أو تنقصي سطلاً أو بعدياً على من لا يستحق أو ضرراً في الدين أو عند حاكم جور يعلم أو يظن أنه لا يقبلها وان كان عالمًا بحقيقتها.

ولا يجوز الشهادة على شهادته من ليس بعدل في الحقيقة، ولا حكم لشهادته

(١) في كتر السج . مثله المنهود له

(٢) كد .

لواحد على شهادة الواحد، وبحكم شهادة الاثنين على شهادة الواحد ويقوم شهادتهما مقام شهادته .

ولا يجوز لمن شهد على شهادة غيره أن يشهد بنفسه مع غيره الأول، لكن يقول: أشهد أن فلاناً أشهدني أنه يشهد بكذا .

وإذا كان الشاهد عالماً بتملك ' ' غيره داراً ورصاً أو غير ذلك ثم رأى غيره متصرفاً فيها من غير مراعاه من الأول ولا علم بأذن ومقتضي اإباحة التصرف من حازه أو غير ذلك لم يحر له أن يشهد بملكه لواحد منهما حتى يعلم ما يقتضي ذلك في المستقبل .

وإذا غاب العد أو لأمه عن ملكه لم يحر له أن يشهد بما كان يعلمه من تمتكه لهما إلا أن يعلم عيه (عيسهط) لا باق وأذن المالك .

وإذا لم يعلم الشاهد في حال إقامه الشهادة كون المشهود له مالاً له شيء لم يحر له أن يشهد بالملك وإن كان عالماً بسسه الماضي .

التكليف الثالث من الشهادات

بيئة لربا وبلوط والسحق أربعة رجال عدول بمعابة المرح في المرح بلفظ واحد في وقت واحد، أو ثلاثة رجال وامرأتان في الرباحاصة، وبيئة ما عدا ذلك مما يوجب حداً أو تعزيراً أو قصاصاً تقتل أو حراح وغير ذلك من جميع الحقوق بشهدى عدل^(١) بلفظ واحد، وليس من شرط صحتها الوقت، ويقوم شهادة الواحد ويمين المدعى في الديون خاصة مقام الشهادة الكاملة،

(١) في بعض النسخ - بمليت .

(٢) في بعض النسخ : بشاهدين .

ونقوم شهادة امرأتين بحيث تصح شهادة النساء من رجل واحد، ويحكم بهن شهدتهما معمرتين فيما لا يدين به رجل من أخواتهن، وتقبل شهادته القليلة المأمونة في الولادة والاستهلال، ويحكم بربع دينه أو الميراث

والقساعة في لمل حمسون رجلا يقسمون مع ولي الدم حمس يميناً، فإن نقصوا عن ذلك كررت عليهم لادن حتى تكمل حمسون يميناً، ولا يحل له ولا لغيره من ينقسم معه على قتل صاحبهم أن يقسموا على قاتل معين بالشبهة حتى يعلموا ذلك من حاله مشهدة أو مما يقوم مقامها من طرق العلم والفسامة فيما يوجب الدية من لأعضاء ستة نفر، وفيما دون ذلك محسب الستة، وأذناه يمين واحدة.

وان لم يقسم أولياء الدم قسم لهم بالقول وأولياءه حمس يميناً، فهم هم يقتلو أو يرو، وكذلك القول في الحراج، فإن لم يكن لهم أولياء قسم هو حمس يميناً

وتقبل شهادة امرأتين في نصف دية النعس أو العصور أو الحرج، أو المرأة الواحدة في الربع، ويجوز شهادتهن في لكاح مع الرجال، ولا يجوز في الطلاق على حال^(١).

التكليف الرابع من الشهادات

بینه يبطل حكم لده، وتقضى تسلم ما دعت به^(٢). فإن كان للمدعى بنة وللمدعى عليه بینه ولا يد لأحدهما حكم لأعدهما شهود، فإن تساوا،

(١) يقسم منه.

(٢) في بعض نسخ: على كل حال

(٣) في بعض نسخ: ما قاتت به.

فسي لعداله حكم لاكثرهما شهود مع يمينه ، ون تساووا في العدد و لعد له
 فرغ بينهم واحلف من حرج سهمه وحكم له بالملك ، ون كان لاحدهما يد
 وبينة شهد باليد والآخر سة تشهد بالملك حكم للحرج اليد ، بالملك ، وان
 كانت اليستان تشهدان بالملك حكم به لدى اليد ، ون كانا جميعاً متصرفين فيه ولا
 بينة لاحدهما قسم بينهم ، ون كان لاحدهم سة برعت يد الآخر وسم لي
 دي البينة .

التكليف الخامس من الشهادات

د انكشف ن الشاهد شهد بالمرور باقراره أو بينة أو علم عرروا شهر^(١)
 في المصر ، ون كان لحاكم حكم بها بطل حكمه ورجع على لمحكوم به
 بما أحده ون لم يقدر على ذلك رجع به على الشاهد^(٢) بالمرور فان كان قتلا
 او جراحاً أو حداً قيد^(٣) بالنفس واقتصر منه بالجراح والحد .

وان رجع عن لشهادته لشبهة دخل عليه فعليه لدية في القتل والجراح
 ورصاء للمحدود ومثل لمسهك بشهادته .

وان كانوا جميع الشهود شهدو روراً أو راجعين عن شهادتهم بالشبهة
 فالقصاص أو الدية أو المثل لادم لجميعهم كلرومه لكن جماعه شتركت في
 جناية عمداً أو خطأ

و اذا انكشف ن الشهود أو بعضهم فساق أنطل الحكم

(١) كذا

(٢) ونهر

(٣) في بعض النسخ شهادة .

(٤) في بعض النسخ : قتل بالقتل .

وإذا قامت بيته بطلاق وتروحت المرأة ورجع لشاهداً أو أحدهما
عزماً أو أحدهما لمهر للروح الثاني ن كـا دخل بها وردت إلى الأول، و
لاقربها حتى تعد من الثاني، وإن لم يقربها فرق بينهما ولا شيء لهما وهي راحة
الأول ولا عدة عليها .

وكذلك لحكم بمن شهد بوفاء روح [و] تروحت امرأته .
وإذا قامت البيته على امرأة ، برأها فادع بها ، بكر فوحدت كذلك دري
عنها الحد .

وإذا قامت البيته بما يعلم لحاكم كذب لشهود فيه أو كون الأمر بخلافه،
أبطلهما لعلمه وعزرر لشهود لتعمد الكذب . مثل لأول أن تقوم بيته بما
يوجب قوداً أو قصاصاً ، أو حداً على شخص معش في وقت معين بعدم الحاكم
برأته منه في ذلك الوقت بكونه حليماً له فيه ، ومثال الثاني أن تقوم بيته بحق
معين من جهة معينة يعلم لحاكم خروج المدعى عليه مما قام به ، ولا تأدب
على الشهود هاهنا لحوار كونهم عالمين بأصل الاستحقاق دون الخروج منه
إلا أن يقولوا تعجبا كذباً فيؤدبوا .

فصل في الايمان

الايمان واجبة في حق كل دعوى عدا ما يوجب انفصاص عني المسكر ،
وبأنيرها سقاط الدعوى في الحال وما يليها، وان حلف براء من حق الدعوى
وان بكل عهد لزمه مفضاها ، وله ردها على المدعى ومضى بعمل يحجب عنه ،
فان بكل عهد سقط حق دعوه وان حلف نيت حقه .

وأما دعوى القبل والحروح مع لا نكر وفقد لبسته فموجه للمبين على
المدعي حسب ما يراه من القسامه ، ومضى بعمل يحجب له الحكم بصحة الدعوى ،
وله أن يطالب المدعي عليه بها قسامه ^٢ ومضى بعمل يبرأ منه من نهمه الدعوى ،
وان تنكل (كذا) يلزم الحكم بمقتضاها .

ولا يمس لا بعد دعوى ولا بحس دعوى ولا يمين عليها الا عن يقين بصحة
استحقاق ما تعلق به .

وبكمي فيها سم لله الاعظم كقوله «والله» متجرداً عن ^١ الصواب ، و
التأكيد بكتيرها «الذي لا اله الا هو الطالب العال المدرك المهيئ الصار

(١) في بعض النسخ : حتى دعواه

(٢) في بعض نسخ قسامه

(٣) في بعض نسخ من الصواب

ان دافع عديم العيب والشهادة الرحمن الرحيم^(١) تلج في الحرم
ويحور الاستحلاف بكل مكان ، وفي المسجد الجامع تجاه قبلته أولى .
ولا يحل لمن عزم عزمه - عسراً^(٢) - بحسه مقر ولا يستحل منه مكرراً ، و
يكراه له استخلافه مع الانكار والسا^(٣) ، تعظيماً لاسمه سبحانه ، وحرماً في
بقاء الاستحقاق وصحة الدعوى به ، فان احببه أحل بالفصل وفرط بالحرم ، و
لم يحل له مطالبة فيما بعد ، ولا إقامة سنة عليه وان تقدمه لم يقبل . فان طهر له
بما لم يحل له احده علة ، وان حذره بحقه بعد اليمين له بدماء من عصبائه
حل له اُحدود والعمو عنه فصل ، وان حذسه عند الله تعالى قبل اليمين^(٤) وبعدها
لم يحرم له أحده بحال .

والأولى بدي الدين والعصا اذا بلى بدعوى باطله أن يخرج منها ولا
يحلف بكذبة لا تؤثر في حاله ، وان رد عزمه اليمين عليه فيما يعزم صحته
أن لا يحلف تنزهاً عن الحلف وتعظيماً لاسماء الله تعالى ، ومحرم ذلك على
المدعي عليه ، ويكره له ان يرد ليمين على دي الدعوى باطله ليلامها اليه
بل يمينه هاهنا أولى^(٥) وأولى من الجميع ما قدمناه من الخروج عن موحها و
لا يحلف ولا يستحلف وان كان لو حلف صادقاً أو استخلف من بعده كاذباً لم يأنم
وانما يحل بفصل ويوعب عن بهل^(٦)

ولا يحور الاستحلاف عند ممر رسول الله ﷺ على م لا يوجب مثله
القطع .

(١) في بعض النسخ : الايمان .

(٢) في بعض النسخ : نقل

الفصل الثالث من تنهيد الاحكام

سرم لمؤمل سعيد الاحكام أن يعرّد^١ لطره بين السوف لا يشوبه^٢
بشيء من الاعراض لدينية ولا الديوبية سواء وينظر في ماعبداء من الاوقات
فيما يؤثره منها^٣

ولا يجلس وهو عصان ولا جانح ولا عطشان ولا مهموم ولا دافع الى بعض
المشبهات ، وأولى المحاليس به مسجد الجامع أو مسجد المحلة ولا حرج في
الجلوس عليه في منزله

فإذا عزم على ذلك فليظهر ويلبس حمل ربه وبمس طيباً ويصلي ركعتين
بعقبهما بالتسبيح والرعة الى الله تعالى في توقيعه وتسديده ومعونه على ما ينبغي
به ، ثم ليجلس مسدداً القفلة ليكون وحوه المحصوم اليها ، وعليه السكينة
والوقار ، ولينق في مجلسه المحزون والدعابة بنعسه وليسره عنهما من غيره ،
وليجلس شهوده ناحية عنه ، ولو طول نفسه على القوة في أمر الله تعالى وصحة
العزيمة في تنهيد حكمه .

ثم ليأمر أسماء أن يكتب أسماء كل حصصين في رقعه ويرفع الرقاع اليه

(١) في بعض النسخ : يفرد .

(٢) كما في نسخ ، وليس لصحيح - لا يشوبه

(٣) منها .

فيحيطها ثم يخرج منها رفعه فيقدم المطربين من بصمت ذكره من المتحاضرين
اليه، ثم كدلت ثابته وثالثه حتى يأتي على^(١) جميعه، وان لم يحضر الا حصمان
أحضرهما بغير رقعة .

فان انتهى الحصمان اليه فليسوييهما في المجلس واللفظ^(٢) والاشارة ، فان
سلم أو أحدهما فليرد عليهما ، ولا يبدأهما بحطاب الا أن يصمتا فيقول : ان كنتما
حضرتما لشيء فادكره فان أتمكا أقامهما ونظر في حكومة غيرهما

وان ادعى أحدهما شيئاً مجهولاً قال له حقق دعواك من فعل والآخرهما
وان كان متنبيراً قبل الحاكم على خصمه وقال له ما تقول في دعواء؟ فان أقر بها
اعتبر حاله فان كان حراً عاقلاً مختاراً للاقرار ألزمه الحروح الى خصمه مما أقر به،
فان امتنع أمره بملازمة^(٣) وان سام^(٤) حسه حسه وان سام اثبات اسمه
في ديوان حكمه لم يحمله ذلك الا أن يكون عازها بالمقر بعينه واسمه وبسبه أو
يشهد بذلك عنده شاهداً عدل ، وان كان المقر عبداً أو أمه أو مؤلف العقل أو
صغيراً أو سقيهاً أو مكرهاً على الاقرار لم يعتد باقراره

وان نكر فكان عالماً بصدق المدعي أو المدعى عليه على كل حال وفي
ثبت القضية حكم بعلمه ولم يحنح لى بينة ولا يمين الى صحة دعوى ولا انكار
الا أن تقوم بينة بسمع من استمرار العلم فيحكم بمقتضاها ، كعلمه بأن ريداً
ناع داراً من عمرو فالحكم بالعلم يقتضى تسليم الدار الى عمرو ، فان قامت
بينة عادلة بأن ريداً ابتاع تلك الدار بعينها من عمرو بعد تريح علمه، فالو حب

(١) في بعض النسخ: طويه بجميعها .

(٢) في بعض النسخ : واللفظ .

(٣) في بعض النسخ : بملازمة .

(٤) كان في النسخ . ر سام وحسه حسه

أن يحكم في ذلك بالبيعة ، لأن العلم بالامباح الاول لم يسلم اسمره ، وبطائر ذلك من المعلومات .

ولا يتوقع قيام سنة يكذب من علمها صدقه بالبرهان في دعوى " وانكار بعصمته " وتغير ذلك ، و ن حصل حكم بطلانها .

وان لم يعلم صدق أحدهما قل لمدعي " قد أنكر دعواك فماتريد ؟ فان قل ، لي بيته ، قل : حصرها ، فان حصرت بيته قد تقدم لمحك العلم بكامل شروطها حكم بمقتضاها كإقرار ، وان كان عالما بحلال الشروط فيها ردها ، و ن كانت مجهولة وقف الحكم حتى يكشف عن حالها ، فان وضح به تكامل الشروط لمعصرة في قبول الشهادة حكم به . و ن ظهر له خلاف ذلك أو النسي الحال فيها ألعاه .

وان ادعى بيته عائنه صرب له " خلا لا حصرها وقرى بيته وبين حصمه ، فان ساء تصميم احصاره متى حصر السه لرم حصمه بذلك ، فان قصت المدة ولم يحصره سقط تصميم " حصمه و ن لم يكن له الا شاهد واحد و مرأته قل له . " محلف مع بيتك على دعواك " فان حلف الرم حصمه ، وخرج اليه من الدعوى وان امتنع أقامهما .

وليمرو بين الشهود في حال قومه شهادة وسمع ما يشهد به كل واحد منهم معزداً ويكفيه ، فان تعق معنى الشهادتين و لدعوى حكم بها ، و ن اختلفت أبطلها وان تعسع لشاهد او بشكك لم تسدده و ن تسدد وحق الشهادة " اثبتها والا أنطلها ، و كذلك يجب أن يصح في الشهادتين الموجهة للحدود والقصاص .

(١) فان انقضت (٢) في بعض النسخ: سقط تصميم ، احصاره ومتى خصمه .

(٣) في بعض النسخ وحق شهادة وسمع ما يشهد به كل واحد منهم معزداً " اثبتها .

ولا يحتاج مع لبسه الى يعين الا فيما ثبت بها على ميت أو عائب .
وان لم تكن له بيعة قبله : ماتريد ؟ وان مسك أقدمهما ، وان قال : بميتي ،
فقل على حصصه فقال له : أحنف^١ ؟ وان : نعم ، خوفاً الله تعالى واتباع في
تحويله ، فان أقر بالدعوى الرمة لخروج بيه منها ، وان أقام على الإنكار عرص
عليهما المصحح ، وان أجابا اليه رفعهما الى من يتوسط بينهما ولا يتولى ذلك نفسه
لان الحاكم نصب ، للقطع بالحكم وبالحق ولو سيطر شافع وبحور له في
لاصطلاح ما يحرم على الحاكم . وان أبى المصلح اعلم المدعى أن اسحلاف
حصصت بسقط حودعواك ويمسح من سماح به ن كانت لك ، وان رعب عن
الاسحلاف أقدمهما ، وان رضى استخذه فدا حلف برىء من حق دعوى ، وتأثير
بينة ان قامت له .

وان بكل عن يمين أرمه الخروج انه من حودعواه ، وان قل : يحنف
وبأحدهما دعاء ، أقل الحاكم على المدعى فقال له : أحنف على دعوىك ؟
فان قال : لا ، أقدمهما وان قل : نعم ، خوفاً الله تعالى ، وان رجح عن اليمين أقدمهما
وان حنف لرم حصصه الخروج ليه مما حلف عليه ، وان قال لا احنف حتى
يحضر حفي أرم لحكم حصصه بذلك .

فان عاد بعد رد اليمين على المدعى فقال : أنا حلف ، لم يثبت الحكم
الى قوله الآن يحتار حصصه .

وان امسح المرود عليه اليمين منها سقط حق دعواه في المجلس ، فان
أقام به فيما بعد بصحة دعواه حكم بها .

وان ادعى لعقر أو المشهود عليه عساراً يعلمه الحق كم أو تقوم به بيده في
الحال لم يحسه ولكن يقرر عليه ما يعص من مكسه عن فوته وعيله لمرمه ،
و ولم يعلم ذلك من حاله ولا قامت به البيعة حسه وكشف عن أمره ، وان وصح

له اصداره اخرجته من الحسن وصنع فيما عساه من الحق ما تقدم.
 فان تحلد لعربم على الحسن وأصر على الامساخ من الحروح الى حصمه
 من الحق وله دمه صبيق عساه أصر احد من ماله دله وفي عريمه وان لم
 يكن له مال باع عليه العمار والرقق والاعم و لدواب وغير ذلك حتى يسوفي
 غريمه ماثبت له في الحكم .

وكذلك تصنع الحاكم في مول المحجور عليهم وميثب عليهم من
 الحقوق .

ويلزم الحاكم اخراج المحسن في الحقوق الى لخدمة والعبيد فان
 قضيت الصدوه ردهم لحسن^١

فان ورد عليه ما لا يعلم وجه الحق فيه فوجه لي أن يصح له^٢ ذلك ، فان
 حكم بما يظنه حقا أنم . وان يكشف له أنه حق فهو ماص ، وان انكشف خطأه
 فيه عن الصواب أطل ما حكم به ، وان لم يمكن في اسدراكه فهو صام من لما
 تحد بحكمه من مال ومطالب ما بعد بمصانه من قتل أو حراج أو حد أو تأديب .

وان انكشف له أن المقر كان عبد أو ممة أو مأوف العفل أو مكرها رجع
 في لمصيه ورد ما احد بحكمه من المحكوم له أن يمكن ممة والامر ماله^٣
 على سيد العبد أو الامة وولي المحجور عليه والمكره .

واذا انكشف له كذب الشهود أو فسقهم أو شهادتهم بما لا يعلمون أو
 رجوعهم عن الشهادة أطل الحكم ورجع بما احد بشهادتهم حسب ما تقدم بيته .

(١) كذا في النسخ

(٢) المحسن

(٣) كذا والظاهر : يتضح .

(٤) كان في النسخ : والامر ماله

وإذا نقضت عده لبيات حكم بماسلف ذكره

فإذا تساوت الأيدي في التصرف وفقدت البيات حكم بالشركة، أو صاً كانت أم داراً أم مقعاً أم حائطاً لا عقد فيه إلى أحد، بالتصريفين ولا تصرف خاص، فإن كان عقد الحائط إلى أحدهما أو التصرف مختص^(١) به كالحطب وشبهه حكم له به دون الآخر.

ولا يجوز له أن يحكم بقول غيره من الحكماء، ثبت عدي حق فلان على فلان بعلم أو اقرار أو بينة، ولا يكتفيه مفرداً من بينة تشهد بضمه لدوي لدعوى أو اقرار، لخروج^(٢) ذلك عن مباحات الحكم من العلم والافرار ولبينه واليمين.

فإن شهد عده باقرار الخصم بدعوى، ويمين وكان عدلاً حكم بشهادته ويمين المدعى.

وإن شهد عده بقيام بینه عليه مع انكاره لم يحكم إلا أن يشهد عده شاهد آخر بضمه الشهادة فيحكم بشهادتهما من غير يمين لقيام شهادة الاثنين مقامهما. فإن شهد عده اثنان على شهادته واحد حكم بها مع يمين المدعى كشهادته لو احدى المفرد على ماسلف بانه، ولا منة للحاكم العدل ماها [على] غيره. وإذا علم عقداً أو ابقاعاً أو تملكاً محالاً للمشروع فيه أو قامت بذلك بینه أو حصل به اقرار حكم بمصاد مقتضاء.

وإذا ثبت عده ردة^(٣) بعض الناس حكم بها وإن شهد عده ألف بالردة منها، وإذا ثبت عده التمسك (كذا) لم يسمع بینه ولا اقراراً بعبه، ولا يحل لأحد

(١) يختص به.

(٢) في النسخ: الخروج، والمظاهر ما أنشأه.

(٣) رده. كذا في النسخ، ط.

أن يدعى على غيره فلا يحسم استحقاقه وإن كانت هناك شبهة ظهيرة وطمح قوي.
وإذا قال المدعى في مجلس الحكم: دعى عليه، أو اتهمه، أو حدث ما
يقضى اسناد دعواه إلى التهمة دون العلم أسقط دعواه، ولا يقبل من دعاوي
الافتراء «استحق» وما أود معنى ذلك، وليس الله هذا المدعى من دعوى الكذب
والمطالبة بالعدل، ولينق الله هذا المكر من الكذب ودفع الحق.

وإذا تحاكم إليه بعض كبار الأصل كاليهود والنصارى أو كبار الأمة كالمجبره
والمشبهة والوعيد به فليحكم بينهم بما يقضيه المشروع دون ما يروونه أو لئلا
في دينهم وهؤلاء في مذهبه.

وليعلم أن الحكم بين الناس رتبة عظيمة فمن له حليته ورئاسة بيوت وحلقة
إمامية لم يبق في أعصارها هذه وما قبلها بأعصار من رئاسات الدين غيرها،
فحسب قوة المأهول لها^(١) في الدين وصحة عريضة في تنفيذ الأحكام وصدق
بيته في القيام بما جعل إليه واصطلاحه به وبصيرته فيه تعلوا كلمة الإسلام ويعر
الدين، وبحسب صفة عن ذلك أو جهله به يصححل الحق وتدرس أعلامه
فليستق الله من عرض لذلك، فلا يتقده إلا بعد الثقة من نفسه بالقيم به
جعل إليه، وإذا عزم من نفسه تكامل الشروط فمرص للحكم وحب عليه تكلفه،
لكونه مأراً معروفاً وبهياً عن مكر، فإذا تقلده فليصمد^(٢) للنظر في مصالح
المسلمين وما عاد نظام الأمة وقوى الحق، وليجتهد في إحياء السنن وإمارة
البدع والأمر بالمعروف والنهي عن المكر وإبطال ما يمكن منه من أحكام الجور
وإبعاد ما استطاعه من الحق.

وليسمحور الحكم الثاني عنه في البلاد، ولا يقدر الحكم من لا تكامل له

(١) كذا يقرأ في بعض النسخ.

(٢) في بعض النسخ. فليصمد.

شروطه ، وان لم يجد فليجعل وسائط يسمعهم عن ابعاد حكم من غير رأيه ،
 فليجتهد في تحيره المأهولين في الوساطة ^١ بين الناس ، ولا يعدل شاهداً لم
 يتكامل شروط اعدائه فيه ولا يجعل أمياً على أموال الناس الا بعد سر ^٢ حاله
 والاجتهاد في تحيره .

فان انكشف له ^٣ من قلده الحكم أو جعل اليه الصلح أو أهله للشهادة أو
 تحمل الامانة ^٤ غير متكامل الشروط فليعزل الحاكم وليستبدل بالوسيط والأمين
 ويسقط عدالة الشاهد .

فان وقع من بعضهم ما يتعدى ضرره الى غيره هي الانفس أو الاموال بغير
 حق فليرجع عليه بدر كنه حسب ما تقدم ذكره .

ولسجعل لدرس العلم وادامة الفكر فيه وفقاً لحالاً له وللعداكرة والمطرفة
 وفقاً ليكون ذلك عوياً على ما يبي به من لحكم بين الناس ، وما لعه يحدث
 مما لم يتقدم له علمه .

(١) في بعض النسخ . بوساطة .

(٢) في بعض النسخ سير

(٣) في بعض النسخ لامة

فصل في الصلح

الصلح حكم جائز لأحبار لأحد الخصمين بعد مضيئه سواء كان المصلح عادياً مديفع عليه أو جاهلاً ، ولا يحل لأحد الخصمين أن يأخذ بالصلح ، لا يستحقه ولا يبيع له ما يستحق عليه كما لا يحل بنيه ولا يمين .

وان اقرن بالصلح تحليل في الحقيقة لم يصح الرجوع شيء منه على من ، وان كان لضروره دعت الى حفظ بعض الحق بالصلح فلهي الحق الباقي بعد مضيئه أن يتوصل بغير الحكم لي أحده وان لم يأت له عريته ، ولا حق له بعده في الحكم .

ويلزم من أحد بالصلح ما لا يستحقه أو أسقط به ما يستحق عليه أن يجرح منه الى مستحقه أو يستحقه ، ولعريته أحده والعفو عنه .

ويجوز لمن اضطره عريته الى ما لا يقدر عليه من حملة الحق أن يصالح على بعضه بشرط العزم على أداء ما يسقط بالصلح حين التمكن منه أو العفو عنه . ومن كان عليه حق لعبيره فمات قبل الحروح اله منه لم يجر للعريم مصلحته الورثة على بعضه الا بعد علمهم بمصلحه وان كان لو صالحتهم من دون ذلك لمضي لصلح في الظاهر وبقيت ثمنه عند الله عروجل الا أن يحلله الورثة .

ومن كان عليه دين الى أنجل فقال له صاحبه : عجل لي العوض وترك لك

لناقي ، فعل ، مضى ^(١) اسقاطه وحل للعريم م سقط ولم يصح رجوعه بشيء .
مه .

وإذا تارَعَ اثنان شئين في أيديهما أو لا يد لأحدهما فيهما فقل لواحد
مهما : هما لي ، وقال الآخر : هما شركه بيما ، فأحد الشئين لمن قال : هما
لي ، ويقسم الآخر بينهما صلحاً ، وإن قال كل واحد منهما : هما لي قسم بينهما .
ومن كان عليه سلف في ثوب عشرون درهماً وفي ثوب ثلاثين درهماً فعلمهما
وبعدهما لي المسلمين فلم يتميز ، ولحكم أن يباع ويكون لصاحب الثلاثين
ثلاثة أحماس لمن وللآخر حمسان .

ومن كانت عنده ودعة ديناران لمودع وللآخر دينار فهلك من حرره دينار
لم يتميز ولحكم لصاحب الدينارين دينار خاص ويقسم الآخر بينهما .
ثم التكليف السمعي بحمد الله تعالى .

(١) في بعض النسخ ، فعل تامضى اسقاطه .

المستحق بالتكليف وأحكامه

فصل في المستحق بالتكليف واحكامه

اذا كما قد اتى على ذكر حمله التكليف عقلاً وصحفاً فيسعى^١ أن يبين المستحقونه
وأحكامه وكيفية استحقاقه وشروط ثبوته ورواله وحال اتصاله ، اذ هو العرص
لمجرى بالتكليف اليه ولدعت عليه وماله حسن نحمل^٢ مشاقه فعلاً
واحشداً .

والمستحق بالتكليف مدح وثواب وشكر ودم وهقاب

فأما المدح فهو القول المسمى^٣ عن عظم حال الممدوح .

وهلما . القول ، لثبته من سائر الاحساس عداه ، و: المسمى^٤ ، ليخصه بوع
الاحسان ، ولهذا يحسن فيه التصديق^٥ أو التكذيب ، و: عن عظم حال الممدوح ،
لثبته من كل خبر لا يفيد ذلك .

ويعتقر الى شرطين ، أحدهما أن يكون موضوعاً في عرف لمادح للمدح ،
الثاني ان يقصد به تعظيم الممدوح .

واشترطناه بالوضع لوقوف العائدة عليه ، واشترطناه بالقصد لان الساهي
وللملحأ والحائف والراجي واللاهي لا يكون مادحاً بما وضع من الالفاظ للممدوح

(١) كان في نسخ لمجرد

(٢) في بعض النسخ: يحمل .

من حيث مجرد قوله من القصد .

ويقسم في عرف الشئيين : أسماء ودعاء .

والأسماء : مؤمن وصالح وبر وتقى ومسلم وعابد وراهد وأمثل ذلك .

والدعاء : رحمه الله ، ورعى الله عنه ، ورفع درجته ، وأعلىه ، وصلوات الله عليه ، وعلية السلام . وهذا اللفظان محصن بالآسياه ومن صارعهم في الحججة من الأئمة .

والدليل على صحة هذا الحد أنه متى تكلمت هذه لشروط وصف القائل مادحاً وقوله مدحاً والمقول فيه ممدوحاً .

وهو مستحق بمقتضى الدبوا الواجب واحتساب القبيح ، لعدم كل عاقل اختصاص استحقاقه بذلك .

ومن شرط حسبه أن يعلم المدح ثوباً مستحق به المدح ولا يكفي فيه الضم ، لأن المدح محبر ولا حار بما لا يعممه المحبر قبيح ، وإن عزم طاعة ووقوعها لوجهها أطلق المدح وإن علمه دون الوجه اشترطه .

وطريق لعدم استحقاقه من الوجوه المذكورة ، لصورة ، لعدم العلم بذلك لكل عاقل وحال^(١) عني وجه لا يمكن دخول شبهة فيه

وهو مستحق على جهة الدوام . لو حوت فعله في كل حال ، وإذا نت لم يسقط بتدم ولا رائد مستحق على عاقبته .

ومن شرط استحقاقه أن يفعل الواجب والدب للوجه الذي له كما كذلك ويتجنب القبيح لوجه قبحه ، لما يباه من تخصيص التكليف في جميع صروب الحسن والقبيح بالوجوه التي لها كانت كذلك .

(١) لحدود لا حركت بوجدان في بعض النسخ .

(٢) كد .

وأما الثواب فهو المفعول المستحق الواقع على جهة التعظيم
وقلباً بمع ، لأن الضرر لا يكون ثواباً ، ولا مستحقاً ، لمفعول الفصل بالثواب ،
واشترطنا التعظيم لتمييزه من العوض

وهو مستحق من الوجود التي مستحق منها المدح بشرط اقتران لمشقة به ،
واشترطناها د لاوجه من دونه بحسب له استحقاق الثواب ، ولأنه تعالى يستحق
لمدح به مستحق به الثواب ولا يستحقه لفقد شرطه من المشقة ، واشترطنا ثبوته
بشرط ثبوت المدح من اعسار لوجوده في انوار الحسن واحتساب القبيح
وطريق العلم باستحقاقه لعقل ، وبسب حصوله النظر بحسب ما سلف
لأنه في بيان العرض بالكيف ، والمعلوم من جهة العقل استحقاقه دون دوامه ،
لعلمه بضرورة بحسب بحمل المشاق لمفعول مقطع ، ولو كان دوام المستحق شرطاً
في حسن تحمل لشاق لم يحسن ما في الشدائد تحمل شيء من المشاق لمفعول
مقطع ، والمعلوم خلاف ذلك ، وقد ذكرنا ما يتعلق به من قال بدوامه في
كتاب «التقريب» وبما فساد متعلقه ، وإنما يعلم دوامه بالسمع ، وهو لعدم العلم
لكل محالط من دين بسبب ^{بغير} بدوامه ، وإدانت استحقاقه لم يزل يندم ولا رائد
عقاب على ما نوضحه .

واستحقاقه محتصر به تعالى ، لاختصاص شرط استحقاقه به سبحانه من
المشاق لمسببة إلى جعله تعالى الحيّ بغيراً عن الحسن ومائلاً إلى القبيح ،
وهو مستحق عقوب الطاعة وفي كل حال مستقلة أقباطاً مخصوصة إلى ما لا آخر
له ، ولترديد بين ثوابي الطاعتين والمطيعين يرجع إلى المقادير لمفعولة في
كل وقت من الكثرة والقلة وإن كان الجميع لا آخر له .

ولا بد أن يكون المسمى منه بالعلم معلماً بحسن مثله لتحمل مشقته وحالاً

من الشوائب حسب ما أحير به تعالى .

وأما الشكر فهو الاعتراف بالنعمة على وجه التعظيم للمعطي .
وقلنا ذلك ، لأنه متى فُرِن بالتعظيم كان شكراً ومنى الفرد أحدهما من الآخر
لم يكن شكراً .

وهو من أفعال القلوب ومن حسن الاعتقادات و لعدم . ولذلك يوصف
من علم معترفاً خاصاً بأنه شاكر وإن كان ساكناً أو حرس ، وإنما يتم في
القول لمعرب عن حال الشاكر ليعلم أنه قد أدى ما يجب عليه منه ، فهو واجب
لرفع الإبهام ، فإن ذلك اللبس سقط فرض النطق بما ينبغي عنه ، ولذلك لم
يجب لفظي به في حق شكره سبحانه في كل حال ذكر وإن كان شكره فيها واجباً ،
فإن ما يخص القلب في الاعتراف والاحصاء واجب في كل حال ذكر
والحمد والشكر صيغتان وصفت لنعى واحد ، إذ لا فرق بين قول : حامد
وشاكر .

وهو مستحق بالانعام خاصة ، وهو كل عمل قصد به دفع الغير أو من يتعدى
ليه دفعه أو دفع ضرره أو عن من يتعدى إليه ضرره . أو مآدى ليهما ، لأن كل
من علم ما له هذه الصفات علمه نعمة ، وقد تقع النعمة على وجه ويكون شكرها
عبادة ، وعلى وجه فيكون طاعة . ونعنى وجه فيكون اعتزافاً وحصوعاً فقط
فالاول أن تكون صولاً للنعمة وبالغة ملأ لا ملأه نعمة معمم ولا يتقدر نعمة
من دونها ، وذلك محتض نعمة سبحانه . لكونها صولاً للنعمة من الحياة والعقل
و لحواس ومدركاتها والشهوه والمشبهات ، وعادة في الانعام لنوعها ملأ
لا يوفى جميع نعم المعطيين بوجدها ولا يتقدر من دونها كالحياة والشهوة ،
فلذلك استحق سبحانه من الشكر ملأ لا يذابه شكر معمم ، ووصف لذلك بعبادة ،
لكونه غاية في احصاء له تعالى ، وكون احصاء عابداً ، ولذلك قلنا : إن

لعادة لا يحق لعبه تعالى من حيث كانت كعبة لشكر لا يصح أن يستحقه سواه .
والثاني أن تكون النعمة مستعرفة بجميع مافع ، المعنى عليه كنعمة الوالد
عنى ولده و السيد على رقيقه وما يجري مجرى ذلك من الاعنام ، لعلها يوحوب
طاعه من هذه حاله حسب ما سلف في أول الكتاب .

وما خرج عن دين نعمتى فرض شكره مختص بالاعتراف و انحصوع .
وينتفى في العظم والصغر بحسب تعاطف الانعام وصغره .
ومن شرط ثبوته علم المعنى عليه أو طئه أو تمكنه من ذلك بأن لمنعم قصد
به الاحسان اليه على وجه يحسن ، لانه متى لم يعلمه أو يظنه قصداً بعبه لم
يتعين عليه شكره ، ومتى علم أو طئ قبح ما قصده و كان معاً قبح شكره من
حيث عينا ساد استحقاق المدح والشكر ، وما يستحق لدم ^٢ .
وطريق العلم باستحقاقه أوائل العقول ، لعدمه لكل عاقل وحال على وجه
لامحد ليشبهه فيه .

وهو مستحق على جهة الدوام وادانت لم يرل سدم ولا عظم اساءة على ما
بوضحه .

وإذا تكاملت شروط الاعنام مستحق به المدح على من علمه والشكر على
المعنى عنيه خاصة ، واما لتعظيم والسبحيل فكيفية للقول الموضوع للممدح
لعمدة ^(١) عن الشكر ، لقلب والاعتراف بالنعمة وللنع لمقصود به الاثابة على
ما تقدم بيانه ، فلهذا لم يفردهما بذكر .

وقد يورد من ذلك جمع يقعان بأفعال الجوارح التي ليست قولاً

(١) راجع ص ٣٣ .

(٢) فى بعض النسخ. لدم .

(٣) كذا فى بعض النسخ .

ولا اعترافاً ولا مدحاً ولا نفعاً مدركاً هي الحقيقة كالقبول للغير في لمجس، وتقبل يده أو رجله، والخلوس دوسه، وعص النصر والصوت له، والقيام على رأسه، وأغلاه السجود وتقبل الارض، ولا تكون هذه الأفعال تعظيماً إلا بقصد ولا يحس معه إلا مستحقاً، وتحس صورها من غير استحقاق خوفاً أو رجاءاً أو مداراة، ولا يجوز أن يقصد بها لتعظيم لفتح فعله بغير استحقاق.

وأما الذم فهو القول المبيىء عن انصاع حال المدموم، وحصنه نقول والأداء عن خصوص رتبة المدموم، لمقدمه في المدح، وينظر إلى توصف والقصد كالمدح وبرهانه ويعتبر حسه إلى المسم بما به يستحق، لكونه حراً عن حال المدموم وفتح الاحراز عن غير علم، ولا شرط فيه.

وينقسم إلى أسماء ودهاء:

فالأسماء: فسق وكافر وطالم وصال وفجر ورد ولائط وأمثال ذلك، والدهاء: الله وحدد عليه العذاب وأجره، وإشاه ذلك.

هذا متى تكاملت هذه الشروط وصف القول به دم وقائله ذام والمقول فيه مدموم.

وهو حقيقة في القول ومحار في الفعل عبي مذكراه في المدح، وهو مستحق بفعل القبيح والاحلال بالواحب، بشرط كون من تعلقا^(١) به عالماً بهما أو ممكناً من تعلم بكمال العقل، بدليل عموم العلم باستحقاقه بهما لكل عاقل علم فاعلاً لقبیح أو محلاً مواحب وهي كل حال، وهذا برهان كون العلم بذلك ضرورياً من أوائل العقول.

(١) في بعض النسخ: وأجزاء.

(٢) في بعض نسخ بعض.

وهو مسحق على جهة الدوام ، ويجوز استعطه بالعمو عنه ابتداءً وعده توبة أو شفاعاً حسب ما بينه .

وأما العقب فهو لصبر المسحق الواقع على جهة الاستغفار ولاهية وقلما ، صرر ، لأن الجمع لا يكون عقاباً من حيث كان الجمع داعياً والعقب صارفاً ، و . مسحق ، لمير من صروب لمصدر الحسه ، وقيدده بالاستحفاً بيئاً ، أدبه يتمير من أقسام الصرر ، وأما الاستحفاً فكيفية للفوق لمعرب عن الدم ولصبر المسحق ، ولا يكون كذلك إلا لفصد ، وقد يعرّف منه فيقع بأفعال الحورح كالعظيم ، كرفع الصور على العبر للاستعلاء عليه والأعرص عن حديثه وترك القيام لمن جرت العدة بالقيام له فمافوق ذلك ، لعدم يكون الفاعل مسحقاً بكل واحد من هذه الأقوال .

والعقاب مستحق بفعل القبيح ولاحلال بالواجب شرط كونه لعملاً وطر يق حسه لعقول من حيث كان العلم باستحقاقه على فعل القبيح صارفاً عنه وبالإحلال بالواجب داعياً إليه .

وكونه بهذه الصفة لا يقتضي القطع باستحقاقه ، لصحة قدم استحقاق الثواب بفعل الواجب واجتناب القبيح مقامه .

وطريق ثبوته لسمع دون فعل ، وقد علم من دينه ^{بأنه} دلل ضرورة وهو على صريين : دائم وهو مختص بالكفر ، ومقتطع وهو مسحق بمادونه من جميع النتائج فعلاً واحلالاً .

وأيهما ثبت لم يرل عقلاً ولا سمعاً إلا عن تفصيل مستد أو عده توبة أو شفاعاً دون مادونه «الوعيدية» من سقوطه بدم أو رائد ثوب عليه .

والعمو المشدء حائر من طريق العقل عن جميعه ، وقد مع الجمع من الانتداء به عن الكفر وعده الشفاعه . وورد بسقوطه عده التوبة ، وورد مؤكداً

لسقوط عقاب ماعداه ابتداءً وعند نوبة أو شعاعه

ونحن ندل على صحة مادها اليه من هذه المسائل وسقط شبهة المحال .
أما الدلالة على حشو العقل من دليل بالقطع على العقاب فهي أنه لا يحلو
أن يكون ذلك ضرورياً أو مكتسباً وليس من قبيل الضرورات لحس الحلاف
فيه ، وضح فيه يعلم ضرورة ، وليس مكتسباً لأنه قدسرها أدلة العقل ولم يجد
فيها ما يدل على استحقاقه .

ان قيل : أليس جميعاً متعقبين على أن العلم باستحقاق العقاب على فعل
لغيب والاحلال بالواجب داغ الى الواجب وصرف عن القبح ، فكيف لا
تكون العقول دالة على استحقاقه ؟

قيل . العلم بذلك إما يقتضي حس استحقاقه دون نبوته لموقوف على
عدم يدل منه في الاستعلاط (١) وقد علمنا أن استحقاق الثواب بفعل لواجب
واحتمال لغيب كاف للدعاء والصرف ، ولهذا اقتصر الكل من "هل العدل
في الدلالة على حس تكليف المشاق فعلا واحداً على استحقاق الثواب دون
العقاب .

ولو كان شرطاً في حسه كالثواب . . . حسه على اثباته (٢) والمعلوم
خلاف ذلك واعتماداً به سبحانه . . . الفعل والاحتمال مع (٣) عظيم المشقة و
كوبه . . . على رفعة بتقوية لشهوه في لواجب والقور عن الفصح لا .
خوف الضرر لولا ذلك لوحت المواهب و لمكاسب طاهر العباد ، لانفاضا
جميعاً على ماوضح برهانه من القول بأن كل شيء واجب فاما وجب لاحد

(١) في بعض النسخ: في الاصطلاح .

(٢) في بعض النسخ: على اثباته

(٣) من عظيم

أمرين، أما لما هو عليه كالصدق والأصاف،^١ ولكونه داعياً إليهم كالصلاة و
بركة، واستحقاق الثواب والعقاب ناسخ لشئ الوضوء فيما به يستحقان،
فكيف يجعل من هذه أصوله استحقاقهم،^٢ وحدهما وجهاً لما به استحقاق لولا
بغلة عنها أو الجهل بوجه المافقه فيها، وأي شبهة عني دى بصيرة بالتكليف
[عنى دى استحقاق العقاب دون غيره لا]^٣ يفرق بين ما له وجب الواجب مما
ستحق به، وأدى ما في ذلك أن لا يعلم وجوب فعل للصدق والأصاف و
جنب الظلم والكذب إلا من يعلم استحقاق العقاب للاحتلال بدين وفعل هذين
والمعلوم خلاف ذلك.

وبعد فكون يجب عليهم أن يقتضروا في حسن التكليف على استحقاق
العقاب دون غيره، إذ هو الوجه عندهم، وهم لم يفعلوا ذلك، ولو فعلوه
لفصو الأصول الثابتة بالأدلة.

فأما المثنى وشرط في التكليف، وجهه تكليفها ما اتفقا عليه وقد ألبس
البرهان من التعريض للثواب من غير افتقار ما إلى استحقاق لعقاب.
فأما ابواب المكاسب وما لم تحب لابه لا وجه لوجوبها، وما لا وجه
لوجوبه لا يجوز الحكم بإيجابه.

وتعقبه وأصحابه في ذلك أن العقاب لو لم يكن مستحقاً لكان المكلف
مغرى بالقبیح من حيث كان لضع بالثواب المتأخر لا يقابل داعي الشهوة
لطلان...^٤ لأن علم المكلف باستحقاق الثواب بفعل الواجب... الدعاء
ولصرف...^٥ ومجر في حسن تكليفها، إذ لا... بالضع العظيم في الفعل و
مصرفاً عن القبيح العلم بكون العاقل ملجئاً برحاء لضع العظيم وقوته

(١) ما بين [] ليس في بعض النسخ

(٢) كذا في بعض النسخ. ومن الصحيح: وصح الطلان

(٣) كذا في النسخ، ولعل الصحيح: ادعى وصراف.

حاصل كحصوله مع خوف الضرر

وبعد فلو كان استحقاق العقاب شرطاً في حسن التكليف للمشاق ، لم يصح أن يعتمد خدمتهم في حسن التكليف على محرّد التعريض للثواب ، إذ كان عبر كوف في وجه الحسن ، وبسي اتعاقبهم على ذلك مع وصوح الرهان به دليل على سقوط هذه الشبهة .

فأما تأخير لثواب معين فإدح في كونه داعياً وصارفاً لعلما بكون لمع المرجو داعياً وصارفاً كالحاصر ، لولا ذلك لقمح التكليف ، إذ كان وجه حسبه بغير شبهة التعريض لثواب آجل .

على أن التأخير لو أثر في كون لثوب داعياً وراجراً لاثّر تأخير العقاب وكان اعتباره في الرجوع مع التأخير جهلاً منهم .

على أنه لو سلم أن الرجوع بالضرر شرط في حسن التكليف لكان التحوير كافياً دون القطع ، كما أثر المصار المحوطة في الشاهد^١ ، الرجوع حاصل بها وإن كانت معجزة غير مقطوع بها .

و قد لم يكن في العقل دليل على استحقاق العقاب سقط ما يتعلق به فيه من الاعتبار على دوامه ، إذ القول بذلك فرع لثوب استحقاقه .

وإذا حلّى العقل من دليل على الأمرين وجب الرجوع فيهما إلى السمع ، وقد علم كل محالط من دونه ^٢ استحقاق العقاب بكل قبيح وانفتت الأمة ... انقطاع عقاب ما عداه لى زمان حدوث ..^٣ الحادث بعد فراض العصر بالاجماع لا ...^٤ لعقاب السمع الأول بقطع عقاب لاقتضى اجتماع دئم

(١) كذا .

(٢) هنا بياض في بعض النسخ .

(٣) هنا بياض في بعض النسخ .

ثواب المعارف ودرئ عقاب القبيح أو منع الثواب أو سخطه^١ أحدهما بالآخر.

و جماعتهما ومنع الثواب فاسد باجماع ، والتحاطب باطل على ما سيأتي ، ولأن طريق سحقاق لعقاب السمع على ما وصحت حخته ، وليس في السمع ما يقتضي دوام عقاب ما ليس بكفر ، وسورده ما يتعلق به من السمع وبين فساد متعلقهم منه .

وقلنا : إن المسحق لا يسقط سدم ولا رتد ثواب ، لا اتصال أحد الأمرين من الآخر وعدم المائي بينهما ، إذ لا مائي بين عقاب المعصية والدم عليها ، لكون العقاب معدوماً في حال وجود الدم و لموجود لا مائي للمعدوم^٢ ، وإن كان التناسلي من ثوب لدم وعقاب لمعصية فأبعد ، لكونهما معاً معدومين واستحالة التناسلي بين المعدومات .

ويهدى بطل قولهم أن اسقاط لرائد من الثواب أو العقاب لما نقص عنه من الآخر ولأن^٣ الثوب من حسن العقاب وليس يقصد له في الحسن فلا يصح بينهما تناف .

ويهدى لأعتذر بعدم فساد القول بسقوط ثواب الطاعة بالدم عليها أو رتد عقاب .

وفد استوفيت الكلام في الحاطب في كتاب «التقريب» وبب فساد ما يتعلقون به من الشبهة^٤ ، وفيما ذكرناه هاهنا بلغة .

(١) كذا

(٢) في بعض النسخ: للمعدوم .

(٣) في بعض النسخ «لأن» بدون أو

(٤) في بعض النسخ: الشبه .

وقلنا : ان ثوبه وجه لمقوط العذب عندها لاجتماع لامة على ذلك
 وقلنا : ان العذب يسقط عندها تفصلا منه تعالى لانه ثوبه منه ولا بها لو
 سقطت عقاب ما هي ثوبه منه . . لاحتياط وقد اُستداه ، ولا بها لو اسقطت
 لعقاب على جهة . . فيمن تاب من الكفر ن لا يصره عقاب شيء من المعاصي . .
 من حيث يراد عقابه على عذاب ما عده من لعصيان ، فيسعى أن يكون مراد
 ثوبه من ثوبه على عقابه أعظم من عقاب كل معصية دونه ، فيلزم على ذلك أن
 يمسح ثواب الثوبه من الكفر من ثوب عقاب مادونه ، وذلك بقص حمله ما
 يدهون اليه في الوعيد ، وقد سوف يكلام في النوبة وما يتعلق بها بحيث ذكره
 من الكتب .

وقلنا : ان نعمو ابتداء حائر من طريق لعقل و ان العذب يسقط به لحصول
 العلم الضروري بكونه احصائاً كالاسماء بالجمع واسه حق مستحق ليه قصه
 و ستيهؤه ، فوجب أن يسقط باسقاطه كالدين ، ولا تراعى فيه ذكرناه بين العقلاء ،
 واما يدعى «العداؤون» من المعترلة أن هناك وجه قبح من كون ذلك اعراء ،
 ولأن الرحر من فعل القسح والاحلال بالواحد مع تحويله غير واقع موقعه .
 وتلك دعوى طهره الفساد لما بيده ودلنا عليه أولا من حسن التكليف من
 دون ثوب لعقاب فصلا عن تحويل رواله بعد ثوبه ، ولعلنا ضرورة أن تجويز
 لصرد كاف في الرحر ، ولولا ذلك لم يكن في الشاهد أحد مرحورا لصرد
 لا يعلمه أو يعلمه ولا نقطع على برونه به والمعلوم حصول لالهاء في أكثر
 المواضع مع التجويز فصلا عن الزجر .

وبعد فيلزم على قول هذا فتح قبول النوبة لحصول أعظم المزية لها على العمو
 للقطع على سقوط . . و رتاع ذلك في لعوفان كان تجويز لعوفان قصي . . فأما

عاقبه الرحمن أن ردوا به ما يقتضيه ... مع الحوير كالمقطع وإن أرادوا كل ممكن
لرم عليه . . . حتى يعلم المكلف أنه لا طريق إلى الخلاص من عقاب عصيته
فهو دحر بعير شهة وحتى يكون المعتد عاجلاً أو غيب انقطاع التكليف،
والمعلوم فساد ذلك، وإن السمع ورد مؤكداً لجور العفو عن المساق لعلمنا
بتمدحه سبحانه في غير موضع من كتابه بالعفو والعمران والرحمة المعلوم تخصمه
بإسقاط المستحق من العقاب، وفساد توجه ذلك إلى الكفار وإلى ذوي الصغائر
والتائبين، لو حوِّط سقوط عقاب التائبين وقبح التمدح بالواح، ولأن سقوط
عقاب الصغيرة عندهم مؤثر عن رائد الثواب عليها، وسقوط العقاب بالوبة
مؤثر بها دون فعله تعالى، ودلاله صريح الظاهر يقتضي إصافه لعمران به تعالى
وذلك يحيل قوله بدوي لصغائر والتائبين بعير أشكال .

ومن ذلك قوله تعالى: «وإن ربك لدو معره لباس على ظلمهم»^(١) وهذا
بص صريح بتمدحه بعمران دس الظالم في حال طمسه .

وقوله تعالى: «وآخرون مرحون لأمر الله يعذبهم وأما يتوب عليهم»^(٢) .
وقوله تعالى: «ربكم علم بكم أن يشا بركمكم وإن يشا يعذبكم»^(٣) وهذا
خطاب لا يحور توجهه إلى الكفار ولا إلى من لا دس لهم المؤمنين، لفتح التمدح
بالعمران عن المريبين، فلم يبق لا توجهه إلى من جمع بين طاعته ومعصيته .
وبهذا يسقط حملهم الآيات على ذوي الصغائر والتائبين، لأن أولئك لا دس
لهم بعمر، ولما قدمنا من إصافتهم سقوط عقاب الصغائر ثواب الكفار من الطاعات

(١) سورة الرعد، الآية: ٦ .

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٠٦ .

(٣) سورة الاسراء، الآية: ٥٤ .

وعقاب معاصي التوبة^١ بها دونه سبحانه وكون الالذب . . . لغفران ليه
سبحانه

وقلنا : ن الشعاعة وجه .^٢ عندها لاجماع لامة عيسى ثبوتها له عليه السلام
ومضى . .^٣ الى زمان حدوث «المعزلة» على القسا بتحصيلها باسقاط العقاب
فيجب بحكم يكونها حقيقه في ذلك لانقاذ الاجماع في لارمان السابقة لحدوث
هذه الفرقه .

وبدل على ذلك ما نقله محدثوا الشيعة واصحاب الحديث ولم يدع في
صحته أحد من العلماء من قوله عليه السلام . « دحرت شعاعي لاهل الكسائر من
امي »^٤ وقوله عليه السلام « لي للوء الممدود (كد) والحوص لمورود والمقام
المحمود وامي سعد أمام العرش فلا ارفع رأسي وفي الدر أحد من امي » .
وهذان الحديثان صريحان بتحصيل الشعاعة بسقاط العقاب ، ولا فح
بما يتأولون به لحديث الاول من حمته على الثاني من الكسائر ، لانه رجوع
عن الظاهر بغير دلاله ، ووصف ثنائيين من لكسائر يكونهم اهل كسائر ، والاجماع
بخلاف ذلك ، ولاجماع آل محمد عليه السلام على ذات واجماعهم حجه .

وقد تعلموا في تحصيل الشعاعة برباده المانع لاهل الحقة دآيت لادلالة
بها على موضع الخلاف :

(١) كذا .

(٢) هنا يباخر في بعض النسخ .

(٣) هنا يباخر في بعض النسخ .

(٤) رواه الشيخ في التبيان ١/٢١٣ مرسل ، وقال الطبرسي في مجمع البیان ١٠/١٠٠

تلفته لامة بالقول .

منها قوله تعالى : «ولا تشفعون لأحد آرضي» ^١ ولوا^٢ وهذا يدل على تخصيص الشفاعة بالمرتضى .

وقوله تعالى : «وما للظالمين من أنصار» ^٣ ومعنى أن يكون للظالم ناصر .
وقوله تعالى : «ومال من شافعين ولا صديق حميم» ^٤ .

وقوله تعالى : «مال الظالمين من حميم ولا شفيع يطاع» ^٥ .
ولحوق عن ذلك من وجوه

أولها أن يكون محموله على كفار بدلالة إجماعنا على حصول الشفاعة لأهل . . . تخصصها بريدده لمنافع ولما قدمناه من . . . في مرتكبي الكبائر ولأنه لا دلالة في شيء منها . . . فيها متعلق من لا يرتضى ولا يتم لهم ما يرمونه إلا بتقدير ليس . من قولهم رضى فعله وليسوا بدلتنا ولي ما إذا قدرنا لمن رضى أن يشفع له . على أنه لو حملها على ما قالوه لم يسمع من مقصودنا لها . لا ما لا يحير^٦ لشفاعة إلا لمن^٧ ارتضى بمانه وطاعته دون من لم يرتض شيئاً من أعماله إذ ذلك هو الكافر .

وأما الآية الثانية فمعلقة بمعنى البصرة دون الشفاعة . وهم مختلفان ، لأن الشفاعة سؤال وطلب إلى المشفع إليه ، والبصرة مدافعة عن المصور ، ولا شبهة في أنه لا ناصر للظالمين منه تعالى ولا مدفع عنهم

وأما الآية الثالثة فصريح في كفار لأنه تعالى قال . «ومال من شافعين

(١) سورة الإسراء الآية ٢٨

(٢) سورة البقرة الآية ٢٧٠

(٣) سورة الشعراء الآية : ١٠١

(٤) سورة العنكبوت الآية : ١٨

(٥) محير . ح . (٦) فيمن . ح .

ولا صديق حميم هو أن لنا كرامة نكون من المؤمنين « فأحرر أن المدكورين غير مؤمنين د لو كانوا مؤمنين لم يتموا الرجعة ليؤمنوا ومن لا إيمان له لا يكون الا كافراً لا تصح الشفاعة فيه وسيسب أن الايمان قد ثبت مع ارتكاب الكبائر وأما الآية الرابعة فمحصه هي شفع يطاع وليس يقول نال الشفع بطاع، واما يطاع الامر وليس بمأمور تعالى ، والشفع سائل وصول شفاعة احدة واما كان (كدا) يكون في الآية حجه لو نصبت «ولا شفع بحب» .
ولا يمنع من تحوير العمود عن فساد المسلمين وسقوط عقاب المعصية
ما يتعلقون به عن الايات :

كقوله تعالى «ومن يعص الله ورسوله وبعد حدوده يدخله جنة»
فيها» (٢) .

وقوله سبحانه : «والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يربون ومن يعمل ذلك يلق أناماً تصاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيها مهاناً» (٣) .

[وقوله تعالى «من يقتل» مؤمناً متعمداً فحراؤه جهنم خالداً فيها»^٤
ونظائر ذلك .

فأقولوا. وهذه الايات عامة في كل عاص وقاتل وراي وقد نصبت ..^٥
الوعيد لمدكورين فيها بالحلود ، لان التعلق بها في موضع الحلاف مسي على

(١) سورة الشعراء الآية: ١٠٦ - ١٠٢ .

(٢) سورة النساء الآية: ١٤ .

(٣) سورة الفرقان الآية: ٦٨ - ٦٩ .

(٤) سورة النساء الآية: ٩٣ .

(٥) هنا يباح في بعض النسخ .

لعموم وليس بتصحيح على ما ذكره في غير موضع وذكره غيرنا .
 وإيضاً قد وردت عامة عندهم لم يسمع من خروج الثابت وذي الصبغة
 منها ، لتقدم العلم بسقوط عقابهما ، فكذلك لا يسمع من خروج المعفو عنه لتقدم
 العلم بخوار المعفو وسقوط العقاب ببركتهما لعدم الفرق بين الجميع
 وإيضاً وعمومهما (كذا) معارض بمومين ، أحدهما آيات المعفو التي ذكرها
 وما لم يذكره ، الثاني عموم آيات الوعيد لمطيعين ، والعمومات إذا تعارضا
 وقف العمل بهما أو خص أحدهما بالآخر ، والوجه الأول لا يمكن في خطابه
 تعالى ، فلا بد من تخصيص أحدهما بالآخر ، وعموم آيات المعفو لا يحتمل غير
 ما ذكرناه ولا يجوز تخصيصها بمن ذكره ، فانه [مخالف] لطواهره فلم يبق
 لاحص مدكره من لا بدت على الكفار ان كان وعيده دائما ، أو انها عامة
 في كل عاص ووعيدها منقطع ، ويكون لفظ الحلود والتأييد فيها مبدءا لطول
 لمكث على ما به هذه المحاطيون لها من معاني لفظ الحلود والتأييد .
 وكذلك القول في معارضة عموم آيات الوعيد لها مع فساد لتحبط وقبح
 لمع من الثواب وفساد احصاء لثواب والعقاب الدائمين في اقتضائه توحته
 وعيده ان كان . بانقطاعه ان كان عاما من حيث كان القول بدوامه . .
 لكل مؤمن أو مطيع أو مصل أو مرل أو نائب . . . بدوم كلها فاسد ما اجتماع
 الثواب للدائم والعقاب الدائم . . . او معه سبحانه من لثواب وهو ظلم لا يجوز
 عليه سبحانه او احاط أحد المستحقين للآخر وقد يب فساد وقد بلغنا من
 سنياء^(١) الكلام على متعلقهم في الآيات في الكتاب المذكور أبعد غاية لم يسته
 اليها غيرنا وفيما ذكرناه هاها مقنع .

وقدما الكلام في اسماء فاعلي الحسن والقبح وأحكامهم عاجلا وآجلا بحيث

بحسب ذكره من أنواع العذابات فلا وجه لايروده هاهنا .
 وإذا كانت الأمة متفقة على دو م ثواب الايمان وعقاب الكفر وانهما لا يحتتمدان
 لمكثف وقبح مع الثواب واستقاط عقاب الكفر وفسد الحافظ ، فلا بد من
 القول بأن من ثبت ايمانه عند الله تعالى لانكفر وما بعد ، لما يؤدي به ذلك
 من احتضار ثواب دثم وعقاب دثم أو الميع من ثواب أو استقاط عقاب
 الكفر أو حبط أحدهما لآخر مع فساد ذلك أجمع .

ولا يعترض هذا ظهور الكفر ممن كان مظهرأ للايمان ، ولما نصمته القرآن
 من الاحبار بانكفر بعد الايمان في قوله تعالى . « الذين آمنوا ثم كفروا »
 وأمثال ذلك ، لأن الثواب لا يسحق بالايمان عده تعالى دون الظاهر ، ولا
 مظهر له الا ويجوز خلافه ، وليست هذه حال الكفر لانه لا باطل له ولا شك في
 ثبوته لمظهر شعاره باجماع . على الايمان الصحيح يقتضي ذلك^(١) حملها على
 من كان مظهرأ للايمان أو معقداً له على الوجه لمتعدد به^(٢) .

فصل

القطع على سحقات المصدق بحملة المعارف الموصوف لذلك
 بالايمان حسب ما دل الدليل عليه وذكرناه لعقاب الدثم والميع من سقوطه
 تفصيلاً فروع لكون عقاب ما ليس بكفر من المعاصي دثماً لا يجوز سقوطه به
 ولا شدة وان هناك كبير يريد عقابه على ثواب الايمان وما يقاربه من اطاعات
 وان ريادة عليه يقتضي سقوطه ، لأن انقطاع عقاب ما ليس بكفر ، أو جواز

(١) سورة نساء، آية ١٣٧

(٢) العيادة ناقصة ظاهراً .

(٣) في بعض النسخ: المتعدد به .

استقطبه بفصلا بعد ثبوته ، أو فقد لعلم ترايدته على ثواب الأيمان وما يصاحبه من الطعاب ، أو فساد احباط هـد الثواب بالرائد عليه ، يسمع كل واحد من ذلك من لقول بوعند الفاسق من لملمس على ما يذهبون اليه به .

فاما فساد القون بدوامه فقد سلف برهانه وسقوط دعوى ثبوته عقلا وسمعا .

وأما سقوطه بالعمو فقد بينا حواره عقلا وثبوته سمعا

وأما طريق العلم ترايد العقاب على ثواب الأيمان فمتعذر عقلا وسمعا حسب ما بيناه في الكتاب المذكور .

واما احباط العقاب لثواب الأيمان فقد تقدم فساد دعوى صحته واستوفيا الكلام . واحتسب سائر الكائنات المعية وأجل ما عدا ذلك من جميع الواجبات وارتك سائر القبايح العقلية والسمعية ثم تسمعون وتحكمون عليه ؟ فان قالوا : نسميه وسماعا وبحكم عنه بعقاب الفاسق من الخلود في النار قبل لهم ، وأي يدلكم مع هولكم بأن احلاق هـد الاسم واثبات حكمه مختص بدوي الكائنات وهذا قد احتسبها ، وكيف يصح وضعه بالفسق والحكم عليه بما ينصبه مع تحوير ثبوت ايمانه واحتسابه الكائنات وثبوت ثوابهما وسقوط عقاب جميع ما أتاه من القبح في جنب هذا الثواب .

ونعد فكلنكم يذهب الى ان احسب الكائنات مقتصر لتكبير ما عداها ويعتمد في ذلك على قوله تعالى ، « ان تحضوا كائنات ما تنهون عنه تكفتر عكم سيئاتكم »^(١) وكيف يتم لكم مع هذا المذهب وصف محتسبها بالفسق والحكم عليه بحكمه ؟

فان قالوا : تكبير المسئات وثبوت ثواب الأيمان مشروط باحتساب سائر

(١) كذا .

(٢) سورة النساء الآية : ٣١ .

الكائنات ، وهذا قد نبى بعضه ، و ل لم يسمير ل كتمير معصي لحدود فذلك سميناها فاسقاً وحكمتنا عليه بحكم الفساق .

فبل لقيم و من اين لكم ان في حمة ماأناه كبير ، مع بجوير كم أن تكون حمته صفائر مكفرة ثواب . . . ذلك استقلاً عن المعلوم بطلن وذلك معلوم الفساد وهم لا يدهون فكمونا مؤبه الاحتجاج له و ل كما قد أوضحه فتعذر عليهم وضعه دلفسق والحكم عليه بموحه

وبعد فاذا كان تقديم تعالي قد نص عدهم على أن اجتناب الكائنات كمر ماعداها من السيئات و د ب ر به عقلاً و دل عدهم لدلن برعهم على أن فعلها و وحده منها بسقط ثواب لايمان وساثر الطاعات لماصيه والمستفسه و يقتضى بعد ذلك تعذيب المعصي عداً دائماً لا آخر له ، وحب في عدله تعالي تعييبها كمعاصي الحدود لجنسها لمكلف محذور بذلك ثواب طاعاته المقصود بالتكليف ويسقط عذب معصيه الخارجة عنها لانه قد كلف جنسها و دل في الحمة على عظم عقابها ، و كونه مباحاً من ثبوت ثواب شيء من طاعته ، اد من القبيح أن يكلف ماله هذه الصفة مع تعدد العلم به

الا ترى ان التوبة لما كانت عدهم مسقطاً للعذب كنعها و دل عليها بصفتها وشروطها ، فماله وحب تعيين توبة قائم في كائنات الطاعات والمعاصي ، وماله قبح التكليف للتوبة من دون تعلم بها له بفتح تكليف الكائنات من دون العلم . واداً وحب هذه القضية و كانوا لا يعيرون كبيراً الا ماأوجب حداً وحب لقطع على انها كسائر الاثام حسب . . . لا توصف فاعليها بالفسق ولا يحكم . . . عليه . . . أو فسدت يدهون اليه . . . مسقطاً للعقاب وهم . . . لقطع على ان ماعد . . . فاسقاً والحكم عليه . . . لكان المكلف معري بما عداها من القبيح والاعراء قبيح لايجوز في حكمته .

قيل : لأشبهه في أن تعيها مع ثبوت التحايط يقتضى الاعراء بمعداها ،
وكذلك تكلف اجتنابها مع ماهي عليه من الصفه مع نعدر العلم بها قبيح أنصاً ،
فلم يبق بعد هذا القول يعني كباثر عبي مايقولونه لما يؤدي اليهم الفساد .
وان قالوا : بسميه مسلماً ومؤمناً وبحكم بالثواب الدائم .

قيل لهم : وكيف لكم بذلك ، وقد اتى بمعاصي تحيزون ان يكون معظمها
كبائر يمسح من وضعه بالإيمان وحكمه ويقتضى حلوده في البار مع ما تضمن
التبريل من وعده كمعاصي الحدود ، كأكل مال لينيم والفرار من ربح
و، بحكم يعبر مايرل الله سبحانه والظلم ولهمز واللمز والاحلال ببعض الفرائض
ومن أي جهة اهتم عداده ؟ وعلى أي وجه وضعه بالإيمان وحكمته له بثوابه
مع محو كونه فاسقاً مستحقاً لدنم العقاب وورود النص من الله تعالى بدمته
وعده مع قولكم باستحاله اجتماع الاسمين ويستحق بهما مع مدح دم ،
وثواب عقاب ؟

وان قالوا : بسميه مسلماً بشرط ان لا تكون فيما أباه كبيرة .

قيل لهم . هذا ولا محالف لاصولكم لان . . . على الاطلاق ومستحقاً
للثواب حسب اوق . . . كافراً يريد عقابه على عقابه . . . عن مذهبكم ودحول
... يحلوا ان يكون التعظيم . مؤمن على الاطلاق وقد يثبت ما يلزمهم
على القول بآيانه . . . فهو فاسق على الاطلاق وقد يب ما يلزمهم على القول
بصفه ، وسقوط فرص لمدح والدم مع ثبوت تكليفه لايجوز باجماع ، فلم يبق لا
القول باستحقاقه منه الايمان بتصديق وطاعته واجتناب كبائر المعاصي والثواب
عبي ذلك ، ووضع دافس مقيداً بماضيه من الفنايح واستحقاقه العقاب المقطع
المرجو سقوطه بعمو منته أو شفاعه ، وسقط لذلك ما يذهبون اليه من القول
بكبيرة مسقط وصغير ساقط وما تعرض على ذلك من التحايط والوعيد .

وبعد فإذا كان وعيد من ثبت إيمانه على القبيح وسله سمة الإيمان وحكمه فرعاً لثبوت كائز معينة يريد عقابها على ثوابه وكانوا يجيرون فيما عدا معاصي الحدود كونه صغيراً وك ومن سبقا من السلف رضى الله عنهم قد يسا في كتابنا وغيره ويسوا أن ثبوت الحد على المعصية لا يقتضي ترايد عقابها على ثواب الإيمان لتحوير كون الحد اسحاحاً أو قسطاً من عقابه أو جميعه مع ثبوت ثوابه، تعدر طريق لعلم باثبات شيء من المعاصي كبيراً، واقتضى ذلك فساد ما يذهبون ليه من لتحابط المتفرع عليه، وسقط مذهبهم في الوعيد واسماء المصاة اليه

الرام آخر يقال لهم : ادا كنتم . . . بوعيدها وحكم على فاعلها . . . على معاصي الحدود دون سائرهما . . . الفسق وفي العدالة بعلها . . . ولقدوف لانه تعالى قد نص على عقاب أكل مال اليتيم والفرار من الرحمف والحكم بغير ما أنزل الله تعالى وفعل لربنا وسائر المحرمات وترك الصلاة والحج ومنع الزكاة وسائر الفرائض ، وأجمع المسمون به وطائف اجماعها قوله تعالى : «ومن يعمل سوءً يعجز به» ^(١) فعم بالحر . كل شيء ، وقوله تعالى . «ومن يعص الله ورسوله . . . الآية» ^(٢) فعم كل عاص بئوعيد ، وقوله تعالى . «ومن يظلم مكماً بذقه عذاباً كبيراً» ^(٣) وهذا مشمول لعليين الظلم وكثيره ، وأمثال ذلك من وعيد لقرآن الوارد مورد معاصي الحدود . واحمع المسلمون على تفسيره من وقع منه بعض لقبيالبح ودمته وفي عدالته ورد شهادته وكراهية مأكحه و بظال عقد السكاح عند كثير منهم ، ومنع آخرون الصلاة حله كاجماعهم

(١) سورة النساء، الآية ١٢٣ .

(٢) سورة الحى، الآية ٢٣ .

(٣) سورة الفرقان، الآية ١٩ .

على وصف الراسي والسارق ولقدوف ، ذلك ، وأحرروا الاحكام عليه ، ون
 صدروا الى مقضى الحجة من هذا الارام سقط مذهبون اليه من كسرو صغير ،
 وبعد لذلك ما يفرغ عليه من الحائط ونسى عليه من الوعيد ، ودخلوا في مذهب
 المحكوم فيه يستحقون لعقاب بكل معصية وثوب ذلك الا ينصل مالكة
 بسقاطه بتداء أو عند توبه أو شفاعه ، لان كل من قال باحد الامرين قل بالاجر ،
 ون امسوا من ذلك بمصوا ، يدعون اليه من ن القطع بوعيد المعصية
 وثبوت سمة الفسق بها . . .

فن قالوا: لم نمارح في استحقاق العقاب بكل معصية . الكائنون من دم
 بعين لدمها . . حجة لاستحقاق دلاله على نفاء مبقاه . . . حذاعها
 وما ماعد ها فوعيدها مشروط بأن يكون يعرفكم بين الامرين مع تناول
 لوعدها لهما على وجه واحد وثوب سمة لعن وأحكامه بكل مهمما وتعلق
 الدم ولعن عليه لان قوله تعالى «اب الذين ذكّلون موال البتاني طلباً ان
 يأكلون في بطونهم باراً ويبطلون سعيّاً» وقوله «ومن يظلم مكّم بذقه
 عذاباً كبيراً»^(١) «ومن يحض لله ورسوله . . الآية»^(٢) ومن يعمل سوءاً يجره
 لايه^(٣) «يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله ودرؤا ما بقى من الزنا . . الآية»^(٤)
 «والذين يكفرون الذهب و لعنة . . الآية»^(٥) وأشد ذلك من الوعيد

(١) سورة النساء الآية ١٠

(٢) سورة الفرقان الآية ١٩

(٣) سورة النساء الآية ١٥

(٤) سورة النساء الآية ١٢٣

(٥) سورة البقرة الآية ٢٧٨

(٦) سورة التوبة الآية ٣٤

القاطع لكل فعل فيحاً أو محل بواجب مساو لقوله تعالى: «ومن يقتل مؤمناً»^١
 «و لدين لا بدعون مع الله الها آخر»^٢ «والدين يرمون المحصنات»^٣
 «والسارق والسارقة»^٤ .. الايات ونحوها لهم أن يشترطوا عند ايجاد الظاهرين
 حار لنا شروط لآخر وتخصيصه بالمستحيل (كذا) من حيث كان تقييد بعض
 دون بعض اقترافاً .

فاما اقتراح الحدود بالاستحفاف ومساواته للتعظيم فقد سنوفس الكلام
 عليه في كتاب «التقريب» ونسها فيما سلف على ذلك، وان الحد امتداد مساو
 للتكثير، (للتكثير ح) وان وقوعه عقوبة لا يسمع من ثوب لثوب لكونه بعض
 المستحو أو حملته ، وان اجتماع لمدح والدم و لثوب معصوم حسسه بشرط
 اختلاف الفعلين فمثل بذلك معتد بهم من الحدود على ... فيحاً أو أحل بقرص
 بالمسق و حره .. حكمه ... مع قولهم أن ثوب سمة المسق علم . . مساواة
 ذلك لمعاصي الحدود هي لكبير ... معاصي الحدود وليس لهم أن يقولوا ..
 كافة أهل الوعيد لان المعلوم ضروره من دين لسي عليه السلام وكافة المسلمين تسميه
 من ترك الصلاة ومع الركاه أو فطر من الصوم محضاً أو فقد عن لجهاد
 لمتعين عليه أو فر من ربح يحب عليه به لثوب وأكل مال اليتيم أو عمل
 بر أو أكل ميتة أو لحم حبيب الى غير ذلك من القبايح بالمسق ونعى لعدله
 و رد لشهادة الى غير ذلك من احكامه كحصول العسم من دبه عليه السلام وديهم

(١) سورة النساء، الآية ٩٣ .

(٢) سورة الفرقان، الآية ٦٨ .

(٣) سورة النور، الآية ٢٣ و ٢٤ .

(٤) سورة المائدة، الآية ٣٨ .

بوصف الراي والفاويف بالفلس والحكم عليهما بحكامه وأي مسم يتحاصر
وعيدى او مرجىء تقدم وجوده وتأخر بحكم بعداله من اجتناب معاصي الحدود
وأنى معدله من الفائح؟ وكل من لفرين قدص على ذلك في كتبه وصرح
به في فتاه وعم لعلم بتدين كافة المسلمين به من رسمه وصحاشه ولى الان
فمنع ذلك من دعوى خلاف يعند به .

وامدهت «لوعديه» الى اتفاق (كدا) سمه الفس على مرتكب ما علموه
كبيراً في كتب الكلام حسب ما فتصته فيها اصولهم العسده في او عيد اطر حا
لما عم العلم به من دين لمسلمين عاداً للحق أو سهواً عنه مع بعده أو قلّة
تأمل

وكيف لا يكون الامر كذلك ونحن بمدهم جمع يحكمون برده شهاده
من علموه مرتكباً لبعض المعاصي وقد نصتوا على ذلك في كتبهم المصنفة
في اصول الفقه وتجاوزوه الى نفسيق من أخطأ فيما طريقته الاجتهاد من الولاية
والعداوه في الدين . . في الوعد حين ذكروا احكام العدايه في اصول
الفقه . . من ذلك فيها مع مطبقه المعلوم من دين الامة من يدق .. معاصي
لحدود خاصه وليس لهم أن يقولوا انما لم يحكم بعد ... لتجوير ان يكون
مأناه كبيراً لان ذلك يوجب عيبهم كما بانعداله لتجويرهم كون مأناه
كبيراً الا يصعود بالفسق لتجويرهم كونه صغيراً ويقفوا فيه والاحماع بخلاف
ذلك وهم داخلون فيه ومدهمهم بدقيه لانهم لا يفقون في مكلف بل يقطعون
بكفره أو فسقه او ايمانه ويدعون (كدا) من شك أو قطع بجماع الايمان و
الفسق .

وليس لهم ان يقولوا ان العدايه حكم شرعي معت الشريعة من ثبوته

مع بعض القبائح وان كان صغيراً . لان أول ما في ذلك أنه ترك المعلوم من مدعهم في ان الصغائر لا يقدح في العدالة، فكيف سوا ذلك هاهنا؟ للعلة أم عاداً أم رعه عنه . والعلة والعدا لا يليقان بالمحققين من العلماء لاسيما متعالي الحديق ولتحقيق والتدقيق . والرعية عنه بوجوب عليهم بغير عدالة لاسباء والائمة وجماع الامة، لانفاقهم على صحة الصغائر منهم ووقوعها من أكثرهم . وذلك صلال . فلم يبق لا يسكنهم بأن الصغائر لا يقدح في العدالة فتسقط الشبهة، ويلزمهم الحكم بكبر كل معصية معت من العدالة، فادراكات الامة وهم من حملتهم يسمون عدالة من اثر بعض القبائح فعلا واحلالا كحكمهم ذلك في معاصي الحدود وحب عليهم ان يحكموا بكر الجميع .

وبعد فليس بين التعديل والمسيق ... ان أن يثبت النفس فتبقى العدالة ويتعهد ... أويجهل ما يقتضي أحد الامرين فيوقف على ابيان ... من دين . لامة ووجدانها . رد شهادة من علمته مرتكباً . . كعملها مثل ذلك في لراني و لقادف دل ذلك على . . وكون ما اتاه كبيراً لاتفاق جميعاً على أن طريق ائيب أسماء أهل الطاعة أو المعصية السمع دون العقل والاحماع أكد دلالة السمع بغير اشكال .

ان قيل : هذا كان الوعيد ثباتاً بكل معصية ومن جملة صريح الحلود والتأبيد وكيف يتم لكم ما تذهبون اليه من انقطاع عقاب بعض المعصية؟
 قيل : ثبوت الوعيد على كل معصية لا ينافي قولنا في عصاة أهل لقبة . لانا نقول بموحه . واما مجمع من دوامه لغير الكفار ، وثبوتها منقطعاً يحور سقوطه بأحد ما ذكرناه لا يسمع منه جماع ولا طاهر قرآن ، من حيث كان الاحماع حاصلًا باستحقاق العقاب وسمة الفسق في العاقل دون دوامه وفعله في الاحل ، واما يعلم به دوام عقاب الكفر وفعله في لاحرة .

فأما آيات الحمود والتأييد فقد بينا فيما سلف واسوفيه في الكتاب المذكور انه ليس في لغة العرب لفظ يقيد ما لا آخر له، فلا يحوز حمل خطابه تعالى على ما لا يعرفه المخاطبون، وقتنا: ان لفظه الحلود محتضه بالسكون و الطمأنينه فمن قوله تعالى: «احلدا الى الارض»^(١) ي سكن اليها واطمأن، و قولهم: قد احلدا فلان الى كذا اذا سكن اليه وطمأن، وان لفظ التأيد عذرة عما يعهده المخاطبون . . . حسب من قولهم لا اكلمك أبدا ولا اقاتل أبدا لا يحظر له نال من «لا آخر له وبيت ات اما علما ان . . . الكفار لا آخر لهما من قصده . . . العقاب دائما أو معطفاً على كل معصيه أو مقسماً . . . برهانه لا يسمع مما يذهب اليه من حوار سقوطه عن عصاة الممتد بعموميته أو عند شدة كما لم يسمع كونه دائماً عند جميعهم من حوار سقوطه عند أكثرهم عقلاً وعند كافهم بتوبة أو رائد ثواب .

وفي هذا العذر من الكلام في أحكام المستحق كفايه ومريد العافية منه يجده في كتاب «التقريب» .

(١) سورة الاعراف، الآية ١٧٦ .

(٢) ما . ظ .

الحال التي يثبت فيها
المستحق والتي يفعل فيها

فصل في بيان الحال التي يثبت فيها المستحق والتي يفعل فيها

إذا كان الغرض بالتكليف التعريض للثواب واقتضى المصلحة ماورد السمع به من الزجر بالعقاب، وحب الحكم بثبوت استحقاقهما عقيب الطاعة والمعصية لوقوع كل منهما على الوجه المقتضى للاستحقاق، ولو لم يكون مستحقين عقيرهما لم يثبت استحقاقهما، لانه لاحال بثبوته أولى من حال، واحكمة تقتضي تأخيرهما عن زمان التكليف وحال انقطاع زماناً غير معلوم، لانهما لو وصلا الى مستحقهما . . . لاقتضى ذلك الالتئام الى فعل الواجب واحتساب لقبيح وذلك مناف . . . شاق تعمير مشفته في حبه، والى صرر عظيم مني أحل به تعمير في حبه راحة تركه . تنفع على الاحتساب والصرر على الفعل هو ملجأ . . .

والحال المعمول فيها للثواب والعقاب غير معلومه وقد نص عليها سبحانه في كتابه وعلى لسان رسول الله ﷺ وعين المستحقين وكيفيةهما ومحل يصلهما فوجب القطع به .

وتأخيرهما الى تلك الحال وهو يوم المبعث، للمانع الذي ذكرناه، لانباع من استحقاقهما عقيب الطاعة والمعصية، لانه قد يعرض في الحقوق ما يقتضي تأخيرهما اذا علم¹ وطن ان في تعجيلها فساداً، فاذا اوصل المثاب الى مستحقه فرقته عليه في اوقات الاثابة ما فاته من الاقساط المستحقه في الارمنة المعصية

الى حين وصل اليه، من حيث كان مع ذلك طمأ لانهور عليه تعدي
وكذلك القول في عهد الكعدر وما لا يتصل سبحانه بسقاطه من ماضي
عقد الفسق، لقديم الدلالة على قبح المعو عن الكعدر وحسنه فيمن عد هم ،
وذلك يقتضي انقطع تكليف كل عاقل ، لانه ان لم يقطع تكليفه مع مائت
قدمه من ابضاله الى مستحقه عقيب فعله اقتضى ذلك انتقص العرض السحري
بالتكليف انه، وقد كان جزأ من جهة العقل استمرار ايجاد جميع الخلق حالا
بعد حال الى ما لا نهاية له وتكليفهم^١ ، وانضاله جميع من انقطع تكليفه منهم
الى مستحقه ، لكن لسمع ورد بانقطع تكليف الشر واما انهم جمع وقطع
بحاد امث لهم . . . بعد الموت للثابة والمعاقبة ولتعويض و لتعصل ، فقطع
بذلك وارد (كذا) .

وبقي في لحن والملائكة على ما كنا عليه من حوار ايجادهم وتكليفهم
حالا وحالا لفقد دليل بهم مثل ما علماء في لشر والدلالة بمقدوره سبحانه
العالم في كل ما يصح بعلى قدره به والحوه^٢ . . الاعراض لثابة في مقدوره
تعالى وقد أحدثها تعالى ابتداء^٣ . . يكونه سبحانه قدراً على اعاتنها بعد الفاء
ثبية اذ كانت . . للثابة فماله وحسب تعلق لاوله به تعالى له يصح تعلق الثبية،
والدلالة على ذلك حصول العلم بعناء العالم بقوله تعالى، «هو الاول والآخر»^٤
واما كان اولاً لكونه تعالى سابقاً للموجودات، فكذلك اما يكون آخراً سقائه
بعدها .

وقوله تعالى : « كل من عليها من وبقى . . »^٥ .

والدلالة على وجوب اعاده الخلق بعددنه حصول العلم بذلك من ديبه^٦

(١) سورة الحديد ، الآية ٣ .

(٢) سورة الرحمن ، الآية ٢٧ .

وتضمن فقرته له .

و لو احب من جهة العقل عادة من له مسحق لم يصل له في دار التكليف من ثواب ، ومن لم يسوف عوض ابلاؤه به سبحانه او بغيره ، لما تقصيه حكمته سبحانه من ذلك ، وب في معه من وحوه الفصح لنى لانجور عبه تعالى .

فاما المعاقب والمتفصل عليه فاعدتهما غير واحده لحسن العفو عن المعاقب وايقاف معاقبته ابدأ واسء وحوه الفصح عن مع تفصل .

و بما علمنا وحوه اعادة الجميع بالسمع المسموم من دبه ^{بغير} .

و لو احب اعدته من حمة الحى عفلا ما به يكون حياً من السة وهى الى د انتقصت حرج عن كونه حياً ، دون اعصائه وسنته وما ليس من حمة . . . حياً من دون ذلك اجمع .

وايما قلنا ان الله يعيد لاهية على . الكامنة لحصول لاجماع بذلك وقد اجمعت الامة على اعادة الحى بعد الموت هي القبر والمسائلة والتعقيم او التعذيب .

واجمعت الفرقة المحقة على عادة من محض الكفر أو الايمان من امت في دولة المهدي ^{عليه السلام} .

وكل واحد . . . من جهة العمل لتعلقه بمقدوره سبحانه وطريق القطع . . المذكور .

وليس لاحد أن يقول : كيف يصح احياء الميت في قبر مع . . . لان محييه سبحانه قادر على توسيعه لشاره المؤمن وتعذيب الكافر ولان احصاء متولى لتعذيب شعافة لا تنقر الى كثير سعة .

ان قيل : فقد كان يسعى ان يسمع كلام الملائكة و لمحي^١ لان حصول ذلك بحيث يكون يقرب القرب سامع ليس بواجب ، فاذا لم يحب واستمع ادراك ذلك وحس لقطع عني تخصصه بوقت لا يكون هناك سامع ، وبمثل هذا بحيث من سأل فقال: كيف يصح ذلك وبحس اي وقت كشفنا عن الميت وحدناه بحاله ، لان حالة احبائه غير مختصة بوقت .

وبعد فالعلم ينشر كل ميت مرتفع .

فان قيل : في الراجعه (كذا) احسروا عن المكرورين عقلاء م لا ، فان كانوا عقلاء فمن كمال لعل التكليف وذلك لصحح ايمان الكفرة وكفر المؤمنين اوفسقه ، والاجماع بخلاف ذلك .

فيل : المكرورون عقلاء ، ويصح ان يكونوا مكلفين ، ولا يلزم كفر المؤمنين لما بيناه من وجوب الموافاة للايمان وتعدر حصول لكفر بعد ثبوته ، وفسقه مأمور لانه تعالى لا يرجع من يعلم من حاله انه يصدق ، وما ايمان الكافر فذلك جائز من جهة العقل ، لكن لاجماع مانع منه وهو اعاقهم عني ان من مات كافرا فلا بد ان يوافي انبياءه بكفره ، وقد نطق لفرآن بذلك في غير موضع وبص سمعاه رثداً على ذلك ناههم لو ردوا لعادوا بقوله تعالى : «ولوردوا لعادوا لم بهواعه»^٢ فعلى هذا لا يكر من الكفار من يعلم حاله انه يختار الايمان . ويصح ان يكونوا غير مكلفين . في شرهم تعجيل قسط من الثواب لاهل الايمان بمشاهده دوله . . . ذلك من لمار وتعجيل قسط من العقاب لاهل لصلان . . . الغم عليهم بما يشاهدونه من علو الحق وهله المستصعبين . . . وامرهم وهلاك احوالهم فيه والاشارة بدم المعظمين عندهم . بالقتل بكالاف يكون حال الفريقين

(١) العبادة ناقصة ظاهراً .

(٢) سورة الاحقاف ، لاية ٢٨

فى الرجعة كحالهم فى الآخرة على ما يبينه .
 أن قيل . أليس قد معهم من تعجيل لمستحق قبل العت فكيف بذلك
 وما قطعتم به من عذاب القبر والرجعة وثوابهما ؟
 فقل : أما معاً من تعجيل ما يقتضى الالتاء وذلك محض جملة المستحق ،
 فاما ما ليست له هذه الصفة فتعجيله حائر
 يوضح ذلك المدح و لدم وقمة الحد والقصاص .

واما الاعاده لقصوى محبسة بيوم لعث ، وهو يوم القيامة ' ويسوم
 الرفة ويوم العارعه ويوم العاقه و لصارحة والظمة ويوم الشور وبشرة القور
 ويوم الحسب والنسب ، الى غير ذلك من اسمائه المعيدة للمعاسي المحبسة
 المملومة وما يقع من المسمى به وكيفية السمع ، وقد قطع التعذر صحة (كد)
 بأن الله تعالى بعث الخلق لهذا اليوم وتكور له الشمس ويحسف لقمع وتشر
 الكواكب وتكشط الماء وتدل الارض وتسحر البحار وتسمر الجبال وتد كدك
 وتسف وتسمر الحميم وترر وتزلف الحمة وترحرف ويصح كتب الاعمال لا
 نعادر صغيرة ولا كبيرة الا [احصاها] . . . وتشر صحف الاعمال ويصح المورين
 القسط فلا تصم نفس شيئ ويصح (كذا) الصراط لاهل المعيم ، ويحشر الخلق
 كله كأمسي العقول عالمة بما كلفوا علمه ولا مرحشين بل ملحشين لى برك
 القبيح . . . من الحبح المأموبين " وسدو ملائكة العصب . . . للتعليم ،
 وتدهى كل امة باممها ويحسون لاول . . . الانصاف للمطلومين فلا يحاوره
 احد عليه ثمة لم تحرح منها . وكل مرتين بعمله ، مشغول نفسه عن اهله و

(١) كثر هذه الامار ابى قوله متممة مقدسة من القرآن الكريم ومستعدة

حاصنه وحلانه وأهل مودنه ، محاسب في حقه تعالى .

وأصحاب النعم مبيصه وجوههم ، فرحة قلوبهم ، مشرون بالرصوان ،
لا يحربهم العرع لا كبر ، وهم فيما اشتهت نفسهم حالدون ، كتبهم بأيديهم ، معطون
في لموقف ، محشرون لى ما وعدو به من دائم الثواب ، كل على قدر مستحقه ،
مستسن به عن غيره ، رضى سعيه عن كل نعيم لسواه ، بالغ منه غاية مآثوره .
وأصحاب الشمال مسوده وجوههم ، كتبهم بشمالهم من وراء ظهورهم ،
موجعون على فرط رلهم ، مكنون على فيج عظمهم ، محاسبون على ما سلفوا ،
عاجزون عن عذر ، شاهده عليهم حوارهم بفتح عظمهم ، سادمون على ما
فرصوا ، ينسون الراحمة (كد) ولات حين مناص . مسحوبون على وجوههم ، في
اعاقهم الاعلان ، وفي النار هم يسجرون ، سرايلهم من قطران ، ونعشى وجوههم
النار ، لهم من جهنم مهاد ، ومن فوقهم عواش ، بلهم الرقوم ، وشرابهم الحميم ،
يصهر به ما في بطونهم والخلود . ولهم مقامع من حديد ، كلما بصحت خلودهم
واشرفوا على لغوت وطموه الموت بدلوا خلوداً طريه ليدوقوا العذاب ، كسوا
وهم لا يظلمون ، ولا يقضى عليهم فيموتوا ولا تحفف عنهم من عذابها ، كذلك
يجرى كل كهور ، كل معدب على قدر حربه

متميرة حال فساق المؤمنين من الفريقين بخروجهم بالايمان . . . الكفار
وبالفسق عن مرتب الاررار معرضون . فان نعت عنهم أو يشفع فيهم يصبروا
من حملة الاررار . . . ثواب الايمان والطاعات وان حرموهما . . . عذاباً
مقطعاً لأدليل على عاقبه ، كل منهم على حسب قدره ومنى يقطع بالاستيفاء
أو الشدعه فلا بد من مصيرهم الى ما استحقوا من الثواب

محالف لحال الكل حال من ابتدأه الله تعالى في التعميم أو عوص من ليس
بكامل من الهائم والاطفال والمجانين لتعذر استحقاق الثواب والعقاب عنهم .

و لرسول الله ﷺ محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف صوت لله عليه وآله في ذلك اليوم المقام الأشرف والمحل الأعظم ، له النور المعقود (كد) ولو ، لحمد والحوص لمورود و لمقام المحمود و لشعاعة لمقبوله و لمبرله نعلية والدرجة المسعة على جميع السيس وأتباعهم وكل شيء حصص به من لتفصيل ورشح له من التأهل فأحوه وصوه وورث عنه ووصيه في امته وحلقته على رعيته امير المؤمنين وسيد المسلمين عني بن بي صادق بن عبد المطلب بن شريك فيه وهو صاحب الاعرف ووسيم الحق والبار بنصته الصريح وقوله الفصيح .

واعلام الارمه وراحة لمله بعدد صلوات الله عليهم اعون عليه و مساهمون فيه حسب ما اخبر به و اشار بذكره .

ولشعائهم من ذلك الحظ الاور والقسط لاكثر لتحققهم بالاسلام من عداهم وتخصصهم بالابن دون من سواهم . لكثر وشيعتهم و بشار لباصل . . . دعونا اليه .

فاهل الحق على ثلاثة سحقاتهم وهو دائم غير منقطع . . . محتله بحسب ترتيب مسحقاتهم . . . على دوامه لانه لو كان دائماً لم يحسن ما دحر صرر على انفسا ولا تعريض لعبر له لنعح منقطع ، والمعلوم خلاف ذلك ، ويحور ان يتفصل الله تعالى بادامة بعيم المعوصين عقلا وقد قطع لسمع به في أهل الحق و لصرب لثالث أهل التفصل حصصه ممن لم يأثم في الدنيا وان كان مستعداً ، واد لم يكن في لعقل دليل على لزوم التفصل فكيف بدوامه ، وان يعلم دوام من يتفصل تعالى شيعته بالسمع ويحور ان يتفصل عني هل لثواب مباح يقترون ثوابهم حالصة من صفة الثواب

ويحور ان يقترون الى ذلك ما يستحقونه من اعواص على ما دخل عليهم من

الالام ويحور أن يقطع ما يتصل به تعالى عليهم من العيم ويحور أن يديمه بدوام الثواب ، وما لعوض فلا بد من انقطاعه ليكون المستحق منه محصوراً وإذا قطع التوصل أو انقطع العوض عن الثواب فلا بد أن يصرفه الله تعالى عن الفكر فيه أو يكون يسيراً معمرأ في جنب ثوابه فلا يجد لفقده مسالاً لا يتكرر ثوابه . لو اجب حلوصه حسب ما حصر به سبحانه . ويحور أن يكون ما يتصل به تعالى من العيم على أهل الثواب وغيرهم من أهل الجنة أو يفعل لهم .. في المقدار عسى لثوابها يبين من العوض والتوصل بوقوعه ... التزايد ومن حيلة بعيمهم وكامل سرورهم . العذاب وما ورنوه من مسألهم التي كانت أعدت .. مارل أهل النار لسي كانت أعدت لهم في الجنة لو اذعوا ... في ذلك حال الرجال . وأن النار من الأولين والآخرين صرمان : كمار محللون وأن راد عقاب بعض على بعض بحسب كفره ، وصدق مقطوع على خروجهم من النار بمفهومته أو بعد شفاعته أو انتهاء عقابهم إلى عابه مستحقة ، وحالهم في مراتب التعذيب بحسب عصبيتهم ، ولا يحور أن يسع عقابهم في العظم عقاب الكفار لا فتران ما منحقوا به العقاب من المعصية بالمعصية ، المعصية تعالى و لخوف منه والرجاء لعفوه و تسوية التوبة ، واستعاء ذلك اجمع عن عصيان الكفار . ولا سبيل إلى العلم بمقدار اقامتهم فيها . فالر اد لا بد حلها الا مستحق للتعذيب لنقص الابتداء به ، و بحسب يسحبها المستحق والتوصل عليه لحسن الابتداء بالتعظيم .

أن قيل : ما الوجه الحكيم في ما ذكرتموه من احوال الموقف وأهله ؟
 قيل : وجه ذلك أولاً كونه مستنداً إلى ارادة حكيم لا يجور عليه تعالى
 والعبث ولا يقع منه القبيح .

و بعد فهو محتمل لوجوه كل منها يصح أن يكون مقصوداً بحسن لاجله :
 صحتها تعجل قسط من ثواب أهل الايمان وعقاب الكفار .

ومنها ان العلم بذلك الان لطف في التكليف، اد لاشبهة في أن العلم الان بما ذكرته من حال اهل الموقف ذاع الى الحسن وصارف عن القبيح .
ومنها ان . . . اهل الايمان وتسويد وجوه الآخرين . . . التعظيم فتعظيمه لملائكة والمؤمنون . . . به لملائكة والصالحون فكل من هذه . . . فيذكره بل جميعها حاصل فيه لمن تأمل ذلك بحسن بصره لارتفاع الشبهة في كون ما يعينه تعالى باهل الموقف ثواباً لاهل طاعته وعقاباً لاهل معصيته ولطعاً للمكلفين العالمين به الان ولتمكثهم من ذلك وكونه مبرراً لمنحقي التعظيم من مستحقي الاستحقاق .

ان قيل : فعلى أي وجه تنطق الحوارح وليست حجة ولا متينة بنية يصح منها النطق ؟

قيل : يصح ذلك على وجوه :

مبداً : ان يسي الله تعالى كل جارحة سبه يصح منه اللطاف فيطلق بما وقع من الحي لكونها بمضاً له .

ومنها : ان يسيها الله تعالى سبه يصح بها لطلق كاللسان، فيكون المنكلم الحي وهي آلة في الكلام كاللسان واللاهوت (كد) ويصح ان يكون المتكلم الشاهد على نفسه هو الحي وعبر عنه بعصه كقولهم : يد فلان لا تبطش ولسانه لا يطق ورجله لا تسمى، وهم يريدون بالجميع الحي، وانما عبروا عنه بالآلة من حيث كانت آلة في الفعل الموصوف به .

ومنها : ان يريد تعالى بشهادة الحوارح وصوح الامر وقوه الحجة وحصول العلم لهم بما فعلوه كما يقول العصيح لمن يعلم مثل هذا من حاله : شهدت عيبك كذا وأقرت بذاك واعترفت جوارحك، وانما يريد وصوح الامر له وثيقه ما احيران جوارحه شاهدة به .

ومنها، ان يكون تمريره سبحانه العصة على اعداء حوارجهم لمعلوم لهم
اصافتها ليه شاهددها بها بمعنى 'بها لو كانت' . «ولت اتينا طائعين»^{١١}
«و [تقول] من من مرید»^{١٢} وهو تعالى . . . كانت ممن تقول لقال : بيا
طائعين وهل من مرید . . . عيبك تحسبني بكدا وتشهد بكدا قل بشعر :
يحرسي ...

وقال الآخر :

امتلا لحوص وقال : قطي مهلا رويداً قد ملات [قطي]
[وقال الآخر] :

ودلت له العيان، اهلا ومرحبا وحدثت كالدر لم يثعب
والمر د ن الحوص لوكاد ممن قول لقل : حسبي، ولو كانت لعبان
قائلتين لقالا، اهلا ومرحبا، ويطئر ذلك من كلام لغرب نصفاً وشرأ
ان قيل : عني الوحش الاولين كيف يحور ان نصف ماضي سبة حي او
سبه لسن منه يد اورجل ولبس كدلت ؟

فيل : ذلك حائر لان حواهر ايديهم ورجلهم وما فيها من المعاني او كانت
هي بعينها المسبة حياً وآله بطني حوران يطبق عليها بأنها ايديهم ورجلهم ، لانها
هي هي في الحقيقة وليست غيرها ، كما أن من بي من حواهر بعض الاجسام
جسماً اخر فالثاني في الحقيقة هو الاول ويصح ان تسمى باسمه
ان قيل : فمعنى الموارين والاعمال اعراض يستحيل ورثها وورث
المستحق بها لعدمه ؟ .

فل : الموارين عبارة عن العدل في امر الموقف وايصال كل منهم الى
مستحقه ، لا ترى قوله تعالى : «ويضع الموارين انفسهم ليوم تقيامة ولا تظلم نفس

(١) سورة فصلت ، الآية ١١ .

(٢) سورة ق ، الآية ٣٠

شئاً وان كان مثقل حمة من حردل أتينا بها وكهي بإحاسين»^(١) قص سبحانه على أن الموردين عبارة عن عدله في توفيق كل ذي حق حقه ، وقد وصفت لعرب لمخاطبون التسوية لصحيحة والقسمه العادله بذلك فقلوا: اعدل فلان موروثة وكلامه بالميران ، وانما يعنون . . . ان يكون هناك موردين في الحقيقة ويكون الورن محتصاً بصحف الاعمال . . . يصح وربهم وتكون العادة بالمرحان والثقل محتصة . . . من المعاصي ولعمادة يحصها من عدم الطاعات حملة . . . كلها تنصم القطع ثواب من ثقلت موازينه . . . بعدا وعقاب من حمت موازينه وبأئمة^(٢) امن الثوب وذلك يقتضى تحصيل الورن بمن تحصن لايمان والكفر ذوب المؤمن العصى لقيام الرهان على انتفاء القطع له بالثوب و لعقاب، وهذا شايع في عرف المخاطبين بالقرآن يقولون: ميران فلان رجع عدى اوعد فلان، أى اعماله ثابته كبيرة ، وميران فلان حفيضة ولاورن لافعله، اى لاطاعه ولا فعل يقتضى مدحه .

ويحتمل ان يجعل سبحانه لدى الطاعات سوراً في كفه لميران ويرجح، وطمه للكفر فيحف ، ليكون ذلك دلاله على نجاح الطائع وهلاك الكافر . وكل هذه الوحوه شائع والمعتمد الوجه الاول.

ان قيل ما معنى الصراط وسم لا تحيرون لتكليف في الاخرة ؟

قيل: يحتمل احد امرين: أحدهم أن يكون المراد به طريق الجنة والنار فأهل الجنة فيسبح لهم مسلكه مقرباً بتعظيم الملائكة وشيبرهم بالثواب ويكون ذلك قسطاً من ثوابهم ، وأما أهل النار فيصيب عليهم مسلكه ويصعب عليهم قطعه مقرباً بهانة لربانية و مستحقاهم وسحبهم على وجوههم الى نار فيكون ذلك قسطاً من عذابهم .

(١) سورة لآببه، الايه ٤٧ .

(٢) كذا نقرأ ماى بعض نسخ

والذي يقتضيه الظاهر كونه طريقاً لاهل الحجة خاصة لان كل موضوع ذكر سبحانه فيه لصراط وضعه بالاستقامة ومدح سالكه، فمفعوله تعالى: «امن يمشي مكناً على وجهه أهدي امن يمشي سويّاً على صراط مستقيم»^١ وقوله سبحانه: «هدنا الصراط المستقيم صراط الذين نعمت عليهم غير لمعصوب عليهم ولا الضالين»^٢ وامثال ذلك. وهذا الظاهر مانع من كونه ... وقد سمي الله تعالى برهناً الحق صراطاً فقال تعالى «وان هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله»^٣ وقوله تعالى: «وانك لتدعوهن ابي صراط [مستقيم]»^٤ «وهذا صراط ربي مستقيماً»^٥ وقد كرر الصراط هاهنا لايحتمل الا برهان الحق الذي تعبد به سبحانه .

ان قيل فاذ كان القديم تعالى يستحيل ادراكه واحصائه بالجهت فعلى اى وجه تقع المحاسبة؟ .

قيل . يصح ذلك منه تعالى بان يفعل لكل واحد من المحاسبين كلاماً ينصص تقريره على اعماله ويصطره الى العلم بكونه كلاماً له والى الاعتراف بفاعله وعلم المسحق عليه ثم تأمر ملائكة الرضوان بادخاله الجنة ان كان من اهلها وملائكة العذاب بادخاله النار ان كان من اهلها . ويصح ان يرد ذلك الى بعض حلقة لولا قوله تعالى متمدحاً بتولي المحاسبة: «وهو أسرع الحاسبين»^٦ وما ورد من النص على وقوع المحاسبة على وجه لا يصح من

(١) سورة الملك ، الآية : ٢٢ .

(٢) سورة الحمد .

(٣) سورة الانعام ، الآية : ١٥٣ .

(٤) سورة المؤمنون ، الآية ٧٣ .

(٥) سورة الانعام ، الآية ١٢٦ .

(٦) سورة الانعام ، الآية ٦٢ .

محدث من سرعة تجار حساب الخلق مع كثرتهم .

ان قيل: وذا كانت الاثابة والمعاقبة محتصنين به تعالى فكيف يصح لكم ما تذهبون اليه من الحوص واللواء والوقوف على الاعراف وقسمه الدار و ادخال بعض اليها واحراج بعض منها مع كون ذلك ثواباً وعقاباً .

قيل: لاشبهة في اختصاص مور لاحرة جمع به تعالى غير به تعالى اد ردها أو مارد (كذا) منها الى المصطفين من خلقه رسول الله وأمير المؤمنين و الأئمة من آلهما صلوات الله عليهم فأوردوه عن أمره وأصدروها . كما يضاف تعذيب أهل النار وتبريل أهل الجنة ... حصلاً لملائكة المأذون لهم فيه فأما معنى ... ان الله تعالى أعطى أمير المؤمنين عليه السلام معرفة ... فيأمر به الى الجنة و لكافر بسببها فيأمر به الى النار ... سبحانه على ذلك بقوله سبحانه: «وعلى الاعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم» ^١ يعنيه والأئمة من دريته عليه السلام وقوله تعالى: «يعرف المجرمون بسيماهم فيؤخذ بالعاصي والافدام» ^٢ .

وتحتمل القسم وجهاً آخر وهو ان الله تعالى لما جعل ولايته عليه السلام علماً على الايمان وعداونه علماً على لصلال . لكونهم من حملة المعارف وكان مستحق الايمان الجنة ومستحق لصلال النار صار لذلك قاسماً لهما .

وتحتمل وجهاً آخر وهو انه عليه السلام لما كان شافعياً لمرتكي المعاصي من شيعة دون مكري امامته صار قسماً للنار، يجرح منها من استحقها من عصاة شيعة دون منكري ولايته .

وليس لاحد أن يقول: فأني ميره لهم تنولى هذه الامور على غيرهم في

(١) كذا

(٢) سورة الاعراف ، الآية : ٤٦ .

(٣) سورة الرحمن ، الآية : ٤١ .

أفصل وهي موقوفة على أذنه تعالى .

لأن الأحره لم تكن أفضل الدارين بكونها دار الحراء وعاية للمستحقين ،
وحمل الله سبحانه إلى هؤلاء المصطفين أفضل مآثره وأسمى درجاته من اللوات
و لحوص و لشفاعته وقسمه الدار دل على منحهم من أفضل بما لا يشرك
لهم فيه .

وانما قد سقط تكليف أهل الأحره لأمور

منها إجماع الأمة على أنه لا يسحق أحد في الأحره ثواباً ولا عقاباً لم
يسبقها في دار الدنيا وتحويل ... هذا الإجماع بعرض رب

وأيضا قد ثبت الإمامة بأسرها بأنه لا تكليف في الأحره سابق لحدوث
المحافل في ذلك فلا يجوز .. ثواب وتحرجه عن صفة . المعاقب
يعتصم صفة سقوط عقابه لا يسحق ثواباً ولا عقاب لاحق بهما .. الأحره
محصول المسحق من الثواب والعقاب العظيمي لقدر ... يقتضي قبحه لكون
ذلك ملجئاً والالغاء ينافي التكليف .

ولا عثر من علي ما قلنا بقوله تعالى لأهل الجنة: «كلوا واشربوا»^(١) و
هذا امر والأمر تكليف .

لأن الأمر لم يكن أمراً للصيغة وإنما كان أمراً بالإرادة . ولهذا لم يكن قوله
تعالى: «وادر حللهم فاصطادوا»^(٢) «وادر قضيت الصلاة فاشربوا في الأرض»^(٣)
أمراً وإن كانت الصيغة خاصة ، من حيث لم يرد سبحانه متعلقت بالصيغة به ،
وكذلك قوله تعالى لأهل الجنة: «كلوا وشربوا» إنما هو إباحة .

(١) سورة الحديد ، الآية : ٢٤ وغيرها .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٢ .

(٣) سورة الجمعة ، الآية : ١٠ .

ويصح ما يريد تعالى اكلهم وشربهم لكونه ثواباً مقفراً الى ارادة
المنيب يفاع ليع من على جهة العظيم. دمه يميز من نوعي لغوص و
النقص، وليس بتكليف ليعده ليعته فيه. كما لم تكن ارادة حدها من غيره ل
يلتذ بتذوقه الطعام احساناً اليه تكليفاً .

فاما شكر الله سبحانه وتعالى من واجب ضروري من فقه تعالى كسائر
المعروف على نفسه، وما يتعلق منه بالسان فيه لئلا يكون تكليفاً .

ولما وجوب اكمال عقولهم وكونهم بحمله لمعارف (كدا) و لمعروف (كدا)
والعوص (كد) لانه لا بد ان يعلم كل واحد منهم وصوله الى مسجده ليعلم... عليه
ويعلم ليعتص عليه كونه محسناً له ودينه مقدر .. بقصد دع المستحق الى
الانابة أو ليعقبة الاحياء وقد يقضى معرفه المقاصد وصده . لا يصح
من دون كمال العقل .

وقد ان المعروف . يكيفهم في الآخرة فلم يبق مع وجوب كونهم .
ضرورية .

وقد ان اهل الجنة و اهل محارون لافعالهم من اكلهم وشربهم وغير
ذلك من تصرفهم لان ذلك ابلغ في نعيم اهل الجنة .
وقد جمعت الامة على وقوع الثواب على شرف بوجوه وأبلغ لمسار
وأبصار فيها واقعه على استحقاق ووفاء بوعده، فوجب وقوعه على الوجه
المعهود في ذلك من الابتناء .

ولان طواغر قوله تعالى : « كلوا و شربوا » وامثال ذلك يقضى وقوع
افعالهم عن ابتناء

واهل النار للاحقون في ذلك باهل الجنة لانه لا أحد فرق بين الفريقين .

وقلنا: نهم ملجئون الى ترك القبيح لانه لولا المصع منه مع كونهم متحيزين في افعالهم لصح منهم ابتذار واستحقاق العذاب به ، والاجماع بحلاف ذلك واما يكتوبون ملجئين بأحد اشياء. اما ان يفعل تعالى في قلوبهم العلم بانهم مسي راموا القبيح معوا منه ، أو بان يعيهم بالحس عن القبيح فلا يبقى لهم داع اليه ، أو بان يفعل في قلوبهم العلم بانهم مسي فعلموه برل بهم الضرر العظيم عقيب نفسه .

وقلنا . ان أهل الجنة لا يهرمون ولا يمرضون ولا يحرمون ولا ينجفون ولا يفسدون ولا يحدسون ، لاجماع الامة على ذلك ، ولما نص عليه تعالى في كتابه ، ولا يستبعد ذلك عارف بشيئهم سبحانه لانه .. والمرص من ولدان عن امور يفعلها تعالى وعن ... محير في فعالة فيصح ان لا يفعلها وادا صح ... به وكذا ان القول في بقائهم ابدأ لتعلقه بمقدوره . . فحدثنان عن امور هي متعبة عن أهل لجة بغير شهوة ... فمولدان عن حصول شهوات لمارل العير مع تعددها ... متعبى عن أهل لجة لانه تعالى لا يفعل لاحد من أهنها شهوة لمرة عيره ، واما يعمل فيه منها بحسب ما يسحقه أو يتصل عليه به ، وادا لم يعمل فيهم شهوة لمارل عيرهم مع بلوغهم ادانهم منزله الى عابه متناه من العيم العظيم لما ينالوا بعوتها .

وبمثل هذا يجاب من يقول: احرموا عن من ذهبت نفسه الى منزلة لا يستحقها والى ما كح عيره ، لانه اذا لم يعمل له شهوة الا لما قد ابيح تناوله [له] سقطت الشهوة .

وكذلك لو قيل لنا: ماذا يكون حال المناب ان ذهبت نفسه الى سماع المطربات من الاعاني والملاهي والالتداد ببعض المحرمات ، كان الجواب: ان ذلك مما لا يقبح عقلا وما قبح هاها لتعلقه بالثكليف ولا تكيف هالك ، فان فرصا

انه تعالى فعل في المثاب شهوة لذلك اولعصه اولما ردد عليه فلا بد من تمكيه من الوصول اليه وان لم يعمل له شهوة لشيء من ذلك سقطت الشهة فيه وقلبا يدوام الثواب وعقاب الكفر، لحصول العلم بدلت من ديه بالتوفيق ، و معنى ادوام هو ان جميع المستحق في المعلوم لم يحرج الى الوجود وما يعنى منه في كل وقت ما يقتضيه استحقاق المثاب او المعاقب فيها هكذا حالا بعد حال الى مالا آخر له ، لان خروج جميع المستحق الى الوجود . القول بدوامه وتزايد احد المستحقين على . من الرائد في كل وقت على غيره وقد ذكرنا . . .

ان قيل : كيف يصح بقاء اهل النار حياء . . وانشاء مامعه يستحيل وجود حيانهم من البرودات . . بهم يعودون في احسامهم .
 قيل : يصح ذلك بأن يعمل القديم تعالى في كل معدب بالبرودة والبرودة والتأليف (كذا) مثل ما يفعله^(١) النار بحراراتها وشده يعودها في جسم المعدب بها حالا بعد حال ، فتأثير النار حاصل في تمكيك سبة المعدب ومعنى ما يكون به حياً من المعاني ، و لحياة دقة بحلق امثال ما يفعله النار حالا فلا يستمر العذاب الذي لولا حدائه لا نعت الحياة وبطل التعذيب ، وقد نص سبحانه على ذلك بقوله تعالى : « كلما نصحت حلودهم بدلناهم حلودا غيرها ليدوقوا العذاب »^(٢) .
 معنى سبحانه كلما نصحت النار احسامهم واشرفوا على الموت اعادها الله تعالى لى هشتها الاولى ليدوقوا العذاب دائماً . اعادها الله تعالى برحمته من ذلك .

ان قيل : هل للمعدين في النار ما يعتدون به أكلا وشرباً أم لا ؟ فان كانوا

(١) في بعض نسخ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٥٦

يعتدون وفي ذلك النداء راعى اهل النار عندكم لا يسدون ، وان كانوا لا يعتدون فكيف تنقّى حياتهم ؟

فيل * لولا ما حربه تعالى من كلهم الرقوم وشرهم الحميم لحورن وقد الاعتداء ، ولم يسمع ذلك من بقاء حياتهم ، لان ذلك لما علم في الشاهد لكونه معتاداً غير موحى ، ولأن أثر العداء في بقاء الحيوان ، واما حرى تعالى العادة بفعل مسقى لحية معه عند الاعتداء ولما كل وشارب لمخصوصة ، وهو سبحانه قادر على ذلك من دون الاعتداء ، فعلى هذا قد كان حائراً ... وان فقدوا الاعادة فتبقى معه حياتهم لكه . . . به لالم يوهمه السائل ، وكونهم دوى كل وشرب . . . والمشروب لان الحى لا تلند سفس ساوله العداء واما يكون مبدأ للمساو . (كذا)

ولهذا بعد احدث ، ألم في حل ما كان مبدأ . . . للاحماح ان هل النار لا يلبدون شيء مع حواره تعالى عن * كنهم وشرهم ، قطعاً على انه تعالى لم يفعل معهم شهوة لشيء به ، فكيف وقد حرسوا حياتهم وعظم لهم عند ساول ذلك العداء ، بقوله تعالى : « ن شجرة الرقوم طعام الاثيم كالمهل يعلى في الطون كعلى الحميم » ^١ وقوله سبحانه : « ليس لهم طعام الا من صريع لا يسم ولا يعى من حوج » ^٢ وقوله سبحانه موعداً . « ثم يكمن بها الصالون المكذبون لا كلون من شجر من رقوم فالأور منها لطلون فشاربون عليه من حميم وشاربون شرب الهميم » ^٣ وقال سبحانه في شراهم . « ون يستغيثوا يغاثوا بماء كالمه يشوى لو حوه شس الشراب وساءت مرتعد » ^٤ وامثال هذه الايات

(١) سورة الدخان ، الآية : ٤٦ - ٤٥ .

(٢) سورة النور ، الآية ٦ .

(٣) سورة الواقعة ، الآية : ٥٥ - ٥٠ .

(٤) سورة الكهف ، الآية ٢٩ .

بمتصصة بوصف طعهم وشرابهم بعادة الانلام، وذلك يدل على به من حمة
عدائهم .

ان قيل : فما القول في حرة النار وريابه العذاب ؟

قيل : يصح أن يكونوا مكلفين لما يعادونه ، ومسحطين به الثواب وما
بعد ، وسندل بهم غيرهم . و القول في صحة نقائهم أن كانوا مشربين للنار
كالقول في بقاء من النار . ويصح أن يكونوا مكلفين ويستحقون عوصا
بما يدخل عليهم من ألم ان فعل منهم سبحانه نفورا عن الدواب فعل منهم شهوة
لأذر كهفهم بذلك مندوب حسنا لهم وثابه لهم . . في ملائكة لرصوان
وكوبهم مكلفين أو غير . . .

ان قيل : محكم اهل الجنة اذا شهدوا . . عنهم بلامه في النار و عدائهم
في الدنيا بعموم في . . من لادولادهم وحوابهم و هل مودتهم في الجنة
بحبرون واعداءهم في . . نصفي تنقيص عمن المشاب وتكدير ثوابه وتحفيف
عذاب الكافر وعظيم مسرته .

قيل : اد عندما اجماع لامة وصريح لشرل محالوص ثواب اهل الجنة
وعقاب من الدار من شوائب . وحب حب ما ذكر في لسؤال على ما يلين بالمعوم
من محتملاته وهي اشياء :

بمها : أن يصرف الله تعالى اهل الجنة والنار عن مشاهدته ذلك وبهيبهم
عن العكوفه .

وبمها : يعط الله تعالى قلوب اهل الجنة على من في النار من حلصائهم ،
ويسرع ما في صدورهم من عن وحسد على اهل الجنة كما حبر سبحانه ، ويعص
أهل الجنة الى اهل النار بمعنى [ان] يعمل لهم نفور عنهم ويحب ايهم
اعدائهم من اهل النار .

وبمها ان يكون العلم بذلك مسعراً في حب عقاب هل لدر لعظمه و

ثواب اهل الجنة لترايد ، فلا يؤثر فيها شيئاً كما لا يؤثر مسح العار عن وجه
المصروب بالسباط ولا قرص البرعوث في المعمر في العيم ، ولا شهة في عظم
عقاب اهل نار لكونه مقابلاً لعظيم عذابهم واستهائهم وقد نص على ذلك
عالي وفتح من العصب^(١) وعظم موقعه مجعلاً ومعضلاً لكونه مقابلاً لتحمل
عظيم المشاق في الاعمال والتروك ، وقد نص سبحانه على ذلك في غير موضع
لو لم يكن منه الا قوله تعالى : « وفيها ما تشبه الانفس وتلد الاعين »^(٢) وقوله
سبحانه : « فاذا رأيت ثم رأيت نعيماً وملكاً كبيراً »^(٣) وعظم سبحانه ما أعد لاهل
طاعته مع تصغيره تابع الاخره مع حصول العلم الضروري بتفاوت عيم
كثير سبحانه لم يذكر الدنيا في موضع من كتابه الا اليها وصرح
مثالها باحقر مذكور واسمه مطلوب وموعد فيها من ثواب اهلها .

وذلك يدل على ان تفاوت ثواب كل مطيع من لجميع عيم العاحلة ، ولا
يجوز ان يعلق التفاوت بالدوام حسب ، لانه تعالى : « قال واذا رأيت ثم رأيت
نعيماً وملكاً كبيراً عالهم ثياب سدس حصر واسترق الايات »^(٤) وذلك
يفتضي تعلق العظم بما يشهد من الاثابه وبذلك من العيم ، وذلك محتص
بالموجود منه في كل وقت دون ما لم يوجد ، فيجب أن يكون المفعول منه في
كل حال لكل مطيع ما يصغر في حبه عيم الدنيا بأسره ، ولا يجوز ان يحمل
وصفه تعالى لثواب بالعظم على جميعه . لانه تعالى وعد بما وصفه من ذلك
لكل مطيع باجماع ، فيجب الحكم بصدق هذا الوعد فيه دون ثواب غيره من

(١) كد ، والصحيح : امر ذلك

(٢) سورة الزحرف ، الاية ٧١ .

(٣) سورة الدهر ، الاية ٢٠ .

(٤) سورة الدهر ، الاية ٢١ .

المطيعين

وأيضاً فلا فائدة في ترعيب كل مكلف معظم نواب جميع المطيعين فيجب
تخصيص وصفه بالعظم بثواب كل مطيع .
فعلى هذا نصح أن يكون نواب أدنى أهل الحنة يعمر في جسده نعم الدين
بأسره ، ولا يستعد هذا من عرفه سبحانه قادراً من إيجاد السافع لكل مكلف
على ما يريد على المرحود في لدنا لجميع أهله أضعافاً كثيرة، ولا من علمه
سبحانه معافي الدنيا على بعض الكفار أو مملوكاً (كذا) باقداره ونسبته من المذبح
مالاً يحدده و صف ولا يبع عنه ذاكر ويعمر في حسب بعضه بعيم عالم من الناس
لا يخصصهم غيره مع حادثة سبحانه وعياده غيره ، فكيف تكيف المشاق . . .
ومعرفة المحلص في عيادته و نعم طاعته مع سابق . . . إيمانه على هل ولايته
على عاجل إحسانه في . . . خلقه .

[وجوب الرجوع الى فتيا الائمة المعصومين عليهم السلام]

واد وصح برهان مقسم من مسائل التوحيد والعدل . على الوجه الذي له وجه على براهنها مما من مبرراتها وصرر ما حالها فاطمة دعور من دان به ووصوله الى عظيم المسحق بها وصلال من حالها مديب او شاكا او معتقدا عن غير علم او عدم لعدم وجهه واعده ^(١) ذلك عن تنوع ماخالها من تفاصيل لمائل وسقط عنه فرض النظر في اعيانها ^(٢) كان قيام السراها بصحة المذهب كافياً في اعتماد صحته وفساد محالها بغير اشكال

وعلم من حمله دين امامه ائمة ^(٣) ، و كونهم حفظه للشرع مؤمونا منهم الخطاء لعدمهم ، و وجه عيب الرجوع اليهم والعمل بمساهم و لقطع على حفظ من حالهم ، للحصول البقيين بمساهم وصحة اضافته الى مختارهم لحفظ ملته سبحانه واسماء الشبهة عن الحكم بخطأ من خالف الحق المقطوع به وتليها (كذا) الى من جعلهم حججنا عليه من خلفه .

وصديق نعم بمساهم سماعه شعاعها عنهم أو ناتواتر عنهم ^(٤) و قول من بصوا

على صدوره ، لكون كل واحد من هذه طرقاً للعلم على سبيلنا في قول لكاتب .
وطريق العلم لأن وجهه من ثمة العسة بمساعدتهم بر شعبيهم منهم و جماع
علمائهم . إذ كان الأمر تر طريق للقطع بعز شكك بصحة لمقول ، و جماع
لعناء من الإمامة تقتضي دخول الحقبة المعصوم في حملهم لكونه و جداً منهم
دون من عداهم من الفرق نضاله بححد الاصول وابتكار الامم مبه [و] دون
عدمهم لأن الحقبة المعصوم المعصوم لحفظ . من أهل الصلال ولا من
عدمه المحققين لكونه سيد العلماء . لذلك نطعن بصحة جماعهم لكون
المعصوم الذي . . . واحداً منهم .

وطريق العلم بأسرار ولاحماح الاحتمالات وسماح تفهم وفهمهم و
 قرة تصديدهم وتضمن به دمه من يثبت وكيف العمل بالشرع وطريق العلم
 به من الوجه الذي مر به . يعلم موثر ، الامامة بمعظم حكام لمساله (كذا) عز
 انهم الصادق عن به سبحانه ، و حياح لعناء على ما هو تروا به وما لا يوافقهم
 احكام الله فعلمه به ، ويحد ما تضمنه كتابا هدا وامثاله من تصاميف عديده
 رضي الله عنهم من لقب السبعي مسند الى الحفظه المعصومه ، ويعلم اختصاصه
 بهم كما يعلم اختصاص ما تضمنه كتب « العربي » ، « الهندية » « الشافعي » وما تضمنه
 « الطحاوي » ، « سبب » « في حقه » و صحبه ، فيتم لعمل بمقتضاها ما من ركن
 مصيبتها وخطاها في ذلك لعلمه بقبه ، حامو بين من آل محمد عليه السلام ، لاختصاصه
 بالشرع عنهم والاحماح الذي قد ساكونهم طريقين الى فهمهم عليه السلام

ويكتفي بذلك عن النظر في "عبد المسائل" ولا يرقى في صحة المسألة بن
أن يدل دليل مفرد عليها من كتاب أو سنة أو جماع وليس أن يعصم ستادها إلى

فتب صدق عن الله سبحانه كان أو امام مبلغا عنه، كما نكتفي جميعا فيما يعلم من دين
سببا عليه السلام عن تطلب برهان مفرد بشي منه ، ولهذا لم يتكلف سلفنا الاستدلال
على اعيان المسائل المعلوم اصحتها الى اثبتهم عليهم السلام واقتصروا في . . اقامة
ثبوتهم وعصمتهم وكوهم حقة . . من الحجة بالشريعة على محالهم على
ايصاح . . عليه فان يقرؤا بها يعلموا ما حله منه . . على انكارها مع ثبوت
صحتها ، فيقولوا (كذا) محجوجين بالسوة وما تضمنه من لمصالح والمفاسد ،
وكذلك القول في المقول عن اثبتنا عليهم السلام ان يقر ' امكنه الى (كذا) ما اقتضاه
البرهان من امامتهم وعصمتهم لكوهم حقة له يعلم ما حله من صحة المضاف
اليهم وصوابه وان يعدد بقم محجوجا امامتهم وما فقه من العلم بالمروى
عنهم .

وان اعرض عن سلوك ما به حواه لبعض الاعراض العائدة بالحجة لارمة
له ، لانه أتى في فقد العلم بما كلف العمل به من قبل نفسه كالمعرض من عامة
المسلمين عن تأمل حال ، اثبتنا الاسلامي العاقد لذلك لعلم بما اجمعوا عليه أو
حصل العلم به من دينه صلوات الله عليه ، وهو محجوج بما كلف علمه لتمكنه
منه ، ولا عذر له في الجهل به ، لحصول ذلك باعراضه عن سلوك طريقه مع
قره . و كان الطريق الى فنيا اثبتنا عليهم السلام مسدودا للطريق الى فنيا سببا عليهم السلام و
مشركا لكل سبيل الى معاملة كل متكلم ، كابي علي وابي هاشم والبنجي والنجار
وسكرم ، وكل فيه ، كمالك وبي حنيفة والشافعي وداود بن علي الاصعهايي و
غيرهم من ارباب المذاهب والمقالات .

والا فليدكر أي طريق شاء يصل سالكه الى علم ما اجتمعت الامة عليه أو

علم من ديه عليه السلام او ثبتت به ... لمعت لي او اشعري او كرمي او بحاري ...
 حتى يريه مثله واصحاً الى فتيا ائمتنا عليهم السلام ... و سطروه في كتبهم و سطروا
 في كتابنا هذا بل نجد ... الى احد ما ذكرناه اكثر مرة وأوصح دلالة .
 و حذمن الائمة عليهم السلام لاحد معالم الدين عه ... لم يلع عشيره ولا عشر عشيره
 صحابة أحد من أرباب المقالات مع شديد ورعهم و نازع فصلهم وتسكهم و
 تخرجهم ، فكما لا عذر لمن فقد العلم مما ذكرناه من مسائل الاحماع و مما
 يجسرى مجر ها و مقالات رؤساء العقهاء و المكلمين من العوام و فطد السواد
 و الاعراب و الجند (كذا) و الاكراد في ذلك لوصوح طريقه ، فكذلك لا عذر لمن
 فقد لعلم بفتا ائمتنا عليهم السلام لاشراك كل واحد من فاقد العلم بما يلزمه في الاعراض
 عن سلوك طريقه مع وضوحه .

فان قيل : اشيروا على كل حال الى الطريق الموصل الى فتيا ائمتكم عليهم السلام
 لنعبره .

قيل : قد مضى من التنبيه على ذلك ما يغنى عما ستأمله ، غير اننا نعلم ما
 أجملناه عه فنقول : طريق ذلك أن يرجع الطالب المعرض عن سماع دعوتنا اليها
 فليتاامل حالنا قليلا و أهل العنايا و المصعبين و أهل الاحتجاج فيطر في نقلهم و فتياهم
 و تصانيفهم و حجاجهم الذي قد طبق المشرق و المغرب و انشرف في الافاق رواية
 و تصيافاً و مناظرة من رمن ائمة الهدى عليهم السلام و الى الان ، مع تطابق معايه و انتظام معايه
 و وفق الفروع الشرعية اما اقتصته الاصول العقلية ، فمتى يفعل ذلك يعلم صحة
 صاغة ما نفتى به الى ائمتنا عليهم السلام كما يعلم من سلك هذا المسلك صحة اصافة
 كل مقالة الى سديها و محلة الى مشيها وان لا يفعل فالحجة لارمة له لتقصيره
 عما يجب عليه .

وبهذا التحرير يسقط ما لا يراد من الاعتذار لأحسان فيما بعد
لعلم بصدق الشبهة . . . أو نظمن في عدالتهم بصروب المدح لأن درهان
صحة . . . نمة الهدى معصومين ^{عليه} على الوجه لدى نسب منه اضافة كل
مهانة ومذهب الى ثقل بهم مسقط لهدى لأعداء بعد شبهة على مأس .
و سيماء ما يعنى بهد الف من كلام بطون . وقد بسطه في مقدمه كتاب
«بعمده» ومسأله الشاوية و«الكاف» وفيما ذكرنا . هاهنا مفسح ومراد العايد
في الاستيعاء يجدها بحيث ذكرناه .

فان قيل قد سمعنا دأ كان الامر على ما ذكرتموه في حفظ اشرعيه
وبقيته عن الامام ، ولسم بدشوب الى ذلك

فيل : قد حسب عن هذا السؤال ويحوى بحيث ذكرناه وحملته ان و ن
عنيت صحة اضافة ما يقى به الامامية الى نمة الهدى من ابناء حجة زمان ^{عليه}
فولاً وجود الحجة المعصوم من وراء علمهم ومن حمله المجمعين منهم لم يقطع
على صحة حماعتهم ولا نقا الوصول الى جملة اشرعيه منهم لتجويز بقا
كثير من الاحكام لشرعيه لم تنزل ، لبيان عنما صحة صدق المنقول لى الصدوقين
عندهم السلام . واطلاق علمهم على الخطأ ، وانما ارتفع هذا الجائر من الخطأ
عن المحققين لدخول الحجة المعصوم في حماعتهم ، وان لم يرد عن موعا حمته
ما كفاها من شرعية لوجود الحجة المعصوم لمصوب لبيان ملاسبين بى بيانه
لا من حفته و«كع عن لكبير و«براد راند (كده) على بمصاف الى آدنه ^{عليه} .

فكيف يتوهم غافل ن وصول الى الحق في زمان العية لدى لسم يتم
الاموجود للحجة . . . استعاء عن الحجة لولا العلة لشديده عن لصواب

وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الفن وغيره من مسائل العسة بحث ذكرنا وفي
كتاب «التقريب» في الاصول ومسأله . وما ورد به هاهنا كاف في العلم بصحة

ما تضمنه . . . شيوخ رضى الله عنهم وعن السلف وبصر الحق كالمكثف من
القضاء الشرعى . . . يفسح^(١) الله تعالى في العمر بجرد أعيان مسائل الخلاف
وذكر طريق العلم بصلحه كل مسألة على اصول الاماميه وعلى وحده يتمكن معه
الباطل من محاحه الخصوم من غير افتقار به الى تصحيح الاصول لئلا تذهب
اليها وان كان تكليفها عبثاً عاماً لكل عاقل فيجتمع له علم الحق على لجملة
والتفصيل وما باطره المخالف في اعداد مسائله حسب ما تقتضيه الاصول التصحيحية
وما يذهب اليه المخالف من طريق الاحتجاج استظهاراً للحجج الله بواسطة
للحق واهله على الباطل واهله .

واذا كان طريق العلم بغيرنا الصادقين عليهم السلام وصحاً لم يجر لاحد ان يعمل بما
لا يعلم من فتاهاهم بغير واحد وتقليد علم ، لانه لاحكم لفظ مع امكان العلم
والعلم ههنا . . . ولما ذكره في هذا الكتاب وغيره من معلوم المذهب في فساد
العمل بغير علم ، ونظماً ان يكون الى العمل بحسبه العلم طريق غير فيهم عليهم السلام ،
وما اوضحناه من براهان مسائل المستحق بالتكليف وكيافته وحاله ايصاله الى
مستحقه موحب لاعتقدها والتدين^(٢) بها ، وصلال من خالف في شيء منها و
جهه وشك فيه واعلمه على غير وجهه لم قدماء من وجوب صلال من لم
يعتقد الحق في المعارف على وجهه .

وقد وفيما بما شرطناه على نفس من قربت العبارة عن حملها التكليفيين
وكيفية العبارة عن الاستدلال على مسائلهم ، وترتتها على الوجه الذي قضاه
التكليف وجهته ، وبعد من تحرير ذلك ويهديه حذاً يعلم كل مصنف (كذا)
دوبصيرة نأمله تعيره عن كثير من تصانيف العلماء ، ويعف من فهمه على ما لعله

(١) كذا، ولعل الصحيح: يفسح .

(٢) في بعض النسخ: التدين .

لم يقف عليه من غيره من كبار الكعب ، مقربين لى الله سبحانه بتأدية ماتعبي
 من نشره والإشارة بذكره ، راعين اليه سبحانه بالمصطفين من حقه صلوات
 الله عليهم فى توفير حظائهم مسخفه ، صارعين اليه سبحانه باكرم لوسائل
 عنده فى عمران رتب والصصح عن فارتدياته ومالعه وقع من تقصيرهم سطره
 او عدول عن سس حق فيما يحوياء ، شافعين الى الحضرة السوية (كذا) فى
 الأنعام بتأمله وقبول شكر أباديه ، طالبيين اليه تعالى بإدائها المحتارين
 لحجته المصطفين لتبليغ ملته صلوات الله عليهم وسلامه ورحمته عليها فى
 الآخرين تكميل النعمة على كافة أهل الحق سقائها ودوام نعمائها وبصرة الحق
 وهله بدوام سلطانها واحوال حظها من عاجل الناء ، وأطيب الناء وآحل
 الثواب وحميد الجزاء ، انه ولى ذلك والقادر عليه .

المهارس

- ١ - الآيات
- ٢ - الأحاديث
- ٣ - الأشعار
- ٤ - الكتب
- ٥ - الأعلام
- ٦ - القبائل والفرق
- ٧ - الأماكن والبلدان
- ٨ - مراجع التحقيق والتصحيح
- ٩ - التصويبات والتعليقات
- ١٠ - موضوعات الكتاب

١ - الآيات

لعنحة: ٦ - ٧ في ٤٩٦

المرء: ٣، ٤٤، ٩٥، ٩٥، ١٩٥، ٢٧، ٢٧٨ في ٦٠، ١٧٥، ١٧٥، ٢٧٠، ٤٧٨

آل عمران: ٧، ٣٧ في ٥٦، ١-٢

البراء: ١٠، ١٤، ٣١، ٥٦، ٥٩، ٨٣، ٩٣، ١٢٣، ١٣٧، ١٦٤ في ٥٦، ٧٨، ٠

٩٤، ٩٥، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٥٠١

المائدة: ٢، ٣٨، ٩١ في ٤٩٨، ٤٧٩، ١١١

الأنعام: ٢٨، ٦٢، ١٢٦، ١٥٣ في ٤٨٨، ٤٩٦

الأعراف: ٣٣، ٤٦، ١٧٦ في ٦١، ٤٩٧، ٤٨٢

التوبة: ٣٤، ٤١، ١٠٦، ١١٩ في ٤٧٨، ١٧٥، ٤٦٨، ٩٥

يونس: ٣٨ في ٧٢

هود: ١٣ في ٧٢

لرعد: ٦ في ٤٦٨

الضحى: ٤٠، ٤٣ في ٥٦، ٩٣، ٩٥، ١٠٢

الاسراء: ١٥٤، ٨٨ في ٤٦٨، ٧٢

لكهن: ٢٩ في ٥٠٢

مريم: ٢٤، ٢٩، ٣٠ في ١٠٢

طه: ٨١ في ٦١

الانبياء: ٧، ٢٨، ٤٧ في ٩٣، ٤٧٠، ٤٩٥

المؤمنون: ٧٣ في ٤٩٦

النور: ٤ و ٢٣ في ٤٧٩

الفرقان: ١٩، ٦٨، ٦٩ في ٤٧١، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩

شعر: ١٠٢:٠ - ١٠١ في ٤٧٠ - ٤٧١

لقصص: ٧ في ١٠١

العنكبوت: ٤٥ في ١١١

الروم: ٢ - ١ في ٧٦

الاعراف: ٣ في ٦٠

الاعراف: ١٨ في ٤٧٠

فصلت: ١١ في ٤٩٤

الرحمن: ٧١ في ٥٠٤

الدخان: ٤٦ - ٤٥ في ٥٠٢

محمد ص: ٣٠ في ٥٦

الفتح: ٢٧ في ٧٦

و: ٣٠ في ٤٩٤

الذاريات: ٥٨ في ٦٠

القمر: ٤٥ في ٧٦

الرحمن: ٤١٠، ٢٧ في ٤٨٦، ٤٩٧

لواقعة: ٥٥ - ٥٠ في ٥٠٢

لحديث: ٣ في ٤٨٦

لجمعة: ١٠ في ٦١ و ٤٩٨

الطلاق: ٢ في ٦٢

الملك: ٢٢ - ٢١ في ٦٠ و ٤٩٦

الحاقة: ٢٤ في ٤٩٨

لحسن: ٢٣ في ٤٧٧

الدهر: ٢١ - ٢٠ في ٥٠٤

العاشية: ٦ في ٥٠٢

٢ - الاحاديث

دحرت شعاعى لاهل الكدثر من امسى ٤٦٩

اذا رالت الشمس تفتح أبواب السماء ٢٥٦

دا كان الحاكم يقول لمن عن يمينه ٤٢٦

أنت امام ابن امام أنحو امام ٩٩

انتي مخلف فيكم الثقلين ٩٦

أت كم أن يحاصم بعضكم بعضاً لى أهل الحور ٤٢٤

يُتِمّ رجل كان يبيّه وسّح له مزارع في حق ٤٢٦

الحكم حكمان حكم الله وحكم الجاهليّة ٤٢٥

لحكم حكمان حكم الله وحكم الجاهليّة . . . ٤٢٦

(عن) رجلين من أصحاب نكول بيهم مبارعه ٤٢٤

(كان) أمير المؤمنين يوصي أصحابه إذ صافوا لعدو) عباد الله انقوا الله

وغيضوا الابصار ٢٥٤

عدد الائمة بعدي عدد نقيب موسى ٩٩

قد حسنت مجلساً لا يخلطه لا سيّـاً أووصيـاً سيّـاً وشفي ٤٢٥

قصي أمير المؤمنين سيّـاً في امرته ركت عنق خري ٣٩٤

قصي سيّـاً في أربعة نمر تباحوا بالسكاكين ٣٩٤

قصي سيّـاً في ستة نمر كان يسحون في لغرات ٣٩٤

لقضاة أربعة ثلاثة في النار ٤٢٧

(ان رسول الله ﷺ) كان يطوف في كل يوم وليلة عشرة أسابيع ١٩٤

(روى عن علي سيّـاً انه قال) لا وبي برجل يذكر أن دود صدوف امرأة ٤١٦

لا اوتي برجل يزعم أن دود عشق امرأة ٤١٦

بي اللواء الممدود والحوص المورود ٤٦٩

مثل أهل بيتي فيكم كباب حطة ٩٧

مثل أهل بيتي مثل سعيبة نوح ٩٧

مر بي أبو حمزة . . وأنا جالس عند قاضي المدينة ٤٢٧

من أفتى الناس بغير علم ولا هدى ٤٢٦

من حكم في درهمين بغير ما أنزل الله ٤٢٦

وبلك (يا شريح) خالفت السنة ٤٣١

حديث حكم أمير المؤمنين في قصة الاعرابي والمائة ٤٣١

حديث الحضر ٩٩

حديث تصديق ذي الشهادتين ٤٣٠

حديث الصحائف ٩٩

حديث اللوح ٩٩

روى انه ن فطره بشرب حمر أو حما ع حرام فعليه الثلاث كعتاراب ١٨٣
روى في الدحا حاصه بثلاثه أيتم ٢٧٨

٣ - الأشعار

امتلاء الحوص وفل : قطبي مهلا رويدا قد ملات بطي
وفلت له العيان - أهلا ومرحبا وحدرنا كالدرا لما ينقب ص ٤٩٤

٤ - الكتب

تقريب المعارف للمؤلف ٥١٠ ، ٤٨٢ ، ٤٧٩ ، ٤٦٦ ، ٤٥٨
الشافية للمؤلف ٥١٠
الصحوى ٥٠٧
لعنده للمؤلف ٥١٠
الكافية للمؤلف ٥١٠
لمرى ٥٠٧
مسألة الكافية ٥١٠
مسألة الشافية ٥١٠

٥ - الاعلام

آدم ٨٧ ، ١٦٢ ، ٢٢٣
أصف ١٠٣

الائمة (الاثنا عشر) ٨٧ ، ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ٩٧ ، ١٦٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٤ ،

٤٩٧ ، ٥٠٦ ، ١٢٢ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠

براهيم ١٢٢ ، ٧٨

ابن كرام ٥٠٨ ، ٧٠

أبو بكر ٩٤

نوجعم ٤٢٧ ، ٤٢٥

نوحيفة ٥٠٨ ، ٥٠٧

نودلب ٩٦ ، ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٦١ ، ٤٩١

أبو علي ٥٠٨

نوعبدالله ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٤

أبولهب ٢٦٦

أنوهاشم ٥٠٨

الاشعري ٥٠٩ ، ٧٠

أمير المؤمنين ٩٠ ، ٩٢ ، ١١٦ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٧٢

نبيب ٤٣٠ ، ٤٢٦

جعفر بن محمد ٩٦

جعفر بن أبي طالب ١١٦ ، ١٦١

الحجة ٩٦ ، ٥١٠

لحسن ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٣٢٧

لحسين ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٦

حنظلة ٤٢٤

خزيمة بن ثابت ٤٣٠

داود ١٨١ ، ١٨٥

داود بن علي الاصمعي ٥٠٨

ذو الشهادتين ٤٣٠

ربيعة ٣٢٦

رسول الله ﷺ ٨٤، ٨٥، ١٦٢، ١٩٤، ٢٧٢، ٤٣٠

الريير ٢٥١

ركرن ١٠٢

الرهراء ١٢٤

زيد بن ثابت ٤٢٦

سليمان ١٠٣

الشامي ٥٠٧، ٥٠٨

شريح ٤٢٥، ٤٣١

صاحب الزمان عليه السلام ٢٤٥، ٣٦٨

لصادقين عليهم السلام ٤٢٤، ٥١٠، ٥١١

طلحة ٢٥١، ٤٣١

عائشه ٢٥١

عباس ٣٢٦

عبدالله ٧١، ٧٩، ٨٣، ٤٩١

عبد المطلب ٧١، ٧٩، ٤٩١

عبد مناف ٤٩١

عثمان ٩٤

عطا ٧١

عمر ٩٤

عمر بن حنظلة ٤٢٤

علي ٥٠٨

علي بن أبي طالب عليه السلام ٩٢ - ٩٤ - ٩٦ - ١٠٠ - ٣٢٦ - ٤٩١

علي بن الحسين عليه السلام ٩٦

علي بن محمد عليه السلام ٩٦

علي بن موسى عليه السلام ٩٦

عيسى عليه السلام ٧٨ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ١٠٣

فاطمة عليها السلام ١٦١ - ٢١٧ - ٢٢٣

فزاة ٣٢٦

كرامى ٥٠٩

مالك ٥٠٨

محمد بن علي عليه السلام ٩٦

محمد بن عبد الله عليه السلام ٧١ - ٧٩ - ٨٣ - ٤٩١ - ١٢٢

محمد بن مسلم ٤٢٧

مريم ١٠٢

مسلم ٤٢٧

المسيح عليه السلام ٧٨ - ٨٤ - ٨٥ - ١٠٢ - ١٠٣

مدونة ٢٥١

معتزلى ٥٠٩

موسى عليه السلام ٧٨ - ٨٠ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٥

موسى بن جعفر عليه السلام ٩٦

المهدي عليه السلام ٩٦

- النبي ﷺ ٩٠ ، ٩٢ ، ٢٢٤
 سحر ٧٠ ، ٨٠ ، ٩٠
 النصراوي ٢٧٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠
 النظام ٤٨
 نوح عليه السلام ٧٨ ، ١٦٢ ، ٢٢٣
 واصل بن عطاء ٧١
 وصي سليمان ١٠٢
 هارون ٨٣
 هاشم ٤٩١
 هود ١٦٢

٦ - القبائل والفرق

- آل جعفر ١٧٣
 آل العباس ١٧٣
 آل عقيل ١٧٣
 آل علي ١٧٣
 آل محمد ١٧٤ ، ١٩٣ ، ٢٣٤ ، ٤٦٩
 أصحاب الحديث ٤٦٩
 الاممية ٣٢٧ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥١١
 أهل العدل ١١٠
 أهل النهروان ١١٠
 الراهمة ٦٥ ، ٧٨ ، ٨٥

- العدادون ٤٦٧
 سي جعفر ٣٢٥
 بني الحسين ٣٢٥
 بي علي ٣٢٥
 بي فاطمة ٣٢٥
 بي هاشم ١٥٦
 لخوارج ١٠٠ ، ٩٣ ، ٧٠
 الزيدية ٣٢٧
 الشيعة الامامية ٥١٠
 الصابثون ٣٦٨ ، ٢٤٥ ، ٧٩
 المحصرة ٤٥٠ ، ٣٢٦ ، ١١٠
 المجوس ٣٦٨ ، ٢٤٥ ، ٧٩
 محدثو شيعة ٤٦٩
 المشبهة ٤٥٠ ، ٣٢٦
 المغترلة ٥٠٩ ، ٤٦٩ ، ٤٦٧ ، ١٠١
 النصارى ٤٥٠ ، ٣٢٦ ، ٨٤ ، ٧٩ ، ٧٨
 لوعيديه ٤٨٠ ، ٤٦٢ ، ٤٥٠
 اليهود ٤٥٠ ، ٣٢٦ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٧٧ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨

٧ - الامكنة والبلدان

- الابطح ٢١٢
 باب الطاق ٣٢٦

- بدر ٧٦٠٦٩
 البصرة ٦٩
 بطن العقيق ٢٠٢
 بغداد ٣٢٦٠٦٩
 الحجة ٢٠٦
 الجعراة ٢٠٢
 الحرام ٢٠٨
 حبيب ٩٠٠٦٩
 حبير ٧٦
 دات عرق ٢٠٢
 ذو الحليفة ٢٠٢
 الردم ٢١٢
 الرقطاء ٢١٢
 سوق لقطارين ٢١١٠١٩٦
 الشام ٢٠٢
 الصفا (باب الحج)
 الطائف ٢٠٢
 عرفة (باب الحج)
 العراق ٢٠٢
 العقبة ١٩٨
 العمرة ٢٠٢
 قرن المنازل ٢٠٢

الكتيب الأحمر ٢١٤

الكرخ ٣٢٦

الكمة ١٨٩

المأرمين ١٩٦

لمدية ٢٠٢، ٤٢٧، ٢٧٢

المروة (باب الحج)

مسجد لبي ص ١٨٦، ٢٢٣، ٢٢٦

مسجد الكوفة ١٨٦

مسجد البصرة ١٨٦

المسجد لحرام ١٩٨

مسجد الحيف ١٩٨

مسجد الشجرة ٢٠٢

٨ - مراجع التحقيق والتصحيح

القرآن الكريم

الاقتصاد للشيخ الطوسي طبع وم

التيان للشيخ الطوسي طبع المسج

التدكره للعلامة الحلبي

تقريب المعارف للمؤلف مخطوط

لسرائر لابن دريس الطبع الحجري

الغنية لابن دهرية الطبع الحجري

كشف لقع لتسري

المسود للشيخ الطوسي
مجمع البحرين للطبرسي
مجمع البيان للطبرسي طبع الاسلاميه
المختلف للعلامه الحلي الطبع الحجري
المفصلة للشيخ المعيد الطبع الحجري
الملل والنحل للشهرستاني
المعجم لمهرس لايب الفرّ - لكريم
المنجد في اللغة
وسائل الشيعة للشيخ الحر العاملي

٩ - التصويبات والتعليقات

كما ذكرنا في المقدمة أن ما نأخذ من نسخ هذا الكتاب لا يوجد فيها نسخة معتبرة مصححة . ولذلك كما عني عم بأن هذه لطبعه - على الرغم من الجهود والمساغي لمدولة في آخر جهاصحيحته - لا تكون حايبة من لاحتفاء .
وبما نتمسك من عدة من الامثله الكرم أن يعصفوا علينا بمطالعه هذه
لنسخة المطبوعه و يكسوا لنا ملاحظتهم و بصحيحاتهم القطعيه و لاحتمالية
فأجابوا طيبا - ونحن مشكرهم - و يصح أهم تلك لتصححات مع بعض
لأعلاط المطبعية في هذه القائمة . و ليرجى من القراء لكرم أن يصححو
نسخهم قبل المطالعه . ويرجوا منهم "بصاً أن يصححوا الاعلاط المطبعية
لطبعه التي أعصت عنها وترك بصحيحها اعتماداً على قطعهم .

٧/٣٧ الواجبة - الواجبة اكتسابها

صح ط

١/٤٠ محال - محالاً صح ط

١٤/٤٠ متى - له متى صح

١٧/٥١ متعلق - متعلقين صح ظ

٩/٥٢ سقم - صحه و سقم صح

٢٢/٥٤ قححو - قحهما صح

٦/٥٨ يقع - تقع صح ظ

٨/٥٩ لطالم - لطالم من لطم صح

١٨/٥٩ مما - فيما صح

١٣, ٦١ ططب - ططاً صح ط

١٥/٦٦ صوم - صوم وحج صح

١٨/٦٧ و ١٩ و ٢١ تسأله - نسله

صح ظ

٨/٦٩ لعدم - له لعدم صح

١٥/٧٣ الكلام - الكلام به صح

١٨/٧٣ القدر - القدرة صح ظ

٨/٧٨ يتقلوه - يقلونه صح

٣/٨١ والامر بالصبح لا - أو الامر

بالقبح قبح لأصح

١٣/٨٣ يحنص - يحصن صح

١١/٨٣ بشيء - نبي صح ط

٤/٨٦ بعد - لعل الصحيح : بعدل

٤/٨٨ يقتضي - ادخلو المكعبين

غير المعصومين من رئاسة معصوم

بينهم تنتهي اليه الرئاسة يقتضي خ

٣/٨٩ معرضهم من ذلك صح

١٢/٩٥ يقتضي - يقتضي ثبوت صح

٤/١٠٠ ظرف النقل كذا - لعل

الصحيح : ظرف النقل

١٧/١٠ مقتض - وذلك مقتض

صح

٥/١٢٣ لعالمين - رب لدعيس

صح

١٠ / ١٢٨ استحاصة - مستحاصة

صح

١٠/١٣٦ يفصهما - يفصهما صح

٢/١٣٧ صلاته - لشيء صلته

صح ط

١٤/١٣٧ الحمرة - الحمرة منه صح

١٠/١٤٠ اشد - اشدّه صح

٧/١٤٣ ثديها - ثديها صح

٥٢/١٤٥ مسور - مستور أصح

٥/١٤٨ ظنه - طنه به صح

٣/١٥٢ هو - وهو صح

٨/١٥٣ اجتنب - و جناب صح

٦/٢١٨ يظهر - تظهر صح
 ١٣/٢١٨ فبحق - لعل الصحيح :
 فليخلق
 ١٠/٢٢٨ عمه - لعل الصحيح : عاقه
 ١٣/٢٢٨ بلى - وبلى صح
 ١١/٢٢٩ الكذب - الكذب ولا اثم
 عيبه بشرط الغرم على قصائه اى
 وقت تمكن منه صح
 ١٣/٢٣٧ يغيرها - يغيرها صح
 ١٨/٢٣٩ سى - سبي صح
 ٢/٢٤٢ تحير - تحير صح
 ٥/٢٤٤ الحدو - الحداو صح
 ١٨/٢٤٤ لعه - لعهه
 ١٠/٢٤٩ مه - مته
 ٧/٢٥١ الاصرار - الاصرار
 ١٨/٢٥٣ يتجاوزا - يتجاوزوا صح
 ٢٠/٢٥٣ يتحير - يتحير صح ط
 ٣/٢٥٦ النصر - الصبر صح
 ٤/٢٥٦ يؤخر - يؤخر الحوف صح
 ١١/٢٥٦ الا - الى صح ظ
 ١٤/٢٥٦ لمتنل - المتنل صح
 ٦/٢٥٧ يجور - لعل الصحيح :

٧/١٥٤ فى - من
 ١١/١٦٠ تعلم - تعلم ولا اعلم صح
 ١٦/٦٥ و ١٧ القرب - القرب
 ١/١٦٧ و ٣ بها - لها صح ط
 ١٤/١٧٣ اسقاط - اسقاط حق صح
 ١٦/١٧٣ اوصى - اوصى به صح
 ٢٠/١٨٠ هذا - زدنا هذا صح
 ٤/١٨٢ فصلت - فصلت صح
 ١٣/١٨٢ نادباً - لعل الصحيح : نادباً
 ٤/١٨٣ فرط - أفرط صح
 ١٤/١٨٧ بالكل - لكل صح
 ١٥/١٩٥ مسها - سها صح
 ١٣/٢٠٠ و ٢١٦ الجزاز - الجزاز
 صح
 ٤/٢٠٣ شجرة - شجره صح
 ١٥/٢٠٣ العرفة - عرفة صح
 ١٤/٢٠٤ حلأها - لعل الصحيح :
 غلأه
 ١٢/٢٠٨ الحرم - الى الحرم صح
 ٣/٢١٥ الحمار - الجمار صح
 ١/٢١٦ فى - من
 ٢/٢١٨ لشت - لشت صح

بحور	٦/٣١٤ الحرار - لجرار صح
٢٠/٢٥٧ تحقر - تحقر صح	١٤/٣١٤ سنة فمادونهما - سنة فمادونها
١٩/٢٥٧ اجازة - لعل الصحيح :	٢١/١٣٥ يكن له - يكن صحظ
اجارة	٧/٣١٦ مساعه - مساعه
٢٥٩ المسلم - لسميون	١٤/٣٢٣ يحلها - يحلها
صح	٩/٣٢٤ تصرفه - تصرفه فيه
٦/٢٦١ يردھا - لعل الصحيح: بورھا	١٧/٣٢٦ قرارة - لعل الصحيح :
٦/٢٧٠ لعلیه - لعلیه صح	وزارة
٨/٢٧٣ تراکم - تراکم صحط	١٢/٣٢٩ الممدى - لمتعدى
١٥/٢٧٧ کل - کل من صح	١٢/٣٣٠ بها بما تخرج - فيها بما
١٨/٢٧٧ و - و صح	يخرج
٢/٢٨١ يحرم - يحرم عمل صح	١١/٣٣١ نروح - لعل الصحيح .
٣/٢٨٣ عمله - عمله وتعليمه صح	بروحه
١٢/٢٨٥ يقتضي - يقتضي الرضاع	١٨/٣٣١ جاء - جاءه
صح	١٧/٣٣٢ تنكحوا - تنكحوا
١٦/٢٩٥ معصه - معصه صح	١٠/٣٣٤ رهن - رهن صح
٥/٣٠٢ ارتداد - وارتداد ولكل	٧/٣٤٠ في مال - من مال
صح	٩/٣٤٠ منها - منها
١١/٣٠٥ الحلف - لعل الصحيح.	٧/٣٤٤ لماع - من المذاع
الحلف	١٤/٣٤٥ شيء - شيء صح
١٤/٣٠٥ هي ولانہ - لعل الصحيح:	١٤/٣٤٥ عند - عنه صح
هي و ولانہ	

١٥/٣٨٦ ثبق - شق صح
 ١١/٣٨٧ سيد العبد - سيداً لعبده
 ١/٣٨٩ المستعاد - المستقاد صح
 ١٠/٣٩٠ فيسر - لعل لصحيح :
 فيس
 ٥/٣٩٦ لا يعرف - لا يعرف فائمه
 صح
 ٦/٤٠٢ عنه - عند صح ط
 ٨/٤٠٤ العقاق - العقاق والقذف
 صح
 ١٤/٤٠٧ القبط - القبط صح
 ١٧/٤٠٧ عند - عنه صح
 ٣/٤١٠ القبط - القبط صح
 ٨/٤١٢ اعزم - واعزم صح
 ١٦/٤١٢ يؤخذ - يؤخذ منه صح
 ١٢/٤١٥ ملاعته - ملاعته صح
 ١٣/٤١٧ والصعير و نصية - أو
 الصغيرة الصتيه ح
 ١٠/٤١٨ قرنه - لعل الصحيح :
 قره
 ١/٤٣١ مع - بالمعجز مع صح
 ١٨/٤٣١ نقص - نقص صح

١٤/٣٤٨ حكم وحراج - لعل
 الصحيح حكم خراج ارض بدون
 الواو
 ١٩/٣٥١ فهي - فهي له صح
 ١٠/٣٥٣ ومطالبة الثمن - ومطالبته
 بالثمن
 ١٢/٣٥٣ ولمشرط - في سحبه و
 لمشترطه ولعل الصحيح : ولمشترطه
 ٦/٣٥٨ والارش - او الارش
 ١١/٣٥٨ يد - لعل لصحيح د
 ١٧/٣٥٨ ترد - ترد به
 ٢/٣٦١ عد - عد
 ٩/٣٦١ شفعة - شفعة فيه
 ٨/٣٦٢ المطالنه - المطالنه له
 ١١/٣٧٣ خالة - خالة السدس صح ط
 ١٧/٣٧٦ عني و نصهم بحسب
 - بحسب صح ط
 ٦/٣٧٧ تورثه - تورثه صح
 ١١/٣٧٧ اصغر - لعل الصحيح :
 عد
 ٤/٣٨٠ لكل واحد منهم سهماً -
 أخذ كل واحد منهم سهماً صح

- ١٩/٤٣٢ أمل ذلك - في سخطنا تأمل
ذلك ولعل الصحيح: تأمل ذلك
١٤/٤٤٠ كنوا - كن صح
٩/٤٤١ أبطلها - أبطلها صح ط
٥/٤٤٣ بالجزم - لعل الصحيح:
بالجزم
١٥/٤٤٥ الى صحة - لعل الصحيح
على صحة
٣/٤٤٨ اصر - فان صر اصح
١٠/٤٥١ المناظرة - المناظرة فيه
صح
١١/٤٥١ عوبا - عوب له صح
٨/٤٥٣ خمسان - خمساه صح
٣/٤٥٦ اتصاله - لعل الصحيح:
ايصاله
١٣/٤٥٨ معدقة - معدقة منه صح
٤/٤٦١ صورته - لعل الصحيح:
صدورها
٢/٤٦٨ طريي - طريق له صح
٤/٤٦٨ وان السمع - وقسم ن
السمع قد صح
٩/٤٧٠ يرمون - يرومون
٧/٤٧٢ و لوحه - ان مكن والوجه
صح
١٢/٤٧٢ لها - بها
١٠/٤٧٤ يسمعون - تسمونه صح
١٥/٤٧٤ القبح - القبيح صح
٥/٤٧٥ لا يذهبون - لا يذهبون اليه
صح
٤/٤٧٦ ويحكم - ويحكم له صح
١١/٤٧٦ مع مدح الخ - مع مدح
وذم وثواب وعقاب خ
٤/٤٧٩ بالمستحيل - لعل الصحيح
بالمستحل
١/٤٨٠ يتحاسر - لعل الصحيح:
يتحاسر
١٩/٤٨٠ قطع - قطع له صح
١٠/٤٩١ وشار يذكره - لعل
الصحيح: واشاد يذكره
٢٠/٤٩٥ استحقاقهم - سحافهم
صح
١/٤٩٦ موضوع - موضع صح
١٥/٥٠٠ بلوعهم - بلوع صح
١١/٥٠١ بالبرودة - من البرودة

٢٠/٥٠١ السخ : - النسخ : تفتته	٣/٥٠٧ علمائنا - علمائهم
١/٥٠٢ لا يلدون - لا يندون شيء	١١/٥٠٧ لمألة - لعل الصحيح
٥/٥٠٢ الحيوان - الحياة	الملة
٩/٥٠٥ لا يحصهم - لعل الصحيح :	١٠/٥١٢ عليه - عليه ثم الكتاب
لا يحصهم	بحمد الله تعالى ١١٩٧
٨/٥٠٦ مؤ - ما صح	

١٠ - فهرست موضوعات الكتاب

المقدمة ١ - ٣٢	تلاميذه والرايون عنه
ترجمة المؤلف :	سنه
اسمه ونسبه	آثاره
مولده ووفاته	الكافي
الثناء عليه	عملنا في التصحيح
شيوخه واساتذته	مصادر الترجمة

الكتاب يشتمل على ثلاثة اقسام .

القسم الاول :

التكليف العقلي ٣٣ - ١٠٨

حقيقة التكليف ٣٤

وجوب النظر ٣٨

صفاه تعالى ٤١

فصل في مسائل العدل ٤٧

- لوحة في برل القرآن محكماً ومشاهداً ٥٥
- لوحة في خلق الموديات وما لا يظهر فيه وجه الانتدع ٥٧
- في الآلام ولاعواص والارراق ولاسعار ولاحال ٥٨
- الوجه في بعثة الرسل بالشرائع ٦٤
- في لزوم عصمة الانبياء ٦٧
- الطريق الى معرفة صدق المدعى للنبوة ٦٨
- المعحر بدال عن صدق المدعى للسوة وشرائطه ٦٨
- طريق العلم بالمعحر ٦٩
- من وجوه اعجاز القرآن الصرفة ٧٢
- سائر وجوه اعجاز القرآن ٧٥
- سائر معجزات نبينا ﷺ ٧٦
- حقيقة المداة والنسخ ٨٠
- رد اليهود ورفضهم الثلاثة ٨٠
- لكلام في الامامة ٨٥
- لامامة لطف ٨٥
- في لزوم عصمة الامام ٨٨
- في لزوم كونه افضل الرعية ٨٨
- في لزوم كونه اهلهم ٨٩
- في لزوم كونه اشجعهم ٩٠
- طريق العلم الى صدق مدعى الامامة ٩٠
- امامة الائمة الاثنا عشر ٩٢
- ادلة امامتهم من القرآن والحديث ٩٣

- سائر الأدلة على امامتهم ٩٨
 هل يصدر المعجز عن غير النبي ١٠١
 وجه امساك الاثمه عن المطالبة بحقوقهم ١٠٤
 في امامة صاحب الزمان عليه السلام ١٠٥

القسم الثاني

التكليف السمعي وهو على ثلاثة اضراب: عبادات ومحرمات واحكام
 باب تعيين العبادات وهي عشرة (احد عشر ط) ابواب ١١٣ - ٢٦٥

١ - باب حقيقة الصلاة وضروبها ١١٥ - ١٦٣

تفصيل أحكام الصلاة الخمس ١١٦

عدد ركعاتها ١١٦

تكبيره الاحرام ١١٧

القرءة ١١٧

الركوع ١١٨

السجود ١١٩

لتشهد والتسليم ١١٩

مطلات الصلاة ١٢٠

الاذان والاقامة ١٢٠

سائر مستحبات لصلاة ١٢١

التعقيب ١٢٤

المكروه فعله في الصلاة ١٢٥

- شروط الصلاة ١٢٦
 الاحداث المانعة من الصلاة ١٢٦
 الجنابة ١٢٧
 لحيص والاستحاضة ولعاس ١٢٨
 مس " الميت ١٢٩
 المباه وماء النثر ١٣٠
 النجاسات ١٣١
 الوضوء والغسل ١٣٢
 الاعمال المسبوبة ١٣٥
 فرص ليمم ١٣٦
 أوقات الصلاة ١٣٧
 القبلة ١٣٨
 النية ١٣٩
 ستر العورة والبدن ١٣٩
 طهارة اللباس وسائر شرائطه ١٤٠
 مكان المصلى ١٤١
 كيفية صلاة لمفرد ١٤٢
 صلاة الجماعة ١٤٣
 صلاة المصطر ١٤٥
 حكم السهو في عدد الركعات ١٤٧
 القصص وأحكامه ١٤٩
 صلاة الجمعة ١٥١

- صلاة العبد ١٥٣
- صلاة الكسوف ١٥٥
- صلاة الجنائز ١٥٦
- صلاة الطواف ١٥٧
- صلاة المنذر ١٥٨
- أحكام الصلوات المستنونة ١٥٨
- صلاة التدبير بالجماعة ١٦٠
- صلاة جعفر بن أبي طالب ١٦١
- صلاة الاستغارة ١٦٢
- صلاة الاستسقاء ١٦٢

٢ - باب حقوق الاموال ١٦٢ ١٧٩

- زكاة المال ١٦٤
- زكاة الحرث ١٦٥
- زكاة الأنعام ١٦٦
- زكاة الفطرة ١٦٩
- الخمس ١٧٠
- الانفال ١٧٠
- مصرف الزكاة ولحمس ١٧٢
- لائعاق في سبيل الله ١٧٥
- المنذر ١٧٦
- الكفارات ١٧٦

حق ذوى الارحام ١٧٧

حق الاخوان ١٨٧

٣ - باب حقيقة الصيام وصروطه ١٧٩ - ١٩٠

لمعطرات ١٧٩

الصيام الممروضة ١٨٠

صوم شهر رمضان ١٨١

صوم القضاء والكفارة ١٨٤

صوم النذر ١٨٤

صوم الاعتكاف ١٨٦

صوم كفارة جزاء الصيد ١٨٧

صوم كفارة حلق الرأس ١٨٧

صيام دم المنعة ١٨٨

صوم كفارة اليمين ١٨٨

صوم كفارة فوت العشاء الاخرة ١٨٨

أحكام صيام شهرين متتابعين ١٨٨

الصيام المسنونة ١٨٩

٤ - باب حقيقة الحج وأحكامه وشروطه ١٩٠ - ٢٢٢

حقيقة الحج

أقسام الحج

من يجب عليه الحج ١٩٢

- أحكام الحج ١٩٣
 التلبية ١٩٣
 الطواف ١٩٤
 السعي ١٩٦
 الوقوف بعرفة ١٩٦
 الوقوف بالمشرع ١٩٧
 برول مسي ١٩٨
 البيت بمنى ليالي التشريق ١٩٨
 رمي الجمار ١٩٨
 الهدى ١٩٩
 الحلق ٢٠٠
 شروط الحج ٢٠١
 الاحرام ٢٠١
 المواقيت ٢٠٢
 محرمات الاحرام ٢٠٢
 الكفارات ٢٠٣
 كعبة الحج ٢٠٦ - ٢١٨
 النيابة في الحج ٢١٩
 العمرة الميثولة ٢٢١
 الريارة ٢٢٣

- ٥ - فصل (باب ط) في النذور والعهود والوعود ٢٢٥ - ٢٢٦
- ٦ - فصل (باب ظ) في الايمان ٢٢٧ - ٢٢٩
- ٧ - فصل (باب ط) في الوديعة والامانات ٢٣٠ - ٢٣٢
- ٨ - فصل (باب ط) في الخروج من الحقوق (اداء الديون) ٢٣٣
- ٩ - فصل (باب ظ) في الوصايا ٢٣٢ - ٢٣٥
- ١٠ - فصل (باب ط) في احكام الحناظر من فروض الكفاية ٢٣٦ - ٢٤٠
- غسل الميت ٢٣٧
- التكفين ٢٣٧
- لحنوط ٢٣٧
- التدفين ٢٣٨
- ١١ - فصل (باب ط) في ما تعبد الله سبحانه لفعل الحسن والقبح ٢٤١ - ٢٤٥
- التوبة ٢٤٢
- الجهاد واحكامه ٢٤٦
- سيرة الجهاد - احكام الحرب والمجاهدين ٢٤٨
- الفنائم المنقولة واحكامها ٢٥٨
- احكام الاراضي ٢٥٩
- الفسق واحكامه ٢٦٣
- الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢٦٤
- لاكره واحكامه ٢٦٩

باب تعيين المحرمات [وهي ثمانية فصول] ٢٧٦ - ٢٨٦

- ١ - ما يحرم أكله ٢٧٦
- ٢ - ما يحرم شربه ٢٧٩
- ٣ - ما يكره أكله وشربه ٢٧٩
- ٤ - ما يحرم ادراكه ويكره ٢٨٠
- ٥ - ما يحرم فعله ٢٨١
- ٦ - المكاسب المحرمة ٢٨٣
- ٧ - المكاسب المكروهة ٢٨٣
- ٨ - ما يحرم من النكاح ٢٨٤

باب الاحكام وهي على صروب ثمانية ٢٨٧ - ٢٩٣

- ١ - الصروب الاول من الاحكام: النكاح ٢٩٢ - ٣٠١
- النكاح الدائم ٢٩٢
- النكاح لمتعته ٢٩٨
- ملك اليمين ٣٠٠

٢ - الصروب الثاني من الاحكام. ما يقتضي تحريم المعقود عليها

- ٣٠٢ - ٣٢٠
- الايلاء ٣٠٢
- الظهار ٣٠٣
- الطلاق وأحكامه ٣٠٥
- اللعان ٣٠٩

الردة وأحكامها ٣١١

لعدة وأحكامها ٣١٢

أحكام الأولاد ٣١٤

فيما يقتضي مسح الرق ٣١٥

٣ - الضرب الثالث من الأحكام: الذكاة وما يماسها ٣٢٠ - ٣٢١

٢ - الضرب الرابع من الأحكام: أحكام العقود والأسباب الموجبة

للاستحقاق وإباحة التصرف في ملك الغير ٣٢٢ - ٣٨١

إذن المالك ٣٢٢

الحلقة ٣٢٢

المنحة ٣٢٣

الصدقة ٣٢٤

الهدية ٣٢٨

لعاريه ٣٢٩

قرض والدين وأحكامهما ٣٣٠

لرهن وأحكامه ٣٣٤

الوكالة ٣٣٥

لكفالة ولحواله ٣٣٩

التفليس ٣٤١

الشركة ٣٤٣

الاجارة وصروبها ٣٤٥

المصارسة ٣٤٧

المرارعة والمساواة ٣٤٨

اللقطة ٣٥٠

البيع وشروط صحته وأحكامه ٣٥٤

الشفعة ٣٦١

القيمة والارش والديه والميعة ٣٦٣

السكى والرقبى والعمرى ٣٦٣

لوصية ٣٦٤

الارث وفيه ستة أبواب ٣٦٧ - ٣٨١

لباب اول: الاسباب التي يسحق بها لارث ٣٦٧

الباب ثنى: الاسباب المانعة من الارث ٣٦٨

لباب الثالث: السهام الستة ٣٦٨

لباب الرابع: رتب التوريث ٣٦٧

لباب الخامس: كيفية سهام الوارث ٣٧٠ - ٣٧٨

الباب السادس: قسمة سهامهم ٣٧٨

٥ - الضرب الخامس من الاحكام: احكام القصاص ٣٨٢ - ٣٩٠

قصاص القتل ٣٨٢

قصاص الجروح ٣٨٨

٦ - الضرب السادس من الاحكام: احكام الديات ٣٩١ - ٤٠٠

دية القتل ٣٩١

دية الحواس والجوارح والجروح ٣٩٦

٧ - الضرب السابع من الاحكام: قيم الممتلكات و اروش الحنايات

٤٠١ - ٤٠٣

٨ - الضرب الثامن من الاحكام : احكام الحدود والاداب

٣٠٣-٣٢٠

حد لرب ٤٠٤

حد اللواط ٤٠٨

حد السحق ٤٠٩

حد القيادة ٤١٠

حد السرقة ٤١١

حد الخمر والفقاع ٤١٣

حد القذف ٤١٣

مايوح التعرير ٤١٦

٩ - تنفيذ الاحكام والقضاء بها بين الناس ٢٢١ - ٢٥٣

نفيذ الاحكام الشرعية ٤٢١

شروط النائب عن الامام في الحكم ٤٢١

ولاية الفقيه ودوايات هذا الباب ٤٢٣

جوار حكم القاضي بعلمه ٤٢٨ - ٤٣٢

لاقرار ٤٣٣

الشهادات ٤٣٥ - ٤٤١

لايحد ٤٤٢

كيفية القضاء ووظائف القاضي ٤٤٤ - ٤٥١

لصلح ٤٥٢

القسم الثالث

المستحق بالتكاليف واحكامه ٣٥٥ - ٥٠٥

المدح ٤٥٧

الثواب ٤٥٨

الشكر ٤٥٩

الدم ٤٦١

العقاب ٤٦٢

الدليل على ثبوت العقاب هو اسمع دون العقل ٤٦٢

التوبة مسقطا للعقاب ٤٦٧

الشعاع ٤٦٩

لكفر بعد الايمان ٤٧٣

في دوام العقاب وعلمه ٤٧٤ - ٤٨٢

الحال التي يشمت فيها المستحق والتي يعمل فيها ٤٨٥ - ٥٠٥

المعد و لرحمة والنواب و لعاب ٤٨٥ - ٤٨٨

حال المؤمنين والكمار في الاخرة ٤٨٩

شهادة الرسول والائمة والمؤمنين ٤٩١

نطق الجوارح ومعناه ٤٩٣

الميزان ٤٩٤

الصراط ٤٩٥

الحساب ٤٩٦

الحوص و لواء والوقوف على الاعراف وسمه لجنة والدر ٤٩٧

سقوط التكليف في الاخرة ٤٩٨

في أن أقل الحجة والبار مختارون لافعالهم ٤٩٩

في الحلول ٥٠١

وجوب الرجوع الى فتيا الائمة المعصومين عليهم السلام



